



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الجزائري من (1900 - 1954)

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة نظام (ل.م.د) في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية

إشراف الدكتور:
علي بن حويديقة

إعداد الطالب:
عبد المنعم هامل

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
مجاود محمد	استاذ تعليم عالي	سيدي بلعباس	رئيساً
بن حويديقة علي	استاذ محاضر - أ -	سيدي بلعباس	مشرفاً
لونيسي إبراهيم	استاذ تعليم عالي	سيدي بلعباس	مناقشاً
بوشنافي محمد	استاذ تعليم عالي	سيدي بلعباس	مناقشاً
بن داهة عدة	استاذ تعليم عالي	معسكر	مناقشاً
سلطانة عابد	استاذ محاضر - أ -	معسكر	مناقشاً

السنة الجامعية: 2015 - 2016



الإهداء

إلى الوالدة الكريمة

التي مدت يديها إلى الباري عز وجل بالدعاء لي بالتوفيق
أطال الله في عمرها وختم لها بالطيبات الصالحات أعمالها

إلى والدي العزيز

المجاهد محمد الذي أحسن تربيتي وتنشأتي.

إلى روح أخي العزيز صالح رحمة الله عليه.

إلى زوجتي وأبنائي: نورالهدى وإسماعيل ومريم (رحمة)

إلى كل إخوتي وأخواتي، إلى كل أساتذتي الأكارم.

وكل الأصدقاء والزملاء.

وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع.

شكر وتقدير

جاء في الحديث القدسي:

﴿عبدى لم تشكرنى، ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يديه﴾

إذا كان لابد من توجيه كلمة شكر فإن الذي يستحقها أولاً هو الأستاذ المشرف الدكتور علي بن حويذة الذي لم يخل علي طيلة سنوات البحث بتوجيهاته القيمة وملاحظاته الدقيقة، فكان له الفضل في تذليل الكثير من الصعاب التي واجهتني في إنجاز هذا البحث، وحتى يخرج هذا العمل في أحسن صورة. فله أجدد شكري وامتناني.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور مجاود محمد على نصحه وتوجيهه لنا خلال فترة الدراسة والتكوين.

كما أوجه جزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في قراءة هذه الرسالة وعلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة لإثراء هذا العمل وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث.

الاختصارات المستعملة

باللغة العربية

ج: جزء

ط: طبعة

مج: مجلد

تر: ترجمة

ع: عدد

(م.م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن): منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية
وثورة أول نوفمبر 1954.

ص: الصفحة

ص ص: الصفحات

باللغة الفرنسية

A.N.O.M. : Archives Nationales d'outre-Mer, Aix-en- Provence.

G.G.A. : Gouvernement General de l'Algérie.

O.P.U. : Office des Publication Universitaires.

P.U.F. : Presse Universitaire de France.

R.A. : Revue Africane.

Imp.: Imprimerie .

P : Page

Op .Cit : Opus.Cité

Vol : Volume

مقدمة

شهد النصف الأول من القرن العشرين تحولات كبيرة في الجزائر عامة والشرق الجزائري خاصة بعد تثبيت التواجد الاستعماري لنفوذه وسلطته (والذي كان له أبلغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية)، والذي تميز أساسا بالاستيطان، ولهذا فإننا نجد أن فرنسا سرعان ما شرعت في تنفيذ سياستها الاستعمارية في الجزائر، وكانت أهم جبهة تم التعجيل بها في تنفيذ هذه السياسة هي الجبهة الاقتصادية، لأنها المطمع الذي يتركز على جعل البلد المستعمر مَصْدَرًا للمواد الأولية وسوقا للمنتجات الفرنسية.

وبما أن النشاط الاقتصادي الأكثر سيادة في الشرق الجزائري هو النشاط الزراعي فإن اهتمام إدارة الاحتلال قد انصب بالكامل على هذا القطاع، وتمثل ذلك الاهتمام في سن سياسة زراعية تستهدف إعادة تشكيل قطاع الزراعة في قالب جديد يضمن الاستغلال الأمثل، والذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تحويل هذه الزراعة من زراعة وطنية (معاشية) تستجيب في إنتاجها لعمليات الاكتفاء الذاتي إلى زراعة خارجية مكملة لاحتياجات السوق الفرنسية والأوروبية، وانطلاقا من هذه الفكرة شرعت فرنسا بتطبيق سياسة محكمة، حيث صادرت الأراضي الفلاحية الخصبة وطردت الفلاحين الجزائريين منها لتمنحها لجماهيرها النازحة نحو الجزائر، كما قامت بإنشاء بعض القرى الاستيطانية لفائدتهم، وشجعت هذه السياسة سكان فرنسا المترددين في الالتحاق بالجزائر وبعض من سكان الدول الأوروبية على التروح نحوها، والأمل يَحْدُوهم في تكوين ثروة طائلة استحال عليهم تحقيقها بأوروبا وكنتيجة لهذه السياسة شهدت الجزائر تدفقا متواصلا لقوميات وأجناس أوروبية تختلف في طرق فكرها وعقائدها، ومنها تكون مجتمع أوروبي لا يؤمن إلا بالدفاع عن مصالحه الشيء الذي أدى به إلى الاصطدام بالمجتمع الجزائري المسلم، خاصة مع تزايد تعداد السكان بشكل أسرع من النمو الاقتصادي.

إن تاريخ عمالة قسنطينة، على غرار مناطق بلاد الجزائر الأخرى يحتاج، إلى دراسة علمية تكتبها أعلام جزائرية بنظرة وطنية تعيد النظر في كتابات المدرسة الاستعمارية التي رافقت الاحتلال الفرنسي للجزائر وجاءت لتقديم تبريرات لهذا الاحتلال، ولا شك أن دراسة تاريخ عمالة قسنطينة خلال الفترة الاستعمارية تعتبر جزء لا يتجزأ من التاريخ العام للجزائر، فهي تكتسي إلى حد بعيد ما كان يجري على المستوى الوطني، ولا سيما وأن إنشاء المستوطنات من طرف السلطات الاستعمارية يندرج ضمن السياسة الاستيطانية التي راهنت عليها لبسط هيمنة المعمرين وتكريسها على المجتمع الجزائري.

إن دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشرق الجزائري أو ما يعرف بعمالة قسنطينة في الفترة الممتدة بين 1900م وبداية الثورة التحريرية الكبرى 1954م، يندرج في إطار إبراز التاريخ المحلي

للمنطقة، الذي يعد من بين اهتمامات الدراسات التاريخية الأكاديمية الهادفة إلى تعميق المعارف وإبراز الخصائص، وبالتالي المشاركة في كتابة التاريخ العام.

ويصور الموضوع الأوضاع الاقتصادية التي عرفتھا المنطقة خلال الفترة المدروسة على اعتبار أن القطاع الزراعي يمثل الركيزة الأساسية للمجتمع في المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى فهو أهم القطاعات للاستثمار الاقتصادي لأن المنطقة تتوفر على الشروط اللازمة، وهذا ما أدركه جيدا الاستعمار الذي لطالما حاول تكريس ذلك لصالحه مما كان له تأثير سلبي على المجتمع، وكذلك التجريح الاجتماعي الخطير الذي تعرض له المجتمع في منطقة الشرق الجزائري من طرف المجتمع الأوروبي وكذلك الوضع المزري الذي مرّ به الجزائريون المسلمون خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث عرفت المنطقة تحولات اجتماعية أثرت كثيرا على بنية المجتمع، وأحدثت تغيرات في العلاقات الاجتماعية التي كانت تحكم التعامل اليومي بين الجزائريين والمستوطنين.

وتهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترابطة ببعضها البعض التي عاشتها عمالة قسنطينة، والتعريف بسكانها والتوقف عند الأحداث الكبرى التي عرفتھا المنطقة، مع تبيان طبيعة الصراع وأشكاله المختلفة القائم بين السكان المحليين والنظام الاستعماري، مع إظهار خصوصيات المنطقة والتوقف عند الوضع الاجتماعي السائد، وإبرار دور السكان وتفاعلهم مع الاستعمار المفروض عليهم، والذي يرمي إلى استغلال خيرات المنطقة خاصة في المجال الفلاحي وتوجيهه لخدمة وازدهار فرنسا اقتصاديا واجتماعيا.

– أسباب اختيار البحث:

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لجملة من الأسباب، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية تتمثل في وجود إرادة ورغبة شخصية لدي في دراسة تاريخ المنطقة خاصة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، لكونها كانت برأي الأكثر تأثير في صنع أحداثه، خلافا للمواضيع السياسية البحتة، أما الموضوعية، فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تتناول مثل هذه المواضيع، حيث نجد المتوفر منها قد كتب بأقلام أجنبية (فرنسية)، وتميزت هذه الأعمال في أغلبها بالذاتية في تحليلها للأحداث التاريخية، حيث اعتبرت الاستعمار عملا مشروعا، ساعد كثيرا على تطوير المنطقة وسكانها، إلا أن هذه الدراسات أغفلت عناصر كثيرة، ففي الوقت الذي مجدت فيه الاستعمار الاستيطاني بالمنطقة لم تتناول حقيقة اغتصاب أراضي الأهالي والسياسة الزراعية الموجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، والتميز العنصري الذي مورس تجاه السكان المسلمين، وانعكاساته على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي أحدثه الاستعمار في جميع مجالات الحياة، وبالتالي ابتعدت هذه الأعمال عن الموضوعية التي هي أساس كل كتابة تاريخية موضوعية.

- حدود البحث:

ويتمثل في الفترة الممتدة من (1900-1954) بحكم أن المنطقة شهدت تحولات كبيرة اقتصاديا واجتماعيا في هذه الفترة، حيث تميز النشاط الاقتصادي بتأثير الرأسمالية الاستعمارية عليه وتوجيهها حسب مصالحها الخاصة، وهذا راجع إلى بسط يد الكولون بالكامل على كل القطاعات وأساسها القطاع الزراعي، خاصة بعد تراجع الحكم العسكري أمام الحكم المدني، وكذلك أن العقدين الأولين من القرن العشرين شهدا تسارعا في زيادة السكان، قابله تباطؤ في تطور استثمارات المنطقة خاصة الزراعة، فهذه المصاعب ستضاعفها أكثر مُخلفات الحرب العالمية الأولى (1914-1919) والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م، والحرب العالمية الثانية (1939-1945)، يضاف إليها مشاكل الجفاف التي أضرت باقتصاد المنطقة، وفي سنة 1945م التي تعتبر نقطة تحول هامة في مسار الحركة الوطنية ومجازر الثامن ماي 1945م التي غيرت نظرت بعض قادة الأحزاب الوطنية، في منطق تعاملهم مع الإدارة الفرنسية، كما أبرزت تلاحم الشعب مع بعضهم البعض، وسنة 1954م تمثل تاريخ اندلاع الثورة التحريرية الكبرى التي أدخلت كل سكان الشرق الجزائري في ثورة استمرت سبعة سنوات ونصف نتج عنها الاستقلال والتحرر من قبضة الاستعمار.

- إشكالية البحث:

تتمثل في معرفة مدى التغيرات التي طرأت على منطقة الشرق الجزائري (عمالة قسنطينة)، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 1900 إلى 1954، والسعي إلى إيجاد بني اقتصادية واجتماعية جديدة، لأن لأمر لم يكن يدور حول تحقيق سياسة أهلية بقدر ما كان يسعى إلى بناء "جزائر فرنسية"، والجرى وراء فرضية القضاء على "الجزائر المسلمة" بقوة التشريعات القانونية.

ولإحاطة بهذه الإشكالية من مختلف جوانبها، قمت بطرح مجموعة من الفرضيات:

- كيف كانت وضعية النظام العقاري في عمالة قسنطينة؟ وكيف تعاملت الإدارة الفرنسية معه؟
- ماهي أبرز القوانين العقارية والتشريعات الغابية التي أصدرتها السلطات الفرنسية؟ وماهي الظروف التي طبقت فيها هذه القوانين؟ وماهي النتائج التي ترتبت عنها؟
- ماهي أهم التحولات الاقتصادية في المجال الزراعي والتي عرفتتها العمالة خلال الفترة المدروسة؟
- ماهي طبيعة الضرائب المفروضة على السكان المسلمين؟ وما هو موقف الإدارة المحلية (البلدية) من الإصلاح الضريبي؟ وما هو تأثير تفاقم الجباية على السكان المسلمين؟
- ماهي أهم التحولات التي طرأت على المجتمع من الناحية الديمغرافية؟
- ماهي أهم هياكل المجتمع الأهلي المسلم؟
- من هي أهم المجموعات الأجنبية الوافدة على المنطقة؟ وما هو دورها ووزنها الاجتماعي؟

- ماهي أهم الأزمات التي واجهتها المنطقة خلال الفترة المدروسة ؟
- كيف تعاملت الإدارة الفرنسية مع المشاكل الاجتماعية للسكان في المنطقة ؟ وكيف ساهمت الأحوال الديمغرافية والمشاكل الاجتماعية في تحضير الساحة السياسية لإعلان الكفاح المسلح ؟

- منهج البحث:

أمّا فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فهو في الواقع ليس منهجا واحدا وإنما مناهج متعددة، وهذا حسب طبيعة المادة العلمية الخاص بكل مبحث، ومن بين هذه المناهج، المنهج الوصفي الذي يعتبر ضروريا لكل دراسة تاريخية، لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا، وقد استخدمته خاصة في الفصل الأول، بغية استعراض وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين المسلمين كما استخدمت هذا المنهج في عرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت تعيشها المنطقة، وهذا في مختلف فصول البحث تقريبا.

وقد اعتمدت المنهج التحليلي في تحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها محاولا الوقوف على الغايات التي كانت الإدارة الاستعمارية ترمي إلى تحقيقها من وراء هذه النصوص. ولما كان الموضوع يعتمد في بعض جوانبه على الأرقام الإحصائية، فقد وجدت أنه من الأنسب استخدام المنهج الإحصائي، حيث قمت بوضع العديد من الجداول الإحصائية، كان الغرض منها تقديم صورة أوضح عن مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطورها أو تراجعها على مختلف الميادين بالمنطقة.

أما المنهج المقارن فقد استخدمته في بعض جوانب البحث، التي تستدعي إجراء مقارنات، مثل: المقارنة بين حجم المعاملات العقارية بين الجزائريين المسلمين والأوروبيين، والمقارنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين المسلمين والمستوطنين، وهذا لتبيان مدى التباين بين المجتمعين.

- خطة البحث:

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، فقد عاجلته وفق خطة تتألف من مقدمة ومدخل وقسمين، بحيث تناولت في المدخل، الوضع العام للمستعمرة والخصوصيات العامة لعمالة قسنطينة مع مقارنة مختصرة مع عمالتي الجزائر ووهران، كما تناولت إطار عام لمدينة قسنطينة مقر العمالة، حتى يكون للدارس نظرة عامة حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها المنطقة.

أما القسم الأول، فجاء تحت عنوان: "الوضع الاقتصادي في عمالة قسنطينة (1900-1954)" وقد تضمن ثلاثة فصول، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان: "وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين"، والذي تناولت فيه أهم القوانين العقارية وظروف صدورهم وأهدافها وإجراءات تطبيقها ونتائجها، وتطور ملكية الجزائريين في ظل هذه القوانين، وسياسة الإصلاح التي تدعيها سلطات

الاحتلال، من خلال إنشائها لمؤسسات لخدمة الفلاح الجزائري مثل: الشركات الأهلية للاحتياط وكذلك تدهور الزراعة وتربية المواشي الأهلية في ظل قانون 1897م، إلى جانب أهم التشريعات الغابية التي تعتبر كأداة أخرى لسلب ونهب أملاك الجزائريين واضطهادهم.

وتناولت في الفصل الثاني: "الاقتصاد وتحولات المجتمع الجزائري"، حيث تعرضت فيه إلى الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاستعمار الفرنسي خلال الفترة بين (1900-1914)، وأهم التحولات الاقتصادية التي عرفت المنطقة، خاصة التوسع الزراعي في بعض المنتوجات التجارية مثل: الكروم والتبغ والحمضيات وغيرها، وكذلك الظروف التي ساهمت في ظهور مجموعات مهنية جديدة، وتطوير شبكات الري التي كان هدفها توسيع المساحات الزراعية والعمل على تثبيت واستقرار المستوطنين.

وخصصت الفصل الثالث: "الضريبة والجباية وأثرها على الاقتصاد"، حيث بينت طبيعة الضرائب المفروضة على الجزائريين المسلمين والذين أخضعوا لدفع ضرائب مختلفة، ضرائب تمليها الشريعة الإسلامية وضرائب يفرضها القانون الفرنسي، وكذلك مراحل تطور هذه الضرائب، وموقف الإدارة المحلية (البلدية) من الإصلاح الجبائي، وأثر هذا الإصلاح على الاقتصاد المحلي وعلى الجزائريين المسلمين خصوصا.

أما القسم الثاني، فكان عنوانه: "الوضع الاجتماعي في الشرق الجزائري (1900-1954)" فقد قسمته بدوره إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: "تحولات المجتمع الجزائري" والذي تناولت فيه تطور النمو الديمغرافي للسكان المسلمين والمستوطنين في عمالة قسنطينة، إلى جانب الوضعية القانونية للسكان المسلمين وإدارة شؤونهم في مختلف البلديات، المختلطة وكاملة الصلاحيات والأهلية، كما تطرقت إلى هياكل المجتمع الأهلي في عمالة قسنطينة، حيث تعرضت إلى أهم العائلات (الخيام) الكبرى والأعيان في المنطقة والتي فقدت مكانتها في الحراك الاجتماعي، بعد أن فسحت المجال لظهور مجموعات اجتماعية ومهنية جديدة لم تكن معروفة من قبل أهمها العمال الأجراء أو ما يعرف بـ: (البروليتارية)، أما الفصل الثاني، فكان تحت عنوان " المجموعات الأجنبية الوافدة"، وقد تناولت فيه أهم العناصر الأوروبية التي استقرت بالمنطقة منهم: الفرنسيون والمالطيون والإيطاليون وغيرهم من الجنسيات، إلى جانب مكانة ودور كل منهم، كما بينت كيف انصهرت هذه العناصر الأوروبية المختلفة مع بعضها البعض، مكونة مجتمع جديد له خصوصياته التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأوروبية، كما بينت المكانة التي حظي بها اليهود في المجتمع القسنطيني، بدءاً بتطورهم ونموهم الديمغرافي إلى جانب سيطرتهم على مختلف الأنشطة التجارية، وكذلك تبوؤهم لمناصب هامة في أجهزة الإدارة الاستعمارية، والتي مكنتهم من تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب السكان المسلمين أما الجالية المسلمة وخاصة الجالية التونسية، فبينت نوع العلاقات التي كانت تربطهم مع إخوانهم الجزائريين فهي

علاقات أخوية وعلاقات الحوار والمصاهرة والتي يعود تاريخها إلى أزمنة قديمة، حيث عرفت هذه العلاقات تطورا وتمازجا كبيرا خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، بسبب الهجرة الجزائرية نحو تونس وليبيا والتي ازدادت واشتدت أكثر في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م.

أما الفصل الثالث، فجاء تحت عنوان: " المجتمع الجزائري والأزمات المتكررة "، وقد تناولت فيه قضية أزمة الأمن العام ووسائل مواجهتها، وهي مهمة لم يكن ينتظر تحقيقها سوى من طرف جهة واحدة هي السلطة الاستعمارية المهيمنة، عن طريق المحاكم الرديعية، والعقوبة باسم المسؤولية الجماعية، والحبس في المعتقلات الكبير، كما أن الحبس الإداري وسيلة فعالة أخرى، حيث يقال إن النظام السائد فيها كان قاسيا جدا أقسى من جميع السجون المدنية، هذا إلى جانب طرح المستوطنين لقضية الانفصال عن البلد الأم سنة 1900م، فتوجهت أغليبتهم إلى المطالبة بحقوقهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم أي التحكم في مقاليد الأمور الجزائرية كلها.

كما أبرزت فيه الأزمة المناهضة لليهود، حيث امتازت نهاية القرن 19م بحركة معادية لليهود من طرف السكان الأوروبيون، وقد اتخذت هذه التركة المعادية لليهود طابعا قوميا وشعورا وطنيا لدى الأوساط اليمينية من المعمرين، وعلاقة اليهود مع المسلمين الجزائريين، خاصة القسنطينيين فقد كانت متقلبة بين الود تارة والعداء تارة أخرى، بلغ أوجه أثناء حوادث قسنطينة 1934م، وفي الأخير تطرقت إلى قضية التجنيد وانتفاضة باتنة، حيث أرفقت السلطات الاستعمارية قانون التجنيد الإجباري بمراسيم تنظيمية، لكنها واجهت مقاومات مسلحة خاصة في الجنوب القسنطيني من طرف جمهور الأرياف بمنطقة الأوراس، كما عاجلت فيه قضية الهجرة ودورها السياسي، حيث تطرقت لأسباب الهجرة واتجاهاتها نحو المشرق والمغرب العربي أو نحو فرنسا، ونشاطهم في الحياة السياسية في البلاد التي نزلوا بها سواء المغاربية أو المشرقية أو في فرنسا ومساهماتهم في الحركة الوطنية الجزائرية.

- نقد المصادر والمراجع:

لقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدتها في إنجاز هذا البحث، وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، ويمكن القول بأنها متوفرة إلى حد ما في الجانب الاقتصادي لكنها محدودة في الجانب الاجتماعي، كما أن معظم المصادر موجودة باللغة الفرنسية، مما يتطلب وقتا كبيرا لترجمتها، وهذه المصادر الأرشيفية، إما أنها تقارير أو عروض أو نشرات مختلفة، ويمكن استعراض طبيعة مصادر ومراجع البحث كمايلي:

الوثائق الأرشيفية:

— أرشيف ما وراء البحار آكس أون بروفانس (فرنسا):

رغم صعوبة الوصول والإطلاع على الوثائق في موقعها بآكس أون بروفانس إلا أنه أمكننا بفضل بعض الأساتذة مشكورين من الحصول على بعض الوثائق التي افادتنا في هذه الدراسة نذكر منها السلسلة: (2 H 90، 6 H 33، 8 H 14، 10H60، 16 H 25) و (23 à 9 X 8، 221 à 218 X 8)، إضافة إلى ما توفر من وثائق في المواقع الإلكترونية الرسمية للارشيف الوطني الفرنسي ما وراء البحار (A. N. O. M).

— الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم):

وقد استفدنا من بعض العلب التي تتعلق خاصة بالضرائب المباشرة Boite 051 للفترة: (1906-1945) وكذلك نشرات الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر خاصة المدرجة تحت رقم: (DZ/AN/10E/014) والمتعلق بإنتاج واستغلال الحلفاء.

— الأرشيف الوطني التونسي:

أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 241، وثيقة عدد 72 مؤرخة في 18 سبتمبر 1848م.
أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صندوق 223، ملف 384، وثيقة 85.

A.N.T, série A, carton 1, dossier 20/2 N° 13, le 10/01/1901

— أرشيف ولاية قسنطينة:

حيث اطلعنا على بعض النشرات الرسمية لمحاضر المجلس العام لعمالة قسنطينة، وما توفر من وثائق تتعلق بأرشيف البلديات والدوائر التابعة للعمالة:

Conseil Général du département de Constantine. Session 7 octobre, 1893 et 1917 .

— المطبوعات والنشرية الإحصائية للحكومة العامة:

تمثل المطبوعات والنشرية الإحصائية للحكومة العامة، والخاصة بعمالة قسنطينة مادة مصدريّة مهمة جدا، حيث ركزت السلطات الاستعمارية على تقديم ملخصات إحصائية بدت أكثر دقة كلما تقدمت عملية الاحتلال، ورغم أنها حملت الصبغة الرسمية في أرقامها وتميزت بتمويهها للإحصاءات بما يتماشى مع الأهداف الاستعمارية، كما تم اللجوء إلى الحوليات الإحصائية Annuaire Statistique الصادرة عن الحكومة العامة وخاصة تلك المتعلقة بسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية 1947 لكونها

تتناول خلاصة المعطيات الإحصائية لفترة الحرب العالمية الثانية وما عقبتها بستين، كما تقدم الصحف المحلية الاستعمارية المسيرة للتتبع الزمني لفترات الدراسة مادة مصدريّة شديدة الأهمية رغم صعوبة تفحصها، والتي تعطي معلومات مفيدة حول سنوات الشدة والرخاء على المجتمع المسلم في عمالة قسنطينة، ولا يمكننا أن نغفل مساهمة العديد من الدراسات الأكاديمية المرتبطة بالموضوع، والأكثر تركيزاً على مقاطعة قسنطينة، وساهمت في إثراء الموضوع وإنارته، ومثلت حجر زاوية في فهم جوانب الموضوع وعلى رأس هذه الدراسات الخاصة نذكر:

دراسة: André Nouschi المعنونة بـ: Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' en 1919 Essai d'histoire économique et social ورغم أهميتها لما تقدمه من معلومات ثرية خاصة أنها اعتمدت على مادة أرشيفية غنية جداً لم نتح لنا في الدراسة، إلا أننا نجدها في كثير من جوانبها مغيبة للكثير من الحقائق، كما أنها حملت الكثير من التقديرات التي تتناقض مع واقع المرحلة بالإضافة إلى محاولتها التأكيد على مجموعة تفسيرات طالما رددتها المدرسة الاستعمارية، كما نضيف إلى هذه الدراسة دراسة شارل روبير أجرون Charles Robert Ageron بجزاؤها المعنونة " الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 - 1919) " Les Algeriens musulmans et la France (1871 – 1919)، والتي تُمثل قاعدة متينة في الدراسة رغم أنها شملت عموم الجزائر إلا أنها تحمل قيمة تاريخية، في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ومسها في كثير من نماذجها للريف القسنطيني، يضاف إلى ذلك دراسة عبد الحميد زوزو حول الأوراس بعنوان: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837 – 1939)، المترجمة بجزاؤها بالإضافة إلى اعتمادنا على مراجع عامة ومتخصصة درست الموضوع حسب وجهة نظر أصحابها، منها الكتب والمقالات وفيها ما هو باللغة العربية وما هو باللغة الفرنسية، وما هو مترجم إلى العربية ومن المصادر الأجنبية والعربية، نجد كتاب: " الجزائر الخارجة عن القانون " للزوجين كوليت وفرانسيس جيسون، اللذين ركزا على مشاكل المجتمع الجزائري في كتابهما وانتقدا السياسة الفرنسية، حيث اعتبرها فاشلة بدليل أنها لم تعش ولو لفترة قصيرة دون مقاومة من طرف السكان، ومن المراجع المعتمدة أيضاً كتاب: " الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال " في جزئين لصاحبه: بن داهة عدة، وهناك كتاب: " تكون التخلف في الجزائري "، لصاحبه عبد اللطيف ابن أشنهو، حيث ركز على الجانب الاقتصادي، وكتاب: " سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي " لصاحبه عدي الهواري الذي سلط الضوء على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، هذا على غرار

الجانب الاقتصادي، وأيضا كتاب يوسف جباري تحت عنوان: La France en Algérie (Bilans et Controverse)، وهو صادر في ثلاثة أجزاء تتناول الجانب الاقتصادي في الفترة الاستعمارية، بالإضافة كتاب: johan Hendrik Meuleman، الموسوم بـ: القسنطينيون بين الحربين العالميتين (التطور الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الريفية): والذي يقدم فيه عرضا لمختلف الأنشطة الاقتصادية لعمالة قسنطينة بين 1919 و1939.

– الصعوبات:

وإن كان لابد من الحديث عن الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث، فلعل أهمها طول الفترة الزمنية المعنية بالدراسة، التي امتدت على مدى نصف قرن من الزمن، وكذلك شموله لكل الرقعة الجغرافية لعمالة قسنطينة، مما حال دون التعمق في الموضوع بشكل أفضل، إلى جانب صعوبة البحث عن المصادر والمراجع المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، مما أجبرنا على السفر والتردد على بعض دور الأرشيف الوطنية والولائية، وصعوبة الاطلاع على مختلف الوثائق المتعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، وصعوبة البحث عن الأرقام الإحصائية في ظل موضوع اقتصادي واجتماعي عموده الفقري المعطيات العددية والعمل التطبيقي، بالإضافة إلى طول المدة الزمنية الذي تستهلكه ترجمة التقارير والنشرات الصادرة عن الإدارة الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين (1900-1954)، وتجميع الإحصاءات الواردة فيها لكل ميدان يخدم البحث ووضعها في جداول مستقلة، ثم تحليلها واستخلاص استنتاجات عنها، كما أن هذا البحث يأخذ أبعادا مختلفة، حيث يجمع بين الجوانب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وهو ما يتطلب مهارات متعددة قد لا تتوفر في الباحث الواحد وهذا ما جعلني استنجد بين حين وآخر بأهل الاختصاص.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي المشرف، الدكتور علي بن حويديقة الذي له الفضل في توجيهي إلى هذا الموضوع وضبطه بهذه الكيفية، كما أشكره على الملاحظات والتوجيهات القيمة التي زودني بها خلال مختلف مراحل البحث، فكان خير عون لي على تجاوز العديد من الصعوبات، والوصول بالبحث إلى الحال الذي هو عليه الآن.

كما أتوجه بعبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين تحملوا متاعب قراءة هذه الرسالة، وتقييمها ثم مناقشتها، وأنا كلي آذان صاغية لسماع ملاحظاتهم وتسجيلها والاستفادة منها.

مدخل

الوضع العام للمستعمرة:

تعرضت الجزائر إلى أبغض نوع من أنواع الاستعمار الأوروبي الحديث بحيث شمل هذا النوع كل أصناف الاستعمار المعروف في ذلك الوقت من غزو عسكري، ونهب اقتصادي، واستعمار استيطاني وغزو فكري وديني وثقافي وغير ذلك⁽¹⁾، فبعد إقدام القوات الفرنسية على احتلال مدينة الجزائر، وما حولها في صيف 1830م، اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري، ولكنهم واجهوا صعوبات جمة بسبب شدة المقاومة الشعبية⁽²⁾، وارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المرحلة الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة لمستقبله في الجزائر، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفا للوجود العسكري، ولقد أدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين، أو أوروبيين يدعمون الجيش الفرنسي⁽³⁾.

ولهذا وزعت فرنسا في أوروبا المناشير ونحوها، عارضة على الأوروبيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر، وقد شجعت على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية، كالإيطاليين والإسبان.... إضافة إلى أبنائها، وكان الناس الذين قبلوا هذا العرض على أشكال فبعضهم كانوا مجرمين أو سياسيين غير مرغوب فيهم، وبعضهم كانوا عاطلين عن العمل، وهناك آخرون جيئ بهم إلى الجزائر أثناء فترات الحروب والأزمات، مثل اللاجئين من منطقة الأتراس و اللورين أثناء الحرب بين ألمانيا وفرنسا سنة 1870م⁽⁴⁾، ومن مميزات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر، السياسة الإدارية، إذ تعددت هذه السياسة الإدارية بين مدنية وعسكرية ومزدوجة، واتسمت بصدور قوانين كثيرة، عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد حيناً والتناقض أحيانا، وعملت هذه السلطة على تطبيق القوانين الإدارية بتأسيس محاكم قضائية مدنية وعسكرية وإسلامية ويهودية، بجانب المرافق الأخرى كالمؤسسات التعليمية⁽⁵⁾.

(1)- إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، ع5، (م.م.و.د.ب.ج.و.ث.أ.ن) 1954، الجزائر، 2001، ص: 113 .

(2)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 07 .

(3)- الغالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر (الخلفيات والأبعاد)، (م.م.و.د.ب.ج.و.ث.أ.ن) 1954، الجزائر، 2007، ص: 189 .

(4)- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دارالبصائر، الجزائر، 2007، ص: 105-106 .

(5)- احميدة عميراي، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي مجلة المصادر، ع6، (م.م.و.د.ب.ج.و.ث.أ.ن) 1954، الجزائر، 2002، ص: 81 .

وكان من المنتظر أن يحدث تغيير جذري في الإدارة، تبعا للتغيير في السياسة العامة والسيادة ولكن التغيير لم يحدث دفعة واحدة، وكان في كثير من الاحيان تابعا لما يجري في فرنسا نفسها من تقلبات في السلطة (ملكية، جمهورية، إمبراطورية)، أو تبعا للمقاومة في الجزائر نفسها ولكن الملاحظ أن فترة (1830-1870) كانت فترة تجارب إدارية في الجزائر⁽¹⁾، وما ميز هذه المرحلة من الحكم العسكري للجزائر هو تضمينها ثلاث فترات متعاقبة هي فترة التردد في احتلال الجزائر ما بين (1830-1833) ثم أعقبها فترة الاحتلال الضيق ما بين (1833-1840) ثم فترة الاحتلال الشامل التي بدأت عام 1840⁽²⁾.

وتقرر في هذه الفترة الأخيرة وابتداء من يوم 15 أفريل 1845 إنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية، كما تقرر في نفس السنة إنشاء ثلاثة مقاطعات بالجزائر هي: الجزائر وهران و قسنطينة، وفي هذه المقاطعات توجد أراضي التي تخضع للحكم المدني، وأراضي تخضع للحكم العسكري، وأراضي مختلفة، وبكلمة أخرى فإن هذا التنظيم قد جاء لوضع السلطة في يد المعمرين الأوروبيين بدلا من ضباط الجيش الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين، وابتداء من 09 ديسمبر 1848 قررت الحكومة الفرنسية تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الموجودين في فرنسا نفسها وذلك استجابة لرغبات المعمرين الأوروبيين بالجزائر، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 1962 تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية واستبدالها بنظام العَمَلات départements وإنشاء عامل العمالة préfet⁽³⁾، ولم يستقر الوضع الإداري على نمط معين إلا بعد حرب 1870 من جهة، وثورة 1871 من جهة أخرى، أو منذ عهدا الجمهورية الثالثة⁽⁴⁾، حيث كان إعلانها انتصارا للمستوطنين، لأن هذه الجمهورية اعترفت لهم بكل الحقوق الإدارية والمدنية فأصبحوا هم أصحاب الأصوات الفاعلة في تقرير مصير الجزائر، ومن قرارات الجمهورية الثالثة تجنيس يهود الجزائر (حوالي خمسة وثلاثين ألف) جماعيا وإلحاقهم بالمستوطنين الفرنسيين حسب قرار أدولف كريميو A. Gremieux، وكان للمستوطنين نواهم في البرلمان الفرنسي ينتخبونهم بنفس الشروط السائدة في فرنسا، وكان لهم أيضا أعضاء في مجلس الشيوخ وفي المجالس

(1) - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830-1962)، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2007، ص: 66.

(2) - بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص: 90.

(3) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص: 132-133.

(4) - أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 66.

المحلية، كما كان منهم رؤساء البلديات والولاية وأعضاء مجالس الولايات (المحافظات)، وكان لهم أعضاء في مجلس الحكومة الذي يرأسه الحاكم العام للجزائر، وأعضاء في المجلس المالي الذي أنشأ سنة 1898م⁽¹⁾، ومنذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900م انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوروبيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة، وبدأوا يُشرعون فيه لأنفسهم ويتخذون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم، دون تدخل من باريس بعد أن سمح لهم قانون 1900م أن يكون لهم استقلال مالي، والحاكم العام ينفذ قراراتهم التي يتخذونها في هذا البرلمان الصغير، الذي تم إنشاؤه أساسا لخدمة مصالح 10/1 السكان الذين ينحدرون من أصل أوروبي ويهودي وحرمان 10/9 السكان المسلمين من الحقوق الطبيعية التي يحصل عليها عادة أي إنسان يقيم في أرض آبائه وأجداده⁽²⁾، بالإضافة إلى السيطرة الإدارية والسياسية التي فرضها المستوطنون فقد فرضوا سيطرتهم على الاقتصاد من خلال السيطرة على الأرض ومواردها، كما قاموا بإنشاء البنوك والشركات الضخمة التي امتد تأثيرها إلى تونس والمغرب حتى قبل احتلالهما، وإلى غرب إفريقيا كما احتكروا التجارة بين الجزائر وفرنسا وكان بين المستوطنين رأسماليون كبار استطاعوا توجيه السياسة الفرنسية العامة مثل: بورجو Bourgeaud وإتيان وطومسون، وهم الذين سيطروا على جميع مشاريع التنمية في الجزائر ووجهوها لخدمة مصالحهم الضيقة، مثل شركة الكهرباء والغاز وشركات استغلال الأراضي، والحلفاء، ثم البترول...⁽³⁾، ومن كل ما تقدم يمكننا أن نستخلص أن الأقلية الأوروبية في الجزائر، قد مارست ضغوطات على جميع الحكومات الفرنسية منذ 1830م إلى غاية 1900م، والتي اشتملت على ثلاثة مراحل متتالية المرحلة الأولى تتمثل في إدماج الجزائر في فرنسا من الناحية القانونية التي تسمح بابتلاع الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا، أما المرحلة الثانية أو الخطوة المكتملة للإدماج من الناحية القانونية فتتمثل في الاستيلاء على الأراضي الخصبة، وإعطاء الجنسية لجميع المهاجرين والمقيمين الأجانب في الجزائر والحصول على دعم مالي من الدولة لبناء المدن الصغيرة في جميع أنحاء الجزائر، وعند اكتمال المرحلتين السابقتين وذلك في بداية القرن العشرين جاءت المرحلة الثالثة وهي إعطاء الجالية الأوروبية في الجزائر حكم ذاتي يسمح لها بفرض نفوذها على الجزائريين والتحكم فيهم إلى الأبد⁽⁴⁾.

(1) - أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص:134.

(2) - عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص: 196 .

(3) - أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص: 135.

(4) - عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص: 197- 200 .

الخصوصيات العامة:

أولاً: الخصوصية الجغرافية:

عرف إقليم الشرق الجزائري منذ القديم تسميات متعددة، فمن الماسيل إلى نوميديا إلى بايلك قسنطينة ثم إقليم قسنطينة كل هذه التسميات أشارت إلى مجال جغرافي محدد⁽¹⁾.

يمتد إقليم الشرق الجزائري على رقعة جغرافية واسعة يقدرها شاو Shaw بـ: 230 ميل طولا و 100 ميل عرضا، بينما يقدرها بايسونال paysonel بـ: 100 مرحلة lieux من الشرق إلى الغرب⁽²⁾، وقد اختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد جغرافي لبائلك الشرق الجزائري أثناء فترة الأتراك، حيث كانت حدود البائلك على الشكل التالي:

من شمال البحر ابتداء من طبرقة شرق القالة إلى حدود مدينة بجاية التي لم تكن هي وحوض واد الساحل الغربي يدخلان ضمنه، ومن الشرق الحدود التونسية التي تبدأ من طبرقة على البحر وتمتد إلى الجنوب عبر تبسة حتى واحات سوف، ومن الغرب جبال الببيان، وقرى بني منصور، وسفوح جبال جرجرة الشرقية والجنوبية إلى برج حمزة، وقريتي: سيدي هجرس وسيدي عيسى، اللتين تفصلانه على بايلك التيطري في الجنوب الغربي، ومن الجنوب الصحراء الكبرى غير المأهولة جنوب واحات واد سوف وتقرت، وورقلة وبلاد ميزاب⁽³⁾، وقد وضع نوشي وضعية الحدود هذه وأطلق عليها الحدود المتحركة، حيث ذكر أن قائدا محليا يكون هو الوسيط بين الباي والسكان، ولهذا فإن المقاطعة ليس لها حدود واضحة بل يتحكم فيها القادة الكبار⁽⁴⁾، وإلى غاية سنة 1837 م كانت حدود بايلك الشرق تمتد من أبواب الجزائر إلى غاية المملكة التونسية، في حين لم تكن له حدود مضبوطة من الشمال أو الجنوب سوى البحر المتوسط أو الصحراء⁽⁵⁾.

(1)- Mostéfa Haddad, émergence del'Algérie moderne, le constantinois (l'est algérien), entre les deux guerres 1919 -1939, t1, Batna, imprimerie, A. Guerfi, 2001, P: 01.

(2)- عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري (إرنست مرسية نموذجاً)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (2007 -2008)، ص: 42.

(3)- محمد الصالح العنثري، فريد منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم عن أوطانهم أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص: 28-29.

(4)- André Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' à 1919, Edition Sedia, Alger, 2010, P: 69.

(5)- صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 -1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 25.

وبعد 1844م، أي سنة إنشاء المكاتب العربية عينت حدود إقليم الشرق الشمالية الغربية من واد الصومام إلى جبال الحضنة التي تمثل الحدود الغربية الجنوبية للمقاطعة⁽¹⁾، والشرق القسنطيني بصفة عامة جبلي في معظمه، من حيث المظهر التضاريسي، تلتقي في وسطه سلسلتا جبال الأطلس الشمالية التلية، والجنوبية الصحراوية عند كتلة الأوراس، وليس فيه من الأحواض والسهول سوى حوض واد الصومام والسهول العليا القسنطينية التي تمثل الجزء الشرقي من إقليم الهضاب العليا الجزائرية إلى منبسطات تبسة وحوض واد سوف ووادي ريغ وسهول عنابة وسكيكدة وتناله نسبة لا بأس بها من الرطوبة في الشتاء لارتفاعه، وقربه من جهة البحر المتوسط وذلك في القسم الشمالي، أما الجنوبي الصحراوي فالجفاف أهم ظاهرة فيه، ويعتمد على المياه الجوفية أكثر من غيرها⁽²⁾، وإذا قارنا جغرافية إقليم (عمالة) قسنطينة مع عمالي الجزائر ووهران من حيث المظهر التضاريسي والمناخ، فإنهما يعطيان نفس المظهر، حيث تشمل سهولا ساحلية ضيقة إلى جانب البحر، تليها سلسلة جبال الأطلس التلي تمتد من أقصى الشرق على الحدود التونسية إلى أقصى الغرب (الحدود المغربية)، ويلي تلك السلسلة نجد الأنجاد (الهضاب) العليا ويبلغ ارتفاعها 800 متر أو تزيد، وبعد ذلك نجد سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، تمتد كذلك من الشرق إلى الغرب وموازية للأطلس التلي ووراء ذلك تقع الصحراء⁽³⁾.

والساحل في عمالة الجزائر يمتد على خط مستقيم ليس به إلا الخلجان الصغيرة، ومنطقة الساحل والمتيجة تعد أجمل ناحية فلاحية في القطر الجزائري بأسره فسهل متيجة يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب 100 كلم وعمقه من الشمال إلى الجنوب 15 كلم بالإضافة إلى سهول الشلف وسهول المدية حيث تكثر زراعة الحبوب أما الهضاب العليا في عمالة الجزائر، فتبتدئ منخفضة عند شط الحضنة لا يتجاوز ارتفاعها 500 متر، ثم ترتفع إلى 900 متر عند عمالة وهران وفي جنوب شط الحضنة معقل الأطلس الصحراوي تبدأ الصحراء بكتبان الرمال عند مدينة بوسعادة، وعمالة الجزائر أصغر العمالات مساحة إلا أنها الثانية من حيث عدد السكان وأهم مدنها الجزائر العاصمة والمدية ومليانة والأصنام وتيزي وزو ودلس وشرشال وقصر البخاري والبليدة والقليلة وقصر شلالة وتنس وثنية الأحد⁽⁴⁾.

(1)- صالح فركوس، احتلال ومقاومة، المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871)، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص: 08.

(2)- محمد الصالح العننري، المرجع السابق، ص: 27-28.

(3)- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 217-218.

(4)- نفسه، ص: 237-239.

بينما في عمالة وهران فإن ساحلها مستطيل صخري ينفتح عن خليجين صغيرين نشأت في وسطهما مراسي (الغزوات)، ثمر و بني مصاف الصغيرة ثم عن خليجين أوسع من الأولين هما خليجا وهران وأرزويو، ووراء الجبال الساحلية الصغيرة نجد سلسلة من السهول هي سهل وهران وسهول سيق وسهول الهبرة وسهول الشلف، والأعمال الفلاحية بمقاطعة وهران من أجمل الأعمال الفلاحية بقطر الجزائر، لكثرة السدود التي تجمع مياه الأودية وقنوات توزيع المياه على الأرض الفلاحية.

ومقاطعة وهران هي أقل الأراضي في الجزائر جبالا إذا استثنينا جبال تلمسان 1900 متر، وهي أكثر حرارة من المقاطعتين السالفتين، إلا أن الأرض الفلاحية المتكونة من سطح الأطلس التلي هي أوسع من السهول التلية الأخرى، وأهم هذه السهول الوهرانية المرتفعة نجد سهل تلمسان وسهل سيدي بلعباس وسهل معسكر⁽¹⁾.

فسهل تلمسان يشمل حوض التافنة وخلفه جبال تلمسان، وسهول سيدي بلعباس تشمل حوض واد مكره أو سيق وسهول معسكر وتعرف بسهول أغريس، وهي أكثر تلك السهول ارتفاعا وبما أن عمالة وهران أقل جبالا وأكثر حرارة وجفافا من مقاطعتي قسنطينة والجزائر فهضابها العليا هي التي تنتج أكبر كمية من الحلفاء، ويكاد هذا النبات يكون المورد الوحيد للأهالي بالهضاب العليا، وأهم مدن عمالة وهران: معسكر ومستغانم وسيدي بلعباس وتلمسان وغليزان وتيارت وفرندة وسعيدة وعين تموشنت⁽²⁾.

ثانيا: الخصوصية السكانية:

ذهب العديد من المؤرخين والباحثين والجغرافيين إلى اعتبار إقليم الشرق الجزائري هو الإقليم الأكثر سكانا في أقاليم الجزائر، ولكن لم تكن هناك إحصاءات دقيقة لعدد السكان فقد كان مشكل المصادر والمعطيات مطروح بشدة حتى القرن التاسع عشر، إذ كانت تقديرات الكتاب المحليين والدبلوماسيين والرحالة والجغرافيين تنقصها الدقة والأسلوب العلمي مما جعل تلك الأرقام عرضة للنقد⁽³⁾.

(1) - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص: 239 - 240.

(2) - نفسه، ص: 240.

(3) - عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 49.

وقد قدر وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر تعداد سكان مدينة قسنطينة بـ: 25 ألف نسمة وسكان أريالة الجزائر بمليون نسمة⁽¹⁾، وقد أكد أندري نوشي هذا الرقم واعتبره الرقم الصحيح لعدد سكان مدينة قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي لها⁽²⁾.

أما عن تعداد السكان بعد الاحتلال فقد قوم إحصاء 19 جانفي 1842 م عدد السكان استنادا إلى عدد الخيام رقم 780640 لعدد سكان الريف و53000 نسمة لسكان الحضر، أما عدد الخيام فكان 108730 أي أكثر من سبعة أشخاص في المسكن الواحد⁽³⁾، أما أول إحصاء رسمي فقد كان سنة (1844 - 1845) في عهد بيجو وقد كان الرقم: 1016716 نسمة، أما في سنة 1850 فقد عدد سكان مقاطعة قسنطينة بـ: 1113000 نسمة وفي مطلع سنة 1851 بلغ عدد سكان الإقليم 1300000 نسمة⁽⁴⁾، أما مرسية فقد ذكر إحصاء لإقليم الشرق اعتمادا على المكاتب العربية، ففي سنة 1851 بلغ عدد سكان مقاطعة قسنطينة 1101421 نسمة، وهو رقم يفوق رقم سكان مقاطعة الجزائر 756267 نسمة ومقاطعة وهران 466157 نسمة⁽⁵⁾، أما آخر إحصاء حسب مرسية فكان سنة 1881 وبلغ فيه سكان إقليم الشرق الجزائري 1174002 نسمة⁽⁶⁾.

وبالنسبة لعناصر السكان فقد صنف الأوروبيون سكان الجزائر في العهد العثماني اعتمادا على عنصر العرق، ولم يخرج عن إطار هذا التقسيم سكان إقليم قسنطينة، ففي مذكرة تعود إلى ما بعد 1839 قسم الفرنسيون سكان إقليم قسنطينة إلى أربعة أعراق متميزة وهي: القبائل - العرب - الترك - اليهود⁽⁷⁾، وكان الشرق الجزائري يتشكل من القبائل والأعراش وفروعها وقد قدر عددها في بداية التنظيم الإداري الاستعماري بـ: 250 قبيلة أو عشيرة⁽⁸⁾.

(1)- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 - 1824)، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 28 - 36.

(2)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 49.

(3)- André, Noushi, Enquete sur le niveau de vie des populations rurales, Op.Cit, P: 74.

(4)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 50.

(5)- Ernest, Mercier, l'Algérie en 1880, le cinquantenaire de l'Algérie, Paris, challamel Ainé éditeur, 1880, P: 155.

(6)- Ernest, Mercier, l'Algérie et la questions algériennes, Etude historique statistique et économique, Paris, challamel Ainé éditeur, 1883, P:136.

(7)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص: 157.

(8)- Abd el djalil temimi, le beylik de Constantine et hadj ahmed bey (1830 - 1837), publication de la revue d'histoire maghrébine, Tunisie, 1978, P: 58.

وسكان إقليم قسنطينة من العرب والقبائل والشاوية تربط بينهم العقيدة الدينية الإسلامية واللغة والعادات والتقاليد والمصير المشترك كذلك، ويحكمهم قواد وشيوخ يخضعون للباي مباشرة أو بعض خلفائه الذين يساعدهم الكتاب والمكاحلية في زملاتهم، ويبلغ عددهم حوالي 35 شيخا وقائدا وحاكما منهم: شيخ الحنانشة وتحتة 12 قبيلة، وشيخ العرب بالزّاب (بسكرة) وتحتة 11 قبيلة من البدو الرحل وقائد الحراكتة أو قائد العواسي، الذي يقيم بمدينة قسنطينة لأهميته وتحتة 32 قبيلة صغيرة تشمل معظم سكان الشاوية وقائد الحنانشة وقائد الزمول، وهي قبائل عسكرية وتحتة حوالي 20 قبيلة وقائد الأوراس وتحتة 12 قبيلة وقائد عامر الشراقة وتحتة 6 قبائل، شيخ الدّير أو أولاد يحيى بن طالب في جهات تبسة وشيخ بلزمة وتحتة 13 قبيلة وقائد أولاد إبراهيم وتحتة 11 قبيلة وقائد سكيكدة وتحتة 9 قبائل وقائد زارديزا وتحتة عدد كبير من القبائل، وشيخ فرجيوة وتحتة 6 قبائل وشيخ الزواغة وتحتة 4 قبائل وقائد أولاد عبد النور وتحتة 31 قبيلة، وقائد أولاد التلاغمة وقائد عامر الغرابية وتحتة 5 قبائل، وشيخ قصر الطير بريغة، وشيخ أولاد مقران بمجانة وتحتة 13 قبيلة وقائد أولاد دراج بالحضنة وقائد تبسة وقائد ميلة وقائد مسيلة وقائد زمورة⁽¹⁾، وعلى العموم فقد تركز حكم بايلك الشرق أو إقليم الشرق الجزائري في يد خمس أسر محلية حاكمة هي:

- أسرة أحرار الحنانشة الذين يحكمون الحدود الشرقية للبايلك.
 - أسرة بوعكاز من قبيلة الدواودة حكام الصحراء.
 - أسرة المقراني حكام مجانة الذين يحكمون الحدود الغربية للبايلك.
 - أسرة بن جلاب وتحكم مدينة تقرت وأريافها جنوب البايلك.
 - أسرة بن قانة ظهرت على الساحة في منتصف القرن الثامن عشر، وكانت لها مشيخة العرب⁽²⁾.
- وقد تمتعت هذه القبائل بقوة كبيرة، حيث كان البايلك يستخدم هذه العائلات ذات النقود والذين يعرفون بجماعة الأجواد وهي عائلات شبه إقطاعية محلية تستمد نفوذها من أصولها الشريفة ومكانتها المتميزة، كما تعتمد في فرض كلمتها على ما تملكه من ثروات (أراضي زراعية شاسعة محاصيل، قطعان ماشية...)، وهي تشكل حلقة وصل بين القبائل الممتنعة وسلطة البايلك⁽³⁾.

(1)- محمد الصالح العنثري، فريدة منسية...، المرجع السابق، ص ص: 29-30.
(2)- جميلة معاشي، الأسر المحلية في بايلك الشرق من القرن (10هـ / 16م) إلى القرن (13هـ / 19م)، دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1990-1991، ص: 18.
(3)- فلة قشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989-1990، ص : 140-141.

ثالثا: الخصوصية الاقتصادية:

تعتمد الحياة الاقتصادية بالشرق الجزائري كما في غيره على الفلاحة وتربية الحيوانات بصفة أساسية، وعلى النشاط التجاري والمهن والحرف التقليدية المختلفة بعد ذلك في المراكز العمرانية المهمة على الساحل وفي المناطق الداخلية، ويمكن إبراز هذه المظاهر والأنشطة الاقتصادية حسب الكيفية التالية: (1)

- الزراعة:

تميزت أراضي إقليم الشرق الجزائري بالخصوبة مما أدى إلى وفرة الإنتاج الفلاحي، وتعتبر زراعة الحبوب من الزراعات الأساسية والمهمة في مقاطعة الشرق الجزائري، فزراعة القمح الصلب والشعير تمتد من مَجانة إلى الحدود التونسية، وهي قاسم مشترك بين كل القبائل حتى فيما يتعلق بالقبائل القاطنة بالجبال، كجبال جيجل أو الشاوية في الأوراس، بل تمتد إلى شمال الصحراء ولكن بمساحات قليلة بسبب نقص الأمطار (2)، وهناك أنواع أخرى من الحبوب تنتج في الشرق الجزائري كالشعير والخرطال والذرة، هذا إلى جانب فلاحية الخضر بأنواعها المختلفة كالبصل والثوم واللفت...، وتمارس فلاحتها بصفة مكثفة في أحواض الأودية والبساتين المسقية على الساحل، وفي المناطق الداخلية والجبلية وفي الواحات الصحراوية ذات الموارد المائية الكافية (3).

أما غراسة الأشجار المثمرة بأنواعها فوجدت في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة وعنابة وميلة والمسيلة وبجاية وجيجل وسطيف، ومن أنواع هذه الأشجار: الزيتون التين، العنب، الرمان، الخوخ، التفاح، الأجاص، البرقوق (المشمش)، الكرز، البرتقال والليمون وكذلك الأشجار المثمرة التي تنمو طبيعيا كالبلوط (4)، حيث تستعمل ثمارها كغذاء للسكان أثناء فصل الشتاء وفترة الأزمات والقحط، ومن أكبر فوائد هذه الثروة الغابية هي كونها مادة أساسية في صناعة السفن حيث تشير أغلب المصادر التاريخية أن القسم الكبير من ألواح الأخشاب التي تستعمل في ورشات صناعة السفن بالجزائر تأتي من المنصورية وأيضا من نواحي جيجل، حيث كانت عائلة حبيلس بن عواز

(1)- يحي بو عزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص: 517.

(2)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 65 - 66.

(3)- يحي بو عزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، المرجع السابق، ص: 517 - 518.

(4)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 67 - 68.

العائلة الأكثر أهمية في قبيلة بني فوغال مكلفة بحراسة ومراقبة الكراسته أو الخشب الموجه للصناعة البحرية الجزائرية، وعائلة آل المقراني وإلى جانب غابات بحماية الكثيفة وغابات منطقة عنابة كالإيدوغ وبني صالح والقالا والسيوس، وقد امتازت أخشاب هذه المناطق بوجودها العالية لصنع السفن الشراعية (1).

أما الأشجار التي تميز الصحراء فهي النخيل التي تنتج أنواعا عدة من أجود التمور وبوفرة وتعتبر الغذاء الرئيسي لأهل المنطقة، وتستعمل بعض أنواع التمور للاستهلاك المحلي وتوزع أنواع أخرى على الأسواق المعروفة في إقليم الشرق الجزائري (2).

إلى جانب النخيل، هناك الرعي وتربية الحيوانات وتعتبر من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الشرق الجزائري، إضافة إلى الزراعة وتختلف أولويتها حسب طبيعة المناطق فهي تعتبر نشاطا رئيسا، إذ خصص داخل بلاد الجزائر للرعي بدرجة أكبر من الفترة الموالية تحت حكم الفرنسيين، وفي مناطق الهضاب العليا والمناطق السهلية، بينما يعتبر نشاطا مكمل في المناطق الشمالية وتحتل أهمية هذا النشاط الاقتصادي في عدد رؤوس المواشي، ويعتبر البدو الرحل أصحاب أكبر عدد لرؤوس المواشي خاصة الأغنام، كما تنفرد بعض القبائل بالنصيب الأكبر من الثروة الحيوانية كالنمامشة والحراكتة (3)، ورغم وجود صعوبة في تقديم إحصائيات دقيقة لأعدادها، بسبب كثرة الحروب الاستعمارية ومصادرة الجيش الفرنسي لها، خاصة بين سنوات 1830م إلى 1870م، حيث ثبت وجود عدة ملايين من مختلف الأنواع خاصة بالهضاب العليا القسنطينية، ما بين سور الغزلان غربا والحدود التونسية شرقا وجبال البابور شمالا، والأوراس وأولاد نايل وجبال عمور جنوبا، ويشغل بتربيتها عدد لا بأس به من السكان (4) وقد نتج عن هذا النشاط - الرعي وتربية الحيوانات - عدة مواد استهلاكية وأخرى تدخل في الصناعة كإنتاج الزبدة المملحة ولحم البقر والخروف، كما كانت قسنطينة والقل تنتجان كمية كبيرة من جلود الماعز وأقمشة من الصوف تستعمل كلباس، كما تنتج منطقة القل وبحماية مختلف جلود الأبقار والماعز

(1)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 68 - 69.

(2)- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 102.

(3)- André, Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' a 1919, Op.Cit, PP: 98 - 99.

(4)- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص: 520-521.

كما يستعمل جزء من هذا الإنتاج في التبادل التجاري بين مختلف أسواق الإقليم وحتى التصدير إلى الخارج⁽¹⁾.

أما الصناعة فقد شهدت بعض التقدم، رغم أنه لم يكن هناك مناجم بالمعنى الحديث ولكننا نجد صناعة الحديد وبعض المستخرجات كالرخام والفحم والرصاص وحمض الكبريت وتوزع هذه المعادن على كامل الشرق الجزائري، حيث تميز سكان جرجرة باستخدام الطواحين لصناعة الزيت، وكان بنو عباس وبنو يني وفليس يصنعون البنادق والمكاحل والسيوف والمدافع أيضا، وكانوا يصنعون مواد البلاطين ويعرفون طرق استخراج الحديد من الأرض ولهم مناجم من الرصاص والقصدير⁽²⁾، بالإضافة إلى صناعات أخرى مرتبطة بثروات طبيعية غير معدنية أو حيوانية كالصناعات الخشبية، تحضير الفحم صناعة السفن، والصناعة الجلدية كالسروج والأحذية الجلدية والأقمشة، وكانت قسنطينة عاصمة الإقليم مركزا هاما لهذه الصناعات التقليدية، حيث عرفت تطورا من حيث الكمية والنوعية⁽³⁾.

أما التجارة في الشرق الجزائري: تنقسم إلى نوعين تجارة داخلية تتم في المدن والريف، حيث تكون التجارة في الريف بين القرى والمداشر ولها أسواق دورية بعدد أيام الأسبوع، أما التجارة في المدن فقد كانت تتم في قسنطينة، بونة، القالة، القل، سطيف، تبسة، وكانت أسواق سطيف وتبسة تتميز بالنشاط ولكن أقل من سوق قسنطينة الذي كان يعتبر الأكثر أهمية، إلى جانب التبادل التجاري بين البدو الرحل وسكان الشمال وتكون في فصل الربيع يبيعون فيها منتجاتهم من تمر وأقمشة مصنوعة في الصحراء مقابل الحبوب أو أدوات حديدية⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد كان للموقع الجغرافي لمقاطعة قسنطينة، المطل على البحر في الشمال والمحاذي للحدود التونسية والممتدة جنوبا في الصحراء أثره في ازدهار التجارة وتنوعها، إذ تميزت التجارة الخارجية لإقليم الشرق بنوعين: تجارة برية وتجارة بحرية، فالتجارة البرية تتم مع قوافل التجارة الصحراوية التي يعبر بعضها الشرق الجزائري والبلاد الجزائرية عرضا والبعض الآخر طولا من الشمال إلى الجنوب، والعكس ومن ضمن القوافل العرضية من الشرق والغرب:

(1)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 70.

(2)- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، دار الرائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 153.

(3)- فلة قشاعي، المرجع السابق، ص: 16-17.

(4)- عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 72.

- قافلة تونس: إلى الكاف وقسنطينة وسطيف وبرج حمزة والجزائر و وهران وتلمسان إلى فاس ومراكش⁽¹⁾، وقافلة نفطة واد ميزاب إلى الأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف إلى تونس والعكس خلال العودة، وقافلة سكيكدة إلى قسنطينة وبسكرة وتقرت وورقلة والأغواط إلى تمبكتو بمالي حاليا في السودان الغربي، وكان لهذه القوافل التجارية وكلاء وأدلاء ومرافقون وموزعون يعدون لها البضائع والمشترون، وقد بقيت هذه القوافل التجارية تمارس نشاطها بالصحراء الكبرى حتى نهاية القرن التاسع عشر⁽²⁾، أما التجارة البحرية فقد توفرت عوامل عديدة أدت إلى ازدهار في إقليم الشرق الجزائري منها:

توفر ساحلها على عدة موانئ نشيطة مثل بجاية وجيجل والقل وعنابة، حيث انحصرت فيهم المبادلات التجارية إلى جانب غنى الإقليم من الناحية الفلاحية والرعوية ووجود سلع ذات أهمية كبيرة للتصدير كالمرجان، وكذلك وجود علاقات قديمة بين بعض مدن الإقليم والأوروبيين كالقالة وعنابة ولم يقتصر التبادل التجاري على هاتين المدينتين فقط بل تعداهما إلى موانئ أخرى مثل: سكيكدة والقل وكانت هذه المبادلات تتم عبر مصارف الشركة الملكية الإفريقية La compagnie royale d'Afrique التي أصبحت نافذة لمقاطعة الشرق الجزائري على البحر والعالم الخارجي، وقد أصبحت المدن التي تتواجد فيها هذه الموانئ كالقالة وعنابة والقل وسطورة وجيجل مراكز لتجميع الإنتاج وتصديره إلى أوروبا، وأصبحت كذلك مصدر عيش لمدن داخلية مثل: قسنطينة، سطيف، تبسة، ولم تقتصر المبادلات التجارية على المرجان فقط بل تعدته إلى سلع أخرى كالصوف والجلود والشمع والزيت والخيول والحبوب⁽³⁾.

(1) - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، ص: 528.

(2) - نفسه، ص: 528-529.

(3) - عز الدين بومزو، المرجع السابق، ص: 74-76.

إطار عام لمدينة قسنطينة:

تعتبر مدينة قسنطينة من المدن الجزائرية الهامة العريقة بتاريخها وحضارتها وبتراثها العريق منذ فجر التاريخ⁽¹⁾، وهي مدينة مبنية على طرفي صخرة عالية ومحصنة طبيعياً، حيث يفصل بينهما واد الرمل ويبلغ عرض ذلك الواد العميق نحو المئة متر، والمدينة مشرفة من أطرافها ثلاثة على الهاوية، وتتصل ببقية الأرض من جهتها الرابعة فقط، ثم وقع وصل الطرفين بعضهما ببعض بواسطة جسور تعرف بالجسور المعلقة، يدعى أطولها بجسر سيدي مسيد وطوله 168 متراً ويرتفع عن الوادي 175 متراً⁽²⁾ ولأن للموقع الفلكي والجغرافي دوراً هاماً في أي دراسة جغرافية كانت أو اقتصادية أو غيرها لأنها تعتبر من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المجتمعات، والمراكز العمرانية ولها تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة، وتقع مدينة قسنطينة على دائرة عرض 36.23° شمالاً وخط طول 7.35° شرقاً⁽³⁾، وهي تتوسط إقليم الشرق الجزائري الذي يعتبر من أكبر المناطق الجزائرية مساحة وسكاناً والأكثر نشاطاً اقتصادياً⁽⁴⁾، إذ تبعد عن الحدود الجزائرية التونسية بحوالي 245 كلم شرقاً، وعن الجزائر العاصمة بحوالي 437 كلم غرباً، وعن مدينة بسكرة بحوالي 231 كلم جنوباً⁽⁵⁾.

وقد جعلها هذا الموقع تتحكم في الإقليم الشرقي اقتصادياً وسياسياً، حيث تقع قسنطينة بين التل والهضاب العليا، وبين القبائل الصغرى وسهول عنابة وتسيطر على إقليم زراعة الحبوب في منطقة تعتبر من أكبر وأوسع المناطق الزراعية وأغناها، وأكثر المناطق الآهلة بالسكان، وهذا ما جعلها بحق أن تكون عاصمة نوامياً ثم تكون مقر العمالة في العهد الاستعماري⁽⁶⁾.

إن موقع مدينة قسنطينة المميز منح لها حصانة طبيعية، جذب إليها أطماع الكثير من الأمم فمنها من تمكن من إخضاعها لحكمه مدة من الزمن والبعض فشل، فأعاد الكرة حتى استولى عليها كان آخرها الحملة الفرنسية عام 1837م⁽⁷⁾.

(1)- عبد العزيز فيلاي، مدينة قسنطينة، (تاريخ - معالم - حضارة)، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص: 10.

(2)- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص: 295.

(3)- محمد الهادي العروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص: 13-14.

(4)- Abdel Karim Baidjadja, La Bataille de Constantine 1836 -1837, Dar-EL- Houda, Algérie, 2007, P: 07.

(5)- محمد الهادي العروق، المرجع السابق، ص: 16.

(6)- J.chive et A. Berthier, l'évolution urbaine de Constantine 1837-1937, Constantine son passé son centenaire, édition Braham, Constantine, 1937, P: 473

(7)- عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1956)، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 - 2010، ص: 28.

أما العمران في مدينة قسنطينة فيصعب تحديد المكان الأول الذي بنيت عليه مدينة قسنطينة وتاريخ بنائها، لأن جل الاكتشافات الأثرية القديمة قد أثارت جدلا كبيرا بين الباحثين حول التاريخ والمكان اللذان يشهدان على تأسيس المدينة، بالرغم أنهم يتفقون على أنها من أقدم المدن التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا، نظرا لما تحويه من عوامل الاستقرار البشري، من مياه جارية وكهوف طبيعية، والتي استعملت في تلك الفترة كمساكن ومخابئ⁽¹⁾، فمن خلال كثير من الآثار المنتشرة هنا وهناك داخل المدينة أو خارجها خلال الفترات التي سبقت الاحتلال الفرنسي نجد أن هناك تأثير وتأثير في الكثير من النواحي، بفعل طول المدة التي بقي فيها الوافدون إليها (طبعاً مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات للقسنطينيين)، أمّا عند دخول الاستعمار الفرنسي فقد تغير الكثير في فترة قصيرة خاصة في الميدان العمراني، بحيث لجأت السلطات الاستعمارية إلى سياسة استيطانية رهيبة بتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وتقديم المعونات المادية والفنية لكي يستقروا في الجزائر⁽²⁾، كما نظموا الإدارة وفق النمط الأوروبي مع الاحتفاظ ببعض التنظيمات العثمانية للمحافظة على طاعة السكان، كمهنة القواد والأغوات والباش آغا والخلفاء من الأهالي⁽³⁾، ومن أجل التأكيد على هذا التوجه أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوم 09 جوان 1844م، الذي بموجبه تم تقسيم مدينة قسنطينة إلى قسمين، قسم للأوروبيين وقسم للأهالي المسلمين ومن ثم سُمح للأوروبيين بالسكن في قسنطينة⁽⁴⁾، ولكل منهما إدارة خاصة، فالأوروبيون يخضعون إدارياً للحكم المدني بينما الأهالي المسلمون يخضعون للحكم العسكري⁽⁵⁾، وفي سنة 1846م تم إنشاء لجنة لإعداد مخطط لتنظيم المدينة وتوسيعها⁽⁶⁾، ونظراً لحاجة فرنسا في تغيير معالم المدينة لجأت إلى بناء كثير من الأحياء الجديدة خارج المدينة القديمة مثل: حي القديس يوحنا (saint jean) ومحطة السكة الحديدية، ودار البلدية، ودار الولاية والمسرح الجهوي وإعادة بناء جسر باب القنطرة⁽⁷⁾.

(1)- محمد الهادي العروق، المرجع السابق، ص: 67 .

(2)- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 08.

(3)- نفسه، ص: 11.

(4) - Paul. Alquier, Guide de Constantine 1930, imp. Paulette et ses fils, 1930, P: 70 .

(5)- كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1986، ص: 04 .

(6) - Paul. Alquier, Op.Cit, P: 71 .

(7)- كريمة بن حسين، المرجع السابق، ص: 05.

ثم كثير من الأحياء السكنية لإيواء المهاجرين الأوروبيين الذين زاد عددهم بشكل كبير حسب الجدول الموالي: (1)

جدول (01): تطور السكان الأوروبيين في قسنطينة 1844 – 1856.

السنوات	عدد السكان الأوروبيين	السنوات	عدد السكان الأوروبيين
1844	1478	1848	2190
1845	1722	1849	2364
1846	1915	1852	4462
1847	/	1856	8290

وبمرور الزمن زاد عدد السكان حتى وصل عام 1936 م إلى 106830 نسمة منهم 56171 من المسلمين و50729 من الأوروبيين (2)، إلى جانب اليهود الذين وصل عددهم عام 1930م حوالي 11921 نسمة وهذا في قسنطينة (3).

ونظرا لهذا التطور عرف المجتمع القسنطيني عدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها تداعيات سلبية عند سواد المجتمع، وإيجابية عند البعض أو كما تعرف بالنخبة المثقفة ثقافة غربية بفعل احتكاكها بالمستعمر.

(1)- Bernard Pagand, la Médina de Constantine, de la ville traditionnelle au centre de l'agglomération contemporaine, Thèse de 3^{ème} cycle Université de poitiers, France 1989, P: 22 .

(2)- كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939)، المرجع السابق، ص: 07 .

(3)- نفسه، ص: 13 .

القسم الأول:
الوضع الاقتصادي في
عمالة قسنطينة
1954 - 1900

الفصل الأول:

وضعية الأرض وتطور
الملكية لدى الجزائريين

أولت الإدارة الاستعمارية أهمية كبرى وخاصة للأرض مباشرة بعد مرور بضعة أشهر من دخولها مدينة الجزائر العاصمة، واتخذت منها ركيزة أساسية في منظومتها الاقتصادية⁽¹⁾، وتعتبر سنة 1870 منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر، فبعدها كانت مجرد مستعمرة عسكرية أصبحت قطبا اقتصاديا واجتماعيا مهما في حياة فرنسا، إذ وجهت كل أنظارها إلى هذه الرقعة الجغرافية التي شكلت حلا لكل مشاكلها الداخلية ولهذا الغرض وضعت برنامجا محكما حددت فيه كل أولوياتها، وكان الجانب الاقتصادي على رأس هذا البرنامج، بحيث حظي بعناية خاصة وحُصن بترسانة من القوانين الهادفة إلى الاستغلال المقنن للجزائر بشكل خاص الجانب الزراعي والملكية العقارية⁽²⁾.

فملكية العقار هي الإطار (القانوني) الاقتصادي الوحيد الذي مكن للاستعمار الاستيطاني بمقتضاه في القرن التاسع عشر، ومن جهة أخرى لم يكن الأوروبيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر خلال السنوات 1830 و1870، يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا حين تحصلوا على الأراضي بجانا، وكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في تحقيق الثروة، إما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية⁽³⁾.

أولا: القوانين العقارية:

كانت السياسة العقارية المخططة في العهد الاستعماري جد متناقضة، لأن فرنسا ومنذ دخولها للجزائر كانت تفكر في توفير أراضي صالحة للمعمرين، وذلك بتأسيس **دومين** (*) للدولة استبدالا لدومين البايك، وتم تطبيق القانون الفرنسي على الملكية في الجزائر خاصة على الأملاك الشاغرة وعلى أراضي الدايات والبايات والموظفين الأتراك ثم أراضي الجزائريين الذين غادروا الجزائر مع الأمير عبد القادر أو مع الأتراك أو الذين أجبروا على الهجرة، فضلا عن قيام السلطات الفرنسية بإبراز

(1) - إبراهيم لونيسي، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص: 131.

(2) - بختاوي خديجة، استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 159.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1، تر: م. حاج مسعود، و. أ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص: 131.

(*) - **الدومين**: معنى كلمة الدومين (domaine) هي: ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة، ومنها ما يخضع لأحكام القانون العام كالترع والشوارع والميادين ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص شأنه شأن الممتلكات الخاصة مثل: الأراضي التي تتولى الحكومة بيعها أو تأجيرها. أنظر: محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص: 54. وأيضا: حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 35.

التشريع العقاري الفرنسي يهدف فرنسة العقار من جهة وتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي وبيعها إلى المعمرين من جهة أخرى وكان هذا عن طريق إصدار مجموعة من القوانين لإثبات الملكية العقارية ووضع سندها (1).

وفيما يلي أهم التشريعات العقارية التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر الميلادي من المصادرة إلى الحجز مروراً بقانون المصلحة العامة ثم العمل بالقوانين، الفرنسية وإخضاع كل التعاملات العقارية لها، ومحاولة القضاء على التشريعات الإسلامية بكل الطرق، وتكييف ما استعصى منها مع القوانين الفرنسية في انتظار فرنسة كل الجوانب القانونية (2).

1- التملك عن طريق الأمرية الصادرة في 1844/10/01:

تعد أول نص قانوني يحاول بشكل عام تنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر، وتتألف هذه الأمرية من 115 مادة موزعة على خمسة فصول أساسية الأول يتعلق ببيع العقارات (Acquisitions d'immeubles)، وقد ركز على خاصة على تسوية البيوع التي تمت في السابق، والوسائل الكفيلة بمنع حدوثها في المستقبل، الفصل الثاني يتعلق بإعادة شراء إيرادات مدى الحياة (Rachat des Rentes Perpétuelles)، الفصل الثالث نص على وضع بعض الشروط بشأن حرية تملك العقارات، منها منع الشراء في مناطق القبائل (Tribus)، منع الضباط والموظفين من الشراء دون الحصول على رخصة من وزارة الحربية، الفصل الرابع خاص بترع الملكية بغرض المصلحة العامة (L'expropriation pour Cause d'utilité Publique)، والفصل الأخير فيتعلق بالأراضي غير المستغلة (Terres Incultes) (3).

2 - التملك عن طريق الأمرية الصادرة في 1846/07/21: انطلقت هذه الأمرية من مبدأ أن كل عقود الملكية الريفية يجب أن تخضع للفحص والمراقبة (Vérification)، بناء على قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية تحدد فيها تباعا المناطق المعنية بالمراقبة، أما الأراضي التي لا تقدم بشأنها سندات الملكية فستضم إلى أملاك الدولة (4).

(1) - عمر حمدي باشا، نقل الملكية العقارية في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2000، ص: 59.

(2) - تيرس سعاد، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، جوان 2010، جامعة جيلالي أليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص: 139.

(3) - Emile Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne, Tome III, Librairie Rousseau et C^{ie} Editeurs, Paris, 1923. PP: 35 - 39.

(4) - Robert Estoublon et Adolphe Lefébure, code de l'Algérie annoté, Tome 1, (1830-1895), Adolphe Jourdan Librairie, Alger, 1896, PP: 404 - 405.

3- قانون 16 جوان 1851:

يتألف هذا القانون من خمسة فصول حسب الترتيب الفرنسي: الأول حول الدومين الوطني والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات، والثالث حول الملكية الخاصة، والفصل الرابع حول نزاع الملكية والاحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة، والفصل الخامس الأخير فيتعلق بجملة من الإجراءات العامة، منها تلك المتعلقة بإنجاز العمليات التي أقرتها أمرية 21 جويلية 1846، وبموجبه كرس مبدأ الملكية المطلقة أي بدون قيد أو شرط⁽¹⁾.

وجاء هذا القانون بالنقاط التالية:

- إقرار مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الجزائريين والفرنسيين.
- تكريس المبدأ المنصوص عليه في المادة: 544 من قبل القانون المدني الفرنسي الذي ينص على: أن كل شخص له الحق في التمتع والتصرف في ملكيته بشكل مطلق ضمن إطار القانون مع استثناء القبيلة من البيع لأي شخص أجنبي، وللدولة الحق في شراء عقارات القبائل لفائدة المصلحة العامة، وحق التصرف في أملاك الأوقاف في حالة بيع أحد الملاك لحقه في العقار على الشيوع بينه وبين الأهالي، ولا يمكن ممارسة حق الشفعة.
- تخضع المعاملات العقارية بين المعمارين والأهالي للقانون المدني، وتبقى الشريعة الإسلامية تحكم المعاملات العقارية بين الأهالي.
- إلغاء عملية التحقق من السندات.
- عدم فرض إشهار المعاملات العقارية، ولم يتم الفصل في أراضي العرش لأنها تخضع للعرف والعادات.
- أن هذا القانون جاء مكملًا للقوانين السابقة والأميرين المذكورين سابقًا مكنًا من تسوية كل المعاملات المشوبة بالبطان كما ألغيت عقود البيع مقابلة منحة مدى الحياة مما سهل انتقال الملكية.
- مكن الأوروبيون من شراء أملاك كانت تابعة إلى الأوقاف، وهنا نقطتان مهمتان يجب الإشارة إليهما: أن هذا القانون أهمل انتقال الملكية بالميراث وقسمتها.
- ضم الأراضي للدومين حيث أن هذا الإجراء أدى إلى حرمان الكثير من الجزائريين والأوربيين من الأراضي الرعوية مما أدى إلى إفلاس الكثير منهم⁽²⁾، فمثلا في القطاع القسنطيني نذكر قبيلة بني بشير في عزابة (Jemmapes) ولاية سكيكدة التي خضعت لعملية الحصر، حيث أجبرت القبيلة على التخلي عن 30.000 ألف هكتار من مجموع 50.000 هكتار من الأراضي التي كانت في حوزتها⁽³⁾.

(1) - Robert Estoublon et Adolphe Lefébure, Op. cit, PP: 135 - 142 .

(2) - Emile Larcher, Op. cit, PP: 48 - 52 .

(3) - الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900 - 1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص: 129. أنظر أيضا: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 - 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999، ص: 23 .

أما فيما يتعلق بعدد القبائل التي شملتها عملية الحصر، فهناك اختلاف بين المصادر الفرنسية في هذه النقطة، فهناك من يذكر أن العملية مست خمسة قبائل فقط وهي كما يلي: في إقليم الجزائر (أولاد بليل - عبيد وفراغلية - أولاد قصير)، وفي إقليم وهران (أولاد سيدي العبدلي)، وفي إقليم قسنطينة (بني بشير)⁽¹⁾

4- قانون 23 مارس 1855 المتعلق بالإشهار العقاري:

والذي مفاده إشهار العقود الناقلة للملكية العقارية أو المترتبة عليها ديونا أو أعباء حتى تكون حجة على الغير، مع الإشارة هنا بأن هذا القانون لم ينص آنذاك على إشهار - عقود القسمة - باعتبارها عقود مُنْهِيَة للشيوخ الموجود بين الملاك المشاعين (عقود كاشفة)، وقد نُص عليها فيما بعد بمقتضى المرسوم التشريعي المؤرخ في: 1935/10/30⁽²⁾.

5- القانون المشيخي (السيناتوس كونسيلت) le senatus consulte الصادر في 22 أبريل 1863: هو من أهم النصوص الأساسية في مجال العقار وجاء بالعمليات التالية :

- تحديد أراضي القبائل.

- تقسيم أراضي القبائل وتصنيفها إلى أراضي ملك عرش دومين انطلاقا من التنظيم الإداري الدوار.

- تأسيس الملكية الفردية مقام أراضي العرش، وقد كرسّت الإدارة الاستعمارية نظاما قاسيا لانتزاع الأراضي بضمها لأراضي الدمين على حساب القبائل دون الاعتراف بعقود الملكية، وأدى هذا إلى خلاف حاد بين الأهالي والمستوطنين⁽³⁾، حيث عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت لعام 1863 الذي كان يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايك، وأغلبية هذه الأراضي كانت موجودة في بايلك الشرق بمقدار سبعين في المائة 70% من هذه الأراضي يمكن وضعها في الدومين أي 225000 هكتار تمثل الأراضي الخصبة الممتازة وهي الأغنى في المنطقة، وجرى توزيع بعض أراضي العزل على المتعاونين الجزائريين مع الفرنسيين مثل: عائلة خليفة وشيخ البلاد وعائلة الفكُون (الفكون) في منطقة قسنطينة، وإن الأراضي التي تم إحصاؤها في إطار سيناتوس كونسيلت في 1863 يصل إلى 317390 هكتار وهي أراضي جيدة وخصبة، وأراضي العزل هذه موجودة في نواحي قسنطينة وسهول وادي الصفصاف ووادي السيوس ومنطقة قالمة وسطيف وهناك أراضي منطقة واد زناقي ومنطقة الميلة.

وقد تم توزيع على الكولون ما مقداره 70.8 % من أراضي العزل والتي تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 225000 هكتار، بينما حافظ الجزائريون على مجموع 60879 هكتار أي الخمس (19.17 %)

(1) - Emile Larcher, Op. Cit, P: 56 , voir aussi Pouyanne Mourice, Propriété foncière en Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1900, P: 371.

(2) - عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 60 .

(3) - تيرس سعاد، المرجع السابق، ص ص: 141 - 142.

وجرى الطرد الجماعي لأصحاب أراضي العزل، فقد كانت هناك 8822 عائلة مالكة جزائرية كانت موجودة أثناء عملية سيناتوس كونسيلت بقی منها 365 عائلة جزائرية فقط في أراضي العزل، بينما صنفت 5232 عائلة على أنها في وضعية غير قانونية فطردت من أراضيها وجرت عملية الطرد الجماعي، هذا لكي توزع على أقلية مهيمنة من الكولون⁽¹⁾.

وجاء هذا القانون للاعتراف بحق القبائل بامتلاك أراضيها لكن الكولون حولوه إلى صالحهم بحيث أن الملكية الفردية رخصت لبيع حصص الأراضي بعد إجراء القسمة وهذا في حد ذاته تفتيت للوحدة القبلية السائدة⁽²⁾، كما سعى إلى القضاء على النسيج الاجتماعي والترابط العائلي الذي كان سائدا آنذاك الأمر الذي استفز شعور الأهالي وجعلهم يُضمون عدة مقاومات شعبية⁽³⁾، أخيرا تم التحلي بعد وقت قصير من ثورة 04 سبتمبر 1870 واستعيز في وقت لاحق عن السيناتوس كونسيلت بقانون 26 جويلية 1873⁽⁴⁾.

6- قانون وارييني في 26 جويلية 1873:

كانت سنة 1871م منعطفًا حاسمًا في تاريخ فرنسا الاستعماري، وفي تاريخ الجزائر المستعمرة فكانت هزيمة الفرنسيين أمام البروسيين وفشل ثورة محمد المقراني في الجزائر، فتج عن الأولى تدفق الآلاف من المهاجرين الأتراك والالبيين الذين منحهم الجمعية الوطنية الفرنسية 100 ألف هكتار من أراضي الدومين في الجزائر بقرار في 21 جوان 1871⁽⁵⁾، أمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية (ماكماهون) (Mac Mahon)^(*)، والنتيجة الثانية مصادرة أكثر من نصف مليون هكتار من أراضي الثائرين⁽⁶⁾. وتواصلت السياسة الفرنسية لإغناء احتياطيها العقاري لخدمة الاستيطان، وتحقيق هدف أساسي وهو

(1)- أحمد حسين سليمان، نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)، مجلة المصادر، ع6، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص: 121.

(2) - André Noushi, enquête Sur le Niveau de vie..., Op. Cit, PP : 268 - 276 .

(3) - عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص 61.

(4) - G.G.A, Mémoire sur la propriété foncière en Algérie, Imprimerie Administrative Gojosso et C^{ie}, Alger, juillet 1878, PP: 25 -31.

(5) - G.G.A, de la colonisation d'Algérie, Imprimerie Gouv-géné, Alger, 1889 , P:25.

(*)- ماكماهون (Patrice de Mac Mahon duc de magenta): (1808-1893) عسكري فرنسي شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر في 1830، أصيب في معركة قسنطينة 13 أكتوبر 1837، عين في 1858 قائد للقوات البرية والبحرية الفرنسية في الجزائر، وبعد انتصاره في الحرب ضد إيطاليا رقي إلى رتبة مارشال، ثم عين حاكم عام للجزائر 1864 إلى 1870 وأصبح الرئيس الثالث للجمهورية الفرنسية من 1873 إلى 1879. أنظر:

Narcisse Faucon. Le livre d'or de l'Algérie, Challamel et C^{ie} éditeurs, Paris, 1889 , PP: 370-371. Voir aussi : Gabriel de Broglie, Mac Mahon, Librairie Académique Perrin, Paris, 2000.

(6) - Ernest Mercier, L'Algérie et les Questions Algériennes, imp Chainé, paris, 1883, PP: 63.

الاحتلال الفعلي لأقاليم واسعة من طرف المستوطنين الفرنسيين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي إلى المسلمين الأهالي مالكيها القدامى⁽¹⁾.

وأخذ هذا القانون اسمه من اسم صاحبه "فارنيي" (*) ويسمى أيضا بقانون المعمرين لأنه أطلق العنان لتحقيق مآربهم وإشباع نهمهم من أراضي الجزائريين، وقد تضمن بالأساس فرنسة الأراضي الجزائرية والتعريف الدقيق لفرنسة الأراضي بالنسبة للمشرع الفرنسي هو: "الإخضاع الكلي والنهائي للقوانين الفرنسية، كل الأملاك المسيرة سابقا عن طريق القانون الإسلامي"⁽²⁾، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على مايلي: إن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر وحفظها والانتقال التعاقدى للملكيات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي⁽³⁾.

وقد كان هذا القانون ينص أيضا على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، وهدف بهذا إلى القضاء على القوانين الإسلامية وأشكال التعاون والتضامن بين أفراد القبيلة وإزالة قواعد الملكية المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تقاليد القبائل التي تتعارض مع القوانين الفرنسية أي أنه أخضع بشكل تام تسيير الملكية للقانون الفرنسي طبقا للمادة الأولى من القانون⁽⁴⁾، وكان هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة لتصبح مادة تجارية تباع وتشترى، وهي وسيلة لدعم الاستيطان، إذ أصبحت بموجبه أراضي العرش التي كانت لا تباع ولا تشتري ولا تحجز حسب الأعراف الجزائرية المعمول بها قبل الاحتلال أراضي ملكية خاصة ليتمكن المعمرين من شرائها⁽⁵⁾.

(1) - G.G.A, de la colonisation d'Algérie, Op.Cit, P: 26.

(*) - وارنيي أو غيست إبيرت (Warnier Auguste Hubert) (1810 - 1886)، طبيب وسياسي فرنسي أنهى دراسته بالمستشفى العسكري بمدينة ليل سنة 1832، أرسل إلى مدينة وهران سنة 1834 لمحاربة وباء الكوليرا كان يجيد اللغة العربية، عين عضوا في اللجنة العلمية للجزائر سنة 1840 إلى غاية 1874، في سنة 1871 عين عضو في لجنة الحجز، ثم رئيسا للجنة التعويضات لضحايا انتفاضة 1871 من الأوربيين، كما شغل منصب نائب عن عمالة الجزائر من 1871 إلى 1875، يعتبر مهندس الإصلاحات التي أدخلت على النظام العقاري في الجزائر حيث لعب دورا بارزا في صدور قانون 26 جويلية 1873 الذي صار يعرف باسمه. أنظر:

Narcisse Faucon, Le livre d'or de l'Algérie, Challamel et C^{ie} éditeurs, Paris, 1889, PP: 571-578

(2) - Marcel Calvelli, Etat de la Propriété rurale en Algérie Thèse Pour le Doctorat, imp. Victor Heintz, Alger, 1935, P: 50.

(3) - Eugen Robe, la Propriété Immobilière en Algérie, Commentaire de la loi du 26/07/1873, Juillet Saint Lager, Imprimeur de la ville, Alger, 1875, P: 05. Voir aussi Estoublon et Lefébure, Op.cit, P: 404.

(4) - عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1873) أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 149.

(5) - جلول شيتور، العقار إبان الاحتلال - دراسة قانونية، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 213.

إذ يُقر فارنبي بوجود الملكية الخاصة أو الفردية ضمن أراضي العرش، وأراضي الملك على حد سواء، لأنه في نظر القبيلة - حسب اعتقاده - أن لكل فرد من أفراد الدوار حق حصري في أراضي الملك أو العرش التي يتواجد بها الدوار الذي يسكنه وقد أعلن هذا القانون تلقائيا أراضي فرنسية: **أولا:** الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعملية التجميع أو الحصر. **ثانيا:** الأملاك المسجلة لدى الموثقين وكتاب الضبط والإداريين، والتي لا تستدعي الضرورة تحديد سنداتهما.

ثالثا: الأملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم 1846/07/21 وتم حصر تطبيق القانون الإسلامي بخصوص الملكية في الميراث فقط (1).

وكإجراءات عملية أوصى بالتحقيق لإثبات الملكية الخاصة، وتحديد الترتيبات القضائية بتحديد ملكيات الشركاء وأفراد العشيرة وإنشاء الملكية الفردية (2). فأجريت بمقتضى هذا القانون تحقيقات عقارية جماعية أدت إلى تأسيس سندات ملكية سلمت لأصحابها في شكل مخططات وجداول اشهارية غير أن هذه الطريقة لم تعمر (3).

7- قانون 16 فيفري 1879:

جاء هذا القانون ليجعل حد للعمليات الصعبة التي نص عليها قانون 26 جويلية 1873 وأقام مقامها عملية جديدة تتعلق بتصفية جزئية على طريق الأبحاث يمكن أن تُباشرها الدولة أو الخواص وتطبق هذه التصفية على الأراضي من نوع الملك الخاص وأراضي العرش، وعند الانتهاء من هذه العملية ولم يُقدم أي اعتراض أو في حالة رفض الاعتراض من طرف العدالة فيما يخص الأراضي من نوع الملك الخاص أو بقرار إداري، فيما يتعلق بأراضي العروشية يسلم حينئذ سند الملكية من طرف مصالح أملاك الدولة (L'Administration des Domaines) بعد استكمال إجراءات البحث وكذا المصادقة (L'homologation) من طرف الحاكم العام بالجزائر، ويكون هذا السند المستلم بهذه الطريقة (يدعى عقد الصفاء) نقطة انطلاق الملكية المحققة ولا يمكن لأي سند فرنسي آخر قديم أن يعارضه، إذ يصفى العقار من جميع الحقوق المخفية التي لم يذكرها سند الملكية ويكون هذا السند هو بدء حق الملكية وبعبارة أخرى يثبت الملكية للمستفيد ويكون من شأن إصدار هذا السند أن يصير العقار خاضعا للقانون الفرنسي (4).

(1)- عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1870)، المرجع السابق، ص: 149 - 150.

(2)- عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830 - 1914، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008 / 2009، ص: 76.

(3)- عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 62.

(4)- نفسه، ص: 62.

8- قانون 28 أبريل 1887:

اشتهر هذا القانون باسم قانون الفرنسية، كما أنه يندرج في خط الجهود الرامي إلى تمليك الأوربيين للمزيد من الأراضي، وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون الأوربيين، وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873م وتعديله، وذلك خدمة لمصالح المعمرين بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873م على مراجعتها⁽¹⁾.

وهكذا صدر قانون 1887/04/28 م وفيما يلي أهم إجراءاته الأساسية:

- 1 - عملية تحديد أراضي القبائل والدواوير التي سنّها القرار المشيخي 1863 والتي أهملت عام 1870 أعيد العمل بها وفق المادة: 02 من هذا القانون، بحيث صدر مرسوم تنفيذي في 1887/09/22 يحدد الأشكال الجديدة التي سوف يتم وفقها تحديد الأراضي⁽²⁾.
- 2 - عملية التنازل وبيع الملك المشاع بالمراد العلني، وتجزئة الميراث التي تمس بالأملاك الخاضعة لقانون 1873 لا يمكن أن تتم إلا وفق الأشكال التي تحددها المادة: 04 من هذا القانون.
- 3 - الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم، والأشخاص المدعون لحقهم العيني (الفعلي) في العقار بمقتضى المادة: 19 من قانون 1873 أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما حسب (المادة: 05).
- 4 - تسهيل شكيلات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873، وكذلك وضع معالم الحدود (Bornage) تمنح الممتلك للأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين (المادة: 06).
- 5 - السماح للأوربيين وللإسرائيليين فيما بعد بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية⁽³⁾.
- 6 - تستوجب المادة الثالثة من هذا القانون من هنا فصاعدا من المحافظين المحققين (commissaires - enquêteurs) جعل ملكية واحدة من مجموع أجزاء الملكيات الشائعة بين مختلف الأسر من الملاك المشتركين.

فالمادة الثالثة من هذا القانون تستهدف فئة مهنية اجتماعية محددة هي فئة الفلاحين الصغار أصحاب الملكية الشائعة، إذ حق الشفعة لم يعد له أي تأثير: بحيث أصبح أي مشتري لأرض مشاعة

(1) - عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، المرجع السابق، ص: 225.

(3) - Estoublon Robert et Lefébure Adolphe, Code de L'Algérie annoté 1830 -1895, Alger, 1896, P: 740.

(3) - عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، المرجع السابق، ص: 225 - 226.

يستطيع المطالبة بإلحاقها بممتلكاته، وينبغي عليه أن يستخدم تطبيق الممارسة المعروفة والمشهورة في بعض القبائل ممارسة المزايدات والمبيعات القسرية التي هي في صالح مجموعة المضارين (1).

9- قانون 16 فيفري 1897:

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن قانون 1887 قد صعب تحقيقه بسبب التقنية التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية ضخمة، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد أدخل إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كولان (Colin) الذي كان مقررها، وقد تبني أعضاء الغرفة هذا المشروع بناء على تقرير بوركير دي بواسورين (Pourquery de Boisserin)، وتحول المشروع إلى قانون في 1897/02/16 وأهم شكيلات هذا القانون أنه أبطل بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدلها بإجراء وحيد نجد تفصيله في المواد 05 حتى 07 وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، ومهما كان أصلهم (المادة:04) (2).

والجدير بالملاحظة أن المعاملات التي كانت تتم على أراضي العرش كانت تحرر بشأنها عقودا على يد الموثقين والقضاة الشرعيين مرتكزة على محتويات القانون المؤرخ في 1897/02/16 المتمم بالقانون المؤرخ في: 1926/08/04 وذلك تحت عنوان: " بيع واقف على شرط مع الإيجار" (Vente Conditionnelle Et Bail)، أي أن المشتري لا يصير مالكا بصفة نهائية للعقار محل المعاملة إلا بعد استكمال إجراءات البحث الخاصة بالتملك، وإلى غاية ذلك يتنازل البائع للمشتري عن حقه في الاستغلال على وجه الإيجار الدائم لأجل غير محدد (أي إلى غاية الحصول على سند الملكية بعد البحث)، وذلك مقابل مبلغ معين متفق عليه، وبهذه الطريقة قامت الإدارة الاستعمارية آنذاك بتحويل عدة أراضي من طابعها المسمى بنوع العرش إلى ما يسمى بالأراضي من نوع الملك، وبذلك توسع المعمرون شيئا فشيئا حتى استولوا على أكبر عدد من الأراضي التي كانت بيد الجزائريين، وانكمش الجزائريون في المناطق الجبلية والصحراوية والمعمرون في الأراضي الخصبة (3).

10- قانون 04 أوت 1926:

جاء هذا القانون ليضع حدا للعمليات الصعبة التي نص عليها قانون 26 جويلية 1873 ومتمم لقانون 1897/02/16، حيث أقام مقامها عملية جديدة ترجمها عن طريق التحقيقات الجزئية والتحقيقات الإجمالية.

(1)- جلال صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص: 71.

(2)- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و 1897/02/16، المرجع السابق، ص: 229.

(3)- عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 62 - 63.

والتحقيق الجزئي يقصد به التأكد من تصفية أرض العرش من جميع الحقوق المخفية، أي الديون المثقلة بها والتحقق أيضا من أن الشاغل لها كان واضعا يده عليها منذ أجيال حتى يستطيع تملكها وإدخالها في ذمته العقارية ، ويقوم المنتفع بتقديم طلبه إلى عامل العمالة أي الوالي، يطلب فيه عملية التحقيق الجزئي ويحدد في طلبه تسمية العقار وحدوده ومساحته وموقعه وإذا استوفى الطلب كل الشروط يصدر الوالي قرارا إداريا يحدد فيه يوم انتقال المحقق الباحث إلى عين المكان الذي يقوم بتلقي الوثائق والمستندات والاستماع إلى الملاك المجاورين، وإذا لم يُقدم أي أحد اعتراضه ورفضه للقرار القضائي يسلم حينئذ سند الملكية من طرف مصلحة أملاك الدولة .

أما التحقيق الإجمالي فتقوم به الدولة من تلقاء نفسها في أراضي العرش التي لم يتقدم أصحابها بطلب تملك وكان ذلك بموجب قانون 4 أوت 1926، ويترتب على هذه الأبحاث تحقيق النتائج التالية:

- تصفية الأرض من كل الديون المثقلة بها.

- تغيير الطبيعة القانونية للأرض، فبعد أن كانت أرض عرشية أصبحت ملكية خاصة قابلة لجميع أنواع التصرف، قابليتها للإرث وبالتالي تتمتع المرأة بالحقوق في الإرث فيها بعدما كانت محرومة عندما كانت الأرض شيوخ العرش، وتصبح الأرض خاضعة لأحكام تشريع العقار الفرنسي (1) .

وقد جعل هذا القانون عبء إثبات البيئة على عاتق المعارض، أي قلب عبء الإثبات على المعارض بدلا من حائز العقار بحيث أخذ بمبدأ الملكية الظاهرة، ولا تسلم العقود لأصحابها إلا بعد تصفية العملية قضائيا (2) .

11- قانون 1947/02/09:

وهو خاص بتبادل العقارات بمنطقة القبائل (تيزي وزو و بجاية)، وكان الهدف منه جعل هذه المنطقة مركز نفوذ وتفرقة بين الجزائريين .

12- قانون جانفي 1951:

ألغى جميع العمليات التي لم يقع حلها قضائيا، أي المنازعات العالقة بعد مرور ثلاث سنوات وأمام فشل كل هذه التدابير لجأت السلطة الاستعمارية على إعادة النظر انطلاقا من سنة 1956 في السياسة العقارية المنتهجة من قبلها من زاوية اقتصادية، وذلك لسد الاحتياجات المتكررة للأهالي الذين عرفوا آنذاك نموا ديمغرافيا متزايدا .

وعليه اتخذت الإدارة الاستعمارية جملة من الإصلاحات العقارية وذلك بإصدار النصوص التالية:

(1)- جمال بلعيدوني، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 49 - 50.

(2)- عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 64.

13- المرسوم المؤرخ في 26/03/1956: رمي إلى تشجيع المبادلات بالتراضي لإنهاء تشتيت وتجزئة الأراضي وتجميع المستثمرات الريفية بطريقة جديدة لتوزيع القطع الترابية.

14- الأمر المؤرخ في 03/01/1959: الذي يرمي إلى تأسيس ومعاينة الحقوق الملكية والحقوق العينية والأعباء، وإلى تحديد الأملاك حسب طريقة هندسية لأجل إقامة مخطط صحيح، وكان يهدف أيضا إلى السماح بإجراء عملية القسمة حتى يجعل حدا للملكية الشائعة أو التقليل منها، وكانت وقتئذ المحكمة العقارية هي الهيئة الأساسية التي أنشئت بموجب هذا الأمر، وكان من اختصاص المحكمة العقارية النظر في المنازعات والحقوق العقارية للمتقاضين عن طريق أحكام تؤدي إلى فرنسة الأراضي منذ ذلك الحين وبالتالي إخضاعها إلى القانون الفرنسي وحده⁽¹⁾، وقد شرع في تطبيق عملية المسح للأراضي على سبيل التجزئة في منطقة (ملاكوف) بوقادير حاليا ثم تركت تماما بعد الاستقلال.

15- إصلاح نظام الشهر العقاري الجديد طبق ابتداء من 01/03/1961:

بمقتضى المرسوم: 61 - 52 المؤرخ في 18/01/1961، وذلك عبر كامل التراب الوطني باستثناء ولايتي الواحات والساورة آنذاك، حيث شملهما ذلك الإصلاح ابتداء من 01/12/1963، بمقتضى المرسوم: 03 - 272 المؤرخ في 25/07/1963، والجدير بالملاحظة أن النصوص الصادرة في الفترة الاستعمارية تميزت بما يلي:

- تشجيع المبادلات العقارية من بيع وإيجار ورهن، مما أدى إلى استئصال مساحات فلاحية شاسعة من يد مالكيها الأصليين وهم الجزائريون المسلمون وتحويلها للمعمرين.

- وضع الأراضي تحت النظام القانوني الفرنسي وإخضاعها لقواعد خاصة توفر الأمن الكامل للملاك الأجانب.

- كان نظام الإشهار العقاري المطبق نظاما شخصيا، وكانت الوثائق الموجودة بمحافظه الرهون العقارية تتميز بنقائص راجعة لعدم وضوح تعيين الأملاك في العقود المشهورة، إذ لم ينص القانون على إلزام جميع الملاك بإشهار حقوقهم العينية على سبيل المثال: الوفيات والمبادلات وغيرها، مما جعل الوثائق المسجلة في أول وهلة لا تعكس مع مرور الزمن واقع الأملاك وتفقد مصداقيتها.

- أمام عدم وجود نظام عام لمسح الأراضي، لم تشمل المخططات الجزئية والوثائق الأصلية المحفوظة لدى مصالح مسح الأراضي وأملاك الدولة كل أراضي القطر الجزائري الشاسع، ويمكن القول أن ثلاث أرباع من الأملاك تفتقد إلى سندات ملكية ومخططات.

(1)- عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 64 - 65.

- كان التعاقد في تلك الفترة في مجال نقل الملكية العقارية والحقوق العقارية الأخرى يعتمد على التراضي، فلا يشترط فيه الرسمية ويكفي فيه الشكل العرفي، كما كانت الكتابة مجرد أداة إثبات ولا يلزم أصحابها باتباع شكل معين⁽¹⁾.
- غير أن تاريخ العقد لا يثبت إلا من يوم تسجيله لدى مصلحة التسجيل، ولا يحتج به في مواجهة الغير إلا بعد إشهاره في مكتب الرهون (المحافظة العقارية حاليا).
- وكانت التصرفات الخاصة بالحقوق العينية تخضع لإجراءات الشهر طبقا لقانون 1955/03/23 المعوض بمرسوم 1959/10/21 و 1961/01/18 اللذين بدأ العمل بهما ابتداء من الفاتح مارس 1961.
- قسم الاستعمار الأراضي إلى خمسة أنواع: أملاك الدومين العام - أملاك الدومين الخاص - العقارات المفرنسة - العقارات الملك - أراضي العرش.
- كانت العقود الناقلة للملكية العقارية في تلك الفترة تحرر من طرف مكاتب التوثيق التي يشرف عليها موثق أو موثق مساعد يتلقى العقود بمختلف أنواعها ويتم تحريرها باللغة الفرنسية، حيث تسجل وتشهر بمكتب الرهن وذلك لإعطائها الصبغة الرسمية حتى تكون حجة على الغير⁽²⁾.

(1) - عمر حمدي باشا، المرجع السابق، ص: 65 - 66.

(2) - نفسه، ص: 67.

ثانيا: الملكية الجزائرية وسياسة الإصلاح (تجربة الشركات الأهلية للاحتياط):

رغم صدور قانون وارنيي (warnier) في 1873 بنصوصه الأربعة التي نصت على وضع آليات خلق وانتقال الملكية الفردية بهدف تجريد المجتمع الأهلي من آخر آليات البقاء⁽¹⁾، إلا أن التطبيقات جاءت في أواخر 1878 ومعها تسليم العقود في الريف القسنطيني، وإلى غاية 1881 لم تسلم عقود الملكية إلا لـ: 06 دواوير بمساحة 10220 هكتار، وفي 05 أفريل 1882 لم يبلغ إجمالي الأراضي التي منحت عقود الملكية سوى 24 ألف هكتار وتسارعت العملية بعد ذلك⁽²⁾، ولم تساهم الفرنسية وخلق الملكية الفردية في تقديم الأراضي، بل أيضا تصنيفات الأراضي الدومينية التابعة للدولة، فإلى غاية سنة 1885 قدمت مقاطعة قسنطينة 6100 هكتار كأراضي دومينية من أصل 7300 هكتار صُنفت في عموم الجزائر⁽³⁾.

لكن ما يهمنا معرفته إلى أي مدى ساهمت عمليات المضاربة العقارية في نزع ملكية المجتمع الريفي وتحويله إلى طبقة كادحة ؟

1 - تطور الملكية في المجتمع الريفي:

لقد وضعت مع قانون 1873 - الذي هدف إلى تزويد السوق الفرنسية بالأراضي - آليات التجريد فمع حجم الضغط الذي عاناه الريف القسنطيني بعد مجاعة 1867 إلى 1870، اندفع إلى العملية الربوية والبيوع مما أكد تسارع التجريد، وقد أكد بوليو Beaulieu أن الحرية كانت مطلقة أمام الأوروبيين لتجريد الأهالي من أراضيهم دون تدخل الدولة⁽⁴⁾، حيث تم تنشيط الآليات المعهودة والتي طالما ذكرتها المصادر والمتمثلة في البيوع، الحجز، البيع بالمزاد ومزايدة الشائع⁽⁵⁾.

تسارعت هذه الآليات بعد 1880 وأصبحت العملية مألوقة، دين- فحجز، فتراكم فحصول على صك ملكية يتبعه حجز قضائي فيبيع بالمزاد أو تقسيم حقوقي، وأدى تزايد هذا التجريد إلى تزايد الطبقة

(1) - Maurice Pouyanne, Propriété foncière eu Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1900, P: 415 - 420.

(2) - l'Etat actuel de l'Algérie, 1878 -1882, PP: 89 -219.

(3) - l'Etat actuel de l'Algérie, 1885, P: 219

(4) - Paul (Leroy- Beaulieu), l'Algérie et la Tunisie, libraire Guillaumin, Paris, 1887, P: 103 .

(5) - Maurice Pouyanne, Op.Cit, P: 946.

الكادحة الشغيلة، وهو ما أُنذرت بخطورته جريدة les Débats التي تحدثت عن قانون 1873 وتزايد عمليات التجريد وتحويل الأهالي إلى طبقة شغيلة (1).

وكان من الممكن التصدي لهذه العمليات إلا أن الإدارة تغاضت عن ذلك، وهكذا تشكلت ملكيات هائلة عند عدد قليل من المضاربين الأوروبيين والأهالي وأدى ذلك إلى اتساع الكداحة (2).

ومن أجل تسريع عمليات التجريد وانتزاع الملكية من الأهالي، كُرس نص قانوني في 28 أبريل 1887 يقضي إلى هذه العملية عن طريق خلقه لنظام التحقيقات الجزئية الذي سمح للأوروبيين بالحصول على أراض تدخل في أملاك العرش قبل الشروع في تنفيذ القانون عليها، وبذلك سرع هذا القانون عمليات نزع الملكية والتجريد، وسخرت بذلك جميع الأغراض للمضاربة واحتلاس الأملاك (3).

ليس ثمة أبلغ من الإحصاءات في موضوع البيوع القضائية والحجوزات والمزادات الملتزمة التي وقعت فيما بين (1880 - 1900)، حيث أكدت الأرقام تضاعف المبيعات القضائية والتماس المزادات وقفز الحجز إلى أربعة أضعاف عما كان عليه، وفي الشأن يقول تيرمان Tirman : ((إن القانون سخر لنش الأهالي فلا يوجد في المناطق أين طبق القانون سوى عدد قليل من الأهالي حافظوا على أملاكهم وتحويل عدد كبير منهم إلى خماسة وأجراء في أراضي كانوا يملكونها فالكثير منهم أصبحوا دون موارد)) (4)، وهذا ما أكدته مناقشات المجلس العام في دورة 1893 حول آثار هذه الآليات وتطبيقات قانوني 1873 و1887 على المجتمع الريفي، وجاء فيه: "إن عائلات بأكملها تكون بسبب هذه القوانين والآليات دون موارد وأصبحت مشردة مدفوعة إلى السرقة وارتكاب المجازر التي انتشرت في أريافنا" (5)، لكن هل المتاح من الأرقام المقدمة فيما بين (1880 - 1908) - والخاص بالريف القسنطيني والتي تبرز حجم الأراضي التي تداولتها المضاربة والتي فقدتها الطبقة الفقيرة - يمكن أن يؤكد ذلك ؟

(1)- le journal des Débats, politiques et littéraires, 15 février 1884, P: 04.

(2)- Paul (Leroy - Beaulieu), Op.Cit, P: 106.

(3)- G.G.A, service de la propriété indigène instruction, Imprimeur administratif, Gojossso, Alger, 1902, P: 08.

(4)- le journal des Débats, politiques et littéraires, 16 février 1892, P: 04.

(5)- G.G.A, conseil Général du département de Constantine, Session 7 octobre 1893, P: 335.

الجدول (02): حجم المبيعات في المناطق التي طبق عليها قانون 1873 في مقاطعة قسنطينة (1)

الأهالي	الإسraelيون	الأوروبيون	
101449	17029	68658	المساحة (هكتار)
21001866	1893591	8099078	القيمة (فرنك)
207,01	111,19	117,96	سعر الهكتار (فرنك)

الجدول (03) : مبيعات الجزائريين في عمالة قسنطينة في الفترة (1880 - 1908) (2) .

المساحة (هكتار)	ثمن البيع (فرنك)	السعر الوسطي للهكتار (فرنك)
171207	21029839	122,83

الجدول (04) : مبيعات الأوروبيين في عمالة قسنطينة في الفترة (1880 - 1908)

المساحة (الهكتار)	ثمن البيع (فرنك)	السعر الوسطي للهكتار (فرنك)
119009	21359266	179,48

إن الجداول تختص فقط بمناطق طبق عليها قانون warnier، وبالإضافة إلى اعتبارها أرقام رسمية فإنها لا تعبر عن الحجم الحقيقي للبيوعات، إذ أنه غالبا ما تتم البيوع بين الأهالي والأوروبيين بالتفاهم تجنباً للمصاريف القضائية، بالإضافة إلى أنه إذا ما قارنا هذه الأرقام مع حجم المبيعات في عموم الجزائر خلال هذه الفترة والتي بلغت 505889 هكتارا فقط بيعت للأوروبيين مع رقم 68685 هكتارا المقدم في الشرق الجزائري ضعيف ولا يكشف عن حجم التجريد (3) .

وبالنظر إلى أن قانون 1873 جاء من أجل مراجعة قانون 1863، فإن التوصيات قد وجهت هذا القانون إلى إعطاء أولوية لمقاطعة قسنطينة خاصة في المناطق التي لم يطبق فيها القانون الإمبراطوري: الإيدوغ والأوراس، وبذلك أفضت عمليات تطبيق قانون 1873 إلى حصول الدولة في مقاطعة قسنطينة إلى غاية 1890 على 42825 هكتارا أما عن تطبيق القانون الإمبراطوري المصغر 1887 على بايلك

(1) - G.G.A, Délégations financières algériennes, 1911, P: 488.

(2) - G.G.A, Délégations financières algériennes, Juin 1910, PP: 585-586.

(3) - جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830-1919)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص: 161.

الشرق فقد أعطى إلى غاية 1890 لأملاك الدولة 127308 هكتارا من أصل مساحة صنف كأملاك دولة في عموم الجزائر بـ: 662989 هكتارا أي نسبة 19 % (1).

ولنا مثال عن أثر ذلك في شهادة القايد الشريف على قبيلة أولاد ريغة المختلطة، فبعد تطبيق القانون الإمبراطوري المصغر عليها لم يعد يجوزهما سوى 33263 هكتار مزروعة لـ: 36 ألف نسمة بعدما صادرت الدولة 60 ألف هكتار وحجزت 40000 هكتار وحولت 30 ألف هكتار أراضي بلدية (2).

وأیضا نجد 123000 هكتار لأولاد سيدي عبيد، الذين تمردوا وهاجروا إلى تونس، لأنه وإلى غاية 1904 فإن 50 ألف هكتار وجدت منقولة في سجلات المالية لأملاك الدولة تحت تسمية أولاد سيدي عبيد وتجدر الإشارة إلى أن بعض الفئات التائبة من هذه القبيلة قد تم تمكينها بقسم من أراضيها تقدر بـ: 73 ألف هكتار (3).

ويمكن أيضا أن نقدر حجم تجريد الأهالي من أراضيهم في المرحلة 1880-1900 من خلال تراجع ملكية الأهالي النظرية من 2,68 هكتارا سنة 1881 إلى 1,48 هكتارا في 1900، في حين زادت ملكية الأوروبي من 13,21 إلى 15,96 هكتار خلال نفس الفترة (4).

ورغم الضجيج الذي أحدثه جول فيري (Jules Ferry) ولجنته (5)، وجونار Jonnart وتصريحاته في تسعينات القرن 19م والتي انصبت حول فكرة: "إننا عكرنا صفو عيش القبائل إنه لأمر خطير أن يتحولوا إلى فئة شغيلة لقد تفككت الملكية الأهلية ولم يبق للأهالي سوى قطع صغيرة" (6) رغم هذا الضجيج الذي وصل إلى حد اقتراح إنشاء (homestead) (7).

(1)- Hildebert Isnard, Vigne et colonisation en Algérie, Annales de Géographie, 1949, vol 58, issue 311, PP: 212-219.

(2)- G.G.A, Notice sur les forêts d'ominales de l'Algérie, Giralt imp du gouv-Gén, Alger, 1894, PP: 7-12.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، المرجع السابق، ص: 61.

(4) - G.G.A, Statistique Générale de l'Algérie 1880 - 1901.

(5) - Prax Victorino, Etudes sur la Question Algériennes, Imp léon lamponti, Bone, 1892, P: 1102.

(6)-Jules cambon, le Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897, librairie H-champion et Edouard, Paris, 1918, P: 137.

(7) - Léon Rouyer, Letter Algériennes, Notes sur la colonisation et sur la Propriété indigène, imp, Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900, PP: 59-69.

إلا أن النص القانوني الصادر في 16 أفريل 1897 لم يكن سوى إجراءً روتينياً كان هدفه التوفيق الظرفي بين توجهات متعارضة فنمو الرأسمالية كان حدثاً لا مفر منه، إذ أن قراءة ما حمله القانون يؤكد تأييده للاستيطان وزيادة تجريد الأهالي من أراضيهم⁽¹⁾.

ويبرز ذلك من خلال عمليات تطبيق القانون التي جاءت مكلفة بشكل مرهق، فمثلاً في تطبيق المادة: 17 التي كانت تهدف إلى الحفاظ على ملكية الشيع، فإن تعقيدات الإجراءات وارتفاع التكاليف بالنسبة للتصفية والخبرة وتحديد مناب الملتبس أفضت إلى تخريب أموال مجموعة الشركاء في الملكية كاملة لكون المصاريف على عاتق المدعى عليهم، مما أدى إلى تزايد البيوعات ونمو شريحة دعمت ملكيتها على حساب الملكيات الصغيرة وشكل ضربة قاسمة لنظام الشيع⁽²⁾.

أما عن المواد المؤيدة للاستيطان فإنها فسحت المجال أمام تزايد البيوعات في أراضي العرش والملك لصالح الأوروبيين وتشجيعها، كما وسعت قواعد الربا بإعطائها الحق في حيازة الأرض كضمانة مما يساعد على عملية التجريد⁽³⁾.

وتقدم الإحصاءات حول تطور مبيعات الأهالي من الأراضي للأوروبيين أنه باستثناء سنتي 1918 و1919 فإن معدلات البيع زادت بشكل كبير فإذا حسبنا مجموع المساحات التي بيعت للأوروبيين فيما بين 1900 - 1919 نجدها بلغت 427110 هكتاراً، أما عن المساحات التي أعيد بيعها من الأوروبيين للأهالي فقد قدرت بـ: 140078 هكتاراً، أي حقق الأوروبيون أرباحاً عقارية أو بمعنى آخر جرد الأهالي من مساحة 287032 هكتاراً، وعند مقارنة هذه الأرقام مع الأرقام المسجلة في الفترة السابقة أي من 1880 إلى 1899 نجد أن مبيعات الأهالي للأوروبيين بلغت 171374 هكتاراً، في حين بلغت مبيعات الأوروبيين للأهالي المسلمين 56538 هكتاراً، أي أنهم حصلوا على مساحة 114836 هكتار وبذلك فإن مقارنة ما حصل عليه الأوروبيون من عقارات في الفترة 1900 - 1919 يفوق الفترة 1880 - 1899 بمعدل 145196 هكتاراً مما أكد تزايد عمليات التجريد، وبالفعل كان قانون 1897 محفزاً للاستيطان وتجريد الأهالي من أراضيهم بشكل صارخ⁽⁴⁾.

(1) - G.G.A, Instruction, Lois 16 février 1897, Service de la propriété indigène, PP: 2-11.
(2) - جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية ولصحية في الريف القسنطيني، ص: 189.

(3) - Ernest Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du 20^{ème} siècle, Harmattan librairie, Paris, 2006, PP: 48 - 49.

(4) - G.G.A, Exposé de la Situation Générale de l'Algérie 1900 - 1919.

وعن أثر عمليات التجريد جراء قانون 1897، أكد ذلك سي هني قاضي الأصنام بالقول: " إن أحوال المستوطنين تتحسن في الجزائر بينما تتردى أوضاع العرب لأن تجريدهم من أرضهم أضحى أمرا سهلا " (1).

كما تكشف الإحصائيات أيضا أن مبيعات الأهالي للأوروبيين تزايدت بسرعة بعد 1900 إلى 1919 هذا باستثناء سنتي (1902-1903) و (1918-1919)، ويفسر ذلك بما شهده القطاع الاستعماري من أزمة في قطاع الكروم خاصة في سنتي 1902 - 1903، إلا أن ذلك تم استدراكه بتنمية زراعات رأسمالية أخرى على رأسها الحبوب الخافة بالإضافة إلى ذلك فإن التراجع الذي شهدته سنوات 1918 - 1919 كان نتيجة عزم الأهالي على استرجاع الأراضي مع وفرة النقود جراء الهجرة العمالية وارتفاع العروض المقدمة من الأوروبيين للفلاحين (2).

وإذا عدنا إلى الإحصاء الوارد في سنة 1917 والذي أعطى معدل ملكية أهلية إجمالية وصلت 3519585 هكتارا والأصح حسب آجرون Ageron هو 3549585 هكتارا أي أنها زادت بمساحة 1259380 هكتارا عن عام 1901 (3).

أعطيت التفسيرات من طرف (نوشي) Nouschi على أن الرقم المقدم أضيف إليه المساحات الرعوية التي قدرها بـ: 1259380 هكتارا وأسرف في تقديم افتراضات تؤكد هذه الفرضية (4).

إلا أنه لا يجب أن نغفل مثلما غفل (نوشي) على أن المساحة الأولى المقدمة في إحصاء 1900 تهتم فقط بمنطقة التل في حين أن إحصاء 1917 شمل أراضي الشمال (5).

ومن أبسط الأمور أن لا نستنتج منها أي دليل على التطور الذي يزعم أنه حصل في ملكية الأهالي، وبذلك يبقى التأكيد على تراجع الملكية الأهلية وحتى خارج الحسابات الرقمية يمكن من خلال

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، ص:251.

(2) - Charle-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, édition Dahlab, Alger, 2010, P: 60.

(3) - شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ج2، ص:257.

(4) - André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' a 1919, Op.Cit, PP: 450 - 453.

(5) - G.G.A, Statistique Générale de l'Algérie 1917.

مقاربة تطور القطاع الاستعماري الزراعي والمساحات المزروعة التأكد على تراجع الملكية الأهلية، إذ أن المرحلة شهدت تنامي زراعات الكروم والحبوب ⁽¹⁾.

في سنة 1901 أُجري إحصاء على 191297 مالك في الريف القسنطيني وأعطى النسب التالية:

جدول (05): توزيع الملكيات على 191 ألف مالك في الريف القسنطيني.

النسب	توزيع الملكيات
55,3%	ملاك تحت 10 هكتار
19,5%	من 11 إلى 20 هكتار
12,4%	من 21 إلى 30 هكتار
7,7%	من 30 إلى 40 هكتار
4%	من 41 إلى 100 هكتار
0,8%	أكثر من 100 هكتار

وأكد هذا الإحصاء أن الملكية الصغيرة تمثل القاعدة في المجتمع الريفي حيث تمثل نسب الملاك تحت 20 هكتار قرابة 75%، وتحت 30 هكتار 87,2%، أما الكبيرة نسب من 41 إلى 100 هكتار لا تمثل سوى 4% بينما الملكية الكبيرة فوق 100 هكتار لا تمثل سوى 0,8% وبذلك تتجسد خصائص المجتمع الريفي الأهلي في الملاك الصغار تحت 20 هكتار الذين يمثلون نسبة 75% و 53,3% أقل من 10 هكتار ⁽²⁾.

خلال الحرب العالمية الأولى كانت جميع إجراءات التحقيق الجزئي قد أوقفت، وبعد الحرب عملت الإدارة الاستعمارية على التحفيز لاستكمال التحقيقات في عمالة قسنطينة، حيث عملت مصالح ملكية الأهالي مع نهاية الحرب العالمية الأولى على استكمال التحقيقات الجزئية والاحتمالية.

(1) - جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين 1830 - 1919، المرجع سابق، ص: 191.

(2) - André Nouschi, Enquête sur le Niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, Op.Cit P: 455. voir aussi, Charle .Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Op.Cit, P: 59.

الفصل الأول:

وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين

ففي حوالي سنتي 1921-1922 بلغ عدد التحقيقات المسجلة في عمالة قسنطينة 1414 مست مساحة 61900 هكتارا و 931 تحقيق مست 61440 هكتارا سنة 1923⁽¹⁾، وما يلاحظ على معاملات الأراضي في عمالة قسنطينة هو تراجع وانخفاض الملكيات الريفية للأوروبيين خلال سنة 1918 وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

جدول (06): البيوعات العقارية في عمالة قسنطينة سنة 1918.

المساحة (هكتار) h a c a	بيوعات مصرح بها		من الأوروبيين إلى الأهالي من الأهالي إلى الأوروبيين بين الأهالي فيما بينهم
	الثلث (فرنك)	بيوعات غير مصرح بها الثلث (فرنك)	
12584,81,48	F7618981	257645 F	
6053,42,94	F 2697709	414283 F	
15387,57,23	F5913832	2513555 F ⁽²⁾	

والأرقام المذكورة تشير فقط إلى مبيعات مسجلة رسميا وعلى الرغم من التشريعات الاستعمارية الرسمية مازالت هناك مبيعات غير مسجلة من قبل الإدارة الاستعمارية، ولكن يمكن أن نفترض أن فيما يتعلق بالمبيعات بين الأوروبيين والأهالي قد سجلت الغالبية العظمى منها من طرف هذه الإدارة⁽³⁾. وعن تطور ملكيات الأهالي والأوروبيين وعدد المالكين للأراضي في عمالة قسنطينة للفترة الممتدة من 1917 إلى 1926 يمكنها الرجوع إلى تقييمات المجلس العام لسنة 1927 من خلال الجدول التالي:

جدول (07): تطور الملكية لدى الأهالي والأوروبيين في العمالة بين 1917 و 1926.

عدد المالكين		المساحة (هكتار)		فترات التقييم
الأوروبيين	الأهالي	الأوروبيين	الأهالي	
9168	253692	2391171	5180940	1918 / 1917
20569	237756	2172814	5411410	1926 / 1925
+11410	-15936	-218357	+230470	الفارق ⁽⁴⁾

(1) - johan Hendrik Meuleman, le constantinois entre les deux Guerres Mondiales, (L'évolution économique et sociale de la population rurale), OPU, Alger, 2009, P: 98.

(2) - G.G.A, Exposé de la situation générale, 1918, PP: 499 - 501.

(3) - johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 104 .

(4) - G.G.A, Conseil générale du département de constantine, 1927, P: 86 .

حيث يلاحظ تراجع في عدد المالكين من الأهالي مقابل زيادة عدد المالكين الأوروبيين في حين توسع في مساحة الملكية العقارية للأهالي مقابل انخفاضها للأوروبيين، وإلى غاية الفترة الممتدة من 01 جانفي 1920 إلى 31 ديسمبر 1938 في عمالة قسنطينة وصل حجم ملكية الأهالي إلى 346073 هكتارا و 08 آرا و 56 سنتيبرا شملت أراضي عرش وملك تم فرنستها في حين أن الأهالي قاموا فقط ببيع مساحة 150182 هكتارا للأوروبيين، في حين تم تسجيل مبادلات بين الأهالي فيما بينهم لمساحة قدرت بـ: 652226 هكتار، ويبدو أن هذه الأرقام تشير إلى حركة واسعة لفرنسة الأراضي.

ومنذ العمل به كان التحقيق الجزئي من بين الوسائل المفضلة لدى المضاربين الأوروبيين لاحتكار الأراضي الصغيرة للأهالي وهذا ما سجل في الفترة بين 1919 و 1938: (1)

جدول (08): التحقيقات الجزئية في عمالة قسنطينة بين 1919 – 1938 (2)

الفترة	المساحات		عدد التحقيقات		المساحة بعد التحقيق الجزئي	
	العدد	المساحة (هكتار)	الموافق عليها	ملفات مرسلة لمصالح الدومين	ملك	عرش
1919/12/31	5136	277964	3427	80	6494	221577
1938/12/31	13401	581906	11087	228	13747	559059
الفارق	8265	303942	7660	/	7253	337482
						228071
						572806
						344735

وإلى جانب التحقيقات الجزئية فإن وضعية التحقيقات الإجمالية التي قامت بها إدارة الاحتلال إلى غاية 1938/12/31 في عمالة قسنطينة، ومنذ دخول قانون 04 أوت 1926 حيز التطبيق بلغ عددها 73 وغطت مساحة 124230 هكتار جملها داخل أراضي العرش (3).

وما يلاحظ على الملكية الفلاحية خلال فترة الحرب العالمية الثانية هو ارتفاع نسبة الملكية العقارية لدى بعض الأهالي الموالين للإدارة، ومهما يكن من أمر فإن المالكين الأهالي في عمالة قسنطينة قد فقدوا أنحصب الأراضي لصالح الأقلية الأجنبية والأقليات الأهلية التي كانت على اتصال وثيق بالإدارة مبعدين السكان الأكثر فقرا نحو المناطق الهامشية حيث إنتاج الحبوب قليل جدا وحيث المراعي غير كافية للغاية

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P:105.

(2) - G.G.A, Exposé de la situation générale 1919 et 1938.

(3) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P:105.

وهل جلبت هذه المشاكل انتباه السلطات الاستعمارية ؟ أكيد هناك إجراءات اتخذت مثل إنشاء مؤسسات زراعية مثل: (الشركة الأهلية للاحتياط)⁽¹⁾.

2 - تجربة الشركات الأهلية للاحتياط:

كانت جماهير الأهالي المسلمين تعيش حياة اقتصادية صعبة ونموا ديموغرافيا مطردا ناهيك عن تدهور الملكية الزراعية الأهلية، ولم يكن بحوزة المصالح الإدارية لمواجهة ذلك سوى وسيلة واحدة غير مكتملة، ألا وهي تأسيس شركات الاحتياط الأهلية، وباستثناء بعض صناديق القرض الزراعي التي أنشأها Jonnart فلم يكن هناك حل آخر يمكن تعميم العمل به⁽²⁾، وجاءت هذه الشركات كنتيجة حتمية لاهتيار القطاع الزراعي الخاص بالجزائريين، فسنت الإدارة الاستعمارية سياسة قائمة على استيعاب الريف، ودمج القطاع الزراعي في الاقتصادية، والحماية الفلاحين من الربا والمضاربة خاصة وأن: " العربي بحكم قلة اقتصاده وقلة تحسبه للعواقب وعدم اكترائه بالغد يرى في الاستدانة السلامة وفي أجلها المحدود أمدا طويلا لا ينقضي فهو لا يتردد والحالة هذه في قبول العروض المفلسة التي يقترحها عليه مستغلوه " ⁽³⁾، حيث تدعي إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أنها أنشأت الشركات الأهلية للاحتياط لغرض حماية الفلاحين الجزائريين من آفات الربا والمضاربة، وأن السلطة العسكرية التي لزمّت الصمت عن الحالة السيئة التي آل إليها الفلاح العربي الجزائري لأسباب سياسية، لم يعد في وسعها الاستمرار في صمتها بعد مجاعات عام 1868، وعندها قرر الجنرال ليبيرت Liebert تجسيد فكرة إسعاف الجزائريين المنكوبين أثناء مواسم القحط بإمداد الفلاحين بالبذور والقروض المالية⁽⁴⁾، وبناء على المذكرة التفسيرية التي أعدتها الحكومة والتي عرضت غرفتها في ماي 1890 وكذلك تقرير شارل بورليبي أمام البرلمان، صدر قانون 14 أفريل 1893 الذي يقضي بإنشاء مؤسسة ذات منفعة عامة تحمل إسم (الشركات الأهلية للاحتياط)، تهدف لمساعدة الفلاحين الجزائريين وإغاثتهم وتقديم قروض مالية

(1) - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830/1962، (م.م.و.د.ب.ج.و.ث) أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص153. أنظر أيضا: جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900-1954)، المرجع السابق، ص: 143.

(2) - شارل روبيير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871-1919، ج2، المرجع السابق، ص: 409.

(3) - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص: 122.

(4) - بن داهاة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص: 270-271.

لهم بغرض تطوير محاصيلهم الفلاحية وتحسين أدوات العمل وتحديدتها⁽¹⁾، وحضي هذا القانون بموافقة وتأييد الحاكم العام للجزائر جول كامبون Jules Combon في تاريخ: 1894/12/07⁽²⁾، ويقر الفرنسيون أن سبب إنشاء هذه الشركات يعود إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي آل إليها الفلاح الجزائري، جراء التناقص السريع للأراضي الزراعية، والملاحظ هو أن هذه الشركات التي وجدت على مستوى البلديات المختلطة لم تكن تتوفر على رؤوس أموال كافية، كما أنها لم تحض بمساعدة البنوك ماليا مقارنة مع ما تتلقاه التعااضديات والمؤسسات الزراعية المتخصصة التابعة للكولون، يضاف إلى ذلك إقصاء التجار والصناع من الانتساب إليها، وترك الأمر اختياريا للفلاحين الجزائريين في الاشتراك فيها أو عدم الاشتراك، وإعطائهم الحرية في دفع اشتراكهم نقدا أو عينا⁽³⁾.

وقد تطورت الشركات الأهلية للاحتياط في عمالة قسنطينة بشكل بطيء رغم ترايد عدد المشتركين من الأهالي 74180 سنة 1890 إلى 109550 سنة 1894 ووصلت رؤوس الأموال إلى 2135452 فرنك بعدما كانت 1483133 فرنك سنة 1890 غير أن الأهالي لم يستفيدوا منها، حيث لم يتجاوز الاقتراض الذي حمل معدلات فوائد وصلت 20% إلا نسب بين 2 و9 فرنك⁽⁴⁾.

كما أنه في سنة 1901 وجد أنه من بين 73 بلدية مكتملة الوظائف في عمالة قسنطينة وجدت الشركات الأهلية للاحتياط في أربعة منها فقط، وكانت 34 شركة أخرى موجودة في البلديات المختلطة هذا بالرغم من أن الحاكم جونار jonnart كلف الحكام المنتدبين في نيابات العمالة بأن يحرصوا على إنشاء هذا النمط من الشركات في البلديات المكتملة الوظائف، لكن تميزت النتائج في عهد jonnart بالبطء في سنة 1907 كانت 98 بلدية مكتملة الوظائف قد أنشأت شركات للاحتياط تضم 29745 شريكا، وفي 1910 أنشئت 112 شركة في البلديات المكتملة الوظائف فيها 40268 شريكا مقابل 81 شركة احتياط في البلديات المختلطة فيها 441323 شريكا، لكن هذا التقدم ما لبث أن توقف فيما بعد، وفي عام 1914 تأسست شركات الاحتياط في 113 بلدية فقط من بين 270 بلدية مكتملة

(1) - joseph Lecoq, société indigènes de prévoyance, De secours et de prêt mutuels des communes d'Alger, Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, paris, P: 54.

(2) - joseph Lecoq, Op.Cit, P: 78.

(3) - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، المرجع السابق، ص: 273.

(4) - Pière Arripe, société indigènes de prévoyance, de secours et de prêt mutuels d'Algérie ce qu'elles sont ce qu'elles devant ? imp, Emille Gaudet et C^{ie}, Alger, 1930, PP: 31- 40 .

الفصل الأول: وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين

الوظائف في الجزائر، وظلت هذه الأرقام تتغير إلى ما بعد 1919، حيث ظلت هذه الشركات تراوح مكانها ولم يكن لها سوى وجود صوري فمثلا: أنشئت شركة الاحتياط بمدينة قسنطينة في سنة 1911 ولم تعمر سوى سنتين، بينما توقفت شركة الاحتياط في Philippeville في سنة 1914⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بشركات الاحتياط الأهلي في البلديات محتلطة كبلدية سدراته فقد تجاوزت الحصيلة كل توقعات النجاح فأصول الشركة بلغت 149905 فرنك وعدد الأعضاء بلغ 2798 عضوا مشتركا إلى غاية 30 سبتمبر 1902⁽²⁾، وقد منحت شركات الاحتياط الأهلية بين سنتي 1907 - 1908 في الشرق القسنطيني تسبيقات بقيمة 3 ملايين فرنك تحضيرا للموسم الزراعي و40664 فرنك مقابل عجز عن التسديد، كان عليها أن تقدم في سنة 1915 مبلغ 596395 فرنك كإعانة وحوالي 900000 فرنك في السنوات الموالية من 1916 إلى 1918، غير أن تسير الشركات الأهلية للاحتياط ظل يتميز بصرامة لا مبرر لها وبعدم التدقيق في التمييز، حيث أن الفئة التي هي بحاجة أكثر للقروض، وهم الفلاحون البسطاء والخماسون كانوا بالذات الفئة التي تحصل على أقل قروض⁽³⁾، والتي لم تكن تتجاوز قط معدل 60 إلى 100 فرنك حسب صحيفة Islam الصادرة في أبريل 1910، وكان الأهالي يستعملون تلك القروض لكسوة عائلتهم⁽⁴⁾، ولم يكن أغلب الفلاحين الأهالي راضين عن سير الشركات الأهلية للاحتياط بسبب أن الأثرياء فقط من كان يستفيد من خدماتها، وهذا يعني أن الفلاحين الفقراء والخماسين سيضلون خاضعين للمرابين ويدفعون لهم نسبة قد تصل 20% من مبلغ السلفة كرشوة للقايد أو الخوجة أو الكاتب ليسجل اسمه في قائمة المستفيدين، كما أن سلفة العتاد الفلاحي توفر للشركات الأهلية للاحتياط رؤوس أموال حيث كان المحراث العصري يكثرى بـ: 20 إلى 30 فرنكا⁽⁵⁾.

كما أن نظام المساهمة والاقتراض نقدا لم يكن ليخدم الفلاح الجزائري فبينما كان يبيع قمحه من 20 إلى 22 فرنك للقنطار عند الحصاد كان عليه أن يشتريه بـ: 25 إلى 30 فرنك للقنطار في موسم الزرع وفي الفترات الفاصلة بين المواسم، مع العلم أنه يدفع الاشتراك ويسدد القرض لشركة الاحتياط

(1) - شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق ص: 417 - 418.

(2) - Joseph, Lecoq, société indigènes de prévoyance, Op. Cit, P: 91.

(3) - شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 419 - 420.

(4) - نفسه، ص: 426 - 427.

(5) - بن داهاة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، المرجع السابق، ص: 275 - 276.

عموما بعد الحصاد ويستلف منها عند الحرث في أكتوبر، وإذا افترضنا أنه يقترض 25 فرنك للقنطار من البذور وأن هذا السلف يكلفه، إذا قمنا باحتساب المساهمة، الفائدة المشروعة " والبقيش " الضروري وقدّرنا ذلك كله بـ: 30 فرنك فإن عليه أن يبيع عند الحصاد في شهر جوان قنطارا ونصف من القمح لكي يتمكن من التسديد، فالفائدة الحقيقية لم تعد إذن 5% وإنما 50% (1).

هذا ما يفسر الطابع الاستغلالي الذي زاد من بؤس الفلاح الجزائري، ضف إلى ذلك أن هذه الشركات كانت تمنح القروض القصيرة المدى للمساهمين القادرين على تسديد الدين خلال موسم زراعي واحد فقط، أما القروض المتوسطة والطويلة المدى فكانت تشكل صعوبة بالنسبة للفلاح الجزائري كما أن الموافقة على القروض تحسمه الروابط والعلاقات الشخصية، يُستبعد منها الفلاح البسيط فإن الذين يستفيدون من القروض يملكون كفالات مالية معروفة، وهكذا نشاهد هذه المفارقة صندوق مشترك يغذيه الجميع لكنه مخصص للأكثر غنى، الفقراء يساهمون في دفع رسم الانتساب لكنهم يستبعدون من فوائد الشركة (2).

وبقي التسليف المتوسط الأجل الطويل صعب المنال دوما على الفلاحين (3)، ومما يجب الإشارة إليه أن خزينة الشركة كانت ممولة من الأرباح الناتجة عن عمليات بيع الحبوب والاشتراكات، فكانت تشتري الحبوب من الفلاح وتبيع للفلاح، والقروض المحققة تمنح في شكل قروض لذات الفلاح لتكون هذه الشركات إحدى أدوات السيطرة الاستعمارية داخل البلديات زادت في معاناة وتفجير الريف لا تنميته والتخفيف من ثقل أعبائه، وكثيرا ما كان يصاحب عمليات توزيع القروض والحبوب مناورات متعمدة والتدليس على حساب الفلاح ولفائدة القايد (4).

وعموما قد شهدت منطقة الشرق الجزائري خلال السنوات الممتدة بين 1900 إلى 1919 تراجعا في الحصاد مع جفاف الخريف والربيع أفضى إلى مشاكل بالنسبة للفلاحين ولمربي الماشية وأحدثت خسائر تراجعت معها القدرات المعيشية خاصة في مناطق السهول العليا والمناطق الشبه صحراوية

(1) - شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، ص: 421.
(2) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، تر: نخبة من الأساتذة، مراجعة: عبد السلام شحادة، دقق إشرافه: محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص: 233 .
(3) - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص: 134.
(4) - أندري برينان، أندري نوشي، إيف لاکوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطمبولي رايح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص: 368.

ونتيجة هذا الوضع أعلنت الاستنجات أين قدمت شركات الاحتياط الأهالي إعارات بلغت 3491747 فرنك⁽¹⁾ كما أكدت المحاصيل التي جاءت في مجموعها كارثية أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، حيث لوحظ نمو المضاربة خاصة مع شح الحاصدات والتصدير بالنظر إلى حاجيات الميترربول في الحرب وأدى غلاء الأسعار إلى التضخم النقدي وانخفاض القدرة الشرائية بشكل مهول لجميع الفئات خاصة خلال 1917، وزاد من عمق الوضعية توقف دور شركات الاحتياط الأهالي خاصة مع إصدار الإدارة لقانون أقرّ الزامية استخلاص الديون، يضاف إليها عمليات المصادرة لحيوانات القبائل التي تحتاجها الإدارة الاستعمارية⁽²⁾، وشهدت المناطق الشبه صحراوية - تبسة خاصة مرسط - انعدام الغذاء والمجاعة القاتلة حسب الأوساط الرسمية التي عطلت الشركات الأهلية للاحتياط مما زاد من مأساوية الوضع⁽³⁾ وكان شتاء 1917 - 1918 أكثر مأساوية وأكد ذلك المجلس العام: " نحن أمام أزمة خطيرة لم ترد منذ 50 سنة "، حيث أقرّ تقديم النجدة و جهزت الإدارة مبلغ 1,4 مليون فرنك لشراء 12 ألف قنطار قمح و 17 ألف قنطار شعير كما تم تفعيل نشاط الشركات الأهلية للاحتياط بالإضافة إلى منح 40 ألف فرنك كإعانة من أجل عمليات البذر والغذاء، إلا أن هذه النجدة لم تكن كافية كما أقدمت الإدارة على منع تصدير الحبوب وإخضاعها لإجراء صارم⁽⁴⁾، ويظهر من خلال الأمثلة أن الشركات الأهلية للاحتياط لم تكن تعبر عن إرادة الفلاح العربي الجزائري الذي وضعت من أجله، لاسيما وان التنظيم الذي كان يسود تلك الشركات تنظيما يقوم على أسلوب التعيين والفرص يضاف أن المسؤولين فيها غير جزائريين كما أنهم لم يكونوا قد اختبروا من الفلاحين بالانتخاب⁽⁵⁾.

كما أن هذه الشركات ربطت تقديم المساعدة وخدمة الفلاح الجزائري بشروط منها:

- امتلاك قطعة أرضية زراعية.
- الإقامة الدائمة في الدوار المنتسب إليه مع عائلته.
- تقديم مستخرج يثبت أدائه للضرائب المعروضة عليه، ودفعه للاشتراكات للشركة.

(1) - André Noushi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' à 1919, Op. Cit, P: 608.

(2) - جمال سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية...، المرجع السابق، ص: 198 - 199.

(3) - G.G.A, Conseil général du département de Constantine, session, 17 Avril 1917.

(4) - G.G.A, Conseil général du département de Constantine, Ravitaillement des populations civiles, 17 Octobre 1917.

(5) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، (تجديد ونظام دمج في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص: 261.

- عدم التعرض لأحكام قضائية بسبب ارتكابه لأعمال عدائية ضد فرنسا.

- الأولوية في الاستفادة من الطلبات لقدماء المحاربين وقداماء العسكريين⁽¹⁾.

وعلى كل لم يندمج الفلاحون الجزائريون في هذا التنظيم، بل كان رفضهم له واضحا في كونهم قاطعوه مقاطعة كاملة، واعتبروه أسلوبا جديدا في التعرف على مداخيلهم الزراعية، حتى يتم فرض ضرائب إضافية عليهم، وفي إرهاب ذمتهم بالديون ذات الفوائد السنوية العالية، لجعلهم في النهاية عاجزين عن التسديد فيكون ذلك مبررا قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة المعمرين⁽²⁾، إذ يمكننا القول أن الشركات الأهلية للاحتياط، انشئت فقط لهدف السيطرة على القطاع الزراعي العربي الجزائري وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

كما يظهر أن إدارة الاحتلال لم يكن لها هدف وراء اهتمامها بالريف الجزائري سوى إرهاب الفلاح الجزائري بالديون والضرائب، ولكن هذا الفلاح البسيط تفطن لهذه المكيدة، وقاطع هذه الشركات، ونتيجة فشل الشركات الأهلية للاحتياط في القيام بمهامها، والحد من الأزمات الفلاحية التي حاقت بالقطاع الزراعي، وبسبب انصراف الفلاحين الجزائريين عنها، تم تعديل النصوص التنظيمية لهذه الأجهزة بهدف التقرب أكثر من الفلاح الجزائري، فأصدرت في 19 جويلية 1933 قانونا ينص على تعديل الشركات الأهلية للاحتياط وتبديل اسمها بالشركات الزراعية للاحتياط (S.A.P)⁽³⁾.

والجدول الموالي يوضح تطور عدد الشركات الأهلية للاحتياط وتعداد المنخرطين فيها ما بين سنوات (1900 - 1934) .

جدول (09): تطور عدد الشركات الأهلية للاحتياط بين 1900 - 1934⁽⁴⁾ .

السنة	عدد الشركات	عدد المنخرطين
1900	135	338.000
1910	208	540.000
1920	/	579.000
1930	214	622.000
1934	227	604.000

(1) - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، المرجع السابق، ص: 283.

(2) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 261.

(3) - Johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 148.

(4) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، المرجع السابق، ص: 232 .

ولكن هذا التطور لا يعبر بالضرورة عن نجاح هذه الشركات في رفع الغبن عن الفلاح الجزائري ولا عن رغبة هذا الأخير في الانخراط فيها، غير أنّ الفرنسيين ظلوا ينظرون إلى هذا التطور على أنه دليل على نجاح هذه الشركات.

وسجلت سنة 1935 إنشاء 221 شركة أهلية للاحتياط في الجزائر مقسمة كمايلي: 58 شركة في عمالة الجزائر و85 شركة في عمالة وهران و78 شركة في عمالة قسنطينة وقدر عدد المنخرطين في 221 شركة بحوالي 518582 منخرطا مقسمين كمايلي: 172442 منخرطا في عمالة الجزائر و95437 منخرطا في عمالة وهران و 250703 منخرطا في عمالة قسنطينة، وقد سجل نشاط الشركات إلى غاية 31 ديسمبر 1935 حوالي 88411483.60 فرنك فرنسي موزعة على النحو الآتي: عمالة قسنطينة 38271291.33 فرنك عمالة وهران 29544423.75 فرنك وعمالة الجزائر 20595768.52 فرنك فرنسي⁽¹⁾، ولقد كان من بين التعديلات التي جاءت في هذا القانون الجديد ما يلي:

عدم الالتزام بما كان محظورا على الشركات الأهلية للاحتياط (S.A.P) من امتلاك محلات خاصة بها، وإمكان تشكيل اتحادات مع غيرها من الشركات الأهلية للاحتياط، وتقديم قروض زراعية أخرى غير القروض القصيرة الأجل التي لا تتجاوز مدتها سنة واحدة، وإيداع أموال في البنوك⁽²⁾. كما نص القانون أيضا بما صدر عنه من مراسيم، مثل مرسوم: 1952/08/28 على تعديل نظام المشاركة وجعلها حرة بدلا من الحالة الإلزامية في دفع الاشتراك من طرف الفلاحين، التي كانت سائدة كما أن رئيس الشركة أصبح يتم اختياره عن طريق الانتخاب من طرف أعضاء المجلس كما فتحت الأبواب أمام الجزائريين للعمل فيها كإطارات بهدف التقرب أكثر من الجزائريين وهكذا ارتفع معدل الإطارات الجزائرية في هذه الشركات في سنوات الخمسينات إلى 96 % من مجموع إطاراتها وارتفع عدد الممرنين فيها إلى 700 ممرنا أغلبهم من الجزائريين الذين تلقوا تكويننا فنيا جيدا، كما أن هذه الشركات أصبحت موجودة في كل دائرة إدارية من دوائر القطر⁽³⁾.

(1) - G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie, 1935, P: 180 - 181.

(2) - حسن بهلول ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية ...، المرجع السابق ، ص ص: 261 - 262 .

(3) - نفسه ، ص: 262.

غير أن هذه التجارب أوجت إلى الحاكم شاتينيو y - chataigneaux في عام 1946 بمشروع أوسع تمثل في إنشاء مؤسسة جديدة هي قطاعات التحسين الريفي والتي تعرف بـ: (secteurs d'améliorations rurales)، المختصرة في كلمة S.A.R⁽¹⁾، وهي هيئات فرعية متخصصة لتدعيم الشركات الزراعية للاحتياط S.A.P⁽²⁾، تهدف إلى جمع الفلاحين في جمعيات مستقلة ذاتيا ومزودة بالاعتمادات والأدوات الزراعية لتحديث الاقتصاد التقليدي وبحسب الخطة الأصلية كان ينبغي أن يكون عدد هذه الجمعيات 800 في عام 1956 وكانت في مطلع عام 1948 حوالي 103 جمعية، ولكن نشاطها توقف منذ عام 1948، وقد أتبع للشركات الأهلية للتعاون والادخار وضمت إلى مستغلات خاصة كبيرة ومنذ ذلك الحين لم تعد تتعلق بالجمهورية الإسلامي الذي أنشئت من أجله⁽³⁾، لأن جميع الإحصاءات المتعلقة بالشركات الأهلية للاحتياط خلال السنوات الممتدة من 1940 إلى 1950 كانت صعبة للغاية بالنسبة للفلاحين والخماسين وعمال الزراعة⁽⁴⁾. والذين كانوا ينظرون إليها على أنها استعمارا أصيلا رسميا وموجها وكان بذلك دور فرنسا هو تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد غربي بدلا من ترشيده، ومع اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 قُبرت تجربة المؤسسة القطاعية هذه شأنها شأن سابقتها الشركة الأهلية للاحتياط S.I.P⁽⁵⁾.

(1) - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص: 135.

(2) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 263.

(3) - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص: 135.

(4) - Youcef djebari, la France en Algérie, Bilans et controverses, vol 01, la genèse d'un capitalisme d'Etat coloniale, OPU, Alger, 1995, P: 167.

(5) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 268.

ثالثا: تطور الزراعة وتربية المواشي في ظل قانون 1897:

يغلب على النشاط الاقتصادي الأهلي نمط الإنتاج الريفي؛ فما هي أهم المميزات التي طبعت الفلاحة والرعي التقليديين خلال الفترة المدروسة وماهي تداعيات مصادرة العقارات الزراعية؟ كانت الزراعة الأهلية أحادية المحصول تعتمد على الحبوب أساسا (القمح والشعير)، وكانت مخصصة للاستهلاك المحلي، بينما كانت الحاجة إلى بعض النقود تدفع الأهالي إلى الاتجاه بقسط قليل من محاصيلهم؛ وبناء على هذا، يعتبر محصول الحبوب التي تزرع ومن طرف جميع الفلاحين المستقرين والرحل خير مؤشر للوضعية الاقتصادية⁽¹⁾، وعلى كل فإن نوعية الإنتاج الزراعي في الفترة المدروسة تتمثل في:

1- الحبوب:

يتركز إنتاج الحبوب حول ثلاث أنواع رئيسية وهي القمح والشعير والخرطال وتسمى الحبوب الشتوية وهي قوام الحبوب في الانتاج، أما الحبوب الأخرى المسماة بالحبوب الصيفية مثل الذرة الصفراء فدورها ثانوي⁽²⁾.

وقد كان هناك نوعين من القمح: القمح الصلب والقمح اللين، ويتركز إنتاج القمح الصلب في القطاع التقليدي، في الشرق الجزائري حيث الشروط الجيولوجية والمناخية ملائمة ويلعب دورا كبيرا كمستهلك محلي للجزائريين وأهم أنواعه المنتجة هي: الزناتي - البسكري - الملياني وهي أنواع معروفة في الجزائر قبل الاحتلال، وبالإضافة إلى القمح نجد الشعير الذي يلعب دورا بارزا في استهلاك الجزائريين كما يحظى بالطلب في الأسواق، حيث يستعمل في صناعة البيرة وكعلف للحيوانات⁽³⁾.

إن قراءة الإحصاءات العامة لمعدلات إنتاج القمح والشعير لسنوات 1900-1914 للمجتمع الريفي القسنطيني تؤكد على تراجع وتقلص المساحات المخصصة لها، حيث تقلصت المساحة المزروعة حبوبا من طرف الأهالي في 1870 بـ: 767 ألف هكتار (362 ألف هكتار قمح و 405 هكتار شعير) حيث بلغ إنتاج القمح والشعير في نفس السنة على التوالي 2633128 قنطارا و 3326683 قنطارا⁽⁴⁾.

(1)- شارل روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 304.

(2)- عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، صدارات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د - ت)، ص: 96.

(3) - نفسه، ص: 97.

(4) - G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie 1867-1872-1873-1875.

كما جاءت حصائد سنوات 1887 - 1888 في الريف القسنطيني كارثية، حيث تراجع الحصاد إلى 1493417 قنطار قمح و 2124018 قنطار شعير⁽¹⁾.

وإذا أعدنا تصفح معدلات الانتاج خلال الفترة 1890 - 1900 يمكن لنا بشكل عام تقديم مجموعة ملاحظات اقتصادية:

* - تذبذب في المساحات المزروعة بالارتفاع والانخفاض.

* - معدلات المردود تبدو مقبولة وأفضل من العشرية السابقة.

* - تراجع الثروة الحيوانية التي بدأ منحها في التراجع منذ 1887 واستمرت خلال هذه المرحلة.

فتحت العشرية 1890 - 1900 بسنتين جديدتين إجمالاً، شهدت فيها المساحات زيادة خاصة في 1890-1891 وجاءت نتائج المحاصيل جيدة بلغت 3558189 قنطار قمح و 4952012 قنطار شعير وفي 1891-1892 سجل 3006418 قنطار قمح و 4488652 قنطار شعير⁽²⁾.

ومثلت سنة 1899-1900 سنة الخروج من سلسلة السنوات الرديئة بحصاداتها العالية: قمح 3469135 قنطاراً والشعير 5522936 قنطاراً⁽³⁾.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 1900 إلى 1919 فيمكن أن نميز بين السنوات السيئة وسنوات اليسر حيث بدت السنوات الأولى 1901، 1902، 1903 سنوات جيدة بعوائدها، وحملت وفرة للمجتمع الريفي مع انخفاض الأسعار خلال هذه السنوات، حيث وصل سعر القمح إلى 19 فرنك للقنطار وبين 10 و 14.5 فرنك لقنطار الشعير، حيث شهدت سنة 1904 تراجعاً كبيراً في الحصاد كما تبعتها سنوات 1905-1906 هي الأخرى، ومما زاد من معاناة الأهالي ارتفاع الأسعار، حيث وصل سعر القمح إلى 60 فرنك والشعير بين 27-28 فرنك⁽⁴⁾.

وتحت عنوان "بؤس المجتمع الأهالي" ناقش مجلس قسنطينة في 24 فيفري 1906 رسالة الفقون التي مثلت استنجاذاً حقيقياً لمجتمع في عوز تام خلال هذه السنة خاصة مع فصل الشتاء القاسي أكد فيها: ((إنه وضع خطير للعديد من العائلات توجد في وضعية دون أي مورد عيش، وندعوا إلى النجدة على الأقل 10 فرنك للفرد...))، كما أقر رئيس المجلس العام: ((إنّ الوضع في الأرياف أكثر كارثية

(1) - G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie 1888.

(2) - G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie 1890 - 1891.

(3) - G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie 1900.

(4) - جمال الدين سعيداني، الأحوال المعيشية والصحية، المرجع السابق، ص: 195.

فمنذ شهر ونصف والأهالي في بؤس تام خاصة مع تساقطات الثلوج والأمطار التي لم تتوقف وبذلك يجب إيجاد الأهالي من البؤس)) (1).

كان شتاء 1906 - 1907 مثل سابقه قاسيا جدا فتراجعت المساحات المزروعة (2)، كما كانت سنة 1908 هي الأخيرة سنة رديئة، حيث ساد الجفاف وهاجم الجراد منطقة الشرق القسنطيني وارتفعت أسعار المواد الغذائية فتضاعف سعر القمح مرتين وسعر الشعير ثلاث مرات وسادت المخمصة وكان الجياع يتنقلون عراة عبر الحقول يقتلعون الجذور ويقتاتون بالحشائش ويتنازعون على نبات "تَلْعُودَة" وهي جذور نباتية لا تكاد تؤكل، وظهر وباء الحمى الصفراء في أفريل 1909 بكل من بجاية وسوق أهراس وبونة وقسنطينة والجزائر (3).

ثم كان الموسمان (1910-1911) و(1913-1914) استثنائيين، حيث أمن المجتمع من الأزمة لأن معدلات الانتاج كانت أعلى من الحاجة، إلا أن سنتي 1911 و1912 كانت بالغة الصعوبة وجاءت معدلاتها تحت مستوى الحاجة وعرفت الأسعار ارتفاعا، حيث وصل سعر القمح إلى 40 فرنك للقنطار والشعير تجاوز 21 فرنك، وبالنسبة للسنوات الممتدة من 1914 إلى 1919 فقد حملت واقعا مغايرا بالنظر إلى ظروف الحرب العالمية الأولى، حيث كانت المحاصيل كارثية خاصة 1917 وارتبطت أسبابه بـ: نمو المضاربة خاصة مع شح الحصاد والتصدير بالنظر إلى حاجة الميترربول في الحرب وارتفاع الأسعار الجنوني الذي بلغ مستويات خطيرة (4)، حيث أكدت الإحصاءات أن الانتاج الريفي لم يصل حتى نصف الحاجة، حيث سجل سنة 1917 ما مقداره 1272653 قنطار شعير و 1314604 قنطار قمح (5). وجاءت إحصاءات 1918 أفضل نسبيا من سابقتها إلا أنها لم تكن كافية حيث يظهر ذلك بقاء ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر القمح إلى 125 فرنك للقنطار (6).

وبين عامي 1919 - 1925، يمكن ملاحظة من خلال الإحصاءات الرسمية المقدمة أنه كانت هناك

بالتناوب - نسبيا - سنوات جيدة وسنوات سيئة للغاية.

(1) - G.G.A, Conseil Général, Procès verbeaux des délibérations du conseil Général, Rapport de Monsieur le préfet, Rapport de délibérations de comission déprtemetale 24 février 1906, PP: 43 - 44.

(2) - G.G.A, Délégations financiers, section indigènes, 1907, P: 42.

(3) - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 318-319.

(4) - جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية، المرجع السابق، ص: 197-198.

(5) - G.G.A, statistique Générale de l'Algérie 1917.

(6) - قُدر متوسط العائد الكافي لحاجة المجتمع الريفي القسنطيني على أساس 5.5 مليون قنطار من الحبوب (2.8 مليون قنطار قمح و 2.7 مليون قنطار شعير) خلال المرحلة (1900-1919).

فحصاد 1919 كان سيئا بما فيه الكفاية من حصاد سنوات 1920 و1922 و1924 الكارثية التي كانت أسوء فترة حصاد ما بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)، مع مردودها المنخفض الذي وصل إلى 1.64 قنطار في الهكتار بالنسبة للقمح الصلب و1.76 ق/هكتار للشعير ومع ذلك جاءت محاصيل 1921 و1923 و1925 أعلى من متوسط الفترة وخلال سنوات الثلاثينات جاءت المحاصيل في 1930 و1931 و1936 الأسوأ منها، في حين سجلت سنوات 1933-1935 و1939 أحسن محصول (1). وأهم ما يلاحظ خلال الفترة الممتدة من (1919 إلى 1939) هو زيادة المساحات الزراعية للحبوب (قمح وشعير) التي تجاوزت 1074153 هكتارا وبلغ المحصول 7311134 قنطارا منها: (2768531 قنطار قمح و4542603 قنطار شعير) ومردود بلغ 5.35 قنطارا / هكتار قمح و8.15 قنطارا/هكتار شعير، في حين اعتبرت سنة 1924 سنة كارثية بأتم معنى الكلمة، حيث وصل معدل الإنتاج إلى 1627164 قنطارا موزعة كالتالي (759047 قنطار قمح و868117 قنطار شعير) وبلغ المردود 1.69 ق/هـ بالنسبة للقمح و 1.76 ق/هـ للشعير، والجدول الموالي يلخص إنتاج الحبوب والمساحة في مقاطع قسنطينة ما بين (1919 - 1939) .

الجدول (10): إنتاج الحبوب والمساحة في عمالة قسنطينة ما بين (1919 - 1939) (2).

السنة	المساحة المزروعة (هكتار)		الإنتاج (قنطار)		المردود قنطار / هكتار	
	قمح صلب	شعير	قمح صلب	شعير	قمح صلب	شعير
1919	438245	454817	1678184	1814664	3.83	3.99
1923	403842	445492	2193223	3165356	5.43	7.10
1924	463325	492423	759047	868117	1.63	1.76
1929	617207	660922	2661158	3157849	4.31	4.77
1930	659729	752686	1818328	2355674	2.76	3.13
1934	546441	592246	2728227	4098246	4.99	6.92
1939	517245	556908	2768531	4542603	5.35	8.15

وفي المقابل نجد أن مردود الحبوب لدى المعمرين يسجل معدلات عالية في نفس الفترة الزمنية (1919- 1939) 7.03 قنطارا/ هكتار بالنسبة للقمح الصلب و7.39 بالنسبة للشعير، وزيادة في المساحة الزراعية تجاوزت 209996 هكتارا سنة 1939 وفاق إنتاج 2068726 قنطارا (1371448 قنطار قمح

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 35.

(2) - G.G.A, Annuaire Statistique de l'Algérie, 1916/1921 et 1922/1923 et 1924/1939.

697278 قنطار شعير (لنفس السنة 1939، حيث بلغ معدل الإنتاج 9.04 ق/هـ — للقمح و11.96 ق/هـ — للشعير⁽¹⁾).

وبالمقابل نجد أن مردودية أراضي الفلاحين المسلمين الجزائريين كانت منخفضة جدا، حيث أن مردودية الهكتار من المنتج الفلاحي الأساسي لدى الجزائريين وهو القمح الصلب أقل بكثير من نصف نظيرتها لدى المعمرين، أي ما معدله 3.7 ق/هـ — بالنسبة للقمح الصلب و4.6 ق/هـ — بالنسبة للشعير ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل كنوعية تربة الأراضي التي بقيت في حوزة الفلاحين الجزائريين فهي أقل جودة من الأراضي التي استولى عليها الكولون، كما أن أغلب مزارع الجزائريين تقع ضمن المناطق شبه الجافة أو الجافة وهم لا يملكون إمكانيات الري الحديثة، هذا بالإضافة إلى عدم قدرتهم على استخدام الوسائل المتقدمة أو الأسمدة الصناعية نتيجة ضعف الخبرة التقنية ولقلة التمويل لديهم وهو ينعكس سلبا على كمية المحصول وبالتالي على المردودية⁽²⁾.

وقد شكل إنتاج الحبوب خاصة القمح والشعير في الأراضي الخاصة بالفلاحين المسلمين مساحة 84% من المساحة المخصصة للزراعة الحبوب، حيث وصلت المساحة إلى غاية 1955 في مقاطعة قسنطينة 1472000 هكتارا، وبالنسبة للمساحة المخصصة للقمح اللين فقد بلغت المساحة المزروعة 121000 هكتارا في مقاطعة قسنطينة، في حين تركز إنتاجه في مقاطعة وهران أين بلغت المساحة المخصصة له 278000 هكتارا و 96000 هكتارا في مقاطعة الجزائر، وقد قدرت نسبة المساحة المخصصة للقمح اللين بـ: 14 % من المساحة الكلية المخصصة للحبوب، بينما قدرت المساحة المخصصة للأعلاف خاصة (الذرة) sorgho (الشوفان) L'avoin بقية المساحة 2%، حيث تركز الشوفان في مقاطعة وهران بينما sorgho (الذرة الرفيعة) بمقاطعة الجزائر⁽³⁾.

وتعتبر حملة الحصاد للموسم (1953 - 1954) من أفضل المواسم التي عرفتتها عمالة قسنطينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، حيث سجل محصول القمح الصلب 4725000 قنطارا والقمح اللين

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, PP: 60 - 61.

(2) - Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1973), collection << Que sais - je ? >>, 5^{ème} édition, PUF, Paris, 1974, PP: 58 -59.

(3) - youcef Djebbari, la France en Algérie, Bilans et controverses, vol2, le développement d'un capitalisme d'Etat colonial, OPU, Alger, 1995, PP: 473 - 474.

الفصل الأول: وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين

1038000 قنطارا والشعير 5035000 قنطارا والشوفان 130000 قنطارا، حيث وصل إنتاج الحبوب في العمالة إلى 10928000 قنطارا (1).

2- إنتاج التمور:

شكلت غراسية (زراعة) أشجار النخيل أهمية بالغة في الجنوب الجزائري حيث يستغل محصولها في التجارة والمقايضة (2)، وقد بلغ تعداد أشجار النخيل في الجزائر عام 1906 حوالي 3382531 نخلة 86 % منها تقع في الإقليم الجنوبي للجزائر أي ما يعادل 2908621 نخلة بينما 13 % الباقية تتقاسمها العمالات الثلاثة قسنطينية (438368 نخلة) الجزائر (27001 نخلة) وعمالة وهران (8542 نخلة) (3).

وفي عمالة قسنطينة انحصرت زراعة أشجار النخيل في المنطقة المحصورة بين منطقة ما قبل الصحراء من الضاحية الجنوبية لدائرة باتنة، وقد اعتبرت خنقة سيدي ناجي وبعض القرى المجاورة أهم واحات النخيل في البلدية المختلطة خنشلة، حيث تنتج أشجار النخيل نوعية جيدة من التمور الذي شكل الأساس لحياة سكان القرى المستقرين في المنطقة وزراعة النخيل التي بدأت تنتشر في المنطقة حوالي القرن 16م أو 17م وفي 1870 وجدة عدت قبائل تمارس زراعة أشجار النخيل حول واد العرب وفي 1920 أعتمد نظام السواقي لري أشجار النخيل، وقد شكلت مياه السقي مصدر صراع بين أفراد القبائل في المنطقة خاصة دوار الخنقة وبقية القرى (4).

وقد تقدم جماعة دوار خنقة سيدي ناجي بطلب إلى حاكم المنطقة من أجل حفر بئر أو بناء سد لاستغلاله في ريّ أشجار النخيل، ولاحظ الحاكم أن البئر سيكون غير ضروري بالنظر إلى الغياب شبه التام لموارد المياه الجوفية (5).

ومن ناحية أخرى يمكن أن نشير إلى أنه وابتداء من 1935 تعرض إنتاج التمور إلى تدهور في كميات الإنتاج، بالإضافة إلى منافسة التمور المستوردة تمر بلاد ما بين النهرين (العراق خاصة)، وفي

(1) - Documents Algériens, série Economique: La situation économique de l'Algérie en 1954, N° 116 – le 15 Juin 1955.

(2) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 49.

(3) - youcef Djebari, la France en Algérie, vol 2, Op. Cit, P: 480.

(4) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 50.

(5) - A.W.C, fonds des archive communales (AC), dossier 378 CM. Khenchela 1935-1937.

دورة أبريل 1935 ناقش مجلس عمالة قسنطينة بسبب هذه المنافسة في كون أن نقل قنطار من تمر بلاد ما بين النهرين نحو الجزائر يكلف 6 فرنكات بينما يكلف قنطار تمر ينقل من مدينة تقرت نحو فليب فيل (سكيكدة) Philippeville على مسافة 550 كلم بواسطة القطار 57 فرنك⁽¹⁾، وبالنسبة لتطور إنتاج التمور خلال الفترة الممتدة بين 1925 و1939 في عمالة قسنطينة:

فقد سجلت الإحصاءات الرسمية زيادة في عدد أشجار النخيل حيث ارتفع عدد الأشجار من 371611 نخلة سنة 1925 إلى 383108 نخلة سنة 1929 بينما سجل إنتاج التمور تذبذبا حيث تراوح بين 154375 قنطارا سنة 1925 و118042 قنطارا سنة 1927 و132744 قنطارا سنة 1928 و142798 سنة 1929 كما اعتبرت سنة 1930 أفضل سنة بحيث بلغ الإنتاج 171400 قنطارا على التوالي، كما سجلت السنتين 1931 و1932 أعلى معدل في تعداد أشجار النخيل على التوالي بـ: 452560 نخلة و435295 نخلة، ثم بدأ الإنتاج ينخفض وابتداء من 1935 إلى غاية 1939 سجلت زراعة النخيل تفهقرا من حيث الإنتاج الذي قدر بـ: 81247 قنطارا إذا استثنينا سنة 1938، حيث سجل موسم الجني 112879 قنطار⁽²⁾ وظل إنتاج التمور خلال العشرينات التالية في حالة تذبذب، حيث قدرت مصالح الإنتاج الزراعي لعمالة قسنطينة سنة 1952 إنتاج التمور في العمالة بـ: 150000 قنطارا⁽³⁾.

3- الزيتون:

أشجار الزيتون تنمو بشكل طبيعي في شمال أفريقيا فهي تتطلب القليل من الرعاية، وقد كانت دائما مصدر للدخل بالنسبة للسكان للأهالي⁽⁴⁾، وتحتل زراعة الزيتون في بعض نواحي عمالة قسنطينة مساحات هامة خاصة في منطقة القبائل الصغرى (بجاية)⁽⁵⁾، من واد الصومام إلى واد السبيوس وفيليب فيل (سكيكدة) وJemappes (بن عزوز) ناحية سكيكدة كما تنتشر في نواحي باتنة وقالة وتبسة ويوجد في عمالة قسنطينة ما بين 7 و8 ملايين شجرة زيتون، وبالرغم من امتلاك المعمرين لمزارع كبرى خاصة في الأوراس وبلزمة وبلاد القبائل الصغرى من أشجار الزيتون إلا أنه ظلت جميع الأشجار

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, PP: 50 -51.

(2) - Ibid, P: 62.

(3) -Henry Mourer et André Berthier, Constantine et son Département, Imprimerie Attali, Alger, 1953, P: 38.

(4) - youcef djebari, la France en Algérie, vol 2, Op. Cit, P : 484.

(5) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 53.

تقريبا في أيدي الأهالي⁽¹⁾، وأغلب محصول الزيتون 90 % يتم تحويله إلى زيوت تستخدم في صناعة الصابون والمصبرات والجزء الأكبر من محصول الزيتون يتم استهلاكه والفائض عن الحاجة يتم بيعه أو المقايضة به في الأسواق الأسبوعية⁽²⁾.

وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الإدارة الفرنسية أن زراعة أشجار الزيتون في الأراضي الفلاحية الأهلية قد شهدت تطورا خلال الفترة بين (1927- 1939)، حيث ارتفع عدد الأشجار من 2530745 شجرة سنة 1927 إلى 3044441 شجرة سنة 1933 ووصل سنة 1939 إلى 3289628 شجرة بينما شهدت الفترة نفسها تذبذبا في إنتاج الزيت، حيث قدر إنتاج عمالة قسنطينة سنة 1919 بـ: 113894 هكتولتر ثم شهد انخفاض بين سنوات 1920 و1924، حيث وصل الانتاج إلى 59097 هكتولتر ثم عاود الارتفاع من جديد بين سنوات 1926 و1928 ليصل إلى 113552 هكتولتر ليسجل بعد ذلك انخفاضه غلى غاية 1939 حيث سجل إنتاجه 51743 هكتولتر وسجلت سنة 1937 أدنى مستوى للإنتاج بلغ 24242 هكتولتر⁽³⁾.

كما أن أسعار الزيت هي الأخرى قد عرفت تذبذبا حيث سجل سعر الزيت في سوق قسنطينة سنة 1925 بين 4.10 و4.50 فرنك للتر الواحد من زيت الزيتون وفي أكتوبر 1927 سجل سعر زيت الزيتون ارتفاعا تراوح بين 13 و14 فرنك للتر الواحد لكن مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 بدأت أسعار زيت الزيتون تعرف الانخفاض، كما أن منافسة زيت الزيتون الأجنبي أثرت على أسعار الزيت المحلي حيث لم يعد سعره يتجاوز في أسواق قسنطينة 4.30 إلى 5.60 فرنك سنة 1931 بل انخفض إلى 2.40 فرنك عام 1933⁽⁴⁾.

وقد أهتم الأهالي بتطعيم أشجار الزيتون التي تنمو بطريقة تلقائية داخل الغابة، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها مجموعة من أهالي بلدية بيتي (Petit) (بومهرة أحمد حاليا) إلى الوالي والحاكم العام في: 1921/04/18، يطلبون فيها السماح لهم بتطعيم أشجار الزيتون⁽⁵⁾.

(1) - youcef djebari, Op. Cit, vol2, PP: 484 - 485.

(2) - youcef djebari, Op. Cit, vol 2, P: 485.

(3) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, PP: 53 - 54.

(4) - Ibid, P: 54.

(5) - السبتي بن شعبان، الحركة الوطنية في منطقة قالمة (1919 - 1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/ 2009، ص ص: 18-19.

وعلى الرغم من توسيع نطاق زراعة أشجار الزيتون لدى الأهالي غير أنها لم تتطور وشهدت تراجعاً خاصة الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين⁽¹⁾، وكان حوالي 50 % من منتوج زيت الزيتون يصدر إلى فرنسا خلال هذه الفترة حيث اشترت فرنسا من المعمارين بين 1930 و1938 حوالي 71000 قنطار زيت زيتون من إنتاج بلغ 142880 قنطاراً، وقد احتكر الكولون تصدير وتسويق زيت الزيتون سواء إلى فرنسا أو إلى إنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة⁽²⁾.

4 - التبغ:

تنتشر زراعة التبغ في مقاطعة قسنطينة خاصة في سهول عنابة وفيليب فيل (سكيكدة الحالية) خاصة البلدية المختلطة Jemappes وفي المناطق الداخلية على طول واد بوناموسة والواد الكبير و واد السيوس⁽³⁾، ولم تكن زراعة التبغ حكراً على الكولون بل مارسها الأهالي وكان يعرف فلاح التبغ بلقب الخضار وإلى غاية 1914 كانت منطقة عنابة أهم منتج للتبغ في الشرق الجزائري وقد تأسست تعاونية التبغ في عنابة سنة 1921 وكان الفلاح يأخذ نصف المنتج، ثم إن المنتج الذي يقدمه لشركة التبغ بعنابة لا بُد وأن تتوفر فيه شروط ومواصفات الجودة والنوعية وكيفية التنظيم، فهناك جودة التحفيف واللون إلى جانب ذلك يوجد نوع من التبغ المدعو " برزلي" فغراسته ممنوعة ولا يحصل إلا برخصة ومن يعثر له في حقله ولو على شجرة واحدة يعاقب، ويتم هذا لما يأتي وقت بيع المحصول وهو في أول فصل الخريف عادة يعرض على التفتيش ويقوم به مكلف من التعاونية له خبرة بفرز النوعية.

فمثلاً إذا وجدت ضمن شبكة الدخان (التبغ) ورقة ذات لون أسود يلغى الكيس أو الشبكة بكاملها أي كامل البضاعة المعروضة للبيع، وكذلك التصنيف يراعى فيه تسوية أوراق الدخان، بحيث تكون مصفوفة بالتساوي لا تزيد الورقة عن الأخرى ولو ستمترا واحداً وإلا رفض قبول البضاعة فيتعرض الفلاح للخسارة التي لا تعوض، وذهب جهده وجهد عائلته التي عملت معه في الحقل سدا خاصة وأنه مرهون بالديون السابقة للشركة التي تقدم لهم قروضا ربوية، ولهذا كان الفلاح الذي يعرض تبغه للبيع مضطراً لدفع رشاوى تفادياً لرفض المفتش⁽⁴⁾، وتعتبر الجزائر في فترة العشرينات 1920 ثاني مصدر للتبغ في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 25.4 % من حجم السوق العالمية للتبغ

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 54.

(2) - youcef djebari, vol 2, Op. Cit, PP: 485 - 486.

(3) - johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, P: 51.

(4) - محمد بن إبراهيم جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافيا، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر، 2007، ص ص: 436 - 437.

والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 41.8 % وقد وصل حجم إنتاج التبغ في الجزائر بين سنوات 1901 إلى 1958 حوالي 7633000 قنطارا بمعدل 132 ألف قنطار سنويا، تصدر حوالي 48 % من الإنتاج⁽¹⁾. وفي عمالة قسنطينة كان إنتاج التبغ يشهد تذبذبا لا من حيث حجم الإنتاج فحسب بل من حيث المساحة المخصصة له، وكذلك عدد الفلاحين أو (الخضارة) وتشير الإحصائيات للفترة الممتدة بين 1924 و 1939 أن عدد الفلاحين بلغ 9504 فلاحا سنة 1925 ثم انخفض إلى 7340 سنة 1929 ليصل عدد الفلاحين إلى أكثر من 10362 فلاحا سنة 1935 ليعاود الانخفاض إلى 8701 فلاحا سنة 1939 كما أن المساحة المخصصة لزراعة التبغ هي الأخرى عرفت تذبذبا فهي لم تتجاوز 11175 هكتار سنة 1935 لتعاود الانخفاض إلى 8735 هكتارا سنة 1939 إلى جانب حجم الإنتاج هو أيضا، ففي 1924 بلغ 39044 قنطارا ليصل سنة 1928 إلى 81336 قنطارا ليبدأ بالانخفاض في السنوات اللاحقة ليصل 39833 قنطارا سنة 1933 ليعاود الارتفاع في السنتين التاليتين، ويصل إلى أكثر من 80 ألف قنطار ليستقر بعد ذلك في حدود 61 ألف قنطار سنة 1938 وفي شهر ماي 1939 تم إنشاء تعاونية تبغ خراطة التابعة للبلدية المختلطة تاكيتونت (Takitount) والتي تعتبر من أكبر التعاونيات المسيطرة في الجزائر وكانت تغطي كامل نواحي خراطة سطيف و بجاية⁽²⁾، ويعود التذبذب في الإنتاج والمساحة المخصصة لزراعة التبغ وكذلك عدد الفلاحين إلى عدة عوامل أخرى مرتبطة بالطبيعة كالمناخ السائد ونوعية الأراضي المخصصة لزراعة التبغ وكذلك الأزمات الاقتصادية والمنافسة في الأسواق التي تأثر على الأسعار⁽³⁾ وقد ظلت زراعة التبغ الأهلي نشاطا مقصورا على عدد محدود من الغارسين، وقد شهد بعد الأزمة التي ألمت به بين سنوات (1903- 1908) توسعا جديدا ومطردا⁽⁴⁾.

5- أشجار الفواكه والخضر:

تنتشر أشجار الفواكه والخضر الخاصة بالأهالي في عمالة قسنطينة بالمناطق الجبلية أي القبائل الصغرى والأوراس⁽⁵⁾، وهي زراعة بسيطة مقارنة مع الزراعة الخاصة بالكولون (أشجار البرتقال والكروم) التي تنتشر في سهول عنابة وسكيكدة⁽⁶⁾، في حين تقتصر زراعة الفاكهة الخاصة بالأهالي

(1) -youcef djebari, vol 2, Op.Cit, PP: 449 - 450.

(2) -johan Hendrik Meuleman, Op.Cit, PP: 51-52.

(3) -Ibid, P: 53.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 316 .

(5) - johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 55.

(6) - youcef djebari, vol 2, Op. Cit, P: 482.

على التين الذي يكثر إنتاجه في دائرة بجاية يتم استهلاك جزء كبير من هذه الفاكهة من طرف السكان ويطرح جزء منه في الأسواق الأسبوعية مقابل بعض المال أو المقايضة وفي دائرة بجاية وفي البلدية المختلطة فج مزالة يتم تحضير أجود أنواع التين لتصديره نحو أوروبا⁽¹⁾، وقد قدر عدد أشجار التين سنة 1933 في عمالة قسنطينة بـ: 3.063.478 شجرة تين وقدر المحصول بـ: 62.633 قنطارا و كله يتميز بنوعية جيدة والحجم الكبير وهناك اهتمام كبير بتحسين النوعية خاصة في دائرة بجاية⁽²⁾.

ولقد ارتفع إنتاج التين بنسبة بلغت 4 % حيث انفتحت أمام إنتاج التين الجاف أفاق تصدير جديدة إلى الدول الجرمانية التي كانت تقتنيه من أجل تقطيره أو تحويله إلى قهوة (وكانت قهوة التين محظورة في فرنسا)⁽³⁾.

على عكس ذلك، لم تعرف منتجات الكروم الأهلية أي تطور يذكر حوالي 3838 هكتارا سنة 1901 و 4058 هكتارا في سنة 1914، وهذا في الوقت الذي عرفت فيها منتجات الكروم الأوروبية (بالرغم من انتشار وباء الفيلوكسيرا الذي استلزم تجديدها كليا) توسعا كبيرا من 150430 هكتار في سنة 1901 إلى 178398 هكتارا في سنة 1919⁽⁴⁾، إلى 226498 هكتارا في سنة 1929 نصيب عمالة قسنطينة 17049 هكتارا، وهي الأضعف مقارنة مع عمالة الجزائر التي تقدر مساحة الكروم بها بـ: 85.396 هكتارا في حين تعتبر عمالة وهران الرائدة في زراعة وإنتاج الكروم بمساحة 124053 هكتارا و 5880301 هكتولتر سنة 1929⁽⁵⁾.

وبالنسبة لزراعة البطاطس أو الخضر المبكرة فقد ظلت منحصرة في مساحة لا تتعدى 5000 هكتار كما يمكن الإشارة إلى نشاط اقتلاع نباتات الحلفاء، في العديد من المناطق⁽⁶⁾.

(1) - johan Hendrik Meuleman, Op. cit, P:55 .

(2) - G.G.A, Exposé de la Situation général de L'Algérie en 1934, imp Solal, Alger, 1935, P: 526.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 316.

(4) - نفسه، ص 317.

(5) - G.G.A, Exposé de la Situation général de L'Algérie en 1934, Op.cit, PP: 314 - 315.

(6) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 317 .

6- تربية المواشي:

إن تربية المواشي قد رافقت الزراعة لأنها ضرورية في حياة الفلاح، لأنها تساهم بدور كبير في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية ⁽¹⁾، وقد تدهورت تربية المواشي بصورة متواصلة، من سنة 1887 إلى سنة 1900 بالرغم من حرص المصالح الإدارية، منذ عهد الإمبراطورية الثانية على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الأغنام، حيث انتقل من 10538000 رأسا، حسب إحصاء سنة 1887 إلى 6351306 رأسا في سنة 1900 ⁽²⁾، وقد كان اهتمام ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية اهتماما كبيرا، وكان سعيهم لتسخير تلك الثروة الهامة لمصالح الاستعمار، هذا وقد لفتت مؤسسة المكاتب العربية سلطاتها العليا حول الخطر الذي كان يهدد الثروة الحيوانية نتيجة ظاهرة الجفاف والأوبئة، حيث دعت إلى بذل الجهد من أجل المحافظة على تلك الثروة الحيوانية وذلك بتزويد الأهالي بالعلف والإسطبلات لحمايتها من الجوع والبرد، قصد الاستفادة منها لصاح الاستعمار ⁽³⁾، ولمعرفة أهمية الثروة الحيوانية فإن تقارير المكاتب العربية دونت إحصائيات قام بوضعها ضباط تلك المكاتب بعد عمليات التفتيش والإحصاء في كل القبائل من أجل تقدير الضريبة المترتبة على تلك الحيوانات في كل عام حيث كانت كالتالي: ⁽⁴⁾.

جدول (11) : تعداد رؤوس الماشية لدى الأهالي بين 1852 - 1855.

النوع	1852	1853	1854	1855
الأحصنة	57551 رأسا	76178 رأسا	76077 رأسا	84399 رأسا
البغال	58203	73150	76880	74703
الإبل	50696	63222	73160	81434
الأبقار	309669	367657	416714	426715
أغنام	1817848	2378960	2166446	2534469
ماعز	709046	869501	1377141	1064138
المجموع	3003013	3828668	4186418	4265858

(1) - عبد الله الشافعي، ثورة الأوراس 1916، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطبعة قرفي، باتنة، الجزائر، 1996، ص:53.

(2) - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 321.

(3) - صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 - 1925، مديرية النشر لجامعة قالم، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2010، ص ص: 124 - 125.

(4) - A.N.O.M, 10H60, Tableau Statistique de la population arabe soumise à l'administration militaire.

كما سجلت تقارير ضباط المكاتب العربية ما تملكه المقاطعة من ثروة حيوانية عام 1864 والتي كانت كالتالي: (1).

جدول (12): إحصاء الثروة الحيوانية في عمالة قسنطينة سنة 1864.

النوع	الخيول	البغال	الأحمر	البقر	الغنم	الماعز
سنة 1864	151414	140576	44399	370374	2827184	1382700

إلى جانب تسجيل تلك التقارير تطور جنس الغنم الذي تطور بين سنوات 1868 إلى 4064373 رأسا ليصل عام 1872 إلى 5772227 رأسا (2)، وتزداد أهمية تربية الماشية (الخراف) كلما اتجهنا نحو السهوب، على حساب النشاط الزراعي، ويسود الماعز في أمكنة التل وضواحي الجبال وتقل الخراف، أما تربية الأبقار فضعيفة جدا خاصة في السهوب (3)، والملاحظ أن الثروة الحيوانية تتأثر بشكل واضح بالإنتاج الزراعي، فبسبب رداءة المحاصيل الزراعية تدهورت الثروة الحيوانية ما بين 1844 و1856 تدهورا محسوسا عند بعض القبائل من دائرة باتنة، ومثال ذلك الغنم والماعز التي كان عددها 2435064 رأسا سنة 1844 أصبح عددها 681050 رأسا عام 1856، وقد ضمت الماشية في البلدية المختلطة (أوراس) سنة 1925، حوالي: 85291 عترة و 71359 رأسا من الغنم، و 5000 بغلا (4)، وفي سنة 1930 نشرت جريدة النجاح إحصاء للحيوانات التي كان يملكها الأهالي المسلمون والمعمرون في الجزائر وكان كالتالي: (5).

جدول (13): إحصاء للثروة الحيوانية للأهالي والمعمرون في الجزائر عام 1930.

نوع الحيوان	الأغنام	البقر	الماعز	الإبل	الخيول	البغال	الحمير	الخنزير
العدد الإجمالي (× 1000 رأس)	9000	1050	3780	200	220	190	340	120
الأهالي (× 1000 رأس)	8200	875	3665	200	150	130	280	/
المعمرون (× 1000 رأس)	800	175	115	/	70	60	60	120

(1)- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 - 1925، المرجع السابق، ص: 126.

(2)- نفسه، ص: 126.

(3)- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830 - 1960)، تر: جوزيف عبدالله، دار الحدائق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص: 90.

(4)- زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837 - 1939)، تر: مسعود حاج مسعود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 240.

(5)- قسم التحرير، إحصاء مواشي الجزائر، النجاح، عدد 1029، يوم: 17 سبتمبر 1930، ص: 02.

أما في عمالة قسنطينة وفي نفس الفترة بلغ عدد الأغنام 1230614 رأسا والأبقار 380796 رأسا في حين كان العدد أكبر بكثير، قبل 1919، حيث سجل سنة 1901 حوالي 3035930 رأسا من الغنم و420959 رأسا من البقر⁽¹⁾، وقد ارتفع المعدل العام لقطيع الغنم في الجزائر كلها خلال سنوات 1905 إلى 1909 كما شهدت أصناف الحيوانات التي كانت بحوزة الأهالي تزايدا في أعدادها، وقدرت القيمة المالية للقطعان التي كانت بحوزة الأهالي وقتها، بحوالي 376 مليون فرنك مقابل أكثر من 63.5 مليون فرنك التي هي قيمة قطعان الأوربيين، وجاءت الفترة الممتدة بين (1910- 1914) لتضع حدا للتفاوت ذلك أن قطعان الأهالي وبالرغم من تصاعد حركة الأسعار والأعمال، قد تناقصت أعدادها من جديد وتدنّى معها إنتاج الصوف في حين تضاعفت قطعان الحيوانات لدى الأوربيين في ظرف عشرين سنة فقط من 1893 إلى 1913 وإن التقهقر الكبير الذي عرفه القطيع الأهلي، كان إذن أمرا مؤكدا لا يعتريه الشك ولا يمكن تفسير ذلك كما بسطه L. Couput، سوى بالتغيرات التي طرأت على الظروف المعيشية للبدو الرحل ومربي المواشي وبسد منافذ الغابات في وجوههم، وكانت آثار ذلك التحول ملموسة بصفة أحص لدى قبائل الرحل التي تقضي فصل الصيف في منطقة التل؛ ولدى القبائل التي تُزّوج بين الحل والترحال في الأقاليم المحاذية للمنطقة التلية خاصة دائرتي خنشلة وتبسة⁽²⁾، كما أن الفترة بين الحربين العالميتين عرفت تراجعاً في عدد أصناف الحيوانات، حيث سجلت الإحصاءات انخفاضاً في عدد رؤوس الأغنام في مقاطعة قسنطينة، حيث بلغ سنة 1939 حوالي 1816431 رأس مقابل 2804228 رأساً سنة 1914 باستثناء عام 1936 الذي وصل عدد رؤوس الأغنام أكثر من 2 مليون رأس، وبالنسبة للأبقار فتراجع عددها من 391457 رأس عام 1914 إلى 308365 رأساً عام 1938⁽³⁾ وسجلت سنوات الحرب العالمية (1939 - 1945) تراجعاً في مختلف أصناف الحيوانات في الجزائر ككل بسبب الطلب المتزايد من طرف الميتروبول فمثلاً تراجع عدد رؤوس الأغنام من ستة ملايين رأس عشية الحرب 1939 إلى 5.5 مليون رأس سنة 1943، والماعز 3 ملايين رأس، والأبقار 900 ألف رأس كما شهدت أعداد الخيول والبغال تراجعاً خطيراً، حيث وصل تعدادها إلى 270 ألف رأس بعدما كان

(1) - johan Hendrik Meulman, Op, Cit, PP: 91- 92.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 325 - 328 .

(3) - johan Hendrik Meulman, Op, Cit, PP: 91- 92.

يتجاوز 500 ألف رأس في حين نجد أن الجمال حافظت على مستوى 200 ألف رأس إلى غاية 1944⁽¹⁾ وإجمالاً يستثمر المجتمع الريفي في تربية الحيوانات بأنواعها المختلفة، وحيث نجد الغنم والجمال رمز الجهات الشبه الصحراوية والسهول العليا لدى قبائل الحنانشة والحراكنة والناماشة، ونجد على العكس البقر بأعداد كبيرة في الأجزاء الساحلية والبعال والماعز في الجهات الجبلية، وبذلك يوفر الإنتاج الحيواني المستلزمات المعيشية للفلاح القسنطيني⁽²⁾.

(1) - Documents algériens : Série économique, Annexes, Agriculture, Evolution de la production Animale, PP : 6 -7.

(2) - جمال الدين سعيداني ، الأحوال المعيشية والصحية ...، المرجع السابق ، ص: 30 - 31.

رابعا: - التشريعات الغابية:

شكلت الغابات بالجزائر قبل الفترة الاستعمارية وخلالها إحدى أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يقطنون الجبال والبادية والمضارب العليا، فقد استغلت الغابات لتلبية عدة حاجيات كانت التجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها: كالخطب المستعمل لأغراض التدفئة والطبخ والبناء، وثمار الأشجار والأعشاب الفطرية والكستنائية للتغذية بل مساحات كثيرة داخل الغابات وبجوارها تستغل للفلاحة الموسمية لمربي المواشي وملجأ لقطعان الأغنام والبقر والماعز والدواب خلال فترة البرد القارس والحر الشديد⁽¹⁾، غير أن هذا الدور ظل في أغلب الأحيان مجهولا كتب أحد الإعلاميين في سنة 1892 يقول في هذا الصدد: " كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل بثلاثي ضروريات معاش الأهالي"، ويوجد من بين القبائل الرعاة المزارعين من اتخذ الغابة مثوى ومقاما ذلك أن الغابة توفر فرص استعمالات عديدة⁽²⁾.

وكان الفلاحون الجزائريون في إطار تنظيم علاقتهم بالغابة والمحافظة عليها يعمدون إلى حرق بعض أطراف الغابات في نهاية فصل الصيف لغرضين رئيسيين هما: الحد من تقدم المساحات الغابية (الديس) على حساب المساحات الزراعية والرعوية، وكذلك تحديد المراعي مع قدوم فصل الصيف وكانت هذه التقنية تستعمل كل 5 أو 6 سنوات خاصة في المناطق التي تعاني نقصا في الأراضي الصالحة للرعي والفلاحة⁽³⁾، وقبل عام 1840 لم تكن ممارسات الفلاحين الجزائريين في تعاملهم مع الغابة لتزعج الإدارة الاستعمارية بسبب انشغالها بتوسيع النطاق الجغرافي للحملة العسكرية في التل الجزائري.

غير أنه مع انتشار الوجود الاستيطاني الأوروبي نحو الداخل، وخاصة في اتجاه المناطق الغابية في عهد بيجو Bugeaud نمت معها ضرورات الحملة العسكرية ومتطلبات تنفيذ سياسة إنشاء المراكز الاستيطانية فوق كل الأراضي المحتلة، كما أن قادة الجيش الفرنسي تحول اهتمامهم شيئا فشيئا إلى الثروة الغابية محاولة منهم انتزاعها من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية ومصالح الأوروبيين من جهة ومنعها من التحول إلى معاقل للمقاومة الجزائرية ومنطلق للهجمات ضد جيوشها

(1) - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 27.

(2) - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 195.

(3) - بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص: 28.

من جهة أخرى، وكان أول قرار تتخذه سلطات الاحتلال في مجال الغابات صدر عن بيجو Bugeaud في عام 1843م يتضمن أمرا للقبائل الجزائرية بعدم إشعال النيران في أطراف الغابات حتى ولو كان ذلك لتوفير أراض للزراعة أو للرعي أو توفير فحم الحطب للوقود، وقد حمل هذا القرار القبائل القاطنة بجوار الغابات مسؤولية حمايتها من الحرائق وممارسات الفلاحين، وتقدم المتسببين فيها إلى السلطات العسكرية كما أن بيجو اعتبر نشوب الحرائق في الغابات عملا حريبا معاديا للجيش الفرنسي تنتج عنه تبعات قضائية ومالية من قبل مجالس الحرب التي أنشأتها السلطة العسكرية لمعاقبة الجزائريين⁽¹⁾، لم تكن الحرائق الغابية التقليدية البعيدة عن مواطن الاستيطان الأوروبي، تثير سوى بعض الانفعالات العابرة، غير أن القضية اكتسبت أهمية خاصة بعد سنة 1850م⁽²⁾.

فبعد الإعلان عنها كملكية للدولة كباقي الموارد الطبيعية الأخرى بموجب القانون الصادر في: 16 جوان 1851م جذبت الغابات على الفور عددا كبيرا من المضارين، وكانت الإدارة الاستعمارية والمستفيدون من الأراضي يتحالفون ضد الفلاحين الجزائريين خاصة عندما توصف الحرائق بالأعمال التخريبية ليرافقها القمع والردع عند كل كارثة، وقد شرع في تطبيق ذلك العقاب منذ منتصف القرن التاسع عشر سنة 1859م، في حين أنه أشهر قليلة قبل ذلك، تسبب الجنرال غاستو، عند جمعه للغرامات الجماعية بين جيغل والقل والميلية في انتفاضات في تلك المنطقة، وكانت العقوبات تتفاقم أكثر فأكثر حيث حدد قرار 24 جويلية 1861م الغرامات بما يعادل 4 مرات قيمة الزكاة (الضريبة العربية، والمتعلقة بالمواشي)، مع الحرمان من رعي القطعان بالغابات المحترقة من جهة، واتخاذ إجراءات خاصة ضد أعضاء الجماعة من جهة أخرى⁽³⁾، وقد اعتبرت الحرائق الغابية التي أضرمت في سنوات 1859 - 1863 - 1865 - 1870 - 1873 - 1876 - 1881 ثم في 1892 و 1894، اعتبرت أعمالا تخريبية إجرامية تستهدف ملكية الأوروبيين وخاصة أولئك الذين ظفروا بحقوق استغلال غابات البلوط والفلين، وفي سنة 1863 بلغت مساحة المجمعات الغابية التي تم التعرف عليها وتحديدتها من طرف مصلحة الغابات (انشئت سنة 1838) مليون هكتار وبعد صدور القانون الإمبراطوري 1863 (سيناتوس كونيسلت) صنف المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة⁽⁴⁾، وقد لعبت أزمة الحرائق دورا هاما في تكثيف

(1) - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية...، المرجع السابق، ص: 28 - 29.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 196 - 197.

(3) - محفوظ قداش وجيلالي صاري، صمود ومقاومات (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 174.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 197 - 200.

وتوسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية، ومن ثمة الوجود الأوروبي نتيجة لارتفاع عدد الحرائق وحجم الخسائر، وتحت ضغط الكولون وتلبية لمطالبهم أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما بتاريخ: 02 فبراير 1870 تمنح بموجبه كل الأراضي التي مستها الحرائق لشركات الاستغلال دون مقابل كما تسمح لها بشراء الأراضي التي سلمت من النيران بأثمان منخفضة، وهذا ما دفع بأصحاب الشركات إلى تعمد حرق المزيد من الأراضي الغابية قصد الاستفادة من الامتيازات التي جاء بها مرسوم 1870م⁽¹⁾، وبعد الحرائق المهولة عام 1873 والتي فسحت المجال لحملة افتراء ضد المزارعين حيث اجتمعت لجنة عليا للحرائق بعناية مستبعدة أية مؤامرة من طرف المزارعين الأهالي، وحكم على اثنين بالإعدام وثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحسب القاضي سوتيرا (Sautayra) فإن الحكم بالإعدام هو نتيجة خطأ ارتكبهت لجنة المحلفين إثر هذه الأحداث، وفي هذا الإطار الخاص كان صدور قانون الغابات لعام 1874م⁽²⁾.

1 - قانون 17 جويلية 1874:

إثر صدور خلاصات لجنة بونة اجتهد المستشار بولمار Bellemare في تحرير مشروع قانون جديد وقد سبق له أن اقترح، إثر حرائق سنة 1865 قانونا للغابات الجزائرية أكثر حزما من قانون 1827 درسه مجلس الحكومة ثم تخلى عنه وأخيرا تم تقديمه في جزئين: طرح الجزء الأول على المجلس الوطني وتضمن التدابير المتعلقة بالحرائق فأفضت المداولات إلى صدور قانون 17 جويلية 1874م، أما الجزء الثاني فيتمثل في النص الذي سيشكل فيما بعد موضوع قانون 09 ديسمبر 1885م⁽³⁾.

وقد نص قانون 17 جويلية 1874م على أن يمنع الرعي لمدة ست سنوات متتالية في الغابات المحروقة واتخاذ التدابير اللازمة بحظر حرق الحشائش والنباتات الجافة خاصة الفترة الممتدة بين 01 جويلية و01 نوفمبر من كل سنة داخل الغابة، أو على بعد يقل عن مائتي متر منها، كما فرض على الأهالي خدمات إجبارية في موقع الرقابة ودورات مختلفة الأشكال بهدف الاحتياط للحريق⁽⁴⁾.

وأصبح بإمكان مصالح الغابات حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه بهم في قضايا حرائق الغابات وفرض الغرامات المالية وتطبيق العقوبات الجماعية على القبائل التي تقطن بجانب الغابات، حيث فرض على قبيلة بني صالح نواحي قالمة بعمالة قسنطينة بدفع غرامة مالية قدرت بـ: 2800000 فرنك

(1) - بوعلام بلقاسمي، مسألة الغابات في السياسة العقارية...، المرجع السابق، ص: 32 - 33.

(2) - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 - 1962)، المرجع السابق، ص: 113.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 211.

(4) - نفسه، ص: 213.

فرنسي، بالإضافة إلى مصادرة 4200 هكتارا من أراضيها لفائدة الاستيطان، وهذا بعد الحرائق التي عرفتھا المنطقة خلال سنتي (1876- 1877) بالرغم من أن التحقيقات التي قامت بها السلطات الاستعمارية برأت الجزائريين من التهم التي ألصقتها بهم مصالح الغابات والكولون وكانت النتيجة هي إجبار القبائل إلى مغادرة أراضيها قرب الغابات واللجوء إلى مناطق داخلية بعيدة عن الوجود الاستيطاني (1)، وهكذا فقد كان هذا القانون يمس مباشرة اقتصاد الأهالي الواهن وشكل تطبيقه الممنهج تهديدا لإمكانية بقاء السكان داخل وقرب الفضاءات الغابية (2).

2 - قانون 09 ديسمبر 1885:

مع نهاية السبعينات من القرن 19م، بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاستعمار الشامل للبلاد والموارد والسكان وفي إطار هذه الاستراتيجية، صنف الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881، ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي، ولعل أصعب فترة واجهها الأهالي القاطنون قرب الغابات هي تلك التي تلت حصول مصلحة الغابات على شبه الاستقلالية، مما سمح لها بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تراها مناسبة لتطبيق القوانين الغابية في الميدان دون قيود ولا محاسبة (3).

وقد قامت مصالح الغابات والمياه بحرب استنزاف بعد حرائق 1881 ضد مجموع القبائل وبعد التصويت على قانون 09 ديسمبر 1885، الذي قضى بإلغاء حقوق الاستعمال وإزالة المناطق المعزولة المزروعة والإلغاء النهائي لحق الرعي في الغابة، وأدت عملية التطبيق إلى إزالة المناطق المعزولة داخل الغابة وصودرت دون اكتراث مع المحارث بدعوى الحرث المحذور، وكان التغريم كارثيا ففي بجاية مثلا: أجبر ثلاثة فلاحين على دفع 1064 فرنك، حيث أصبحت قيمة الغابة تقاس بما تدره من غرامات، حيث كان حرث هكتار داخل الغابة يكلف تغريما بـ: 50 فرنك إلى 2500 فرنك (4)، وأدت هذه الإجراءات إلى إفلاس حقيقي للقبائل الغابية، وتراجع مواردها فتدهورت تربية المواشي خاصة خلال مرحلة ما بعد

(1) - بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص: 33 - 34.

(2) - محفوظ قداش وجيلالي صاري، صمود ومقاومة (1830- 1962)، المرجع السابق، ص: 177.

(3) - بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص: 35.

(4) - Jules cambon, le gouvernement général de l'Algérie 1891-1897, librairie H. Champ-ion et Edouard, Paris, 1918, PP: 47- 48.

1887 وتراجعت قطعان الغنم والماعز وجميع أصناف الحيوانات وكان أثر هذه السياسة ما أكدته صحيفة l'économiste francais قائلة: " لقد حكمتهم على الأهالي بالموت جوعا " (1).

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الغرامات المسلطة على الجزائريين من 7883 غرامة في 1881 إلى 11101 في 1885 ليصل إلى 15585 في 1888 بقيمة تفوق 3 ملايين فرنك، أما الأراضي التي صودرت بلغت بين 1885 و1889 حوالي 110000 هكتارا (2).

3 - قانون 21 فيفري 1903:

في سنة 1892 طالب جول فيري Jules Ferry ، بوضع قانون غابي خاص، فتم إعداد مشروع صاغه سانت جيرمان (saint Germain) نائب وهران، في سنة 1898 ثم حرره في سنة 1900 وتمت مصادقة مجلس الشيوخ على المشروع سنة 1901 وبالرغم من أن قانون الغابات الصادر في 21 فيفري 1903 (3)، اشتمل على 190 مادة إلا أنه لم يزد على تأكيد القوانين السابقة عموما مع بعض التفاصيل بما أن العقوبات الرئيسية - (التفرغ الجماعي والحجز) ونفس الأمر بالنسبة للمداومة الإجبارية المفروضة على الأهالي وحدهم في مراكز مراقبة الغابات - لم تتغير ماعدا تخفيض لنسب مبالغ الغرامات والتعويضات (4).

والحقيقة أن أهم إبداع جاء به القانون الجديد، إنما يتمثل في توسيع صلاحيات مديرية المياه والغابات إلى أبعد حد حيث صارت معنية بقمع ما يرتكب من مخالفات مثل: حرث التربة، والإسراف في استغلال مادة الحطب، والامتناع عن المشاركة في إطفاء الحرائق، ورعي القطعان في الغابات بعد أن تلتهمها الحرائق (5)، وتشير المحاضر العقابية التي تم تسليطها، بسبب الجنح المرتكبة في نطاق الغابات أن مبلغ الغرامات انتقل من 21.144 فرنك في سنة 1901، إلى 23.733 فرنك في سنة 1903، إلى 22602 فرنك في سنة 1905، إلى 35.921 فرنك في سنة 1907، وأخيرا 28.527 فرنك في سنة 1909 وبلغت حدة العقوبات معدلات قصوى، في سنوات 1911 و1912 و1913، بحيث أجمعت مختلف تقارير

(1) - جمال الدين سعيداني، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني ...، المرجع السابق، ص: 163.

(2) - بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص: 36.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 273 - 274.

(4) - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 - 1962)، المرجع السابق، ص: 116.

(5) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 274.

الإداريين بين سنوات 1911 و1912 عن حال الأهالي في عدد من المناطق الخاضعة لقيادات عسكرية بالشرق القسنطيني وخاصة في بلدية بلزمة المختلطة وعجزهم عن تسديد الغرامات المفروضة عليهم مما نجم عنه تسليط أقصى العقوبات بالسجن، وشرحوا كيف أن ذلك قد يؤدي بعائلاتهم إلى الوقوع في براثن التشرد والبؤس⁽¹⁾.

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص: 285 - 288.

الفصل الثاني:

تطور الاقتصاد وتحولات

المجتمع الجزائري

عرف الاقتصاد الكولونيالي أزمة حادة أدت إلى تحولات عميقة مست المجتمع الجزائري وسوف نبين في هذا الفصل الأزمة الاقتصادية الاستعمارية بين (1900 - 1914)، والتحولات الاقتصادية التي طالت بعض المنتجات الزراعية خصوصا الكروم، وكذلك التحولات الاجتماعية التي نتج عنها ظهور مجموعات مهنية جديدة خاصة في قطاع الزراعة، وتوسيع المساحات الزراعية وهذا من خلال تطور مشاريع الري.

أولاً: - أزمة الاقتصاد الاستعماري (1900 - 1914):

لم يستطع الاقتصاد الكولونيالي المرتكز أساسا على الصناعة الإستخراجية وعلى زراعة المضاربة التي تخصص كل إنتاجها للتصدير⁽¹⁾، حيث وجهت الزراعة في بداية القرن العشرين إلى الاستثمار الأوروبي، وأدخلت زراعة المنتجات التجارية الموجهة إلى التصدير الخارجي والمردود المالي الكبير.⁽²⁾ خاصة بعد فرض الاستقلال المالي على المستعمرات، وإرغامها على الاعتماد على مواردها الخاصة بعد صدور قانون المالية في 13 أبريل 1903م، شهدت الفترة الممتدة من سنة 1873 إلى حدود سنة 1896 تباطؤ في حركة النمو الاقتصادي العالمي، وقد انعكست على الجزائر المستعمرة، وخصوصا في ميدان تصدير الحبوب، بحيث تدهورت أسعارها في السوق الجزائرية الفرنسية، وصدر قانون 28 فيفري 1894 القاضي بحماية الصادرات فارتفعت الأسعار، وبالرغم من تمتع منتجات الحبوب الجزائرية بالحماية القانونية إلى أنها أصبحت تحت رحمة المنافسة وضحية تدهور الأسعار الدولية، وكانت النتائج أثقل وطأة على صغار المستوطنين ممن كان إنتاج القمح اللين من بين مواردهم الأساسية، كما كانت تربية المواشي تعاني منافسة دولية وانخفاض في الأسعار مثل الحبوب تماما، وكانت معاناة مربّي المواشي الأوروبي مثل معاناة الرعاة المسلمين فمثلا كانت أسعار الثيران تنخفض إلى النصف خلال الأزمة⁽³⁾. إلا أن الأوروبيين كانوا يملكون مزارع الكروم، وكانت مساحتها تتوسع باستمرار ولذلك بدت للمستوطنين كأحسن بديل لتعويض الخسائر التي لحقت بأسعار المزروعات الأخرى⁽⁴⁾.

(1) - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص: 155.

(2) - احميدة عمير اوي، السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 - 1954)، دار القصة، الجزائر، 2007، ص: 93.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 973 - 974.

(4) - نفسه، ص: 974 - 975.

ولاشك أن زراعة الكروم عرفت انطلاقة كبيرة منذ 1880 اثر مرض الفيلوكسيرا الذي أصاب الزراعة الفرنسية وقد شكلت صادرات الجزائرية من النبيذ والخمور حوالي 40 % من مجموع الصادرات وكانت صادرات المنتجات الزراعية تمثل 85 % من القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر وانطلاقا من بنية صادرات المنتجات الزراعية، يمكن القول بأن الزراعة متجهة نحو الخارج، وهي زراعة غير منخرطة في السوق الداخلية بل منخرطة في السوق الفرنسية وشديدة التبعية للسوق الفرنسية (1).

وبالرغم من تراجع مساحات إنتاج الحبوب بين عامي 1885 و 1900 بسبب انهيار أسعار القمح وذلك يعود إلى وصول كميات من القمح إلى أوروبا واردة من كندا والهند وأستراليا (2)، إلا أن التراجع لم يستمر خاصة في الفترة الممتدة من 1907 إلى 1914، حيث أصبحت زراعة القمح رابحة وأخذ الكولون في توسيع المساحات المزروعة بالقمح نحو الجنوب (3)، ويرجع سبب ازدهار زراعة الحبوب في هذه الفترة إلى التحول العميق في الطرق الزراعية ابتداء من 1900 إلى غاية 1914 (4) والجدول التالي يوضح هذا التطور خلال تلك الفترة (5).

جدول (14): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر بين 1901 - 1914 .

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
1905 - 1901	6.583.000	1.649.000	8.650.000	1.103.000
1910 - 1906	6.710.000	2.394.000	9.672.000	1.581.000
1914 - 1911	6.683.000	2.642.000	9.273.000	2.068.000

الوحدة: قنطار

كما ظهر الاهتمام بزراعة الكروم الموجهة لإنتاج الخمور، ولم تكن هذه الزراعة معروفة قبل الاحتلال، إلا لاستعمالها كفاكهة من قبل المسلمين، فاستعملها الآخر محرم في الدين الإسلامي، واهتم بها المعمرون لكونها زراعة صناعية تجارية، يمكن تصديرها للوطن الأم، فتوسعت هذه الزراعة على حساب الزراعات الاستهلاكية الضرورية هذه الزراعة توسعا سريعا، فمنذ عام 1880 إلى عام 1890

(1) - عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق، ص: 158-159.

(2) - بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 149-150 .

(3) - عمودي محمد الطاهر، تنمية الاستيطان في الجزائر (1870 - 1930)، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999، ص: 191 .

(4) - بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 152 .

(5) - عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص: 101 .

ارتفعت بنسبة 364 % إلا أنها تراجعت في عام 1910 لدخول مرض الفيلوكسيرا إلى الجزائر لكنها تمكنت من التوسع ثانية ⁽¹⁾، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (15): تطور إنتاج زراعة الكروم في الجزائر 1896 - 1915 ⁽²⁾.

السنوات	المساحة المنتجة (هكتار)	الإنتاج (هكتولتر)	المردود الوسطي (هكتولتر / هكتار)
1900 - 1896	136498	4.914.143	36.0
1905 - 1901	168354	6.609.802	39.2
1910 - 1906	168007	7.925.304	47.1
1915 - 1911	171624	7.627.687	44.4

ونلاحظ وثبة كبيرة في زيادة مساحة الكروم وصلت إلى أكثر من 170 ألف هكتار، وقد نالت المنطقة الوهرانية الحظ الأوفر في التطور.

أما قسنطينة فنجدتها تقهقرت بنسبة 50 % في المرحلة ما بين 1888 و 1914 ويعود ذلك التراجع في التطور إلى ظهور وباء الفيلوكسيرا في 1888 ⁽³⁾، حيث أصيب القطاع القسنطيني بهذا المرض أولا فتوقفت فورا عن كل توسع في مساحة الكروم ⁽⁴⁾، لكنه ما لبث أن عاد وانتعش بعد الحرب العالمية ويعود ازدهار زراعة الكروم بفضل مؤسسة (القرض المالي والزراعي للجزائر)، حيث خصص للنشاطات الزراعية والتجارية، وقد قدر رأس مال هذه الشركة حتى عام 1907 بـ: 30 مليون فرنك، ثم ارتفع هذا الرصيد سنة 1908 إلى 40 مليون فرنك، وكان الغرض من إنشاء هذه الشركة المالية تقديم العون للمستوطنين الأوروبيين بمنحهم قروضا مالية على المدى الطويل (10 سنوات حتى 30 سنة) لإنجاز مشاريعهم مقابل فوائد (5.5 - 6 %)، وبلغ عدد مقرات هذه الشركة 46 مقرا سنة 1908 كما تأسست بنوك جديدة مثل: (بنك الجزائر)، وكذلك فتح بنوك فرنسية لفروع لها مثل: (القرض

(1) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص: 41 - 43.

(2) - Félix Falck, l'Algérie un siècle de colonisation française, Notre Domination coloniale, Paris, 1929, P: 57.

(3) - أندري برينان وآخرون، المرجع السابق، ص: 361.

(4) - محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية (نشأتها وتطورها)، تر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 161.

اليوني)، ومع حلول سنة 1886 بلغ عدد المؤسسات الفرعية للقرض الليوني وبنك الجزائر سبعا في إقليم الجزائر، وثمانية في إقليم وهران وثلاثة في إقليم قسنطينة⁽¹⁾.

وقد ساعدت القروض المالية إلى جانب استعمال التقنيات الحديثة المتوفرة والأراضي الجيدة على تحقيق معدلات إنتاج عالية ومداخيل مرتفعة وبالتالي الحصول على ثروات ضخمة، ففي سنة 1912 على سبيل المثال حقق مصدرو الخمور أكثر من 235.47 مليون فرنك، كما ساهمت التسهيلات الإدارية في احتكارهم لسوق تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية عموما⁽²⁾.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة في الجزائر، لم يواكب التطور والتوسع الذي عرفته الزراعة التجارية خلال مرحلة طويلة من الاقتصاد الاستعماري فقطاع الصناعة هذا لم يكن يساهم إلا بحوالي ربع الناتج الداخلي الخام للجزائر، بما في ذلك قطاع الأشغال العمومية والبناء، وقد استمرت هذه الوضعية على صورتها تلك إلى غاية الخمسينات⁽³⁾.

فقد كانت الجزائر محرومة من كل حركة صناعية، لأن المستوطنين كانوا يدركون بأن الصناعة تغير من ذهنية العمال وترفع من مستواهم المادي والاجتماعي وإن حدث هذا في الجزائر فسيقصر من اليد العاملة الرخيصة، ويؤثر على مواردهم الاقتصادية من جهة وسيستخلص المجتمع الجزائري من الفقر والجهل والتخلف، وهو ما يجعل المعمرين يخافون على مستقبلهم في الجزائر، وعليه فقد اهتموا ببعض الصناعات البسيطة مثل صناعة الزيوت والعجائن والتبغ والخمور، وقد اشتهرت مزرعتا لافي lavie وقيار ghayar ببلدية هيليوبوليس بدائرة قلمة بصناعة العجائن وعصر الزيوت⁽⁴⁾، وإلى غاية الحرب العالمية الثانية كانت الصناعات التي وجدت في الجزائر لا تتعدى أن تكون صناعات إستخراجية لخامات كالحديد والفوسفات، والزنك والرصاص والتي كانت محل اهتمام الاقتصاد الكولونيالي منذ بداية الاحتلال وبما أنه لا توجد صناعة تحويلية محلية متطورة فإن هذه الخامات إذا كانت توجه للتصدير إلى السوق الفرنسية أو إلى أسواق خارجية أخرى، والصناعات التحويلية القليلة الموجودة في الجزائر هي

(1) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1، المرجع السابق، ص: 246 - 247.

(2) - Isnard Hildeber, la vigne en Algérie, étude géographique, tome2, édition ophrys gap, imp louis jean gap, 1954, P: 478.

(3) - Gendarme René, L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, librairie Armand colin, Paris, 1959, PP: 22-23.

(4) - Odilon Niel, Géographie de l'Algérie, 2^{ème} édition, imp Dagand, Bône (Annaba), 1878, P: 341.

التي كانت تتطلبها السوق الداخلية بإلحاح كبعض الصناعات الغذائية أو التي كان يتطلبها الاقتصاد الكولونيالي مثل مواد البناء أو ورش تصليح الآلات الميكانيكية من وسائل النقل والعتاد الفلاحي⁽¹⁾.

كما قضى النظام الاستعماري على أغلب الصناعات الحرفية من خلال القوانين المحففة كقانون 1868، الذي تم بموجبه إلغاء الجمعيات الحرفية الذي يعتبر ضربة قاسية للصناعة الحرفية الأهلية وتراجعا كبيرا لأن هذه الجمعيات الحرفية كانت تلعب دورا في الحفاظ على الصناعات⁽²⁾ ويمكن إرجاع ذلك العجز الصناعي في الجزائر إلى عدة أسباب بعضها:

معارضة الصناعيين الفرنسيين، والعوائق الضريبية، وكذلك التكاليف الباهضة للطاقة في الجزائر فقد كان الصناعيون الفرنسيون يعارضون على إقامة أي صناعة منافسة لهم في الجزائر، حتى تبقى الجزائر السوق المضمونة والاحتياطية لتصريف منتجاتهم، خاصة حينما تواجه الصادرات الفرنسية صعوبات بسبب المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية⁽³⁾.

أما العوائق الضريبية على القطاع الصناعي في الجزائر، فقد وصل إلى 28.8 % مقارنة مع المعدل العام للقطاعات الخاضعة للضريبة والذي يبلغ 17.2 % وإذا استثنيت قطاعات المناجم والطاقة والتعدين والنسيج، فإن الضغط الضريبي على الصناعات الغذائية والكيميائية ومواد البناء والصناعات الأخرى وهي تمثل حوالي 57 % من القطاع الصناعي الجزائري، يصل إلى 38.2 % وهو ما يعيق خلق صناعات أو فرص استثمار جديدة في الجزائر، ويشكل في ذات الوقت عبءاً ثقيلاً على الصناعات الموجودة⁽⁴⁾.

أما العامل الثالث فهو غلاء أسعار وتكاليف الطاقة في الجزائر، مما أدى إلى ضعف هذا القطاع وعدم قدرته على التطور بالوتيرة المناسبة لتشجيع أي استثمارات صناعية ممكنة، فقد كان إنتاج الطاقة واستهلاكها في الجزائر محدودا جدا، وذلك رغم تعدد مصادرها، وتوفر الصناعة الفرنسية على التكنولوجيا الضرورية لاستغلالها، فقد قدر الاحتياطي المعروف من الفحم الحجري في الجزائر بحوالي 40 مليون طن، موزعة خلال حوض واسع في منطقة الجنوب الوهراني، وتستغل منها ثلاثة مناجم هي:

(1) - حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر (1946 - 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص: 13 - 14.

(2) - Ben Achenhou, Abd elatif, la formation du sous-développement en Algérie (1830-1962), édition INIC, Alger, 1980, P: 195.

(3) - Youcef djebari, T3, Op. Cit, PP: 612- 613.

(4) - Ibid, P: 613

القنادسة وبشار - الجديد وكسيكسو - العبادلة (1)، ولكن الحجة التي كانت تعرقل التطور في هذا القطاع، هي الرداءة النسبية لهذا الفحم الحجري الجزائري، والبعد الجغرافي لمناطق الاستخراج عن مراكز الاستهلاك، وصعوبة نقل الفحم الحجري في شكله الخام، وتكلفته المرتفعة، لذا اعتمد الفرنسيون على الفحم الحجري المستورد أثناء الحرب العالمية الأولى، في إحداث أزمة طاقة خطيرة في الجزائر، نتيجة لتعطل حركة المواصلات عبر البحر المتوسط(2).

ولاستكمال رسم الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر خلال تلك المرحلة، وتوضيح مدى خدمته وتبعيته للاقتصاد الفرنسي، لابد من دراسة حالة الميزان التجاري للجزائر، فمثلا خلال الفترة (1906 - 1938) التي سبقت الحرب العالمية الثانية، استوردت الجزائر ما مجموعه 80.38 مليار فرنك منها 63.31 مليار فرنك من فرنسا والباقي من المستعمرات الفرنسية والبلدان الأخرى، وذلك في مقابل تصدير الجزائر لما قيمته 68.92 مليار فرنك، منها 54 مليار فرنك نحو فرنسا، ومنه يكون الميزان التجاري الجزائري قد حقق عجزا في مبادلاته مع فرنسا يصل إلى حوالي 9.31 مليار فرنك خلال الفترة المذكورة سابقا (3)، ويمكن القول أن الاستعمار الفرنسي أراد تكوين اقتصاد جزائري يوفر المواد الأولية للصناعة الفرنسية ويستورد بضائعها، وفي الوقت ذاته لا يشكل أي خطر عليها، فهو اقتصاد هَش لا يستطيع منافستها، وهذا التصور الكولونيالي هو الذي أنتج اقتصادا ضعيفا في الجزائر مجردا من أي قاعدة صناعية أو بنية تحتية الشيء الذي جعله غير قادر على الاعتماد على ذاته في حالة تعطل اتصالاته بفرنسا كما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية خاصة (4).

(1) - حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر 1946 - 1962، المرجع السابق، ص 15 .

(2) - نفسه، ص ص 15 - 16 .

(3) - Youcef djebari, T3, Op. Cit, PP: 742-745.

(4) - حركات محمد، المرجع السابق، ص 21 .

ثانيا: - التحولات الاقتصادية (التوسع الزراعي في بعض المنتجات):

مع استقرار المعمرين في الأراضي التي تحصلوا عليها مجانا أو بأسعار رمزية بدأ تفكيرهم يتجه إلى البحث عن طرق إنتاج أكثر فائدة، سواء من ناحية تشغيل العامل الأجير، أو من ناحية استخدام تجهيزات أكثر تطوراً، أو من ناحية تطبيق زراعات ذات قبول واسع في الأسواق وخاصة منها الأسواق الخارجية (1).

1- زراعة الكروم:

ويتعين التمييز بين مرحلتين في التاريخ الزراعي الاستعماري، إلى غاية سنة 1880، كانت مرحلة خيبات فادحة وإخفاقات متعاقبة ومحاولات متعثرة وقد ووري كل ذلك بالمضاربة العقارية وبمختلف المساعي المدفوعة من قبل السلطة على مستويات متنوعة في آن واحد (2).

وفي المرحلة الثانية بعد 1880 سيحدث تطور خاصة بعد توسع زراعة الكروم، فمما لا شك فيه أن الاستيطان عززته زراعة الكروم بل أبقت منتعشا وكان توسعها الهائل خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع وبداية القرن العشرين هو الذي حول جذريا المعطيات الاقتصادية الاجتماعية للمستعمرة، خلال هذه الفترة الحاسمة وتبعاً لانهيار زراعة الكروم الفرنسية بسبب الفيلوكسيرا، كانت نتائج أولى البساتين بالجزائر مرضية وعرفت تطوراً (3)، على حساب الزراعات الاستهلاكية الضرورية مثل زراعة القمح التي وجدت نفسها قد زحزحت تماماً من الأراضي الخصبة في الشمال إلى الأراضي الجرداء في المناطق الجبلية أو الهضاب العليا (4)، والجدول التالي يدل بوضوح عن تطور زراعة الكروم في الجزائر منذ سنة 1864 إلى 1958 وإنتاج الكروم على غرار بقية المحاصيل الأخرى فهو متذبذب من سنة إلى أخرى محاصيل ضعيفة إلى محاصيل جيدة وهذا تبعاً للظروف المناخية السائدة وظروف العمل واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة.

(1) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، المرجع السابق، ص: 37 .

(2) - محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830 - 1962)، المرجع السابق، ص: 199 .

(3) - جيلالي صاري ومحمود قداش، المقاومة السياسية (1900 - 1954)، المرجع السابق، ص: 171 .

(4) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، المرجع السابق، ص: 43.

جدول (16) تطور زراعة الكروم في الجزائر من 1868 – 1958.

الوحدة	1880-1864	1900-1881	1915-1901	1937-1916	1950-1938	1958-1951
10 ⁶ هكتولتر	0.172	2.85	7.2	11.3	12.21	15.7
10 ³ هكتار	15.58	99.65	194.7	251.1	396.1	382.9
هكتولتر/هكتار	11	28.6	36.9	45	30.8	41

ويتبين من الجدول حدوث قفزة كبيرة في زراعة الكروم بين سنوات 1880 و1951 من حيث المساحة المخصصة لزراعة الكروم أو من حيث كمية الإنتاج وحتى مردود الهكتار الواحد، ويعود ذلك إلى التشجيعات التي كان قد تلقاها المعمرين من الإدارة الفرنسية وكذلك ارتفاع أسعار النبيذ في الأسواق الدولية (1).

وقد بلغ مدخول الهكتار الواحد من زراعة الكروم بين 1864 و1880 قيمة 4 آلاف فرنك فرنسي في حين كان مدخول الهكتار الواحد من زراعة القمح في نفس الفترة لا يتجاوز 300 فرنك (2). كما يلاحظ أن معدل إنتاج الخمر السنوي بلغ 9265000 هكتولترا خلال الفترة الممتدة من 1920 إلى 1929 وتضاعف تقريبا في الفترة الممتدة من سنة 1930-1938، حيث بلغ 17.1 مليون هكتولتر كمعدل سنوي (3)، كما ان مردود الهكتار الواحد قد تضاعف أربعة مرات حيث سجل في الفترة (1864 - 1880)، ما يعادل 11 هكتولترا في الهكتار الواحد ووصل إلى 45 هكتولترا في الفترة (1916 - 1937) (4)، وبعد بلوغ زراعة الكروم أوجها شهدت تراجعا بين سنتي 1941 و1947، ثم عاد الإنتاج فتجاوز المعدلات السابقة 18.3 مليون هكتولتر في عام 1953 وحوالي 19.3 مليون هكتولتر في عام 1954 (5)، وبالرغم من صعوبات التصريف المتزايدة لإنتاج الخمر كانت شركات زراعة الكروم تستثمر وتحسن المردود، وتنشط الكميات المنتجة والحال هو أن ملكية الكروم الكبرى كانت تضم حوالي 4425 مزرعة (15% من المجموع) وتغطي 266500 هكتارا (72% من المجموع) وتنتج

(1) - Youcef djebari, vol 2, Op. Cit, PP: 438-440.

(2) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 43.

(3) - Charel-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Edition Dahlab, Alger, 2010, P: 77.

(4) - Youcef djebari, T3, Op. Cit, PP: 742-745.

(5) - Charel-Robert Ageron, Op. Cit, P: 77.

أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري وبقيت زراعة الكروم هي الدخل الأول للجزائر الزراعية والذي در عليها في عام 1953 ما قيمته 55 مليار فرنك فرنسي⁽¹⁾، وقد بلغت المساحة التي تغطيها زراعة الكروم في الجزائر أوجها في الفترة الممتدة من 1935 إلى 1955 حيث بلغت 399000 هكتارا وهي موزعة عبر المقاطعات الثلاثة كالتالي: مقاطعة الجزائر 107.4 ألف هكتار ومقاطعة وهران 270.1 ألف هكتار ومقاطعة قسنطينة 21.1 ألف هكتار⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه في 24 ديسمبر 1934 تدخلت الإدارة الفرنسية وأصدرت قانون تجميد زراعة كروم النبيذ، وليس الهدف من ذلك هو مصلحة الاقتصاد الجزائري أو مصلحة الحاجات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وإنما لأن التوسع الكبير والإنتاج الجيد للنبيذ الجزائري أصبح يهدد زراعة الكروم الفرنسية وينافس نبيذها منافسة قوية جدا، واقلق ذلك المزارعين الفرنسيين الذين أثروا فعلا على الحكومة وحملوها على إصدار القانون المذكور⁽³⁾، فزراعة الكروم كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري وساهمت بقدر كبير في انتعاش الاقتصاد وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى⁽⁴⁾.

2 - زراعة التبغ:

كما شهدت زراعة التبغ توسعا متزايدا مثل زراعة كروم النبيذ، وقد وجد المعمرون في زراعتها مادة تجارية هامة واهتموا اهتماما خاصا بها لأن مردودها مرتفع، ويبلغ في الهكتار الواحد من الأراضي غير المروية 10 قنطارا، وفي الأراضي المروية 20 قنطارا وهي زراعة قابلة للتوسع في المناطق الساحلية وكذلك في مناطق الهضاب العليا ما كان يميز زراعة التبغ أنها مادة تجارية، وكان المعمرون قد احتكروا زراعتها بنصوص قانونية رسمية صادرة عن إدارة الاحتلال كانت تمنع على الجزائريين أن يباشروها إلا بترخيص مسبق، وهو ترخيص كان لا يصدر أبدا إلا لفائدة المعمرين⁽⁵⁾.

(1) - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص: 126.

(2) - Youcef djebari, vol 2, Op. Cit, P: 438.

(3) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 44.

(4) - قبائلي هواري، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري (1930 - 1962)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد2، منشورات مخبرالجزائرتاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جوان 2010، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص: 83 - 84.

(5) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 46.

وفي حدود سنة 1920 كانت الجزائر المصدر الثاني في العالم لمادة التبغ بعد الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، وقد شهدت زراعة التبغ توسعا من 17 ألف هكتارا سنة 1919 إلى 21612 هكتار سنة 1929، فإلى 29000 هكتارا سنة 1947 إلى قرابة 35 ألف هكتار سنة 1953، كما سلك الإنتاج نفس التوسع من 156704 قنطارا سنة 1919 إلى 202125 قنطارا سنة 1929، فإلى 295320 قنطارا سنة 1953⁽²⁾ وكان معظم الإنتاج يوجه إلى الخارج في شكل صادرات ومن الصعب إعطاء نسبة ثابتة لمعدل الصادرات إلى الإنتاج وذلك بسبب الطلب التجاري الخارجي الذي كان متقلبا في حد ذاته⁽³⁾. فالإنتاج مرة يعبر عنه حجم الصادرات المرتفع إلى أكثر من 156704 ألف قنطار سنة 1919 ومرة أخرى يهبط الإنتاج إلى أقل من 95 ألف قنطار كما في عام 1922 وفي سنة 1930 تجاوز الإنتاج 198 ألف قنطار، وقد تراجع الإنتاج خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من 142815 قنطارا سنة 1939 إلى 42415 قنطارا عند نهاية الحرب العالمية الثانية 1945⁽⁴⁾، والجدول الموالي يوضح حجم الصادرات خلال فترة الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى الإنتاج الإجمالي للتبغ في الجزائر:

جدول (17): تطور إنتاج وتصدير التبغ بين سنوات (1939 - 1946).

السنة	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946
حجم الانتاج (قنطار)	142815	139009	192198	96013	102222	80016	42415	168385
حجم الصادرات (قنطار)	138243	111400	101786	22095	33370	17311	33881	20073
السعر (فرنك)	123733	131931	180708	279313	122238	83019	199712	203301

وفي سنة 1947 تجاوز الانتاج 161 ألف قنطار تم تصدير ما يزيد عن 106 آلاف قنطار بلغت القيمة المالية أكثر من مليون فرنك فرنسي⁽⁵⁾.

(1) - Youcef djebari, vol 2, Op. Cit, P: 449.

(2) - Documents Algériens, série économique, agriculture le tabac en Algérie, n° 63 – 30 juin 1949.

(3) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 47.

(4) - Documents Algériens, série économique, agriculture le tabac en Algérie, n° 63 – 30 juin 1949.

(5) - Documents Algériens, série économique, le tabac en Algérie, Annexe 1et 3, n° 63 – 30 juin 1949.

ويدل هذا التقلب في الصادرات، الذي كان يحدد أيضا سير الإنتاج، عن كون سلعة التبغ هي سلعة تابعة للسوق الخارجية، وقد تأثرت المساحة المزروعة بالتبغ تأثرا كبيرا خاصة في سنوات 1922 بـ: 10975 هكتارا وبـ: 7289 هكتارا سنة 1945 .

وكانت السوق الداخلية لا تشكل نسبة كبيرة للاستهلاك فهي قلما ترتفع إلى 21 % من حجم الإنتاج الكلي، وإلى جانب التبعية للسوق الخارجية وخاصة السوق الفرنسية، فإن زراعة التبغ في الجزائر كانت تتميز بالتركز، وكانت وسائل إنتاجها متركزة بين أيدي الكولون الذين كانوا يشكلون تعاونيات المعروفة بتعاونيات التبغ ((طوبا كوب)) وكان عددها ثلاثا: واحدة منها في جهة عنابة والثانية في جهة القبائل والثالثة في جهة متيجة، ومهمتها هي جمع المحصول وبيعه، وكانت أهم هذه التعاونيات تعاونية تبغ عنابة التي كانت أهم منطقة للإنتاج بحيث تشكل وحدها أرباع المساحة المزروعة بالتبغ في القطر الجزائري (1).

وبطبع زراعة التبغ التي شجعتها إدارة الاحتلال في الجزائر بأنها متركزة في المناطق الثلاث المذكورة، وفي أراضي الكولون التي كان عددهم حوالي 1000 فقط من المالكين مساحة الملكية الواحدة المزروعة بالتبغ هي ما يقارب 10 هكتارات بينما كانت تلك الإدارة قد حددت رخصة الزراعة في أراضي الجزائريين المقربين إليها بأقل من 1.4 هكتار للملكية الواحدة (2).

ويزيد من هذا التركيز تنظيم هذه الزراعة في إطار نظام تعاوني للخدمات، يفرض على المنتجين الزراعيين أن ينتموا إلى تعاونية التبغ الجهوية المعروفة باسم ((طباكوب - Tabacob))، والتي كانت مهمتها تجميع المحصول وبيعه إلى تعاونية صناعة التبغ التي تحتكر عملية الشراء وفق عقد مبرم بينها وبين التعاونيات الجهوية الثلاث لمدة عشر سنوات قابل للمراجعة كل ثلاث سنوات، حيث عرفت أسعار التبغ ارتفاعا طيلة فترة الثلاثينات والأربعينات ففي سنة 1937 بلغ سعر القنطار الواحد بين 480 فرنك و770 فرنك وبلغ عام 1939 بين 550 و850 فرنك وفي 1941 تم تنظيم عمليات البيع من طرف الإدارة

(1) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 47.

(2) - نفسه، ص: 49 .

وتطبيق أسعار البيع بالنسبة لتعاونيات الجهوية وتعاونيات صناعة التبغ والجدول الموالي يوضح ذلك: (1).

جدول (18): أسعار شراء التبغ من التعاونيات الزراعية في عناية 1941 – 1947 .

السنوات		ثمن الشراء من التعاونيات الزراعية (المنتجين) فرنك		ثمن الشراء من تعاونيات (طباكوب) فرنك	
		بونا (عناية)	مناطق أخرى	بونا (عناية)	مناطق أخرى
1941 - 1942		931	974	1200	1250
1942 - 1943		1502	1520	1950	2000
1943 - 1944		1730	1880	2250	2500
1944 - 1945		2250	2400	2900	3200
1945 - 1946		4200	4200	5500	5500
1946 - 1947		6900	6500	9000	8500

فلاحتكار الثنائي بين تعاونيات صناعة التبغ وتعاونيات المنتجين يجعل من هذه الزراعة زراعة رأسمالية بمعنى الكلمة (2).

3 - الحلفاء: لقد اهتم المحتلون الفرنسيون بإنتاجها لقيمتها التصديرية، وقد تركز استغلالها في السهول الغربية (3)، قسنطينة، الجلفة، سعيدة ...، ونظرا لأهمية هذا المنتج، فقد صدر قانون استغلال الحلفاء في 09 ديسمبر 1885، الذي يحدد شروط استغلالها، حيث حدد فترات تجارتها وتاريخ اقتلاعها وذلك ابتداء من 16 فيفري من كل سنة، كما اشترط أن يكون نزع الحلفاء باليد أو الأدوات التقليدية (4).

كما حددت إدارة الاحتلال مسؤولا للحراسة على أراضي الحلفاء (5)، إلى جانب صدور قانون 16 مارس 1914 الذي ينظم زراعة الحلفاء وذلك لحماية الإنتاج واستمراره (6).

(1) - Documents Algériens, série économique, agriculture le tabac en Algérie, n° 63 – 30 juin 1949.

(2) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 49 .

(3) - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 - 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص: 255 .

(4) - A.N.A, G.G.A. l'art 6 :2 et l'art 8 de la loi de 09/12/1885, (Alfa, renseignement généraux carton : DZ/AN/10E /014, et dossier relative à réglementation de la production et de l'exploitation de l'alfa, Houssin Day - Oran - Constantine).

(5) - A.N.A, G.G.A. l'art 6 :2 et l'art 8 de la loi de 09/12/1885, (Alfa, renseignement généraux carton : DZ/AN/10E /014, et dossier relative à réglementation de la production et de l'exploitation de l'alfa, Houssin Day - Oran - Constantine).

(6) - A.N.A, G.G.A. loi de 16/03/1916, dossier relative à la réglementation de la production et de l'exploitation de l'alfa, Houssin Day - Oran - Constantine.

وعلى كل فإن صادرات الحلفاء كانت في تطور مستمر، حيث نجد صادراتها بين 1901-1905 قدرت بـ: 766740 قنطارا وبين 1906-1910 بـ: 940671 قنطارا، أما بين 1911-1914 فقد وصلت الصادرات إلى 1053433 قنطارا⁽¹⁾، وكان إنتاج الحلفاء محددا دائما في تطوره من طرف عوامل تجارية خارجية ومن طرف كميات الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية، فهيكل الإنتاج كان تابعا لهيكل الصادرات وليس العكس، ولهذا فحدوث أزمة اقتصادية خارجية كان دائما يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الإنتاج في الجزائر وكانت زراعة الحلفاء تعكس هذه الظاهرة بشكل جلي، وقد حدث التوسع في الإنتاج لأن الطلب الخارجي على الحلفاء كان مرتفعا باستمرار، وقد زادت الصادرات من حوالي 5890 طنا سنة 1919 إلى 104965 طنا، سنة 1922 و139260 طنا سنة 1925 و213180 طنا سنة 1928⁽²⁾.

وظل إنتاج الحلفاء خاضعا لتقلبات الأسواق الخارجية والمنافسة من طرف البلدان المجاورة والمنتجة لنفس المادة، فقد قدرت المساحة الكلية المزروعة ما يقارب 4 مليون هكتار في الجزائر و2 مليون هكتار بالمغرب الأقصى و1.200.000 هكتار بتونس وكان إنتاج البلدين المجاورين يشكل منافسة شديدة للإنتاج وصادرات الجزائر إلى المملكة المتحدة البريطانية التي كانت تحتكر الشراء، وقد سجلت سنة 1945 انخفاض في الإنتاج وصل إلى 162000 طنا بعد أن كان يصل إلى 250 ألف طن في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽³⁾.

وكانت إدارة الاحتلال هي التي تنظم جمع المحاصيل من الحلفاء عن طريق مصلحة الري والغابات، فهذا المتصرف الإداري للبلدية المختلطة تبسة، "ريغاس - Rigasse" نشر في 1920/10/23 إعلان حول حقوق استغلال الحلفاء في الدواوير التابعة للبلدية المختلطة تبسة، وقد تم في هذا الإعلان تحديد السعر الافتتاحي للمناقصة واستغلال الحلفاء بـ: 10 آلاف فرنك فرنسي، وتحديد المساحات المستغلة للحلفاء كمايلي:

1 - الدوار: سطح - قَرِيقَر - بَجَن - المزرعة: 33672.20 هكتارا.

2 - الدوار: تازبنت - شريعة - تروبية - ثليجان: 31092.59 هكتارا.

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 317.

(2) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 50 - 51.

(3) - Documents Algériens, série: économique, L'alfa en Algérie, N° 24 -le 01/ 05/ 1947.

في منطقة: طاقا - البحير - برزقان وفي مناطق الماء الأبيض وبن فاليا وفي مناطق بلدية مرسط المختلطة حيث قدرت المساحة بـ: 37066.58 هكتارا، وقد بلغت المساحة الإجمالية لاستغلال الحلفاء في تبسة خلال الفترة بين 1 ديسمبر 1920 إلى 30 جوان 1921 بـ: 101831.37 هكتار (1).

وكانت الإدارة الاستعمارية تستخدم الأيدي العاملة الجزائرية استخداما استغلاليا، فالمهم هو جمع المحصول الذي يبدأ في شهر مارس من كل عام لمدة أربعة أشهر، ولا فرق في أن يكون الذي يجمع المحصول هو الرجل أو المرأة أو الطفل، ويتم تجميع محصول الحلفاء في النقطة القريبة من محطة السكك الحديدية ليتم شحنه إلى الموانئ القريبة في عنابة أو سكيكدة أو بجاية أو وهران أو أرزيو أو الجزائر باتجاه الأسواق الدولية (2).

4 - الحوامض:

اهتم الكولون بزراعة الحوامض، وقد بدأ الاهتمام بها منذ خمسينات القرن التاسع عشر نظرا للملاءمة الظروف الطبيعية (3)، حيث يتركز إنتاج الحوامض حول أهم المدن الساحلية نظرا للشروط الطبيعية الملائمة مثل وفرة المياه والحرارة والتربة العميقة والغنية بالمواد العضوية وسهولة المواصلات والقرب من الموانئ، وتوفر اليد العاملة (4)، وزراعة أشجار الحمضيات التي تضم إنتاج البرتقال بأنواعه الثلاثة المعروفة: التشينة، والمندرين، والكليمونتين وإنتاج الليمون وغيرها، وقد بدأ الاحتلال الفرنسي في تشجيع هذه الزراعة عام 1850، وعمل على إدخال أنواع من البرتقال وهي الكليمونتين ابتداء من سنة 1915، لأنها منتوج مبكر ولذيذ، ولكنه كثير التعرض للتلف، وقد شجع هذه الزراعة خصوصا بعد سنة 1934 بدلا من زراعة الكروم التي جمد توسعها والتي أصبحت تهدد الكروم الفرنسية نفسها، ولهذا أصدرت إدارة الاحتلال في 17 جوان 1938 مرسوما اهتم بتنظيم المنتجين المعمرين في نقابات جهوية، ويعتبر نوعا من التنظيم الاحتكاري للإنتاج الذي يمكن إدارة الاحتلال الفرنسي من توجيه هذه الزراعة وفق المهداف التي تخدم مصالح الاقتصاد الفرنسي (5).

(1) - A.N.O.M, 9Fi17, commune mixte de Tébessa. Avis d'adjudication (...) droit d'exploitation de l'alfa sur les terrains alfatiers d'origine domaniale.

(2) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 51 - 52.

(3) - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 - 1989، ج1، المرجع السابق، ص: 254.

(4) - عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص: 78.

(5) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 73.

وقد وصل إنتاج الحمضيات في الفترة ما بين (1930-1935) بـ: 200 ألف قنطار في السنة وكان حجم الصادرات يصل تقريبا إلى 160 ألف قنطار في السنة خلال نفس الفترة ⁽¹⁾، ولقد ارتفعت المساحة المزروعة بأشجار الحمضيات في سنة 1945 إلى 31317 هكتار، ويمثل إنتاج الهكتار الواحد ما يقارب 1.9 قنطار، ومعظم الإنتاج يأتي من البرتقال الذي يشكل وحده 96 % خاصة النوع المعروف لدى الأوساط الشعبية (بالتشينة)، والذي يشكل إنتاجه أكثر من 65 % من الإنتاج الكلي من الحمضيات كما يدل على ذلك الجدول التالي:

جدول (19): معدلات إنتاج وتصدير أنواع الحمضيات سنة في الجزائر 1945

أشجار الحمضيات	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالقنطار	الصادرات بالقنطار	نسبة الصادرات إلى الإنتاج
البرتقال	21409	2225230	1594031	71.63%
الماندرين	4898	691190	487919	70.60%
الكليمونتين	3516	350020	271590	77.60%
الليمون	1093	107600	52192	48.50%
أنواع أخرى	401	28220	37754	133.80%
المجموع	31317	3402260	2443486	72%

ويدل هذا الجدول على درجة عالية في معدل اندماج الإنتاج الجزائري من الحمضيات في السوق الرأسمالية، ويرتفع متوسط معدل الصادرات إلى ما يقارب 72 % وهي تزيد عن هذا المتوسط في كل من نوع الكليمونتين والأنواع الأخرى من الحمضيات مثل: البامبلوموس، حيث نجد معدل الصادرات يزيد عن حجم الإنتاج، وتفسير ذلك هو كون هذه الصادرات تشمل أيضا كميات متبقية من إنتاج سنة 1953، وهذا المعدل المرتفع في صادرات الحمضيات يدل على أن هذه الزراعة كانت محتكرة من طرف المعمرين بنسبة 90 % فهي تحقق الربح للمعمرين وتوفر العملة الصعبة للخرينة الفرنسية ⁽²⁾.

5 - البواكر: لقد نالت زراعة البواكر اهتمام المعمرين لأهمية صادراتها، وهم الذين يسيطرون على إنتاجها لامتلاكهم الأراضي السهلية ورؤوس الأموال، ويشارك الجزائريون المسلمون بنسبة ضئيلة في إنتاجها ⁽³⁾، ويتركز إنتاج البواكر على طول الساحل حيث التربة الملائمة وتوفر المياه والحرارة واليد

(1) - Documents Algériens, série économique, agriculture, les cultures fruitières algériennes, N° 95 - 14/ 08/ 1952.

(2) - حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ...، المرجع السابق، ص: 73 - 74.

(3) - عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص: 84.

العاملة وتشكل البواكر ما نسبته 12 % من الحجم الإجمالي للإنتاج الزراعي، ومن أهم البواكر التي تنتج وتشارك في الصادرات مايلي:

جدول (20): معدل إنتاج البواكر في الجزائر سنة 1950.

أنواع الخضروات (بالآلف هكتار)	المساحة (بالآلف هكتار)	المنتوج الكلي (طن)	القيمة الصافية العامة للمنتوج	
			بمليون فرنك	النسبة المئوية
البطاطا	24.4	250000	4774	27%
الطماطم	6.5	130000	2600	15%
الخضر الجافة	113	64100	2099	12%
أصناف أخرى	40	450000	8100	46%
المجموع	183.9	894100	17573	100%

نلاحظ من الجدول أن معدل إنتاج البواكر سجل ارتفاعا خاصة إنتاج أصناف مثل البطاطا والطماطم حيث بلغت المساحة المخصصة لزراعة البطاطا 24.4 ألف هكتار وحجم الإنتاج تجاوز 2.5 مليون قنطار⁽¹⁾، وزراعة البطاطا تمتد من آخر شهر سبتمبر إلى شهر جانفي، وإنتاج هذا الفصل هو الذي يعتبر بواكر ويصدر إلى الخارج، أما الإنتاج المتأخر أو إنتاج زراعة الربيع فيحفظ كبذور، وبعضه يستهلك محليا، ومتوسط المردود يصل من 30 إلى 100 قنطار في الهكتار الواحد وأهم الأنواع التجارية تعرف بـ: "الهولندي" و"البرطان"⁽²⁾، وبالنسبة لزراعة الطماطم فقد غطت مساحة تجاوزت 6500 هكتارا وسجلت سنة 1950 إنتاجا وفيرا ونوعية جيدة، حيث تم تصدير 270 ألف قنطار نحو الميروبول بين شهري أبريل وجويلية منها 160 ألف قنطار في شهر جوان فقط، برغم أهمية الحصاد وتأخر نضج الطماطم، ودعمت الأسعار هذا إلى جانب الظروف المناخية المواتية في الإنتاج إلى جانب أصناف أخرى منتجة في الجزائر وموجهة للتصدير مثل: الخرشوف (القرنون)، حيث سجلت الفترة بين نوفمبر 1949 إلى ماي 1950 تصدير 196 ألف قنطار، والجزر الذي تم تصدير 380 ألف قنطار نحو الميروبول والدول الأجنبية في عام 1950، والبازلاء والفاصوليا والفل والخنس، القرنبيط، وأغلب هذه البواكر تنتج منها أنواع مختلفة في الشكل واللون وهذا ما يفتح لها أسواقا مختلفة في الخارج⁽³⁾.

(1) - Gendarme René, L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, librairie Armand colin, Paris, 1959, P: 15

(2) - Documents Algériens, série économique, agriculture, la production de l'agriculture algérienne en 1950, N° 81 - 30/ 10/ 1951.

(3) - عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص: 85.

ثالثا: - المجموعات المهنية الجديدة:

كانت الجزائر بلدا زراعيا وريفيًا، إذ كانت حصة الزراعة راجحة سواء في الإنتاج والدخل أو في القوى العاملة، حيث كان تقريبا 95 % من السكان يقطنون الأرياف ويعيشون على الزراعة وتربية الماشية (1)، وكان توزيع السكان الفلاحين المسلمين بحسب الفئات الاجتماعية أو بعبارة أدق: الفئات (الاجتماعية - المهنية) أمرا معروفا منذ سنة 1901، غير أن الأشخاص الذين تولوا مهمة صياغة الإحصائيات قد نبهوا إلى أن الأرقام تقريبية جدا نظرا للصعوبات التي واجهوها في التحديد الدقيق للشروط الواجب توفرها في الشخص الذي تطلق عليه تسمية "مزارع بالمعنى التام والدقيق للكلمة" (2) وقد أعطى إحصاء 1901 توزيعا للسكان الفلاحين في الريف القسنطيني وبين الفئات الاجتماعية المهنية والتي كانت كما يلي: ملاك 53 % مزارعون 3 %، خماسة 31 %، عمال زراعيون (أجراء) 11 % (3).

وهذا التصنيف يمتاز بفضيلة كونه واضحا غير أنه لا يتناسب مع الواقع المعقد الذي يتميز به المجتمع الأهلي، ونظرا لعدم التنبيه إلى فئة الرعاة الرحل فيستخلص من ذلك أنهم لم يدرجوا في تصنيف خاص ولعلهم أدرجوا ضمن فئة الملاك العقاريين، لكننا نكتشف، عند قراءة إحصاء للمهن أجري في سنة 1911، وجود 116965 راع مرتحل ورب عائلة (4).

ويعكس هذا التصنيف الهيكلي لبنية المجتمع الريفي من جهة أخرى شكل التحول في البنية الاجتماعية في الريف القسنطيني خاصة مع نمو فئات لم تكن معروفة في المجتمع الريفي، ويؤكد حجم التحول الاجتماعي والقطيعة والتحطيم الاقتصادي (5).

1 - الملاك: تشير النسبة العالية للملاك في 1901 المقدرة بـ: 53 % في الريف القسنطيني بالإضافة إلى معنى اللفظ في حد ذاته تصورا لحالة الرخاء لأكثر من نصف المجتمع الريفي، وبالرغم من عدم توفر أي إحصاءات حول نوع الملكيات بالضبط إلى أن ما أورده نوشي Noushi عن توزيع الملكية في الجزائر

(1) - شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، تر: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، عدد3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 206.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 352.

(3) - G.G.A, Statistique Générale de l'Algérie, 1901.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 352 - 353.

(5) - Tayeb Chentouf, « culture Technique et sociétés en Algérie (19 et 20 siècles), analyse du changement historique », Revue de Tiers monde, vol 21, N° 83, Anne 1980, PP: 586 - 603.

حيث أورد إحصاءا في 1914 عن 191297 مالك أهلي بنسب ملكية جاءت كالتالي: 75 % من الملاك يملكون أقل من 20 هكتارا 55.3 % يملكون أزيد من 100 هكتارا (1).

وهذا ما أكدته تدخلات أحد المستوطنين في أشغال اللجان المالية سنة 1898، حيث أورد ما يلي: " في دواوير مقاطعة قسنطينة تقيمن الملكية الصغيرة إذ أن الشّيع قد زالوا في معظم الحالات فمن النادر أن نجد أهليا يملك أكثر من محراثين (20 هكتارا)، ولا يملك أكثرهم سوى عددا من القطع غير ذات أهمية تذكر وكثرا ما تكون متباعدة " (2)، ويمكن أن نورد بعض النماذج لتقريب هذا الواقع: " يملك ملاك صغير في بلدية كاملة الصلاحيات نصف هكتار، و 4 كباش، و 2 معزة، بمجمل ناتج دخل خام 43.2 فرنك، وباقتطاع الضريبة 24 % يكون الدخل الصافي 32.88 فرنك، كما يملك آخر في بلدية مختلطة 2 هكتارا، و 6 كباش و 4 معزة بمجموع عائد 131.4 فرنك وباقتطاع ضريبي بـ: 15 % يكون العائد الصافي 111.69 فرنك " (3).

تؤكد قراءة هذه النماذج أن الفلاح المالك الصغير الذي يمثل الشريحة الكبيرة من المجتمع الريفي في وضعية لا يحسد عليها، فعوائده لا تكفي لتحقيق الحاجيات الأساسية، وكان يضطر في كثير من الأحيان إلى البحث عن عمل لدى المعمرين أو بعض الأهالي، فدخل في منافسة مع الفئات المحرومة من الأرض (4).

إن أصدق تعبير يطلق على هذه الفئة " بروليتاريا الفلاحين الزراعيين " ويقرب الحديث عن نماذج الملاك الميسورين، حيث أصبح منطق الرخاء واليسر وفق ذلك العصر مؤسسا على ملكية عقارية لا تتجاوز محراثا أو محراثا ونصف في أغلب الأحيان، بل إن من يمتلك ذلك كان ينسب إلى طبقة برجوازية ريفية تحدثت عنها القراءات المعاصرة في ذلك الوقت بأنها في مجبوحة وثرء، وإننا نعجب لهذا التصنيف عندما يتبين أن هذه الفئة من الفلاحين تنسب إلى فئة ندعوها نحن بفئة الملاك الصغار التي أكدت التحقيقات البرلمانية أنها لا تستطيع تحقيق الحد الأدنى من غذائها، مما كان يضطرها إلى الارتقاء في الربا

(1) - André Noushi, Enquête sur le niveau de vie, Op. Cit, P: 591.

(2) - G.G.A, Délégations Financiers algériennes 1898, PP: 189 -199.

(3) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 188.

(4) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 115.

الذي حذر منه Burdeau في 1891، أما عن فئة الملاك الكبار فلم تكن لها أي دلالة إحصائية أو أهمية اجتماعية إلى بعد 1914 بالأخص في عمالة قسنطينة (1).

2 - المزارعون:

أفرزت حتمية النمو الرأسمالي الذي تراكمت بسرعة بعد 1880، بنمو قطاع زراعي خاصة زراعة الكروم والحاجة للأرض مما جعله يتطور بشكل يحاكي نزع ملكية الأهالي وتجريدتهم من أراضيهم (2). وأدت إلى ظهور تصنيفات فئوية جديدة في المجتمع الريفي من بينها فئة المزارعين التي أفرد لها إحصاء 1901 معدل 3 % في الريف القسنطيني، وكان نمط الزراعة يتم عن طريق تأجير الأرض لمزارع بدفع كراء نقدي (3)، ولم تكن المستثمرات تؤجر للمزارع عادة سوى لمدة سنة واحدة ونادرا ما تؤجر لمدة 3 أو 6 سنوات، وقد انتشر هذا النمط في الريف القسنطيني حيث كانت الشركة الجنوفية تعتمد أسلوب المزارعة في استغلال أراضيها، فكانت تؤجر 8147 هكتارا من أراضيها التي حازتها في سطيف كما كانت الشركة الجزائرية تعتمد على نمط من الاستغلال إلى المستأجرين (4).

وبالنسبة للمزارعين فإنه يجب أن نؤكد على أن هذه الفئة لم تكن تتولى الاستغلال الفلاحي على الأقل قبل 1914 بهدف الربح، وإنما كان استغلالها وتوجهها إلى هذا النمط ناجم عن عدم الكفاية في ملكياتها الصغيرة التي لا تحقق الحد الأدنى من حاجياتها، فكانت تلجأ إلى تعويض ذلك بهدف الكراءات وبذلك فإننا لا نجد من اختص واقتصر على نمط المزارعة بهدف الربحية بالإضافة إلى أن ذلك يؤكد أن معظم المزارعين كانوا من الملاك الصغار، كما أن نمط استغلال المزارعين للمساحات الزراعية كان عبارة على ملكيات صغيرة تعتبر عند البعض نشاطا تكميليا لما يزرعونونه خاصة من فئة الملاك الصغار (5).

إلى أن المزارع يتحول إلى أجير في عمل موسمي أحيانا، وبذلك كان يحاول التعويض عن هذا النقص، إلا أن الأكيد هو حالة البؤس والفقر الذي يحيط به وشبح الجاعة يهدده دائما (6).

(1) - جمال الدين سعيدان، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني، المرجع السابق، ص: 180-181.

(2) - Isnard Hildeber, Op. Cit, P: 213.

(3) - جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 181.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 370 - 371.

(5) - جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 181.

(6) - نفسه، ص: 182. ينظر أيضا : Paul (Leroy-Beaulieu), Op.cit, P: 362.

3 - العمال الزراعيون (الأجراء):

كان العمل بالأجرة في المجال الفلاحي، ظاهرة غير مألوفة في التقاليد الجزائرية. غير أن توسع الاستيطان مافتي أن أحدث، قبل سنة 1914، متخلف أنواع الأجراء الفلاحين، موسمين وعمال نصف دائمين، أو مستخدمين دائمين⁽¹⁾، ويظهر إحصاء 1901 تصنيفا لفئة العمال الزراعيين (الأجراء) بـ: 11% وتأتي ثالثة في التصنيف الفئوي مما أكد حجم الفداحة التي أنتجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر⁽²⁾.

وكان الأهالي في الريف القسنطيني يعملون خاصة في ثلاث أصناف: الكروم خاصة بعد 1886 والغابات التي منحت للمستثمرين كمقتلعين وجامعين، ومستثمرات الحبوب كحراثين أو حصادين أو حشاشين، وقد مثلت فئة اليد العاملة الأجيعة الموسمية التي لا تظهر إلا في أوقات الحصاد والحرث والجني، معظم هذه الفئة حيث كانت تستدعى إلا في هذه الأوقات في حين مثلت اليد العاملة الدائمة القلة ضمن هذه الفئة⁽³⁾، وبالنسبة للأجور المقدمة لهؤلاء العمال الموسمين فقد اختلفت من عمل لآخر ومن موسم لآخر ومن جهد لآخر ومن منطقة لأخرى، كما حمل الأجر أيضا شكل التمايز الاجتماعي خاصة الذين كانوا يتميزون بالإتقان والحذق لمجموعة أعمال، وقد كانت الأجور في الشرق الجزائري تعرف بالتدني، فقد كانت أعمال الحرث والحصاد التي تبدأ من طلوع الشمس إلى غروبها أي ما يعادل 9 ساعات عمل في الشتاء و14 ساعة عمل في الصيف، حيث سخرت لها أجور أعطتها التقديرات بأنها لم تكن تتجاوز 1.5 فرنك في أفضل الأحوال في بداية القرن 19م، وبقيت الأجور تخضع لطبيعة العمل والظروف البيئية والطبيعية وكذلك الحرب العالمية الأولى، حيث بلغت الأجور بين 4 إلى 6 فرنك في اليوم في عام 1918⁽⁴⁾، وهي أجور متدنية وبذلك كان مصير هذه الفئة البؤس الذي تعيش فيه بصفة دائمة، حيث كان العيش وفق نظام الأجور يمثل وضعاً أكثر مأساوية من الفئات السالفة الذكر، ورغم أن مصادر المرحلة تؤكد على أن العمل الأوروبي يقدم عوائد عالية للأهالي، إلا أن هذا التغني الذي طالما دأب عليه المؤرخون الاستعماريون يتدرج في إطار التغني بما حققه الاستيطان⁽⁵⁾.

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 371.

(2) - G.G.A, Statistique Générale de l'Algérie, 1901.

(3) - Ernest Mercier, l'Algérie et la question Algériennes, études historique et économique, chammel Ainé éditeur, Paris, 1883, P: 146.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 372 - 375.

(5) - جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 184.

أما العمال الأجراء في مجال الصناعة فقد ارتبط ارتباطا وثيقا بمستوى تطور هذه الأخيرة فاستخدام اليد العاملة في الصناعة كان على العموم ضعيفا تعثره تغيرات جوهرية هامة، وقد كانت الصناعة الحديثة محدودة جدا في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وتتمركز أساسا حول مدينة الجزائر وقد تبع اختلال الحرف التقليدية تطور البنية التحتية المنجمية وبناء صناعة صغيرة بشكل مشاغل، ففي عام 1902 بلغ عدد عمال المناجم والمحاجر 4521 شخصا وصنف إحصاء 1901 حوالي 11887 مشغلا كمؤسسات صناعية ضمت هذه المشاغل أصحاب معاصر الزيت، والمطاحن ونجاري البناء، وصانعي البراميل...، وقد كانت تشغل ما مجموعه 51502 من العمال منهم حوالي 20 ألف عامل جزائري. إلى جانب مهن أخرى كمستخدمي الترامواي والحمالين في المواشي (1).

4 - الخماسة والرعاة والمساكين:

أ - الخماسة: هو نظام للاستغلال الزراعي يختلف تماما عن الأنظمة الاستغلالية السابقة، حيث نجد الخماس هو شخص آخر غير المالك للأرض فهو يملك فقط جهده المبذول، ليتحصل بعد ذلك على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس ومن هنا بالذات جاءت عبارة الخماسة التي يراد بها المكافأة بالخمس (2)، فالخماس هو مزارع بالخمس، نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي: جزء للأرض وجزء للزرع، وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث وجزء للأدوات وجزء أخير للعامل (3). وبما أن المالك هو شخص يقدم في عملية الاستغلال الزراعي هذه: الأرض والزرع والحيوانات والأدوات فمن حقه إذن أن يكون نصيبه من المحصول هو أربعة أجزاء، أما الباقي وهو الخمس فيكون من نصيب العامل، أي الشخص الذي قدم جهده وجهد أفراد عائلته في استغلال الأرض (4)، وقد شاع منذ أن نشرت أبحاث كل من هانوتو Hanoteau وتورنو Tourneau أن الخماس بمثابة حجر الزاوية في الفلاحة الأهلية، حيث استمر هذا النمط ومعه هذه الفئة رغم تراجع نصيب الأهالي من الملكيات، فحسب إحصاء سنة 1901 الذي قدرهم بـ: 31% في الريف القسنطيني كما أن التحقيق

(1) - شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 221 - 223 .

(2) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 25 - 26 .
(3) - Amin Samir, l'économie du Maghreb, T1, Edition de Minuit, Paris, 1966, P: 126.

(4) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 26 .

الذي أجري في سنة 1930 قدر نسبتهم بـ: 40% وهذا ما أكد النسبة العليا لهذه الفئة في المجتمع الريفي، وأشار على تحول الملكية في أراضي الجزائريين إلى خاصة (1).

وكان الاستعمار الفرنسي يستعين بالخماسة في بعض الظروف، إلا أنه لم يعد يلجأ لهذا النمط من الاستثمار في نهاية القرن التاسع عشر، وقد لاحظ التحقيق الزراعي لعام 1868م الحالات الخاصة التي يتم فيها اللجوء إلى الخماسة ففي عام 1898 لم يبق في واد فضة سوى معمرين أو ثلاثة يستخدمون الخماسة. في حين ظلت الخماسة منتشرة في الأراضي التي يملكها جزائريون (2)، وقد تبين من الإحصاء الزراعي 1951-1952 أن نظام الخماسة في الزراعة الجزائرية منتشر على الخصوص في الحيازات الزراعية الكبيرة وخاصة منها تلك التي تزيد مساحتها عن 50 هكتارا، وهي وحدات زراعية تقليدية متركزة في الجنوب، الذي تعتبر فيه الأرض بالنسبة للشمال، قليلة الخصوبة وتفتقر كثيرا إلى الماء (3)، وإذا عدنا إلى قراءات المعاصرين لواقع الخماس فإن ظروفه قد اتسمت بالهشاشة الشديدة، حيث يؤكد مورسيي Mercier أن التسيقات التي يتلقاها الخماس من المالك تلتهم كل ما يحصل عليه الخماس في زمن جي الغلة وبذلك نراه دائما مرهونا لدى المالك (4).

بالرغم أن بعض القراءات المعاصرة أعطت نظرة في أن الخماس كان يدبر حاله فيعمل خماسا لزراعة ريعية هنا وأجيرا أحيانا مما يسمح له بكسب عيشه، إلا أن الأوصاف التي يقدمها المعاصرون حول المستوى المعيشي لمعظم الخماسة تبين أن عيشهم لم يكن مضمونا، فالجوع مهدد حقيقي لهذه الفئة، إلا أنه إذا قارنا الوضع المعيشي للخماس مع أحوال الأجراء المزارعين في القطاع الأوروبي فإن المقاربة لمجموع الأرقام الرسمية عكس ذلك، وبذلك فإن هذه الأحكام تحتاج إلى نظر وربما يصدق ذلك على فئة العمال الأجراء الدائمين الذين كانوا يمثلون الخطوة، أما الفئة الغالبة فتبدوا أحوالها أسوأ من الخماسة خاصة لمن يعملون مدة 60 يوما فقط في السنة (5).

(1) - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 381.

(2) - شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 220.

(3) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 26-27.

(4) - Ernest Mercier, l'Algérie et les questions Algériennes, Op. Cit, P: 146.

(5) - جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 186.

ب - الرعاة: لم يذكر إحصاء 1901 الخاص بالفئات المهنية الرعاة، لكن أفردتها إحصاء 1911 تصنيفا تحت إسم الرعاة الرحل، حيث أكد على وجود 116965 راع مترحل رب عائلة (1)، كما ثبت Mercier ذلك بقوله: "إن المالك الأهلي كما أنه لا يزرع الأرض ويتخذ خماسا فإنه لا يرع الغنم بل يتخذ راعيا للعناية بقطعانه" (2).

وبالنسبة للمستوى المعيشي لفئة الرعاة فقد كان يحدده العقد مع صاحب القطيع، فالرعاة الذين اتخذهم الكولون كان تقدم لهم أجور عينية أو نقدية زهيدة جدا، أما عند الملاك الأهالي، فقد كان الراعي على حسب العقد المتعارف عليه خلال تلك المرحلة عند القبائل الرعوية يأخذ عن رعية كل شهرين شاة وعن رعي كل شهرين آخرين معزة أي معدل 03 نعاج و03 معزات في العام، أما في قبائل أخرى فقد كان يأخذ عن رعي 100 شاة (نعجة)، ووجد من الملاك من كان يقدم كهبة مؤن (عولة) هذه الفئة فيتكفلون بمنحهم القمح والشعير إلا أن هذا اعتبر حدثا نادرا ارتبط بالملاك الأغنياء، أما بالنسبة لملاك آخرين فإنه كان ضياع شاة من القطيع يتم حسابها واقتطاعها من الأجر، وإجمالا تبدوا أحوال هذه الفئة أكثر تعاسة، فقد امتنهن هذه الحرفة ضعفاء الأهالي ممن لا يقدررون على أداء الخماسة والإجارة والمزارعة، وبذلك كانت أكثر بؤسا من الفئات السالفة الذكر بل أقرب إلى المساكين (3).

ج - المساكين: تشهد العديد من الوثائق الصادرة في نهاية القرن التاسع على وجود عدد كبير من الجزائريين يعيشون دون عمل أو مورد، ولا يمثل هذا الأمر سوى تناقض جلي، إذ في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الاستعمارية والمعمرون الأوروبيون يجعلون من انعدام اليد العاملة مسألة رئيسية في نجاح الاستعمار كانت الأرياف والمدن الجزائرية تعج بجماهير الريفيين الذين تصفهم مصادر تلك الفترة بتعابير المساكين والشماسة، وقد قدرت الإحصائيات المهنية الصادرة عام 1911 هذه الشريحة الاجتماعية المعروفة لدى الجميع بـ: 1386510 شخصا، ومما لا جدال فيه هو أن هذه الفئة كانت موجودة قبل هذا التاريخ رغم استحالة تقدير عددها في نهاية القرن التاسع عشر ومنذ 1900 كانت الأعداد الكبيرة من هؤلاء المفقرين توجد في المناطق التي تعرف استعمارا كثيفا (4)، وقد صرح المجلس البلدي لمدينة Jemmapes للجنة التحريات البرلمانية، في سنة 1900، أن المنطقة تشغل 4000 عامل

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 353 .

(2) - Ernest Mercier, Op. Cit, P: 147 .

(3) - جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 186 .

(4) - شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 221 .

موسمي قبائلي واشتكى من العمال اليوميين المنتمين إلى المنطقة غير أنه أعلن عن وجود أناس من بينهم فقراء حقا لا يجدون فرص الشغل إلا في مناسبات قليلة جدا، وقد كان هؤلاء البائسون والمساكين كثيرا ما يحصلون من جيرانهم أو أعضاء عائلتهم على إعارة قطعة يحرثونها أو انتظار جني الغلة التي تتيحها الحقول، كما كان عدد كبير منهم يقومون بأشغال تربية الدجاج والماعز وكان أكثرهم يؤسا يجمع الخضر والفواكه والأعشاب الغابية (1).

وإجمالا لا يمكن القول أن المجتمع الريفي وصل إلى إملاق تام، بحيث لا تسمح مداخلهم من تحقيق أدنى الحاجيات الغذائية والذي بدت معالمة أكثر وضوحا مع بداية القرن العشرين.

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 384 - 385.

رابعا: - مشاريع الري وتوسيع المساحات الزراعية:

كانت السياسة الزراعية الرأسمالية الاستعمارية قائمة بالدرجة الأولى على تحويل هيكلها من هيكل زراعي موجه لتلبية الحاجات الغذائية المحلية إلى هيكل زراعي موجه للخارج لتموين السوق الرأسمالية الدولية، ولهذا فانه لم يأت القرن العشرين إلا وكانت الزراعة الجزائرية تتحول فجأة من زراعة متخصصة في الحبوب إلى زراعة متخصصة في كروم النبيذ، رغم أن هذا المحصول لا يتمتع بارتفاع الطلب عليه في الداخل، نظرا لعامل تحريم الديانة الإسلامية تناوله ولكن هذا التوجه الجديد للزراعة الجزائرية كان مقصودا، وكان الغرض منه ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي لجعل الأول يدور في فلك الثاني، وانطلاقا من هذه السياسة العامة كان الاستثمار في مجالات البناء التحتي (l'infrastructure) وكان يحدث ذلك في المناطق التي استقر فيها الملاك الأوروبيين المتقدمين خصيصا لتطبيق سياسة فرنسية الأرض، وتم فيها بناء السدود، وشق الترع، وتخفيف الأراضي، وبناء الطرق، وحفر الآبار⁽¹⁾.

ومنذ 1854م بدأ المعمرون يطالبون بأشغال الري هكذا أشارت جريدة الأخبار إلى " الإيجابيات الضخمة التي تتوفر للزراعة من خلال الأمطار الفصلية واستخدامها في الزراعة خلال الجفاف " ⁽²⁾. هذا راجع إلى أن تطور الاقتصاد الزراعي للكولون في الجزائر يتوقف بصورة حاسمة على حسن استغلال مياه المطار، المصدر الأساسي والمهم للمياه في الجزائر، كما أن سقوط الأمطار غير منتظم ولمثل هذه العوامل جعلت سلطات الاحتلال مسألة الاستيلاء على المصادر المائية، والتحكم فيها جزء من مخططاتها الهادفة إلى تحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية ⁽³⁾، وقد انطلق مشروع المياه الاستعماري من ضرورة وجود أسقية فلاحية (Hydraulique) تمثل في الاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

الأولى: الاستحواذ مباشرة على الأراضي الفلاحية للجزائريين ⁽⁴⁾.

(1) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 48-49 .

(2) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 107.

(3) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 170.

(4) - Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous - développement en Algérie, société national d'édition et de diffusion, Alger, 1982, P: 189 .

الثانية: إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك وتمثلت المنشآت المائية التي اعتمدها الاستعمار في الشمال الجزائري على إقامة سدود خزانة بالقرب من محيطات المعمرين، أما في الجنوب فتركزت في آبار كبيرة في الواحات لتكثيف إنتاج التمور للتصدير⁽¹⁾.

1 - السدود المائية الخزانة:

بعد 1860 وحتى 1879 جرى إنشاء السدود لحبس أو تحويل المياه في كل أنحاء الجزائر⁽²⁾ فالمعطيات الجغرافية والتي تتمثل في وجود مجموعة من الأودية الهامة تصب في السهول الساحلية مثل متيجة، عنابة وخاصة السهول الوهرانية وتتنوع هذه الأودية من الغرب نحو الشرق كمايلي: واد قيس واد تافنة، واد ملاح، واد مقطع، واد هبرة، واد الشلف، واد فران، واد الحراش، واد حميز، واد يسر واد الصومام، واد سباعو، واد بوسالم، واد قريون، واد الرمال الكبير، واد الصفصاف، واد سييوس واد مجردة، إلى جانب رغبة الرأسمالية الفرنسية في جعل المناطق التلية لإنتاج المنتجات الصناعية والمواد الأولية التي كانوا يستوردونها من الخارج مثل، القطن، الحرير، التبغ، الخ...⁽³⁾.

وأهم السدود والقنوات التي تم بناؤها في إقليم التل:

في عمالة الجزائر: سدود وقنوات الحميز والشلف - واد الفضة وواد سلي واد بوسعادة وبورمي، واد الروينة، واد سيباو - واد يترى (قرب الأغواط)، جبل عمور، واد الخميس، واد ساحل، وحواجز، واد الشلف، واد الكبير، واد الجمعة.

في عمالة وهران: سدود رأس مولا، الحناية، واد الأغلاق، واد ماغون، قنوات سهل الشلف تخفيف بحيرة المقطع ومسرغين، وحواجز قريتي تيزي (قرب معسكر) والصحاورية (قرب غليزان).

في عمالة قسنطينة: سدود زرديزة، الرمل، قنوات الساحل وكرييسه، وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي وصرف مياه سييوس وتخفيف بحيرة فزارة، وبحيرة القرة، وتطهير أراضي بلاندين وسهل عنابة وبناء حواجز بوادي الصومام⁽⁴⁾.

(1) - احميدة عميراي، السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص: 97.

(2) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 107.

(3) - احميدة عميراي، المرجع السابق، ص: 98.

(4) - Paul Leroy Bealieu, l'Algérie et la Tunisie, librairie Guillaumin, Paris, 1887, PP:142-143.

وخلال الفترة الممتدة بين سنوات 1849 إلى غاية 1894 تم إنجاز سبعة سدود بحجم تجميع للمياه يصل إلى 65 مليون م³ وبغلاف مالي تجاوز 11 مليون فرنك ساهمت فيه الحكومة الاستعمارية بحوالي 7150000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية⁽¹⁾.

2 - السدود:

وأثناء بنائها للسدود، فكرت إدارة الاحتلال في دعم الزراعة بمنتجات ذات مردود أكبر من شأنها أن تغذي بعض الصناعات، إلا أنه على الرغم من السياسة الفرنسية المائية في الجزائر، فإن التجارب الزراعية المربحة والمؤمل تحقيقها، لم تُثمر بسبب الظروف المناخية وعدم ملائمة التربة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر، باستثناء الحمضيات التي كان إنتاجها يحضى بمنافسة الحمضيات القادمة من المناطق المعتدلة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، وقد كان استعمال الماء للسقي فيه تحيز فالمستفيدون الوحيدون هم المستوطنون فقانون 1851 ينص على الملكية العامة لكل المياه الموجودة بواسطة الضخ ممنوع على الجزائريين ولكن لما يضخ المعمر الماء على حساب دوار بكامله لا يعاقب عكس الجزائري الذي يقوم بنفس العملية فإنه يعاقب⁽³⁾.

كما إن القرار الصادر عن الولاية العامة بتاريخ 22 ديسمبر 1899 أصبح استخدام المياه في الجزائر مرهونا بموافقة الدولة، كما أن القرار الصادر عن محكمة الجزائر بتاريخ 25 جانفي 1906 فقد نص على ضم جميع منابع المياه إلى قطاع الدولة⁽⁴⁾.

كما أن سلطات الاحتلال أصدرت تشريعات خاصة لاستغلال المياه، حيث أصدرت في: 30 أكتوبر 1935 قانون يحدد كيفية الاستغلال حيث يباع الماء إلى كل مالك أرض وفق النظام الليبرالي⁽⁵⁾. وقد شهدت الفترة بين الحربين العالميتين تطور نظام الري في الجزائر، واستفادت الجزائر بعد 1919 من خدمات ري تشبه تلك التي شهدتها الهند ومصر⁽⁶⁾، وقد توقع برنامج 1920 إنشاء 20 سدا

(1) - احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص: 99.

(2) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 176.

(3) - Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, Op. Cit, P: 189.

(4) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 174.

(5) - Documents Algériens, série économique, L'hydraulique et la colonisation en Algérie, N° 2 - 01/11/ 1945.

(6) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 174.

وباشرت الحكومة العامة في الجزائر سريعا في انجاز اثنا عشر مشروعا من 50 موقعا تم اختيارها، وأخيرا تم بناء 09 سدود خزانة بين 1926 إلى 1945⁽¹⁾، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (21): خصائص السدود المنجزة في الجزائر الفترة (1932-1948)⁽²⁾.

إسم السّد	إسم الوادي	ارتفاع السّد (متر)	السعة (مليون م ³)	سنة الخدمة	المساحة المروية (هكتار)
واد الفضة	الفضة	100	228	1932	18440
بوقزول	الشلف	13.5	55.8	1934	/
بحدة	مينا	45	56	1936	12000
غريب	الشلف	65	280	1939	30000
فم الغيس	الغيس	23	3.4	1939	5000
قصب	قصب	32	12.4	1940	1000
زرديزة	صفصاف	37	14.4	1945	5000
بني بهدل	تافنة	55	63	1946	12500
بوحنيقية	حمام	54	73	1948	29500
الشرفة	مكرة	27.5	14.4	(1935)	5600
الحميز	غيس	45	21.5	(1935)	18470
المجموع			822.4		164510

يمكن أن نلاحظ من الجدول أن:

كل السدود تعتبر من الجيل الثاني باستثناء سدي الحميز والشرفة اللذين يعتبران من سدود الجيل الأول لكن تم زيادة في ارتفاعهما حيث انتهت الأشغال فيهما سنة 1935، مع أنها سدود ذات سعة ضعيفة فيما عدا سدي غريب 208 مليون م³ وواد الفضة 228 مليون م³ كما أن نظام الضخ من السدود يعتبر ضعيف في جميع السدود تقريبا باستثناء سد غريب 140 م³، وسد واد الفضة 75 م³ وسد بوحنيقية فهذه السدود الثلاثة تسقي محيط زراعي مساحته 78 ألف هكتار⁽³⁾.

(1) - Jean Jacques Perennes, l'eau et les hommes au Maghreb, Edition Karthala, Paris, 1993, PP: 132-133.

(2) - تم إعداد الجدول انطلاقا من معطيات في:

René Arrus, l'eau en Alger : de l'impérialisme au développement 1830 -1962, OPU, Alger - PUG, Grenoble, Paris, 1985, P: 123. et Jean Jacques Perennes, l'eau et les hommes au Maghreb, P: 133.

(3) -Jean Jacques Perennes, Op. Cit, PP: 133 -134 .

وقد خصصت الإدارة الاستعمارية غلafa ماليا قدر بـ: 105 مليون فرنك، وعهد بالأشغال لعدة شركات فرنسية وعند نهاية الحرب العالمية الثانية قدرت تكاليف إنجاز السدود بأكثر من 2 مليار فرنك فرنسي، كما أن مدة إنجاز أغلب السدود تراوحت بين 3 و 17 سنة حسب حجم السد فمثلا استغرق بناء سد زرديزة 12 سنة من 1930 إلى 1945⁽¹⁾، وقد واصلت إدارة الاحتلال بعد 1945 إنشاء السدود، حيث بدأت في إنجاز سدود جديدة هي فم الغرسة و تاجموت و سارنو وزيادة على ذلك قامت بإعداد دراسات لإنجاز سدود أخرى⁽²⁾.

وأغلب السدود التي أنشئت في القرن 19م وكذلك في القرن 20م يقع جلها في الغرب والوسط الجزائري، في حين أن الشرق الجزائري وإلى غاية 1926 السنة التي انطلقت فيها المشاريع الكبرى لبناء السدود، عرفت إنشاء ثلاثة سدود هي فم القيس (خنشلة) في سنة 1939 وبعده سد القصب (المسيلة) عام 1940 وسد زرديزة (سكيكدة) في عام 1945⁽³⁾.

وهذه السدود الثلاثة كانت تُستغل في ري محيط زراعي تبلغ مساحته حوالي 23500 هكتارا⁽⁴⁾ موزعة بين السهول عناية - لأنها أخصب أرض في المنطقة - وسفوح جبال بجاية وسهول سطيف وسهول سكيكدة (فيليب فيل) وعدد السدود في الشرق الجزائري المخصصة للري الزراعي أقل من الجهة الغربية للجزائر، هذا لأن هناك سدين وهما سد إيراجان قرب جيجل وسد إيغيل قرب بجاية والذي انتهت الأشغال به عام 1950 وكانت قدرته الاستيعابية حوالي 150 مليون م³، غير أن السدين كانا مخصصان لتوليد الطاقة الكهربائية⁽⁵⁾.

3- حفر الآبار:

ويجب أن نوضح أن الإدارة الاستعمارية في إطار بناء السدود الكبيرة الحجم واصلت إنجاز مشروع الماء الكبير وذلك بإنجاز آبار جوفية كبرى بلغ منسوبها حوالي 1500 ل/ثا أهمها:

(1) - René Arrus, l'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830 -1962), OPU, Alger, PUG, Grenoble, Paris, 1985, P: 209 .

(2) - Jean Jacques Perennes, Op. Cit, P: 135 .

(3) - Documents Algériens, série économique, l'équipement hydraulique de Algérie, N° 56 - 15/01/1949.

(4) - Mourer Henry et Berthier André, Op. Cit, P: 36 .

(5) - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، المرجع السابق، ص: 49 .

آبار وادي ريغ بحوالي 5350 ل/ثا، وآبار البيان بحوالي 5000 ل/ثا وآبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760 ل/ثا منها 900 ل/ثا في الحامة، و 400 ل/ثا في الفورشي بأم البواقي و 250 ل/ثا في بومرزوق وعين السخونة في الشط الشرقي بمنسوب 500 ل/ثا وآبار القرارة بمنسوب 238 ل/ثا وآبار زلفانة 117 ل/ثا وآبار عين دلالة بمسكيانة بمنسوب يتراوح بين 80 و 250 ل/ثا وآبار مرجة سيدي عابد بمنسوب 200 ل / ثا (1).

وقد نتج عن سياسة فرنسا المائية في الجزائر عدت مشكلات منها إتلاف الأراضي الزراعية بدلا من تحسينها خاصة الأراضي الرطبة التي لم تعد لتحمل أكثر، فأثر ذلك على الإنتاج وحول الفلاحين الجزائريين المستفيدين من بعض السدود إلى كادحين، كما أن الازدهار الذي تدعيه الإدارة الاستعمارية حول تطوير الزراعة في الجزائر هو مجرد ازدهار وتقدم للزراعة التجارية الاستعمارية لا غير، والدليل على ذلك تطور زراعة الكروم والزيتون والحمضيات...، وتخریب القطاع الزراعي الجزائري التقليدي الذي يعتمد على إنتاج الحبوب خاصة القمح والشعير (2)، وبالإضافة إلى الأخطاء التقنية التي أدت إلى انهيار بعض السدود فإنها لم تكن ذات فائدة كبيرة فقد تميزت السدود الحاصرة للمياه بقلّة استخدامها والسبب في ذلك بسيط: لأن المعمرين لم يفكروا إذا كان للزراعة الاستعمارية القدرة على استخدام هذا الحجم من المياه المحصورة، مما أوقع الإدارة في إشكال مع المرتفقين (أي أصحاب حق الاستعمال) الذين لا يستخدمون المياه ولا يدفعون الرسوم، التي أصبحت مرتفعة، على المساحات التي حولها الملح إلى غير منتجة أو لأنه لم يتوفر لديهم مبلغ 500 إلى 1500 فرنك الضروري لكل هكتار من المساحات المستصلحة من أجل القيام بأعمال التسوية والزرع والاستغلال (3).

ورغم الأموال الضخمة التي صرفت على بناء السدود إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة منها فالبعض منها تصدع والبعض الآخر تعرض للردم نتيجة كثرة الأحوال الأمر الذي قلل من قدرات استيعابها للمياه ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحولت طاقة سد واد الفضة من 225 مليون م³ سنة 1900 إلى 40 مليون م³ سنة 1948 بمعدل يصل إلى حوالي 04 مليون م³ من الأحوال سنويا (4).

(1) - احميدة عميراي، المرجع السابق، ص: 65 - 66 .

(2) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 176 - 177 .

(3) - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، المرجع السابق، ص: 108 .

(4) - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 177 .

كما أن السكان المسلمين حاولوا إنشاء بعض السدود الترابية لتوفير مياه السقي للمزروعات خاصة الأشجار المثمرة وبعض الخضراوات، حيث قام الأهالي مثلاً في محيط خنقة سيدي ناجي وطيبوي أحمد وولجة قرب خنشلة ببناء خزانات ترابية تصل سعتها 1000م³ (1)، هذا إلى جانب قيام إدارة الاحتلال في سهل عنابة بتنظيف مساحة 15000 هكتاراً لاستغلالها في الري، ومنذ 1950 تحسنت نظم إمداد المياه في كل من: عنابة (بونه)، سطيف وقلمة وتبسة، ومراكز تواجد المستوطنين (2).

وإن كانت هذه الأشغال تبدو في ظاهرها ذات طابع زراعي بحت، فإنها في حقيقتها تهدف إلى تثبيت العنصر الأوروبي (3)، وقد مكن نظام الري عن طريق السدود التي أنجزت في الشرق الجزائري من زيادة توسيع الأراضي الزراعية والتركيز على الزراعات التجارية وفي مقدمتها الكروم التي زادت مساحتها من 15460 هكتاراً عام 1910 إلى 25 ألف هكتار (4)، والتبغ ارتفعت مساحته من 6064 هكتاراً سنة 1919 إلى 11409 هكتاراً سنة 1939 (5).

بالإضافة للتوسيع في إنتاج الخضر والفواكه، وكمثال على التطور الذي أحدثته أنظمة الري في منطقة عنابة نجد أن مساحة زراعة الطماطم انتقل من 200 هكتاراً سنة 1924 إلى 1200 هكتاراً عام 1954 ثم 1600 هكتاراً عام 1955، كما أن كمية إنتاج الطماطم تضاعفت عدت مرات من 678 قنطاراً سنة 1922 إلى 55330 قنطاراً سنة 1950 كما سجلت زراعة القطن ارتفاعاً في المساحة بلغ 7800 هكتاراً (6).

إلى جانب أن وادي الصفصاف الذي شيدت الإدارة الاستعمارية عليه مشروع سد زرديزة يمنح وسطاً سهلياً متجانساً، سهل المنفذ والاستخدام، يمكن اعتباره أهم منفذ يسمح بربط مرتفعات قسنطينة بسهول سكيكدة، ويتمتع هذا الوسط الطبيعي بوجود نطاق مناخي شبه رطب ينعكس على النشاطات الاقتصادية للسكان، بحيث تعتبر كل الأراضي الواقعة على ضفاف وادي الصفصاف، أراضي ذات قيمة زراعية عالية، وإمكانات زراعية واسعة تظهر بها زراعات الحبوب وأشجار الزيتون خاصة بمنطقة

(1) - Johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 151 .

(2) - Mourer Henry et Berthier André, Op. Cit, P: 37 .

(3) - عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج1، المرجع السابق، ص: 178 .

(4) - توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص: 179 .

(5) - Johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 51 .

(6) - محمد بن إبراهيم جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافيا، المرجع السابق، ص: 431 .

الحروش، والزراعات المسقية المتنوعة (خضر وفواكه وكروم)، والأشجار المثمرة والبقول الجافة والزراعات الصناعية (1).

ونستخلص أن التخطيط الزراعي الاستعماري الذي أعطى الأولوية في برنامجه للنظام المائي كان ينبع من منطلقات السياسة العامة الاستيطانية، وعلى هذا الأساس لم يراع قط طموحات الفلاحين الجزائريين، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف ومستلزمات إنجاز السدود وبناء القنوات والتي استفادت منها أعداد قليلة من المزارعين الأوروبيين المحتكرين للزراعات التجارية، كالكروم والحوامض والتبغ خصوصا.

(1) - توفيق صالح، المجتمع وال عمران في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص: 179 - 180 .

الفصل الثالث:
الضريبة والجباية
وأثرها على الاقتصاد

"لم يُسجل التاريخ حالة أُخضع فيها الناس لدفع ضرائب مفروضة من طرف ديانتين مختلفين كما هو عليه حالنا نحن المسلمون، إذ نلزم بدفع ضرائب تملّوها الشريعة الإسلامية وضرائب يفرضها القانون الفرنسي"، ذلك هو التوضيح الذي تقدم به بعض سكان قسنطينة أمام لجنة Le Hone سنة 1869، مؤكدين على أن الأعباء الضريبية من بين أهم الأسباب التي أدت إلى إفلاس العرب لأنها تتربص بهم على الدوام لامتصاص نتائج جهدهم (1).

وقد كانت الضرائب المفروضة في العهد الاستعماري، تنقسم إلى قسمين الأول يتعلق بالضرائب التي كان يؤديها المسلمون دون غيرهم، والثاني يشتمل على الضرائب التي كان يدفعها المسلمون والفرنسيون، ولم يفتأ المسلمون يطالبون بوضع حد للازدواجية الضريبية وبوضعهم على قدم المساواة مع الأوروبيين فيما يتعلق بالحماية (2).

أولاً: طبيعة الضرائب المفروضة على الجزائريين:

كان إخضاع السكان المسلمين الجزائريين إلى الضرائب يعدّ إذلالاً لهم، وما قيام الفرنسيين بها إلا رغبة في الحصول على مزيد من علامات خضوع قسم من الجزائريين، فالذين كانوا يدفعون ضرائبهم يعتبرون رعية، وفي موضع آخر لا يمكن إهمال حجج الفرنسيين، بأنهم كانوا محاربين حفاظاً على وجودهم في الجزائر، لكن المتأمل يجد أن الهدف كان من أجل منافع المستوطنين ومن وجهة نظر الحكومة فإن تلك المنافع، ظهرت عن طريق فائض المداخيل الجبائية على النفقات المالية ومنذ ذلك الوقت، بدأ حساب عجز الموازنة يتأكد منذ السنوات الأولى، لذلك لم يهمل الفرنسيون أي صنف من الأشياء القابلة للضرائب (3).

وكان السكان المسلمون الجزائريين يخضعون لنوعين من الضرائب: الضرائب العربية والضرائب ذات الأصل الفرنسي.

1 - الضرائب العربية:

ينبغي الانطلاق من سنة 1845 لأنها تاريخ ميلاد الضريبة العربية التي كانت تقبض من طرف الفرنسيين، فبداية من هذا التاريخ بدأ الأهالي يدفعون الضريبة العربية نقداً (4).

وبموجب الأمر الملكي المؤرخ في: 01/17 / 1845، والذي يتم تطبيقه في العمالات الثلاثة (قسنطينة، الجزائر ووهران) وتنص هذه الأمرية على إعادة توزيع وتقسيم جديد للنفقات والمداخيل

(1) - شارل روبري أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 149.

(2) - نفسه، ص: 149.

(3) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008، ص: 338.

(4) - شارل روبري أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 463.

في كل من الموازنة العامة للدولة في المستعمرة، وكذلك الاستفادة من الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة (1).

وحسب الأمرية تتشكل الضريبة العربية من:

— الحكر (كراء أراضي العزل).

— العشر (ضريبة الحبوب).

— الزكاة (الضريبة على الحيوانات).

— الأوسة (اللوسة) وهي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية قبل إلغائها سنة 1858 (2).

ثم أضيف إليها ضريبة، أنشئت في 18 جوان 1858 بقرار من المارشال راندون وهي الضريبة على الرؤوس وهي خاصة ببلاد القبائل أو ما يدعى " الزمة القبائلية " (3).

وهناك أنواع أخرى من ضريبة الزمة والتي كانت تقبض، بثلاثة أشكال مختلفة، في مناطق السلطة المدنية: لزمة النيران، في قسم من بلاد القبائل الصغرى، وهي لزمة ثابتة تشرف هيئة تجماعت على توزيعها في ستة بلديات بالشرق القسنطيني أساسا ثم لزمة النخيل وهي نوعان في مناطق القيادة العسكرية: لزمة النخيل، و الزمة الثابتة الخاصة بمناطق الجنوب (4).

وقسمت عموما الضرائب العربية إلى أربعة أنواع لكل واحدة نوعها الخاص والمميز، بدءا بضرائب الأرض، العشور و الحكور، ثم ضرائب الماشية، الزكاة وأخيرا الوعاء الخاص بمنطقة القبائل والمناطق الجنوبية الزمة، وما يمكن قوله أن الزكاة و العشور كادا يقبضا في جهات البلاد كلها، أما الغرامات فلم يكن يؤديها الأهالي إلا في نواحي محددة (5).

أ- العشور: وهو الضريبة على الحصاد، وقد أنشئت تلك الضريبة في الشرق من طرف أحمد باي وكان يتم حسابها وفق عدد المحارث المسخرة للفلاحة، وقد تبنت الإدارة الفرنسية حساب: الحراث - الأداة كقاعدة لضبط حساباتها (6).

وكانت هذه الضريبة تظهر كأهم ضريبة من بين تلك التي كانت تفرضها السلطات الفرنسية وكانت قواعد فرضها تتغير بتنوع النواحي أما جبايتها، فتتم بصورة مختلفة في مقاطعتي الجزائر ووهران

(1) - Arthur Bouchard, les Impôts Arabes en Algérie, librairie Guillaumin et C^{ie}, Editions, Paris, 1893, P: 09

(2) - Paul Vialatte, Étude de sur les Réformes à apporter au Mode d'assiette des impôts arabes, imprimeur A Saint-Lô, Constantine, 1882, PP: 3 -7.

(3) - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900)، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص: 125.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 463.

(5) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 344.

(6) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 465.

من جهة، وفي قسنطينة من جانب آخر، وهذا التمايز يفسر بما كان قائما في المقاطعتين الأوليتين في عمومهما، أو في نطاق سلطة الأمير عبد القادر⁽¹⁾.

وقد كان العشور يحسب في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، بحسب المساحة المزروعة من قبل زوج من الثيران ففي النواحي التي لم تكن تستعمل فيها الثيران، وتعوض بالحمير، كانت الزويجة (وتعرف بالجابدة والسكة) المحروثة بحمارين تقدر بنصف زويجة، ونفس الشيء بالنسبة للأرض المزروعة من قبل مجموعة أشخاص وكانت قيمة العشور تقسم بين أعضاء تلك الجماعة، ولا يدفع الواحد، إلا نصيبه في القسمة⁽²⁾.

وهذه المساحة كانت تتغير وفقا لنوعية الأرض: من 12 إلى 14 هكتار في السهول الخصبة غير المروية وما بين 8 و 10 هكتار في المناطق الوعرة والجبلية، وهذا النظام يبدوا في الوهلة الأولى منطقيا (في المناطق الوعرة كان الزوج من الثيران بإمكانهما أن يحراثا مساحة أقل من تلك التي في السهول) ونجم عنه انحراف في وجهة النظر التقنية الجبائية: فالنواحي الجبلية كان يفرض عليها رسوم ثقيلة، ذلك أن أصل حساب " الزويجة " كان ضعيفا⁽³⁾.

ولما كانت تلك الأمور تؤدي إلى تباين ضريبة العشور من منطقة إلى أخرى، صدرت قرارات تؤكد على دفع هذه الضريبة نقدا ونشير هنا إلى قرار: 25 سبتمبر و04 نوفمبر 1861م، بتعريفه تقدر بـ: 21 فرنكا عن كل قنطار متري من القمح، و14 فرنك عن لكل قنطار متري من الشعير⁽⁴⁾.

وتعتبر الزويجة عادة ملكية العربي العقارية، فهي تمثل القاعدة الوحيدة للعشور، يفرض عليها مبلغ محدد، قدر في عمالة قسنطينة بـ: 45 فرنك، أما في عمالي الجزائر ووهران، فمتغير بحسب مردودية المحاصيل الزراعية ومنه فقد تم تقسيم أراضي العماليتين إلى عدة أقسام، فالنسبة للقمح أراضي ذات مردودية جيدة جدا قدرت بـ: 25 قنطار وأراضي ذات مردودية جيدة بـ: 10 قنطار وأراضي مردوديتها ضعيفة بـ: 5 قنطار، وأراضي ذات مردودية رديئة ومنعدمة بـ: 0 قنطار.

(1) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 344 .

(2) - Lucien Bonzom, Du Régime fiscal en Algérie, Ses conséquences sur la situation et le développement économique de cette colonie, thèse pour le doctorat. (des sciences politique et économique), Paris, librairie Nouvelle de Droit et Jurisprudence, Arthur Rousseau, éditeur, 1899, P: 20.

(3) - L. M (Troussel), les impôts arabes en Algérie leur suppression leur remplacement, Bastide, Alger, 1922, P: 47.

(4) - Annie Rey-goldzeiger, le Royaume arabe " la politique Algérienne de Napoléon III (1861-1870)", SNED, Alger, 1977, P: 580.

أما عن الشكل الذي كانت تؤخذ منه الضريبة فعن 2 قنطار قمح و4 قنطار شعير بالنسبة للأراضي ذات المردودية الوفيرة وقنطار ونصف من القمح، و3 قنطار ومن الشعير في الأراضي الجيدة وأيضاً قنطار من القمح وقنطارين من الشعير في الأراضي الضعيفة مع إهمال ذكر الأراضي ذات المردودية الرديئة لأنه لا يؤخذ عنها أي شيء⁽¹⁾.

وعموماً فإن تعريفه تحويل ضريبة العشور نقداً، ظلت متغيرة ومتباينة من منطقة إلى أخرى من سنة 1845 م إلى 1862 م ومن عمالة إلى أخرى فيما بين 1862 إلى 1866 م كما يلي: 25 فرنك 20 فرنك، 12.50 فرنك، 10 فرنكات، 6 فرنكات، 5 فرنكات، 4 فرنكات، إلى غاية 3 فرنكات في بلاد القبائل الصغرى، والواقع أن هذه المعدلات لم تتغير منذ سنة 1871⁽²⁾.

وقد كان الحاكم العام في كل سنة، يثبت تعريفه الزويجة المستعملة في الزراعة التي كانت بالعموم 25 فرنك، إذ لم يطرأ أي تغيير يذكر منذ سنة 1858 م، وحتى سنة 1918 م⁽³⁾.

وقد أصبحت قيمة العشور ضعيفة في مقاطعة قسنطينة، كما أن العشور أصبح يفرض على كل المزروعات مثل الشوفان (l'Avoine) وعلى الذرة والبول والكتان (le lin) ...⁽⁴⁾.

وكان العشور يصل في مقاطعة الجزائر إلى 96 فرنكا مع أن كل من الحكور والعشور لم يتجاوز 45 فرنك في مقاطعة قسنطينة وكانت في مقاطعتي الجزائر ووهران تؤخذ ضريبة عن كل جابدة التي تقدر في المتوسط بعشرة هكتارات، مزروعة حبوبا ويفرض عليها أصلاً ما يلي:

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 345-346.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 465.

(3) - L. M. Troussel, Op.Cit, P: 49.

(4) - Henri Coste, LES IMPOTS, Achour, Hockor dans le département de Constantine, A. Jourdan, Alger, 1911, P: 61.

جدول (22): معدل الإنتاج وقيمة التعريف للقمح والشعير.

قيمة تعريف القمح: 22 فرنك والشعير 11 فرنك	شعير (قنطار)	قمح (قنطار)	
88	4	2	محصول جيد
66	3	1.5	محصول حسن
44	2	1	محصول متوسط
22	1	0.5	محصول رديئ

وقد تمت الإشارة إلى اختلاف العشور الذي كان يوجد بين الولاياتين وولاية قسنطينة وعليه فقد طرح مجلس الحكومة إشكالية توحيد وعاء الضريبة بين العمالات الثلاث (1).

ونشير في الأخير أن ضريبة العشور كان يدفعها جميع السكان المسلمين غير أنه استثنى منهم سنة 1858 الخماسون العاملون في الأراضي التي يملكها الأوروبيون (2).

ب - الحكور: ضريبة خاصة بمقاطعة قسنطينة لوحدها، وعرفت منذ العهد العثماني كإيجار على أراضي العزل، أو أراضي البايك، وذلك منذ عهد صالح باي، وقد تم توسيع هذه الضريبة لتشمل إضافة إلى أراضي العزل أراضي العرش أو القبائل وقد تم ضبطها بموجب مرسوم 22 أبريل 1863م الخاص بالاستشارة المشيخية (senatus – consulte) بأن أعفيت من دفعة أراضي الملك، والظاهر أنها كانت كتكملة للعشور وكانت تضرب على أراضي العرش، وأراضي العزل، ككراء يؤديه الفلاحين عليها وحددت نسبتها المؤدية، أو تعريفته بـ: 20 فرنكا للجابدة، عندما يتم اقتطاع العشور بـ: 25 فرنك و بـ: 10 فرنكات عندما يكون العشور أقل من 25 فرنكا (3).

ويبدو أن الإدارة الفرنسية قد عممت الضريبة على جميع أراضي "العرش" إلى درجة أن الإيجار تحول في مقاطعة قسنطينة إلى ضريبة عقارية ثانية إلى جانب العشور، زيادة على ذلك فعندما يصرح بتحول بعض أراضي "العزل" إلى أراضي "ملك" إثر تنازل أو هبة، من طرف الدولة فإن ضريبة "الحكور" يتواصل دفعها حتى وإن تعددت التنازلات والهبات، حيث نصت المادة الرابعة من القانون

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص ص: 349 - 350.

(2) - Youcef Djebbari, Op. Cit, vol 2, P: 330.

(3) - Henri Coste, Op. Cit, P 177.

الإمبراطوري على أن يستمر دفع الواجبات كما كانت عليه الأوضاع في السابق وقد تم تأكيد تعميم هذا التدويل من طرف مجلس الدولة في عدة مرات: ((تستمر جميع كل الأراضي التي كانت في السابق عزل في دفع الحكور))⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه حين كان يتم إخضاع منطقتي القبائل والجنوب في عمالة قسنطينة للضريبة وهما منطقتان خضعتا لنظام خاص، وعلى هذا فقد خضعت في ولاية قسنطينة 77 بلدية للحكور والعشور: 44 بلدية تامة الصلاحية و26 بلدية مختلطة، في حين لم تخضع 27 بلدية وكلها تامة إلا للعشور فقط⁽²⁾.

لكن المهم هو أن الإدارة الاستعمارية كانت تقبض ضريبة الحكور بعد 1870 في 81 بلدية من جملة 112 بلدية موجودة في الشرق الجزائري، وعلى كل فإنه يمكن القول أن الحكور خضع إلى نفس مقاييس وشروط العشور⁽³⁾.

ج - الزكاة: هو ضريبة على الماشية: الثيران والأبقار والجمال والأغنام والماعز، وهذه الضريبة واجبة الدفع من قبل جميع المواطنين المسلمين دون استثناء في جميع الأراضي⁽⁴⁾.

وتختلف مبالغها باختلاف نوع الحيوانات والمناطق، واحتفظت بشكلها إلى غاية سنة 1863 حيث تم ضبطها بتحديد زكاة الجمال بـ: 04 فرنكات لكل رأس و03 فرنك لكل رأس بقر و0.20 فرنك لكل رأس غنم و0.25 فرنك لكل رأس ماعز، وقد بلغ إجمالي الحيوانات التي فرضت عليها ضريبة الزكاة سنة 1889م بـ: 14369913 رأس وبلغ المدخول 7026419 فرنك⁽⁵⁾.

وقد تعرضت هذه الضريبة العشرية على المواشي إلى بعض التعديلات فكانت تفرض بلا تمييز على كل الحيوانات الأليفة، سواء المخصصة منها للتجارة أو للفلاحة، واستثني منها وأعفي الخيول والحمير والبغال فقط، والتي كانت كثيرة في مقاطعة قسنطينة سنة 1858، وذلك أن الناحية لم تخضع

(1) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 464 .

(2) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 352 .

(3) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 464 - 465 .

(4) - Paul Vialatte, Des Impôts Directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, imprimerie de L. MARLE, Constantine, 1879, P: 24 .

(5) - Arthur Bouchard, Op. Cit, P: 16 .

لهذه الضريبة كما كانت في العهد العثماني وعمليا لم يتم الشروع في تطبيق عملية توحيد الزكاة في المقاطعات الثلاث إلا ابتداء من سنة 1863 م⁽¹⁾.

وهكذا يبدو واضحا أن وقع تلك الضرائب المختلفة لم يلبث أن أناخ على رقاب الجزائريين المسلمين، تدريجيا إلى غاية سنة 1870، وبينما لم تكن عمالة قسنطينة تدفع سوى ما مجموعه 2122802 فرنك سنة 1845، وصارت في سنة 1885 تدفع 3650724 فرنك إضافة إلى 12750 فرنك بالنسبة لمناطق السلطة المدنية⁽²⁾.

د - اللزمة: لم يشرع في تطبيقها إلا بدء من 18 جوان 1858، فكانت تظهر إما في شكل ضريبة ثابتة شاملة، وبمثابة حق ولاء القبائل البعيدة أو الأغاليك، أو في شكل ضريبة فردية، ضريبة الدم وتعرف أيضا بـ: "الجزية"، وكان يتحملها كل شاب قادر على حمل السلاح كما كانت تظهر في شكل ضريبة على بعض الأنواع من الغراس، لزمة النخيل وأخيرا كانت ضريبة حق الرعي فإذا تم ضربها على الماشية تؤخذ مكان الزكاة، وإذا مست بساتين النخيل فتؤخذ مكان العشور⁽³⁾.

وكانت توجد أربعة أصناف للزمة: لزمة القبائل الكبرى ولزمة المنازل والزممة الثابتة ولزمة النخيل، فلزمة القبائل الكبرى عبارة عن ضريبة رأس (أي كالجزية في الشريعة الإسلامية)⁽⁴⁾.

وكان يؤديها كل البالغين وكل حسب ثروته، وكانت تعريفه هذه اللزمة تتغير كثيرا على مر الأيام، فالتى أنشئت سنة 1858 عدلت في سنة 1886، ثم مرة ثانية في سنة 1894، وفي الحالة النهائية قسم السكان البالغون الراشدون إلى سبعة أقسام، وفقا لدرجة ثرائهم، أما مردود ضرائبهم فكان يعاد تقسيمه بين الدولة والبلدية والأمين المكلف بالحماية بالفرنك⁽⁵⁾.

وكانت لزمة بلاد القبائل الصغرى تأخذ شكلا مغايرا رغم جوارها للقبائل الكبرى، فحماية اللزمة كانت تتم فيها على النحو التالي: بالنسبة للمنطقة المدينة في أشكال ثلاثة: لزمة ثابتة ولزمة بيتية ولزمة نخيل، أما في المنطقة العسكرية ففي شكلين فقط: لزمة ثابتة ولزمة نخيل.

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 353-354.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 466.

(3) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 355.

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 463.

(5) - R. Estoublon, A. Lefébure, Code de l'Algérie annoté, Paris, 1896, P: 696.

فاللّزمة الثابتة تعتبر موزعة، حددت حصتها في البداية على النسق الذي وجدت عليه عند الاحتلال، حيث أخضعت البلديات: بحماية بلدية تامة الصلاحية وآقبو، والأوراس وقرقور ووادي مرسى والصومام بلديات مختلفة (1).

واللّزمة البيئية تعد ضريبة غريبة نوعا ما، فهي ضريبة موزعة كما أنها ضريبة نصاب في ذات الحين خضعت لها أربعة بلديات هي تاكيطون والبيان (مختلطة) وقرقور ووادي مرسى (مختلطة جزئيا) وبالتالي يمكن القول أنه لم يتم إخضاع إلا جزء معين من القبائل الصغرى للضريبة البيئية: ففي أراضي البايك، عرفت بضريبة النصاب أو التحديد، بحيث يقوم البايك بإحصاء سنوي للبيوت بغض النظر عن وضعيتها المالية حيث يتم تحديد الضريبة الخاصة بكل بيت، أو تعيينها وهي في الحقيقة تعريفية وحيدة هي: 22.50 فرنك عن كل بيت هذا إذا ما استثنينا التعريفية الخاصة بدوار الماين (البيان)، والذي تتم فيه جباية تعريفية 20 فرنك عن كل بيت (2).

وبالنسبة إلى اللّزمة في المنطقة الصحراوية، فقد خضعت القبائل الصحراوية للزّمة الثابتة واعتبرت بمثابة ضريبة حرب لم يكن يؤخذ فيها بعين الاعتبار تعداد السكان أو درجات ثرائهم، وكانت تفرض على البدو الرحل، الذين لم يكونوا يقومون بدفع ضريبيتي العشور والزكاة وفي مقابل ذلك كانت الجماعة تقوم بتوزيع حاصل اللّزمة على مجموع شيوخ العائلات ومن أهم القبائل التي كانت تقوم بدفعها في مقاطعة قسنطينة نذكر ثلاث قبائل تابعة لتبسة واثنا عشرة قبيلة تابعة لخنشلة واثنان وعشرون قبيلة تابعة لبسكرة، وخمس قبائل تابعة لتوقرت أي ما مجموعه 42 قبيلة (3).

وفي عمالة وهران خضعت بلدية المشرية منذ سنة 1872 لهذه الضريبة الثابتة بطلب من الحكومة لدى الحاكم العام (4).

أما لزّمة النخيل فكانت ضريبة تفرض على النخيل، ففي عمالي الجزائر وقسنطينة بحسب أعدادها ونوعيتها وعموما كانت تقوم على نفس قواعد العشور وعن كل نخلة كانت تعريفتها المردودية ما بين 0.25 فرنك و 0.50 فرنك، بحسب المناطق، ووفقا لمردودية كل سنة أما بسايتين النخيل التابعة للأوروبيين فلم تخضع للضريبة، ماعدا تلك التي كانت ملكا للأهالي في السابق واشتراها منهم

(1) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 463 .

(2) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 359 .

(3) - G.G.A, Notice sur les impôts arabe (1845-1890), 1^{er} bureau contribution directs, rédigée par ordre de M. G. D. Laferrière, imp GALMICHE, Alger, 1899, P: 36.

(4) - Ibid, P: 36.

الأوروبيون، وتم تطبيق اللزمة في عمالة الجزائر بموجب القرار الولائي الصادر في: 03 جوان 1863 الذي ضبط الشروط القائمة على سكان واحة بوسعادة (البلديات المختلطة والأهلية منها)، وقد حددت عائدات الضريبة بـ: 1.30 فرنك عن كل نخلة وفق القرار نفسه أما في عمالة قسنطينة فلم يتم تطبيق اللزمة إلا في ستة بلديات هي: عين توتة وبسكرة في المنطقة المدينة وخنشلة، وتقرت وبريكة في المنطقة العسكرية (1).

وكانت الضرائب في الجنوب القسنطيني خاصة في منطقة تقرت تحدد حسب أصناف النخيل ومدى جودتها وتعدادها، هذا بالإضافة للزكاة على الماشية، كالأغنام والجمال ولكل منها قيمة أو رسم محدد وكانت تشهد تغيرا وتزايدا باستمرار (2)، وكانت فرنسا تطبقها على النخيل وفقا لمرسوم: 20 ديسمبر 1922 (3)، و 8 جوان 1930 (4) وكانت على النحو التالي :

جدول (23): تطور رسوم اللزمة المطبقة على أنواع التمور بين 1922 – 1930 .

أنواع التمور المصنفة	رسوم 1922	رسوم 1930
نخيل الصنف الأول (تمور التصدير الوحيدة ذقنة نور)	1.80 فرنك	3 فرنك
نخيل الصنف الثاني (تمور رخوة للاستهلاك المحلي جيدة)	0.95 فرنك	1.25 فرنك
نخيل الصنف الثالث (تمور جافة من النوعية الرديئة)	0.85 فرنك (5)	0.85 فرنك (6)

كما شهدت اللزمة أواخر الثلاثينات وبداية الحرب العالمية الثانية تغيرا في رسومها وكذا من حيث تصنيف التمور، حيث أحدث مرسوم 19 أوت 1936 زيادة في رسوم اللزمة على النخيل والذي

(1) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 360 - 361 .

(2) - A.N.A, Boite 317, rapport Annuel sur l'annexe d'El-oud 1938, PP: 22-23 .

(3) - Valet René, le Sahara Algérien, Etude de l'organisation administrative financier et judiciaire des territoire du sud, imp, la typo-Litho, Alger, 1927, P: 139 .

(4) - A.N.A, Boite 051, contribution direct, impôts arabe (1906-1945), mémoire de conseil du gouverneur générale d'Alger.

(5) - Valet René, le Sahara Algérien, Op.Cit, P: 139 .

(6) - A.N.A, Boite 051, contribution direct, impôts arabe (1906-1945), mémoire de conseil du gouverneur générale d'Alger.

لم يطبق عمليا إلا في الفاتح من جانفي 1940، حيث جرى تمديده بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية لسكان المنطقة خاصة مزارع النخيل (1).

وهذا ما يفسر قرار الإدارة الفرنسية في إقرار تخفيضات في رسوم اللزّمة على ملحقة الوادي للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثّرت نسبيا على المزارعين في تصريف منتوجاتهم، وهذه الوضعية تدهورت أكثر بسبب تأثر فرنسا بالحرب العالمية الثانية التي انعكست في خلق صعوبات فعلية في تصريف التمور، وهذا الاستثناء في تمديد تطبيق مرسوم: 19 أوت 1936 كان يخص منطقة توقرت بمفردها (2).

هـ - اللوسة أو (العسة): ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية، والرحل والتي كانت تأتي إلى الشمال بحثا عن الكلاء، أو التي لم تكن قد انضوت تحت الحكم الفرنسي وألغيت سنة 1858م إلى جانب حق الشبير وقد اختصت بها عمالة وهران فقط بل كانت تدفعها الدواير والزمالة منذ خضوعها للإدارة الاستعمارية الفرنسية سنة 1835 م وهناك حق البرنوس الذي اعتبر بمثابة هبة أو صدفة، وكان استكمالا لما كان قائما في الجزائر من العهدين العثماني والأميري، كحقوق لتولية المناصب التي كانت من تقاليد الجزائريين الإدارية وتعود العامة عليها، وكان يقدمها السكان لجباة الضرائب بغية تغطية مصاريف عملية تقدير الضرائب العربية، وحماية مختلف أنواعها (3).

و- أعباء مالية أخرى: كانت هناك أعباء مالية إضافية، فرضت على الجزائريين، كتكملة لمختلف الضرائب العربية، أعباء لم يعهدوها طيلة تاريخهم وقد تمثلت في ثلاثة أقسام: السنتيمات الإضافية والعامة وأخرى استثنائية أو فوق العادية .

وقد تم إنشاء السنتيمات الإضافية أول الأمر، بموجب القرار الوزاري الذي صدر في 30 جويلية 1855 بغية تغطية النفقات العامة وتعويض الضرائب الملغاة، وحددت في البداية بـ: 10 سنتيمات إلا أن القرار الوزاري الصادر في: 26 فيفري 1858 رفعها إلى 18 سنتيم (4).

(1) - A.N.A, Boite 051, contribution direct, Op. Cit, mémoire Millot, 5 Décembre 1939.

(2) - A.N.A, Boite 317, rapport Annuel 1938, Op. Cit, P: 22.

(3) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 361 .

(4) - شارل روبرير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 466 .

وبموجب القرار الحكومي الصادر في سنة 1875 تم في البلديات الكاملة الصلاحيات تعويض السنتيمات البلدية العامة، لضرائب الكلاب والإيجار، في حين تم قبض تلك السنتيمات في البلديات الأهلية أما السنتيمات الإضافية الأخرى، فلم تفرض على الأهالي إلا ابتداء من 1870⁽¹⁾.

أما السنتيمات العامة فأنشئت طبقا لمرسوم 23 ديسمبر 1874 المتضمن تنظيم مصلحة المساعدات الاستشفائية بولاية الجزائر، وقد نصت المادة الرابعة منه على جباية قدر من السنتيمات الإضافية لدى الضرائب العربية، وتلك الحصة تحدد سنويا من قبل الوالي العام في المجلس الحكومي لكن تلك الإجراءات ألغيت ضمنا، طبقا للمادة: 18 من قانون 18 جويلية 1892م إلا أن حصة المصالح الاستشفائية، أدخلت سنة 1893 ضمن ميزانية الدولة، ومن ثمة فقد فقدت تلك السنتيمات طابعها الخاص لتتحول إلى سنتيمات عامة تحدد سنويا بموجب القانون الخاص بالضرائب العربية⁽²⁾.

وبالنسبة للسنتيمات فوق العادية (الاستثنائية) فأنشئت بموجب قرار صدر سنة 1873، وذلك من أجل تغطية مصاريف المؤسسات الأهلية.

وجاءت نتيجة عدم توصل مشاريع إصلاح الضرائب العربية إلى أية جدوى، فلا المستوطنون خضعوا لتلك الضرائب العربية ولا الإدارة اهتمت بالبحث عن مداخيل أخرى غير الضرائب العربية بل بمضاعفة تعريفها لذلك تم تحديدها طبقا لمرسوم: 13 جويلية 1874 الذي جاء بطلب من الوالي العام للجزائر وبأمر من وزير الداخلية، حيث أنشأ التقرير الذي تمت بموجبه مراجعة المادة: 24 من قانون 1873 ومن خلاله تعين الشروع في تطبيق هذه السنتيمات، كتغطية للمصاريف الخاصة، بتنفيذ القانون الوارد ذكره أعلاه، والذي ضبط أنصبتها بـ: 2 و 10 سنتيم من مجموع للضرائب العربية وقد كانت هذه السنتيمات، تضم إلى ميزانية البلديات بشقي فروعها لتحدد منها الحصص الخاصة بمصاريف المشاريع ذات المنفعة العامة، وإيداع الباقي في حساب الخزينة الجاري لخدمة المشاريع الخاصة بالسنة الموالية⁽³⁾.

وإضافة إلى السنتيمات الإضافية يمكن أن نزيد على ذلك، تلك الضرائب غير المباشرة الأخرى والتي تحصلها الإدارة الاستعمارية، وتدخل في خزينتها ويمكن حصرها فيما يلي:

(1) - G.G.A, Notice sur les impôts arabe (1845-1890), Op. Cit, PP: 42- 43 .

(2) - Ibid, PP: 43 - 44 .

(3) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص: 363 .

ز - السخرة: وكانت واجبا خاصا في كل بلدة، بإصلاح الطرق ويجب أدائه في كل عام على كل رجل بلغ عمره 18 سنة ولم يتعد 55 سنة حيث يقضي ثلاثة أيام في الخدمة بطرق البلدة، وإن كانت له عربات أو دواب للعمل أو للركوب يجب عليه أن يزيد في الخدمة المذكورة ثلاثة أيام أخرى وبمكته التعويض عن الخدمة بالأموال مقابل اليوم الواحد عن خدمة الرجل بفرنكين والجواد بثلاث فرنكات والفرس والبغل بفرنكين والثور بفرنك واحد وعن الحمار بنصف فرنك وعن كل عربة بفرنكين، وكان لزاما على القرية أن لا تصرف أموال السخرة إلا في إصلاح الطرق⁽¹⁾.

2 - الضرائب الأوروبية: وهي الضرائب التي فرضتها السلطات الاستعمارية في الجزائر بعد احتلالها وهي بصفة عامة تشبه مثيلاتها المطبقة في فرنسا، وتمثلت خصوصا في الضريبة على الملكيات الثابتة (العقارية) وضريبة المهن وضريبة المكوس .

أ - الضريبة على الملكيات الثابتة: كانت هذه الغرامة تؤدي على المساكن والمعامل وغيرها من المباني الموجودة في البلاد، ماعدا المعد منها للفلاحة كمحافظ الأعلاف ومرابط المواشي، ومخازن الغلال وبالنسبة إلى المنازل والمعامل الحديثة لم تكن تدخل تحت هذه الضريبة إلا بعد مضي خمس سنوات⁽²⁾. وقد بدأ العمل بهذه الضريبة بموجب قانون 23 ديسمبر سنة 1884م وذلك بضريبة اعتبارية للدولة ولمدة عشر سنوات كانت جباية هذه الضريبة تعود إلى صالح العمالات والبلديات ومبلغها هو 5 % على العائد الصافي، وابتداء من أول جانفي عام 1892م أصبحت تعود لفائدة الدولة وحدد مقدارها بـ: 3.20 % على العائد الصافي أما الضرائب الإضافية فتقرررها مجالس العمالات والبلديات وحددت بـ: 5 % على العائد الصافي، وكان دخل هذه الضريبة عام 1914 يقدر بـ: 2356782 فرنك بينما كان دخلها عام 1882 م يقدر بـ: 1558116 فرنك⁽³⁾.

(1) - محمد بن مصطفى بن خوجة، مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1902، ص ص: 33 - 34 .

(2) - نفسه ، ص ص: 23 - 24 .

(3) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، مجلة الباحث، مجلة تاريخية دورية، عدد 4 ، نوفمبر، الجزائر، 1986، ص: 81 .

وكان يقدرها أعوان إدارة هذه الضريبة في كل بلدة اعتمادا على رسوم كراء الديار أو بالقياس عليها فيما يخص المنازل التي لم تكرر وقوائم ضريبة العقار يوافق عليها عامل العمالة ويستخلصها أعوان إدارة الأداءات المختلفة (1).

ب - ضريبة المهن: طبق حق ضريبة المهن في الجزائر، منذ اليوم الأول للاحتلال في شهر ديسمبر 1830م، تم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم: 31 جانفي 1847، الذي نص في مادته الأولى على: " يخضع كل الأفراد الفرنسيين والأجانب أو الأهالي المقيمين في المدن أو البلديات في المناطق المدنية أو المختلطة والذين يمارسون تجارة أو صناعة أو أية مهنة غير معنية بالاستثناءات المحددة في هذا المرسوم إلى ضريبة المهن"، أما الاستثناءات فمحددة في المادة: 15، وتخص المهن الحرة والقضائية والطبية وبعض الأنشطة الزراعية (2).

وكانت جباية هذه الضريبة مماثلة لما هي عليه في فرنسا سواء على شكل ضريبة للدولة أو ضريبة إضافية، وقد طبق عليها قانون: 15 جويلية 1880 المعمول به في فرنسا، وذلك بقرار صدر في: 26 ديسمبر 1881، ويلاحظ أن عشر الدخل الخام لضريبة المهنة يعود لصالح البلديات (3).

ج - المكوس: وهي مماثلة للضرائب المباشرة وتمثل ثمانية مكوس وخمسة منها فقط يعود دخلها لميزانية الجزائر وهي:

1 - مكس السواق: كانت الإدارة الاستعمارية تفرض على كل شخص يقدم إلى السوق لبيع محصول من محاصيله، أن يدفع إلى البلدة الواقع السوق في وطنها مكسبا يقدر بالنسبة إلى مساحة الموضع الذي يشغله محصوله في السوق، وكان يقبض المكس في السوق مكاسون، أعوان إدارة البلدية يعينهم شيخها " المير"، أو متصرفها الإداري (Administrateur)، وهم يدفعون ذلك لخزانة البلدية، أو يستخلص المكس عن طريق رجل كان قد اكرى السوق بثمن معين يدفعه للبلدية، ثم يقبض الأداء المذكور لنفسه وحينئذ تجعل البلدية كراء السوق بالمزاد العلني، وتكره لمن يعطي فيه ثمنا أزيد مما يعطيه غيره، ويبين وقت دفع الثمن المذكور في قائمة شروط الكراء (4).

(1) - محمد بن مصطفى بن خوجة، المرجع السابق، ص: 24.

(2) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، المرجع السابق، ص: 368.

(3) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين 1871 - 1914، المرجع السابق، ص: 83.

(4) - محمد بن مصطفى بن خوجة، المرجع السابق، ص: 31.

- 2 - عائدات المعادن: وقد حددت في فرنسا بقرار 11 فيفري 1874 وقد طبق هذا القرار في الجزائر أيضا وذلك بقرار صدر في نفس العام، ومبلغها 5 % من الإنتاج الصافي.
- 3 - حقوق التحقيق في الكيل والميزان: وهي مماثلة لما هي عليه في فرنسا.
- 4 - حقوق تفتيش الصيدلة: وهي تشمل أيضا تفتيش المخازن والمتاجر الخاصة بالعقاقير وقد طبقت في الجزائر بمرسوم أصدره المقتصد العام سنة 1832م.
- 5 - حقوق تفتيش صناعات ومستودعات المياه المعدنية: وبدأ العمل بها في الجزائر منذ 1901م.
- 6 - المكس العسكري: ويعود تاريخه إلى سنة 1891 وكان دخله حين ذلك (3390 فرنك) وفي سنة 1909 بلغ دخله (17522 فرنك) وهو يجني لفائدة الدولة.
- 7 - ضريبة إضافية على ضريبة المهنة: وهي لصالح ميزانية الغرفة التجارية وقد سمح بهذه الضريبة قانون 19 أبريل 1898 م .
- 8 - مكس على الكروم: وأنشئ بموجب قانون 28 جويلية 1886 وذلك لتغطية نفقات محاربة الفيلوكسيرا وقيمة هذا المكس 3 فرنكات وتعود لنقابة الدفاع ضد الفيلوكسيرا وهي حشرة مضرّة بشجرة العنب .
- 9 - حقوق اختيار الأجهزة البخارية: وبدأ العمل بها سنة 1902، بدخل بلغ 3424 فرنك وبلغ دخلها عام 1910 حوالي 7079 فرنك ⁽¹⁾.

د- الضرائب غير المباشرة:

- 1 - حقوق التسجيل: كان التسجيل عبارة عن تقييد لأعمال قضائية، من أحكام وأنواع العقود والوثائق والرسوم المتعلقة بالبيع و الكراء والمبادلة والهبة والإعارة وغير ذلك، في سجلات تحررها إدارة سميت بـ: " إدارة التسجيل " ⁽²⁾.
- وقد طبق في الجزائر بالأمر الصادر في 19 أكتوبر 1841 وقد خفضت إلى نصف ماهي عليه في فرنسا إلا في حالة جبايتها من أجل إعانة اجتماعية ونسبتها 6 % وتشكل من:
- أ - حقوق النقل: وكان دخلها عام 1900 حوالي 2340000 فرنك.
 - ب - حقوق الرهن العقاري: وكان دخلها عام 1900 يقدر بـ: 59000 فرنك.

(1) - عبد الرحمان رزاقى ، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق ، ص ص: 84 - 85

(2) - محمد بن مصطفى بن خوجة ، المرجع السابق ، ص ص: 26 - 27 .

ت- حقوق التسجيل لقلم المحكمة والعقود الشرعية الأخرى: وقد سجلت مدخول قدر في عام 1900م بـ: 1462500 فرنك .

2- عقوبات: وكان دخلها عام 1900 يقدر بـ: 57000 فرنك

3 - إيرادات مختلفة: وكان دخلها عام 1900 يقدر بـ: 17500 فرنك ويكون مجموعها حوالي: 3936000 فرنك ونجد أن هذا المجموع قد بلغ عام 1914 تقريبا حوالي 8367280 فرنك (1) .

4 - ضريبة رخصة فتح المحلات (licence): وأنشئت في الجزائر بمرسوم مارس 1832 أصدره المقتصد المدني وكانت تشمل الذين يصنعون الخمر أو يبيعونه ثم في عام 1840 أصبحت تشمل الذين يبيعون التبغ وقد حدد سعرها بأمر صدر في: 31 فيفري 1847، ثم رفع هذا السعر بموجب قانون المالية الصادر في: 28 أبريل 1893 وكذلك بموجب تنظيمات الإدارة العمومية الصادر في: 27 جوان 1893م ويدفع الأهالي منها كضريبة متوسطة 121 فرنك أما الأوروبي فيدفع 180 فرنك بينما الفرنسي في فرنسا يدفع منها كضريبة متوسطة 30 فرنك وفي ميزانية 1871م كان دخلها 787853 فرنك بالنسبة للمشروبات، و48517 فرنك بالنسبة للتبغ وفي عام 1880 كان دخلها 598057 فرنك للمشروبات و83538 فرنك للتبغ، وفي عام 1900 كان دخلها 1703000 فرنك وفي عام 1914 كان دخلها 1944845 فرنك .

5 - الرسوم على الكحول: ابتداء من سنة 1886، فإن الكحول المصنعة أو المستوردة لم تعد تخضع إلا لضريبة الجمركية وقانون المالية لعام 1892، هو الذي الحق بهذه الضريبة مكس استهلاك مقداره 300 فرنك للهكتولتر من الكحول الصافي ويدفع هذا الحق لفائدة الخزينة، وقد رفع المكس إلى 15 فرنك عام 1895 وإلى 100 فرنك عام 1898 وذلك بموجب قانون: 13 أبريل 1898 وكان دخلها عام 1914 يقدر بـ: 5787612 فرنك بينما كان دخلها في عام 1912 لا يتعدى 911229 فرنك.

6 - الضريبة على التبغ: وهي من الضرائب التي أنشئت في عهد الاستقلال المالي، وظهرت في سنة 1907 ومقدارها 5 فرنكات للكيلوغرام من الدخان الرفيع و 3 فرنكات للنوع الجيد و1 فرنك للنوع المتداول للبيع وقد بلغ دخلها سنة 1914 حوالي 5902773 فرنك، بينما كان هذا المبلغ عام 1907 حوالي 5008855 فرنك (2) .

(1) - عبد الرحمان رزاقى ، الضرائب في الجزائر ما بين 1871 - 1914 ، المرجع السابق ، ص: 85 .

(2) - نفسه، ص: 86 .

7 - الرسوم على الطوابع: وهي قيمة أوراق مطبوعة بطابع تستعمل في تحرير الأحكام والرسوم وغيرها من المعاملات وتزداد قيمتها أو تنقص بحسب كبر أو صغر حجم الطابع، وكانت الإدارة تبيعها عن طريق التجار وقيمة الواحد منها وفقا لكبره: 60 سنتيم أو فرنك و20 سنتيم أو 1.80 فرنك أو 2.40 فرنك أو 3.60 فرنك، غير أنه في بعض العقود لم تكن قيمة الطابع بحسب حجمه بل وفقا لعدد الدراهم المذكورة فيها (1).

وقد بدأ تطبيق الرسوم على الطوابع في الجزائر بموجب قرار 10 جانفي 1843 ثم أدمجت مع الرسوم على الطوابع في فرنسا وضريبتها، 2.75 % مضافا إليها 3.03 سنتيم بالإضافة إلى مقدار يغطي تكاليف النقل والمكافآت الشرقية للمسؤولين الإداريين، فتصل الضريبة في النهاية إلى 7% وفي عام 1871 كان دخل هذه الضريبة 3251 فرنك وفي عام 1900 بلغ دخلها 21300 فرنك أما في عام 1914 فكان دخلها 5299030 فرنك ونلاحظ أن زيارتها مطردة (2).

8 - رسم البحر (الرسوم الجمركية):

شرع في العمل به منذ بداية الاحتلال فكان كرسوم يستخلص على 20/1 من أكثر الحقوق العادية عن طريق مصلحة الجمارك على البضائع النازلة في ميناء الجزائر، وقد وضعت هذه الضريبة لإعانة البلديات واحتياجاتها، لكن جزء من هذه الضريبة كان يوجه لتغطية تكاليف الحماية وما يمكن قوله كذلك أن هذه الجمارك لم تكن تخص تلك البضائع الواردة من فرنسا التي لم يكن يؤدي عليها شيء وحقوق الجمارك لم تكن تظهر في كل بضاعة بوجه واحد، ففي صنوف من البضائع بقيمتها، وفي أخرى يقدر بحسب وزنها، أو جودتها، دون النظر في قيمتها (3).

وأصبحت الرسوم الجمركية مطابقة لما هي عليه في فرنسا منذ 1885 باستثناء بعض المنتوجات التي تطبق تعريفات خاصة أقل ارتفاعا، وذلك بموجب قانون: 17 جويلية 1867 وقانون: 19 مارس 1875 مؤكدين بقانون: 29 ديسمبر 1884 وقانون 11 فيفري 1892، وهي تطبق على الصادرات والواردات أما فيما يخص العلاقات بين الجزائر وفرنسا فإن قانون 17 جويلية 1867 الذي يقوم عليه نظام الديوانة فإنه نص على ثلاث حالات بارزة هي:

* - المواد المعفاة من الضريبة بين الجزائر وفرنسا إلا بعض المواد مثل: السكر والقهوة والتبغ.

* - كذلك بالنسبة لبلدان المغرب العربي والحدود الجنوبية .

(1) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 365 - 366 .

(2) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 86 .

(3) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 369 - 370 .

* - أما باقي المواد الواردة من بلدان أخرى فتطبق عليها ضرائب مماثلة لما هي عليه في فرنسا وكانت عائدات الديوانة عام 1871 م كمايلي:

رسوم على الواردات: 2876146 فرنك.

رسوم على الملاحة: 31385 فرنك.

غرامات ومصادرات: 7529 فرنك.

إيرادات مختلفة: 414992 فرنك، وكان المجموع يبلغ تقريبا 3330052 فرنك وقد بلغ عام 1900 حوالي 13425000 فرنك وفي عام 1914 وصل إلى 14998815 فرنك (1).

هـ - الضرائب المحصلة من طرف البلدية:

تتكون ميزانية البلدية كما في فرنسا من الضرائب المباشرة التي تتمثل في مكس الأداءات (prestations) مكوس الكلاب وحقوق الساحات والوقوف، مكوس الذبح وهذه المكوس موجودة في فرنسا، ويضاف إلى هذه المكوس عشر ضريبة المهنة والمكوس على الأسواق والمساحات والذبح مهمة، وهي مرتفعة أكثر مما هي عليه في فرنسا ولكن أهم ضريبتين تعتمد عليهما البلدية هما: المكوس على الإيجارات والضريبة الجمركية، فيما يخص الضريبة على الإيجارات فقد تقرر منذ 4 نوفمبر 1848 بمرسوم من السلطة التنفيذية ونضمت بقرار: 15 جوان 1899، وتتخذ قاعدة لها القيمة الإيجارية العينية للسكن الشخصي وتحدد قيمتها من طرف مجلس البلدية، ومقدارها لا يتعدى عشر القيمة الإيجارية وهي تدفع من طرف كل الساكنين المسلمين، أو الأوروبيين وتتخذ أساسا على القيمة الإيجارية للسكن وتدفع في أول جانفي من كل سنة، وتعطي حوالي ثلاثة ملايين في مختلف ميزانيات البلديات، وكان عائدها لعام 1909 ببلدية الجزائر 6475000 فرنك، أما الضريبة الجمركية فالجزء الأكبر منها يعود لميزانية البلدية وهي بمثابة مكوس الجمركية الموجودة في فرنسا وقد أضيف إليها في مابعد المكس على المواد الغذائية الآتية عن طريق البحر، وجبايته تعود للديوانة، وكانت هاتان الضريبتان مجتمعتان تعودان إلى البلدية حتى عام 1884 ثم ألغيت الضريبة الجمركية على الواردات البرية باستثناء واردات الحدود الشرقية والغربية، وهذه الضريبة متقاربة من رسوم الديوانة ولكن قرار: 26 ديسمبر 1884 حددها حسب الأسس الموجودة في المدن الفرنسية، وهي لا تمس المواد المصنعة، وإنما تلحق المواد الاستهلاكية والخروقات والسوائل مثل سكر العنب، قهوة شاي، الفلفل، الكحول، الزيوت المعدنية وتأخذ الخزينة سدس عائد هذه الضريبة لتنفقها على التعليم الابتدائي (2).

(1) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 86 - 87 .
(2) - نفسه ، ص: 87 - 88 .

ثانيا: تطور الضريبة:

لقد سادت الفوضى النظام الضريبي الذي طبق على الجزائريين في بداية الاحتلال الفرنسي حيث كانت العشوائية سائدة، وانعدام القوانين المنظمة والمسيرة وبعد أن تمكن الفرنسيون من إخضاع الجزائريين، عند ذلك رأت الحكومة أنه من الضروري استمرار دفع السكان للضرائب ورغم ما كابده الجزائريون من عيوب النظام الضريبي المطبق في العهد الاستعماري، فإن الإدارة الاستعمارية سعت إلى تطوير مداخيل الضرائب ودعم خزانة المستعمرة⁽¹⁾، حيث سجلت الإحصائيات أنه في سنة 1911 بلغ عدد الذين يدفعون الضريبة 5005000 نسمة منهم 4259000 مسلم و746000 أوروبي وكان دخل هذه الضرائب المختلفة أكثر من 109.2 مليون فرنك، وهذه الضرائب دخلها لصالح بناء المستعمرة التي تعني في فكر المعمرين: البيئة الجديدة التي يعملون على خلقها في الجزائر والتي تعكس أفكارهم وأمالهم وأهدافهم وتواجد الجزائريين المسلمين معدوم في التخطيط الأوروبي للمعمرين، فهذه الضرائب وضمناها الضرائب العربية تخدم مصلحة المعمرين وحضارتهم⁽²⁾.

1- تطور الضرائب العربية: وتشير الإحصاءات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية أن العائد من الضرائب سنة 1911 بلغ 109.1 مليون فرنك منها 40.1 مليون فرنك ضرائب مباشر و69.1 مليون ضرائب غير مباشرة، وقدر مبلغ الضريبة العربية منها بـ: 14.4 مليون ومبلغ رسوم الديوانة 14.9 مليون ومبلغ حقوق التسجيل 11.7 مليون ومبلغ ضريبة الجمركية 11 مليون فرنك ومبلغ الضريبة العقارية وضريبة المهنة حوالي 11.2 مليون فرنك ومكوس البلديات 10.1 مليون وحقوق الكحول 7.2 ملايين وضريبة التبغ 6 ملايين وحقوق الطوابع 5.9 مليون فرنك⁽³⁾، والجدول الموالي يوضح أهم الضرائب خلال الفترة الممتدة بين 1890 و 1916:

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 315.

(2) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 88.

(3) - G.G.A, Statistique générale de l'Algérie, Alger, 1911.

جدول (24): أنواع الضرائب العربية ما بين 1890 – 1916.

السنة	الحكور	العشور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1890	1300000	8000.000	7000.000	3000.000	19.300.000
1895	1400000	7000.000	6000.000	3000.000	17.400.000
1900	1200000	6000.000	7000.000	3000.000	17.200.000
1905	1300000	6000.000	5000.000	2000.000	14.300.000
1910	1300000	5000.000	7000.000	2000.000	15.300.000
(1) 1911	1200000	5000.000	7000.000	2000.000	15.300.000
1915	1095095	6287238	5181707	1911441	14475480
1916	1127963	6250512	5138391	1888567	(2) 14405433

نلاحظ أن كل الضرائب مرت بجد أقصى سنة 1890، كما نجد أن متوسط العائد السنوي حوالي 17 مليون ونجد أن الضريبة العربية قد شهدت تراجعاً بين سنوات 1890 إلى 1916 فمن 19 مليون فرنك إلى 14 مليون فرنك وتعليل ذلك حسب الأبحاث يعود إلى تناقص عدد المحارث بسبب آلات الحرث الحديثة وإلى مرض ونفوق الكثير من المواشي (3).

وبالتحديد، صار انخفاض مردود الضرائب العربية، بعد سنة 1908 أمراً بديهياً في نظر الجميع لقد تم الشعور بمرارة ذلك من طرف المجالس العامة بفعل حرمانها من بعض إنتاجها الذي خصص للمناطق الجنوبية ولكن بعد سنة 1908 عاد انخفاض المردود إلى التسارع بحق مما جعل ميزانيات العمالات التي كانت ممولة من الضرائب العربية بنسبة 84 %، لا تحقق ذلك في سنة 1911 إلا بنسبة 67 % ثم 57 % في سنة 1918، لقد نضب معين الضرائب العربية التي كانت تعتبر، حسب عبارة المندوب المالي Aymes " الشدي الذي تقتات منه ميزانية العمالة " (4).

(1) - G.G.A, Statistique générale de l'Algérie, Alger, 1901-1911 .

(2) - G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1916, imp, Administrative victore Hentz, Alger, 1917, P: 123 .

(3) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 90 .

(4) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص: 173 .

بدورها كانت ميزانيات البلديات تستفيد من السنتيمات المضافة للضرائب العربية التي كانت تجمع في البلديات المختلطة (أضيف لها ثلاث سنتيمات بلدية بموجب مرسوم 30 أكتوبر 1901) غير أن ذلك لم يكن يمثل في 1911 سوى 1209372 فرنك من بين 36211267 فرنك (التي تمثل مجموع ميزانيات البلديات) أي 3.3 % .

وكانت الأرقام المطلقة يتتبع انخفاضها بشكل خفيف، ذلك هو ما يجعلنا نفهم لماذا كان المجلس العام بقسنطينة الذي شاهد انخفاض عائداته في مدة عشر سنوات من 800 ألف فرنك إلى مليون فرنك أكثر المجالس حرصا على المطالبة بتدابير ترمي إلى زيارة عائدات الضريبة العربية، وعبثا حاولت الإدارة عن طريق اللجوء إلى المعدلات العشرية التأكيد بأن مردود الضرائب لا يزال مستقرا فالانخفاض الملحوظ منذ سنة 1909 كان أمرا واقعا وحقيقيا أما التفسيرات المقدمة لهذا الانخفاض، فالمستوطنون كانوا يعتقدون بتعميم التهرب الضريبي أو استعمال المحارث الفرنسية التي تقوم مقام عدة محارث عربية وهذا تبرير غير مؤسس، فمن المفروض أن يكون التهرب الضريبي مستقرا إحصائيا كما ظل استعمال المحارث الفرنسية قليلا، والتفسير الأكثر بدهاة قد أعطي بكل بساطة من طرف آيت مهدي رئيس المندوبية القبائلية، حين قال: " لقد تناقصت الضريبة العربية لأن أراضي العرش صارت بين الأوروبيين ولم تعد تدفع الآن شيئا "، وهذا التقلص المحسوس الذي شهدته المساحات المزروعة من طرف الفلاحين المسلمين هو التفسير الوحيد لكون الضرائب العربية التي أنتجت حوالي 19 مليون فرنك سنة 1890 لم تعد تقدم سوى 13897819 فرنك في سنة 1918 (1) .

وفي يوم 21 جوان 1918، ثم التصويت على إلغاء الضرائب العربية - لم يكن ذلك الإلغاء مطبقا سوى في أقاليم الشمال حيث ظلت الضرائب العربية سارية في مناطق الجنوب - وتأسيس سلسلة من الضرائب الجديدة ومنها الضريبة العقارية على الملكيات غير المبنية، التي كانت موجودة في الواقع منذ 01 جانفي 1918 ولكن رفعت نسبتها من 4 إلى 5 %، وصدر مرسوم 30 نوفمبر 1918 لمعادلة هذه القرارات بينما أوضح مرسوم 1 ديسمبر 1918 المساواة الجبائية المطلقة بين الأوروبيين والمسلمين (2) .

(1) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2 ، ص ص: 173 - 174 .

(2) - نفسه ، ص ص: 167 - 168 .

2 - تطور الضرائب المباشرة:

قدر التقرير الذي قدمه Doumergue أن الضرائب المباشرة التي كان يدفعها المسلمون للدولة قد بلغت في عام 1901 حوالي 24853062 فرنك⁽¹⁾، أي أن كل فرد من المسلمين الجزائريين كان يتحمل حوالي 6.08 فرنك، بينما ما يتحمله الأوروبيون هو 09 ملايين فرنك أي أن كل فرد يتحمل 14.8 فرنك .

أما في سنة 1911 فنجد أن ما يتحمله المسلمون الجزائريون من الضرائب المباشرة هو 26 مليون أي أن كل فرد يتحمل 6.18 فرنك بينما نجد أن الأوروبيين يتحملون من هذه الضرائب 14 مليون فرنك، أي أن كل فرد أوروبي كان يتحمل 14.8 فرنك⁽²⁾ .

وقد لوحظ بالفعل زيادة في مبالغ الضرائب على الحرف والعقار المبني من سنة 1901 إلى 1912 حيث بلغت على التوالي 46 % و 19 %⁽³⁾ .

وقد سجلت الإحصاءات الرسمية بين سنتي 1915 و 1916 بالنسبة لضريبي المهن والعقارات المبنية زيادة بلغت حوالي 7325 فرنك، حيث ارتفع معدل الضرائب على العقارات المبنية من 6973342 فرنك سنة 1915 إلى 7173237 فرنك سنة 1916، كما أن ضرائب المهن انتقلت من 4637734 فرنك سنة 1915 إلى 4511091 فرنك ورغم الانخفاض، إلا أنه لم يؤثر على المردود العام للضرائب المباشرة التي كان المسلمون الجزائريون يدفعونها⁽⁴⁾ .

ونلاحظ بأن الضريبة الأهلية التي خضع لها المسلمون ارتفعت من 25 مليون فرنك إلى 26 مليون فرنك، أي من 6.08 فرنك للرأس إلى 6.18 فرنك للرأس وذلك خلال عشر سنوات بينما الضريبة الأوروبية ارتفعت من 9 ملايين فرنك إلى 14 مليون فرنك، أي من 14.8 فرنك للرأس إلى 18.4 فرنك للرأس وكان عدد الأوروبيين بالجزائر عام 1911 لا يتعدى 752043 نسمة⁽⁵⁾ .

(1) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 175 .

(2) - عبد الرحمان رزاق ، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق ، ص: 90 .

(3) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 175 .

(4) - G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1916, Op. Cit, P: 123.

(5) - عبد الرحمان رزاق ، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق ، ص: 90 .

3 - تطور الضرائب غير المباشرة:

في عام 1901 كان عائد الضريبة الأهلية من هذه الضرائب 11 مليون فرنك أي 2.6 فرنك للرأس أما الضريبة الأوروبية فكان عائدها 35 مليون أي 54.3 فرنك للرأس، بينما نجد في عام 1911 أن عائد الضريبة الأهلية بلغ 18 مليون فرنك أي 4.1 فرنك للرأس، أما الضريبة الأوروبية فقد بلغ عائدها 51 مليون فرنك أي 68 فرنك للرأس فيلاحظ أن ضريبة الأهالي ارتفعت من 11 مليون فرنك إلى 18 مليون فرنك وتعلل الأبحاث هذه الزيادة بزيادة عدد السكان، ويظهر هذا من خلال زيادة ضريبة كل أهالي بمقدار 1.72 فرنك، أما الضريبة الأوروبية فقد ارتفعت من 35 مليون فرنك إلى 51 مليون فرنك أي من 54 فرنك للرأس إلى 68 فرنك للرأس أي زيادة قدرها 16 مليون فرنك أي زيادة 13.7 فرنك للرأس، وتعلل الأبحاث هذا الفرق في الزيادة بما لحق الأوروبيين من ضرائب جديدة خاصة على الكحول كما يلاحظ أن هناك مواد يستهلكها الأهالي أكثر من الأوروبيين فالتبغ ضريبة الأهالي منه 390000 فرنك من مجموع الضريبة وهي 5867000⁽¹⁾، وتطورت الضرائب غير المباشرة في عمالة قسنطينة حيث لوحظ تطور بعض الرسوم في حين آخر انخفاض خلال الفترة الممتدة من 1927 إلى 1934 والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (25): تطورت الضرائب غير المباشرة في عمالة قسنطينة 1927 - 1934 .

السنة	1927	1928	1929	1933	1934
حقوق التسجيل	28456344	40551061	45328558	34029000	31365000
الرسوم على الطوابع	8717689	10297147	11968864	12344000	11191000
ضريبة الدخل	2700633	3362626	4276485	3277000	3941000
الرسم على الأملاك	15581223	8667755	15240699	2983000	3659000
منتجات الغابات	17245540	13293816	20748501	58145000	8246000
منتجات مختلفة	203372	64404	66134	64000	121000
المجموع	72904801	76236909	97629241 ⁽²⁾	58511500	58523000 ⁽³⁾

(1) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 90 - 91 .

(2) - G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1929, imp, victore Hentz, Alger, 1929, PP: 57- 86 .

(3) - G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1935, imp, solal, Alger, 1935, P: 214 .

وأهم ما يمكن ملاحظ على هذه الرسوم والضرائب أنها مستقرة، حيث سجلت سنة 1929 أعلى عائد وصل إلى أكثر من 97 مليون فرنك ثم شهدت انخفاض وصل إلى حدود 58.5 مليون فرنك سنة 1934، ويعلل الخبراء هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

ونظرا لعدم جدوى المقارنة بين زيادة مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة فلنكتف بتوجيه الانتباه إلى كون نصيب المسلمين من الميزانيات البلدية التي تم حسابها وفق النسب الإدارية قد بلغ 14195737 فرنك في سنة 1911 و17492195 فرنك في سنة 1912 أي بزيادة بلغت نسبة 23 % وتعود إلى مختلف الضرائب والرسوم بنسب متفاوتة (1).

أما ضريبة الخدمات المدفوعة من طرف الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و55 عاما وكذا رسوم الإيجار والضريبة على الكلاب، فكانت توفر من 38 إلى 45 % من مجموع ميزانية البلديات حيث أنه في سنة 1909 كانت حقوق الخدمات والسوق تمثل 19909.242 فرنك من بين رقم إجمالي بلغ 54777954 فرنك أي بنسبة 36.3 % وقد تم في سنة 1921 تقييم الوضع كما يأتي:

لم يعد المسلمون يسددون سوى نسبة 16 % من مبلغ الضرائب المباشرة التابعة للميزانية الاستثنائية و 28 % من مبلغ الضرائب غير المباشرة و 27 % من المبلغ الإجمالي للضرائب، والحال أن هذه النسبة كانت في سنة 1913 حسب تقدير المندوب جولي Joly، كما يلي: 66 % ضرائب مباشرة و 26 % ضرائب غير مباشرة و 41 % من المبلغ الإجمالي للضرائب.

وعلى صعيد آخر، فيما يتعلق بميزانية العمالة وميزانية البلدية والميزانية الاستثنائية، كانت حسابات الإدارة تقدر في سنة 1921 بمحمل الأعباء بـ: 22.69 فرنك بالنسبة للمسلم و 33409 فرنك بالنسبة للأوروبي، ولكن المقارنة بين شتى تقديرات المصالح الإدارية حول نسبة مساهمة كل من المسلمين و الأوروبيين في الضرائب والتي يستحيل مراقبة مدى صحتها لإلقاء الضوء على حجم الاقتطاعات التي تعرض لها دافعوا الضرائب الأهالي قبل سنة 1918 (2).

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص: 197 .

(2) - نفسه، ص: 197 - 201 .

ثالثاً: الإصلاح الجبائي وأثره على الاقتصاد:

ذكر النائب بيردو Burdeau في تقريره عن سنة 1891 متهمًا: "إن القائمين بمهام الإصلاح الضريبي في الجزائر، ليسوا مستعجلين"، وبالفعل فإن تاريخ الضرائب العربية كان يعتبر، طيلة سبع وعشرين سنة، بمثابة تاريخ إصلاح ضريبي تعذر تحقيقه، والحال أن الحرب العالمية الأولى هي التي مكنت البرلمان من فرصة حل تلك المعضلة وتحقيق الإدماج الضريبي وكان الرأي العام في فرنسا، يعتقد أن ذلك قد تحقق منذ زمن بعيد (1).

1 - موقف الإدارة المحلية (البلدية) من الإصلاح:

لم تعد التدابير السارية بعد سنة 1871، في مادة الضريبة العربية، تحتاج إلى شرح كبير لأنها فرضت نفسها بنفسها، فبمجرد إعادة تشكيل مجلس الحكومة هذا الأخير عمل على إصلاح منظومة الضرائب ورفع مبلغ مساهمتها في الخزينة وأقام مصلحة للإحصاء والتحصيل يعمل فيها موظفون فرنسيون.

وفي: 22 أوت 1871 أنشأ دوقيدون De Gueydon وظيفة " مأمور الإحصاء "، وكلفه بدراسة إمكانية استبدال القايد بموظف فرنسي وفي جوان 1872 أخطر De Gueydon مدير الضرائب ومجلس الحكومة بزيادة حجم الضرائب العربية وإخضاع الأهالي الذين يعملون في أراضي الأوروبيين لدفع العشور فجاء مشروع القرار الذي سن ضريبة على ملكيات الأهالي المشيدة وغير المشيدة وضريبة على المهن والعائدات الصناعية وفرض رسوما بلدية جديدة وخدمات مادية في المسالك القروية، وكان يتوقع من وراء ذلك حصول زيادة في المداخيل، وفي نفس الوقت تخفيفا في الضرائب على المزارعين المسلمين (2).

في عيشة توحيد القوانين الضريبية في الجزائر كانت الضرائب التي يدفعها المسلمون الجزائريون بصفة خاصة هي، العشور والزكاة والحكور واللزمة، فالعشر يقبض في كل التراب الوطني إلا عند الشُرفة (البلدية المختلطة للمشرية) وفي البلدية المختلطة لالة مغنية وفي 13 بلدية القبائل الصغرى وفي القليعة (المتيجة) ومنذ 1894 أصبح العشر يطبق على الزراعات الأخرى مثل: الكروم والأشجار المثمرة والخضر على غرار القمح والشعير، ففي عمالتي الجزائر ووهران قد حددت السلطات الاستعمارية مقاييس اعتبارية للزراعات (3).

(1) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص: 149 - 150 .

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، المرجع السابق، ص ص: 469 - 470 .

(3) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830 - 1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص: 186 .

علما بأن الأهالي يزرعون 3/2 ثلثي أراضيهم شعيرا والثلث الباقي قمحا، كما يحدد عدد القناطير التي يتم اقتطاعها بصفة اعتباطية وبكيفية جزافية باعتبار الزويجة أو السكة، وفي عمالة قسنطينة يمثل العشر مبدئيا 10/1 من المحاصيل (التي تقدرها الإدارة أو أعوانها الأهالي) الناجمة عن المساحة المزروعة بمحراث في حملة فلاحية ومنذ 1874 أصبحت تعريفية التحويل تقدر بـ: 22 فرنك للقنطار من القمح و 11 فرنك للقنطار من الشعير، في حين أعفي الخماسون الذين يزرعون أراضي الأوربيين ابتداء من 1858، وبالنسبة للزكاة كانت تفرض على المواشي والتي حددت بـ: 4 فرنكات بالنسبة للجمال و3 فرنكات للثيران و0.25 فرنك للأغنام و0.20 فرنك عن كل رأس من الماعز.

أما ضريبة الحكور فكانت كما أسلفنا سابقا ضريبة خاصة بعمالة قسنطينة ويكون زيادة على العشر ويقبض بنفس القواعد ولكن بتعريفتين فقط ويدفع نقدا بعد المحصول 30 فرنك للمحراث قبل 1858 وأصبح بعد ذلك 20 فرنك، وتنقلت من هذه الضريبة الأراضي المصنفة على أنها ملك بالمراسيم التي تنفذ قرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 22 أبريل 1863، يعني 37 بلدية من بين 112 بلدية في العمالة وقد مثل هذا أحد الوسائل العديدة التي وضعت لتفكيك الأراضي المسماة عرش وبقيت اللزمة في بلاد القبائل وهي ضريبة رأسية وتتكون منذ 1894 من سبعة أصناف مختلفة وتتراوح تعريفاتها من 0 إلى 100 فرنك وتقبض بقطع النظر عن أي ضريبة في 13 بلدية وبالتوازي مع العشر والزكاة في 7 بلديات أخرى (1).

وفي بعض مناطق الجنوب تدفع القبيلة اللزمة " القارة " وتقوم الجماعة بتوزيعها ولزمة النار مثل السابقة، ضريبة نصاب وتوزيع محددة بـ: 22.5 فرنك لكل نار يبرز دخانها وتوزع الجماعة هذه الضريبة أيضا ولزمة النخيل هي كالعشر بالنسبة للزراعات الأخرى وتتغير نسبتها ما بين 0.25 و0.30 فرنك للشجرة الواحدة (2).

ولقد ظل الانتباه منصبا، حول التعديلات التي تطلبها نظام الضرائب العربية الخاصة بالأهالي فمنذ 1871، يمكن تتبع ذلك التطور الناتج عن ازدياد حجم الضرائب من جهة وأيضاً نسبة المطالبة بالإصلاحات من جهة أخرى، وعليه فتتبع نشاط المجلس الأعلى لحكومة الاحتلال، من خلال

(1) - محفوظ قداش، جزائر الجزائريين ، المرجع السابق ، ص: 186 - 188 .

(2) - نفسه، ص: 188 .

الاجتماعات الدورية، والتي أسفرت عنها محاضر الضبط السنوية، يعد ذا مسعى وحيدا، تعلق بإيجاد حلول لمسائل النظام الضريبي.

وما يمكن قوله عن مشاريع إصلاح الضرائب هو أنه إلى غاية القرن 19م وعن طريق البحث في مضمون محاضر الضبط ولاسيما في المسائل التي طرحها مجلس الحكومة في جلساته المتعددة، يلاحظ بأنها اتفقت في مجملها على نقطة واحدة، ألا وهي تحويل الضرائب العربية أو تعديلها وعلى هذا الأساس يمكن الاطلاع على ثلاثة تعديلات أو مشاريع إصلاحية كبرى متتالية مست النظام الضريبي الخاص بالجزائريين المسلمين (1).

الأول: مشروع تحويل الضرائب العربية 1873 ومس جذريا طرق تبديل الضرائب الأربع.

الثاني: تحويل الضرائب العربية، ضريبة النصاب أو التحديد المتفاوتة في مداخيلها إلى ضريبة موحدة موزعة، ذات دخل ثابت، تماشيا ومبادئ الضريبة العقارية في فرنسا.

فبعد 1875 أخذت المشاريع الإصلاحية في حملتها منطلقا واحدا، تمثل في التحويل الكلي والمطلق للضريبة العربية وتعويضها بضريبة موحدة تخضع لها كل المناطق، وجميع السكان وكذا كل أنواع الإنتاج المختلفة.

الثالث: اقتراح لجنة 1892 القاضي بالإبقاء على ضريبة التحديد وعدم التغيير في نظام الزكاة مع إلغاء الحكور من جهة وتوحيد العشور في العملات الثلاث، انصبت أعمال اللجنة على تحويل الضرائب العربية إلى ضريبة موحدة وموزعة يحدد مجموعها سنويا، مع تعيين الحصة الخاصة بكل دوار، وأن توزع بين مكلفي الدوار، ولكن مع ضرورة الحد من تدخلات الأعوان الفرنسيين من موزعين وغيرهم باعتبارهم ذوو معرفة ضيقة بالأهالي وبمصادر دخلهم، وقد أضاف مُعدو اللجنة، بأن تسند المهمة إلى الجماعة.

وكان التقرير الذي قدمه " جولي" المرسل إلى اللجنة سنة 1892 قد أعطى تفاصيل تلك العملية ذاكرا بعض المظالم المرتكبة من قبل الجماعة خلال التوزيع، والعمل على إلغاء مبدأ تعيين المحاصيل بالجزائر ووهران أو تحديدها، وذلك عن طريق توسيع نظام العشور القائم في قسنطينة إلى العمالتين

(1) - توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق ، ص: 534 .

الأخرين، بعد أن تم تحديد قيمته لكل جابدة (قيما ثابتة) وتم الاتفاق على ضرورة إلغاء حكور قسنطينة، لعدم تماشيه، ومتطلبات البلاد، مع توحيد العشور في كل المقاطعات، كما اقترحت محاولة تطبيق نظام التوزيع بمنطقة القبائل.

كما تقرر إلغاء الزكاة على كل من لا يملك سوى بقرة أو عترتين، والتقليل من شأن جباة الضرائب، ولكي يكون ذلك ممكنا لابد من توكيل مهمة جباية الضرائب العربية إلى مصلحة الضرائب المباشرة، عوض مصلحة الضرائب المختلفة، وأخيرا إعادة الغرامات الملغاة منذ سنة 1874 في حالات إخفاء المواشي أو تهريبها بفرض ضعفي، أو ثلاثة أضعاف الضريبة.

أما اللزمة فقد تم القرار في شأنها، بأن الحصص المحددة لها تكون من خلال معدل السنوات العشرة الأخيرة مع مراجعتها كل خمس سنوات على الأقل وفي فترة المراجعة، تعين قيمتها بالتناسب ومقدار الثروة المحصاة على أن يتم توزيع نصيب كل مكلف من قبل الجماعة، وتحت رقابة شيخ القبيلة وأحد أعوان الإدارة، وبحضور موزعي الأعباء الضريبية وأن نتائج عملية التوزيع ككل يتم الإعلان عنها أمام الملاء، حتى يتسنى للمعنيين الاحتجاج إذا دعت الضرورة لذلك، أما في المناطق الصحراوية فتقرر إتباع ضريبة موحدة، وكذا استبدال اللزمة الثابتة في ميزاب بـ: ورقلة وعند الشرفة بعين الصفراء بالعشور والزكاة، كما هو حال بقية البلاد، بالإضافة إلى ضريبة عن كل نخيل الواحات بحسب القيمة الإنتاجية (1).

وقد طبقت اللازمة المحددة على البلديات المختلطة في الأوراس سنة 1899 ففي منطقة الأوراس مثلا كانت 10 دواوير تدفع ما قيمته 20203 فرنك، وقد حددت لازمة النار وهي ضريبة على الدخان ناتج عن النار بـ: 22.50 فرنك وبالنسبة إلى لازمة النخيل فكانت مطبقة على بلديات من الجنوب القسنطيني منها عين التوتة وبسكرة وخنشلة وبريكة وفي سنة 1899 تم تحديد قيمة ضريبة النخلة (2) الواحدة 0.25 فرنك في عين التوتة المختلطة و 0.30 فرنك في بلدية القنطرة و 0.50 فرنك في بريكة إضافة إلى الضرائب المدججة assimilées وهي متنوعة مثل: الخدمات الضريبية البلدية على الكلاب

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 535.

(2) - Mostéfa Haddad, l'émergence de l'Algérie Moderne, T 2, imp, Guerfi, Batna, 2002, P: 665.

وضريبة على المناجم، ضريبة خاصة بغرفة التجارة وضريبة خاصة بحقوق زيارة الصيدلة وبيع الطلاء والتاجر وضرائب قنوات الرّي وغيرها من الضرائب المتنوعة (1).

وكانت التجاوزات تحدث أثناء تحصيل الضرائب لا تعد ولا تحصى، ولم يكن المجلس البلدي يطالب الدواوير، المرتبطة بالبلديات، بشيء غير دفع الأموال، لأن البلديات الأوروبية لم تكن تستطيع ضبط ميزانيتها إلا بفض الموارد التي تجنيها من الأهالي والحال أن تعليمه صادرة عن عامل عمالة قسنطينة، في: 18 مارس 1902 منددة بالتجاوزات التي يقترفها بعض شيوخ البلديات قائلا: بدل أن تعتمد البلديات إلى كراء الراضي التي في حوزتها فإنها تترك الأهالي يحرثونها ثم تطالبهم، في وقت الحصاد بدفع رسوم باهضة يتم تحديدها بطريقة تعسفية مع تهديدهم بالمتابعة القضائية (2).

وفي ملتقى شيوخ البلديات المنعقد في سنة 1910 اقترح بعضهم رفع قيمة الرسوم على المواد الغذائية الأساسية بصفتها إتاوة جمركية بحرية ولكن رأي الأغلبية فضل اللجوء إلى التجارة والإتاوة على البيع في السوق ورسوم ذبح المواشي وزيادة سعر إيجار المنازل والأكوخ بغرض تفادي السقف القانوني المحدد لقيمة الرسوم على الإيجار، وهو 12 %، وقد ورد في تقرير سري بتاريخ: 14 أبريل 1917م أن: " يدفع الأهالي أكبر قسط من الضرائب ولكنهم يلاحظون أن البلديات تنفق أموالا طائلة في سبيل إنجازات من قبيل الكماليات، ولكنها ترفض القيام بتهيئة دروب بسيطة لتسويق منتجاتهم فإن مشاعر الثورة تهر كيانهم إن هذه القضية الخطيرة ينبغي أن تثير انتباه الحكومة " (3).

كانت الظروف الاقتصادية غير ملائمة مما ضاعف متاعب الفلاحين فبالإضافة إلى انخفاض الأسعار الفلاحية وتقلص الموارد المالية للبائعين، فقد زاد ثقل الأعباء المالية على الجميع، ففي: 11 أوت 1896 تم تشكيل لجنة من طرف؛ j.combon ليس لغرض دراسة وضعية الجزائر من الناحية الاقتصادية ولكن بالذات من أجل تحديد الأعباء المالية التي يعاني منها الأوروبيون والأهالي على السواء، وقد قدمت لجنة دراسة الأعباء الجبائية سنة 1898 خلاصة أشغالها إلى الحاكم العام، وكان هدفهم الحقيقي من خلال التحقيق هو إخفاء العبء الذي تمثله مجموع الضريبة على عاتق المسلمين وهو عكس ما كان كومبون combon ينتظره من اللجنة وعدم ترك الأوروبيين بواسطة تلاعب في الحسابات يعتقدون أنهم

(1) - Paul Vialatte, Des impôts Directs en Algérie, Op. Cit, PP: 19 - 28 .

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج2، صص: 27- 29 .

(3) - نفسه ، صص: 35 - 38 .

يدفعون ضرائب كثيرة، لكن تجدر الإشارة إلى أن الحاكم العام قد قرر في: 22 أوت 1901 الإعفاء من العشر سنتيمات المضافة العامة والبلدية فئة المسلمين المساكن في مراكز الاستيطان في البلديات المختلطة وإخضاعهم للرسوم البلدية المفروضة في البلديات المكتملة الوظائف، وهذا يمثل إعفاء طفيفا على الأقل في البداية لأن نسبة الرسم على الإيجار قد ارتفعت في مدة 05 سنوات بحوالي 300 ألف فرنك⁽¹⁾.

ورغم الأزمات الاقتصادية المتتالية والمجاعات والأوبئة التي تأتي على السكان، فإن الإدارة الفرنسية المحلية (البلدية) ظلت تفرض عليهم ضرائب باهضة تفوق كل إمكانياتهم، وإذا كان الأهالي يعانون من ضغط الضريبة فقد كان المستوطنون ينتفعون بها من أجل تحسين شروط حياتهم⁽²⁾.

2 - تفاقم أثر الجباية على الجزائريين:

تعرضت مداخل الضرائب العربية إلى تزايد مستمر⁽³⁾، وأول شيء يمكن ملاحظته هو تذبذب المقادير الجبائية من سنة إلى أخرى، فمن أربعة ملايين فرنك سنة 1845 إلى 11.5 مليون فرنك سنة 1870 وذلك كان عائدا حسب رأي البعض إلى ثلاث تفسيرات:

* - أن يعود مصدر الخطأ إلى النظام نفسه.

* - إلى مواصلة الإدارة الفرنسية عملية جباية الضرائب العربية.

* - وأخير اعتبار الغلبة للفرنسيين، فأجبر الجزائريون على دفع العبء المضاعف للضرائب، فإلى جانب الضرائب العربية، كانوا يدفعون الضرائب الفرنسية⁽⁴⁾.

بينما توفق الإدارة الاستعمارية في إصلاح الضرائب العربية ولم تنجح في فرض الضريبة على الأوروبيين، لم تجد بدا من رفع نسبة الضرائب مرات عديدة حرصا على توفير موارد ثابتة للعمليات وتحمل أعباء النفقات الجديدة وابتداء من سنة 1873 أصبح المبلغ الأساسي من الضريبة العربية بعد طرح المناب المخصص للقادة الجامعين، كان يصب نصفه في خزانة الدولة (5/10) ونصفه الآخر للعمليات كما تقرر في نفس السنة 1873، فرض مبلغ كبير من السنتيمات المضافة على الضرائب العربية لتمويل

(1) - شارل روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 182-185.

(2) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م - 1962 م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 204 - 205.

(3) - Georges Lavigne, l'impôt foncier en Algérie, Paris, 1877, P: 06.

(4) - Claud Collo, les institutions de l'Algérie Durant la Période coloniale (1830 - 1962), Edition du CNRS, France et OPU, Alger, 1987, PP: 268 - 269.

مصلحة شؤون الملكية الأهلية وصدر مرسوم: 13 جويلية 1874 يحدد مبلغها بسنتيمين اثنين لكل فرنك من الضريبة الأصلية بالنسبة لمختلف الضرائب العربية وعشر سنتيمات للزمة القبائلية، وحين تبين أن ذلك ليس كافيا تقرر بموجب مرسوم: 27 جويلية 1875، مضاعفة الأرقام المذكورة ابتداء من السنة الموالية (4 و 20 سنتيم)⁽¹⁾.

وابتداء من سنة 1874 تم رفع نسبة العشور بنسبة 10 % وذلك بزيادة جزافية لسعر قنطار القمح والشعير اللذين انتقلا بالتتابع من 20 إلى 22 فرنك ومن 10 إلى 11 فرنك، كما رفع مبلغ الزكاة بالنسبة للغنم من 0.15 فرنك إلى 0.20 فرنك، وزكاة الماعز من 0.20 فرنك إلى 0.25 فرنك، بينما الزمة القبائلية لا تكاد تتجاوز 3 إلى 4 % من الدخل بينما يأخذ العشور والحكور من 13 إلى 14 % وهي تكاليف مبالغ فيها حسب رأي مدير الضرائب يوم 22 فيفري 1878، ولقد تم اختيار فرض الزيادة على العشور لاعتبارات سياسية.

أما في البلديات المكتملة الوظائف، حيث لم يفرض دفع السنتيمات الإضافية امتلاك الكلاب وهذه الرسوم لم يتقبلها الأهالي إلا مرغمين فقد تم إعفاء البلديات المختلطة منها، وصدر قرار من الحاكم العام بتاريخ: 04 جانفي 1877 رخص للمعنيين بضريبة الخدمات أداء نصف أيام الخدمات المقررة لهم نقدا وأداء نصفها عملا، ثم تقرر لاحقا السماح بالتسديد الكلي نقدا بموجب قرار: 17 سبتمبر 1889 وأصبحت ضريبة الخدمات أثقل الضرائب العربية وشكلت المصدر الأساسي لموارد البلديات المكتملة الوظائف⁽²⁾.

جاء في تقرير المندوب " جارو" باسم لجنة الضرائب العربية، أمام مندوبية المستوطنين، يوم: 13 نوفمبر 1899 مايلي: " إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأن هذه الضرائب تشكل أحد مصادر مداخيلها الأساسية فعلا فإن من 54 مليون 17 إلى 18 مليون، حسب السنوات تعود إلى الضرائب العربية"، وطالب برفعها⁽³⁾.

(1) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 475.

(2) - نفسه ، ص: 476.

(3) - صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 - 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص: 158.

وما يمكن التأكيد عليه، أن الجهود والمسااعي الإصلاحية، قد ذهبت في مهب الريح، بحيث دخلت سنوات السبعينات ونظام الضرائب كان لا يزال يشكو من إرهاق كاهل السكان بشق الأعباء الضريبية والتوزيع غير العادل في الضرائب بين الجزائريين والأوروبيين من جهة وبين الجزائريين فيما بينهم من جهة أخرى، ولقد دلت الإحصاءات الخاصة سنة 1879 بأن حصة الأهالي المسلمين من الضرائب قد بلغت 22800000 فرنك، في حين لم تصل حصة الأوروبيين إلى أكثر من 13800000 فرنك (1).

غير أن الأرقام الوحيدة، المؤكدة صحتها، هي أرقام سنوات (1877 - 1881)، وهي أصدق بيانا عن الحقيقة، فإلى جانب الضريبة العربية، التي تحدثنا عنها، (أي حوالي 13 إلى 14 مليون فرنك كضريبة أساسية) كان المسلمون يدفعون ما يلي:

* - السنتيمات المضافة (معدل مجموعها السنوي: 2300000 فرنك)

* - السنتيمات الاستثنائية (معدل 800000 فرنك)

* - الرسوم البلدية (5 ملايين)، يضاف إلى ذلك الضريبة التي تدعى الضريبة الفرنسية المباشرة وغير المباشرة ففي سنة 1881 مثلا نذكر المبالغ الآتية:

45 ألف فرنك لرخص بيع التبغ، و 138321 فرنك ضريبة الحرفة الأهلية، و 679770 مقابل حقوق الدمغ والتسجيل (2).

كما فكرت الإدارة الاستعمارية بالجزائر في سن ضريبة للأبواب والنوافذ غير أنه تم التراجع عن ذلك نظرا للصعوبة التي لاقتها عملية إحصاء الفتحات الموجودة في منازل المسلمين الأهالي ومن المعلوم أن هذه الضرائب، قد فرضت من أجل تحقيق منجزات لا يستفيد منها الأهالي.

وإن القول بأن الضريبة كانت مححفة بالنظر إلى الفقر المدقع الذي ميز السكان حقيقة يؤكد أنها توفر الشهادات الصادرة عن شخصيات مستقلة (3).

لم يكن يهم المكلفين بدفع الضريبة من الجزائريين، أن تقوم الدولة بتوزيع عادل للعبء الضريبي وإنما كانوا يطالبون ألا تتعدى قيمة الضريبة طاقتهم الإنتاجية، ويمكن الإشارة في هذا المقام إلى احتجاج " ابن سيام" في: 26 أكتوبر 1886 في جلسة المجلس العام المنعقد في 22 أكتوبر بالجزائر، حيث احتج

(1) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 540.

(2) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 478.

(3) - نفسه، ص ص: 478 - 479.

المعاونين القضائيين المسلمين على كيفية تحديد الضرائب العربية، وطريقة إخضاع الأهالي إليها وكذلك احتجاج أعيان قسنطينة سنة 1891م أو شكايتهم المتمثلة في مطلبهم الأساس، في إعادة النظر في النظام المتبع في الضرائب (1).

ومع بداية القرن العشرين في سنة 1901 كان عائد ضرائب الأهالي الإجمالي 36 مليون فرنك أي 9 فرنكات للرأس، أما ضرائب الأوروبيين فكان عائدها الإجمالي 44 مليون أي 69 فرنك للرأس وفي عام 1902 كان عائد الضريبة الأهلية الإجمالي 38 مليون فرنك أي حوالي 9 فرنكات للرأس أما الضريبة الأوروبية فبلغ عائدها الإجمالي 45 مليون فرنك أي 71 فرنك للرأس (2).

وفي عام 1905 كان عائد الضريبة الأهلية 39 مليون أي 9.4 فرنك للرأس، وكان عائد الضريبة الأوروبية 47 مليون فرنك أي 75 فرنك للرأس، وفي عام 1910 بلغ عائد الضريبة الأهلية 43 مليون فرنك أي 10.7 فرنك للرأس، ووصل العائد الإجمالي للضريبة الأوروبية 64 مليون فرنك أي 86.5 فرنك للرأس.

وفي عام 1911 كان عائد الضريبة الأهلية 45 مليون فرنك أي 10.5 فرنك للرأس، وكان عائد الضريبة الأوروبية 58 مليون فرنك أي 86.5 فرنك للرأس، فمجموع الضرائب كان في عام 1901 يعادل 80 مليون فرنك وبلغ سنة 1911 حوالي 109 مليون فرنك، ويتضح من العرض السابق أن الأهالي المسلمين يشاركون بـ: 45 % في ميزانية الجزائر هذه الميزانية التي أنشئت أساسا لخدمة أغراض المعمرين الاستعماريين (3).

وقد تم تقييم الوضع في سنة 1921، كما يأتي: لم يعد المسلمون يسددون سوى 16 % من مبلغ الضرائب المباشرة التابعة للميزانية الاستثنائية؛ و28 % من مبلغ الضرائب غير المباشرة و 27 % من المبلغ الإجمالي؛ والحال أن هذه النسب كانت في سنة 1913، حسب تقرير المندوب جولي Joly كما يلي: 66 % (ضرائب مباشرة) 26 % (ضرائب غير مباشرة) و 41 % (مجموع)، وعلى صعيد آخر (فيما يتعلق بميزانية العمالة وميزانية البلدية والميزانية الاستثنائية) كانت حسابات الإدارة تقدر، في سنة 1921 بحمل الأعباء بـ: 22.69 فرنك بالنسبة للمسلم؛ و 332.09 فرنك بالنسبة للأوروبي، ولقد ارتفعت

(1) - Gourgeot, les sept Plaies de l'Algérie, imp, Pierre Fontana, Alger, 1891, P: 62 .

(2) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 91 .

(3) - نفسه ، ص ص: 91 - 92 .

نسبة الضرائب التي صارت على كاهل الأوروبيين إلى 73 % ؛ وارتفعت مساهمة المسلمين إلى 27 % في حين أن هذه الحصة كانت، بناء على الحسابات الرسمية، 46 % في سنة 1912؛ و 41 % في سنة 1913. إن المقارنة بين شتى تقديرات المصالح الإدارية، والتي يستحيل مراقبة مدى صحتها، كافية لإعطاء فكرة عن هذه الثورة الضريبية؛ وكافية أيضا لإلقاء الضوء على حجم الاقتطاعات التي تعرّض لها دافعوا الضرائب المسلمون الأهالي قبل 1918 (1) .

ولقد صدّق الجنرال هانوتو Hanotaux عندما قال: " وكل ما يحلم به الكولون هو إقامة بورجوازية إقطاعية يحميها الجيش ويقومون هم فيها بدور السادة أما الأهالي فيؤدّون دور العبيد " (2) . وإنه لمن المسلم به أن كان على المكلفين من الأهالي المسلمين التصريح بما لديهم من مصادر الثروة: من أراضي ومحاصيل ومواشي، عن طريق إعطاء الأعداد الصحيحة والحقيقة حيث يتم تحديدها وفي حالة إخفاء القيمة الحقيقية للثروة الأهلية، فقد كانت الإدارة الاستعمارية تتخذ بعض الإجراءات الردعية، من قبيل الزيادة في أصل الضريبة وكما قال: ((جورج فوزان)): " إنَّ الضرائب، لم تكن تُحصل من الأهالي إلاّ عن طريق الإكراه " (3) .

وهذا بالذات ما كان يهدف ويعمل من أحله المعمرون وقد طبقوه في نظام الضرائب فكان الأهالي المسلمون يقدمون الملايين من الفرنكات من أجل إقامة تلك البرجوازية الإقطاعية.

(1) - شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع، ص: 200 - 201 .
(2) - عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871 - 1914)، المرجع السابق، ص: 92 .
(3) - توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865)، المرجع السابق، ص: 542 - 543 .

القسم الثاني:
الوضع الاجتماعي في
الشرق الجزائري
(1900 – 1954)

الفصل الأول:
تحولات المجتمع
الجزائري

قبل التطرق إلى دراسة التطور الداخلي للمجتمع الأهلي في عمالة قسنطينة ينبغي علينا أولاً محاولة تحديد وجهة المنحى الديمغرافي للسكان الأهالي⁽¹⁾، فقد كانت الحالة الاجتماعية صورة عن الحالة الاقتصادية، ولم يكن دور الاستعمار خلال الأزمات سوى رصد الخسائر البشرية، حيث قدر عدد الضحايا نتيجة وباء الكوليرا عام 1849 بـ: 9434 نسمة بعمالة قسنطينة مثلاً، بل الأخطر من ذلك أن هذا الوباء قد أدى إلى إبادة قبائل بتمامها⁽²⁾.

وقد كانت الأوبئة إلى جانب المجاعة تحصد الآلاف من الأهالي ولم تحرك السلطات الاستعمارية ساكننا، بل زادت الأهالي فقراً ورعباً وإمعاناً في الاستئصال والإبادة، إذ دمرت ما بين سنتي 1867 و1869 كثيراً من العشائر، فمثلاً قبيلة أولاد يحيى بن طالب بمنطقة تبسة فقدت 364 أسرة من مجموع سكانها المقدر بـ: 10211 نسمة ليصبح عددها 4325 نسمة أي فقدان حوالي 5886 نسمة بنسبة 67.6 % على الأقل، كذلك جارتها قبيلة العلاونة فقد أصبح عددها 3968 نسمة بعدما كان 8339 نسمة أي خسارة بشرية بحوالي 4371 نسمة بمعدل: 52.6 %، أما في أعلى السهول السطايفية فقد تقبيلة أولاد عبد النور نصف عددها، ليصبح 78512 نسمة بعد أن كان 25031 نسمة⁽³⁾.

رغم أن الدراسات المتوفرة محدودة فإنها تمكننا من تفحص تبعاً لأعداد الموتى الهائلة التي عرفتتها سنتي (1867-1868)، وكذا الخسائر خلال عشريات المقاومة المسلحة (1830-1871)، والتقلبات منذ 1830 إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر تقريباً⁽⁴⁾.

أما فيما يخص التطورات اللاحقة التي أظهرت زيادة كبيرة، حيث تضاعفت أعداد السكان تقريباً بين 1906 و1954 بالمرور من 4.477 مليون إلى ما يقارب 8.5 مليون نسمة، تبعاً لتطور مستوى الصحة والطب فإنها تبقى متسمة بمستوى حياة منخفض جداً، كان سبب في العديد من حركات الهجرة⁽⁵⁾.

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 334 .

(2) - André Noushi, "Constantine à la ville de la conquête", cahier de Tunisie, N°11,3TR, 1955, PP: 201-214.

(3)- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص: 209 - 210 .

(4)- للمزيد حول مسألة الخسائر البشرية نتيجة الأوبئة ينظر: الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867-1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP ، الجزائر، 2008 ، ص: 123 - 173.

(5)- محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962)، المرجع السابق ، ص: 223 .

أولا: وضعية الأوروبيين والمسلمين على الصعيد الديمغرافي:

تشير إحصائيات السكان، باستثناء الجند واليهود، إلى أن عدد الأوروبيين انتقل من 483465 نسمة في سنة 1891 إلى 529717 في سنة 1896 ثم إلى 583844 في سنة 1901، أي بمعدل: 20% من الزيادة خلال عشر سنوات، وقد لوحظ أن النمو السكاني بفضل الولادات، بعد سنة 1896 كان أعلى من النمو المرتبط بالهجرة نحو الجزائر، فمنذ تلك السنة أصبح عدد الأوروبيين المولودين بالجزائر يفوق عدد المهاجرين الوافدين من فرنسا وغيرها، فلقد أصبح الشعب الأوروبي في الجزائر قادرا بمفرده على مواصلة نموه الديمغرافي حتى في حالة انفصال المستوطنة عن البلد الأم، وأظهر تعداد السكان سنة 1891 أن في الجزائر 215793 مستوطنا أوروبيا و 267672 مستوطنا فرنسيا، وكانت نسبة تزايد الفرنسيين « الجزائريين » أعلى من تزايد الفرنسيين الأصليين في البلد الأم (36.28% بين 1886 و 1890)، ثم انخفض إلى 25.76% من 1896 إلى 1900 مما يدل على تدني الخصوبة في نسبة المواليد الفرنسيين بالرغم من التزايد الإضافي بسبب التجنيس والتزاوج بين الفرنسيين والأجانب (1).

أما بخصوص الوضعية الديمغرافية للمسلمين، فقد دل تعداد سنتي 1881 و 1886، أن النمو السكاني بين المسلمين استعاد تزايدهم مقارنة بما كان عليه في السابق، وكان الفرنسيون واعين تماما بتلك المستجدات، ولكن الملفت للنظر في هذه المسألة هو أن الصحافة الاستعمارية كانت دوما تتساءل عن سبب ذلك التزايد بين المسلمين الجزائريين، وتحاول تفسيره بتحسين ظروف إجراء التعداد والإحصاء. وباختصار هل حصل أم لم يحصل تقهقر ملحوظ في نمو السكان المسلمين ؟ وخصوصا خلال العشرية الفاصلة بين 1886 و 1896، وبعبارة أبسط هل تأثر إحصاء السكان منذ سنة 1886، بفضل الشروع في التصريح بالولادات والوفيات لدى مصالح الحالة المدنية ؟ وهل نتج عن ذلك تصحيح التقديرات السابقة والتي كانت سخية في التعداد أو ربما لم تكن تأبه كثيرا بحقائق الميدان ؟ وقد سجل فقط أن السكان المسلمين استعادوا في أثناء المرحلة 1896 - 1900 نموهم العادي بزيادة سنوية بلغت 61000 نسمة، وسجل كذلك أن معدل تزايد الولادات في صفوف المسلمين تجاوز لأول مرة نسبة تزايد الأوروبيين ابتداء من 1903 - 1904.

لم تكن المقارنة بين الوضعية الديمغرافية للمسلمين والأوروبيين مدعاة للقلق والتخوف من طرف الأوروبيين، غير أن الشعور الذي كان سائدا من قبل والقاتل: ((إننا نتطور أسرع من الأهالي المسلمين)) لم يعد قائما بعد 1901 بل شاعت من 1886 إلى 1901 حالة تشاؤم ما لبثت أن تعززت بمرور الوقت (2).

(1) - شارل روبيير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق، ص: 958 - 959 .

(2) - نفسه، ص: 960 - 961 .

1 - منحى النمو الديمغرافي:

يبدو أن تزايد السكان عاد من جديد ليتخذ مسارا أقرب إلى المعتاد، وذلك في إحصائيات (1901-1911)، فإذا وافقنا على الرقم الإجمالي المسجل في سنة 1901 أي: 4072089 نسمة من الأهالي المسلمين، وإذا وافقنا على الرقم الإجمالي المسجل في سنة 1911 أي: 4740625 نسمة فتكون الزيادة العشرية 668536 نسمة مقابل 518022 نسمة من سنة 1891 إلى 1901 أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 16.4% بدل 14.5%، ونسجل في وسط هذه العشرية أن معدل الزيادة يكون قد بلغ 74014 ساكنا سنويا في الفترة من سنة 1901 إلى 1906 و 59673 ساكنا من سنة 1906 إلى 1911، ومن المهم أن نشير إلى أن إحصاء شهر مارس 1906 قد شمل لأول مرة سكان Colomb - Béchar⁽¹⁾.

عرفت الفترة الممتدة بين 1872-1920 تعديلا في نمو السكان الأهالي الجزائريين بسبب تراجع أزمات تزايد الوفيات، والاستقرار النسبي للولادات، وتشير الإحصاءات أن تراجعا منتظما في الوفيات استمر طيلة نصف القرن لمختلف فئات سكان الجزائر، فيما يتعلق بالولادات، وخاصة ولادات الأهالي الجزائريين بقيت مرتفعة نسبيا بينما ولادات الأوروبيين عرفت نقضا ملحوظا⁽²⁾.

وقد سجلت إحصائيات 30 سبتمبر 1884 تعداد السكان في 66 بلدية كاملة الصلاحية في عمالة قسنطينة: 285568 نسمة منهم 47406 فرنسيين و 9805 يهودا و 189500 مسلمين جزائريين و 38857 أجنب (مالطيين وإيطاليين،...)، بينما سجلت الإحصائيات في 32 بلدية مختلطة حوالي 772334 نسمة موزعون كمايلي: 4984 فرنسا و 201 يهوديا و 766342 مسلما أهليا و 807 أجنب في حين كان تعداد السكان في 7 بلديات أهلية هو: 21603 نسمة موزعون كمايلي: 127 فرنسا و 69 يهوديا و 215809 أهليا مسلما و 58 أجنبيا، والحصيلة المسجلة في 105 بلدية بعمالة قسنطينة كانت 1273965 نسمة⁽³⁾.

في حين سجلت إحصاءات 1897 نموا سكانيا في عمالة قسنطينة بلغ 1854964 نسمة أي بزيادة في عدد سكان العمالة بلغ 580999 نسمة في أقل من 13 سنة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

(1)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص ص: 334 - 335.

(2)- Kamel Kateb, Européens " Indigènes" et Juifs en Algérie (1830 - 1962), Représentations et réalités des populations, EL Maarifa éditions, Alger, 2010, P:119.

(3)- G.G.A, Tableau général, Au 30 Septembre 1884, communes de Plein Exercice Mixtes et indigènes, des Trois départements de l'Algérie, imp. Fontana, Alger, 1884, PP: 86 - 87.

جدول (26): تعداد السكان في مختلف بلديات عمالة قسنطينة.

عدد البلديات	فرنسي	يهودي	جزائري مسلم	تونسي	أجنب	المجموع
106 كاملة الصلاحية ومختلطة	82592	9601	1523083	2608	35053	1652937
05 أهلية	146	48	201756	58	19	202027
111 بلدية	82738	9649	1724839	2666	35072	1854964

حيث تمثل الزيادة في عدد السكان 45.6% وتطور السكان الأوروبيين خصوصا الفرنسيون بـ: 57.54% بينما الأهالي المسلمين زاد عددهم بـ: 47.21%⁽¹⁾.

وبوسعنا أيضا القيام بمقارنة تنوع السكان في البلديات المختلطة والبلديات الأهلية (التي تعرف بالبلديات القروية)، وفي البلديات المكتملة الوظائف (التي تعرف بالبلديات الحضرية)، فقد سجل بأن عدد السكان الأهالي عرف من سنة 1901 إلى 1911 زيادة قدرت بـ: 134728 في البلديات المكتملة الوظائف، و305788 نسمة من سنة 1901 إلى 1921، بينما وصل العدد في البلديات " الريفية" ⁽²⁾، إلى 222390 نسمة في 1902، وبلغ 201756 في سنة 1897، أي بزيادة أكثر من 20634 نسمة في أقل من 5 سنوات.

وبالرجوع إلى إحصاءات سنة 1902 نجد أن تعداد السكان في 73 بلدية كاملة الوظائف بلغ 425161 نسمة، موزعون كما يلي: 304591 نسمة أهليا مسلما و75071 فرنسا و14240 يهوديا و1972 تونس و29286 أجنبا (مالطيين وإيطاليين و...)، بينما بلغ عددهم في 34 بلدية مختلطة 1338083 نسمة موزعين كالتالي: 13689 نسمة، كما سجلت الإحصاءات في 05 بلديات أهلية 222703 نسمة موزعين بين 139 فرنسي، و102 يهودي و222390 سكان أهليين مسلمين، و40 تونس و32 أجنبا، والحصيلة المسجلة في 112 بلدية هو 1985947 نسمة⁽³⁾.

وكان الأوروبيون يمثلون حوالي 7.32% من سكان عمالة قسنطينة حسب الإحصاءات العامة التي شملت كل دوائر العمالة بين (1922-1932)، والجدول التالي يوضح ذلك:

(1)- G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie, Au 1^{er} Janvier 1897, imp. Gouvernement générale, Alger, 1897, P: 198.

(2)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 336.

(3)- G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie, Situation Au 1^{er} Novembre 1902, imp, V- GIRALT, Alger, 1902, P: 206.

جدول (27): الإحصاءات العامة للسكان في دوائر عمالة قسنطينة بين (1922-1932) .

الدائرة	السكان الأوروبيون	السكان المسلمون الأهالي	المجموع
باتنة	7434	279207	286641
عناية	37302	111985	149287
بجاية	10530	398133	408663
قسنطينة	49081	567162	616243
قلمة	11213	149646	166859
سكيكدة	24322	133581	157903
سطيف	16555	340660	357215
المجموع	156437	1980374	2136811

وقد بلغ مجموع سكان العمالة من الأهالي المسلمين 1980374 نسمة، وتجاوز التعداد الإجمالي لسكان العمالة 2136811 نسمة (1).

ليس بوسعنا أن نتوصل إلى تقدير جيد لديمغرافية السكان المسلمين بين سنة 1911 و1919 لعدم توفر الإحصاء الخماسي الذي برمج إنجازه في سنة 1916، حيث لم تسمح ظروف الحرب العالمية الأولى بإجرائه، وكان لزاما انتظار إحصاء سنة (1922-1923)، حيث بلغ تعداد السكان حسب النتائج الرسمية 2161000 نسمة أي بزيادة قدرت بـ: 175053 نسمة وهي زيادة ضعيفة، حيث لم تتجاوز في مدة عشرين سنة نسبة 8.8% (2).

ويمكن تفسير هذا الضعف بمقتضيات الحرب من تجنيد وحجز، فأبعدت الكثير من الشبان عن مساكنهم (أثناء عملية الإحصاء)، في سنة 1918 كان ثلث سكان الجزائر الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 40 سنة موجودين في فرنسا، وهي أسباب كافية لتفسير هذا التباطؤ المعترف في نمو السكان، وسوف يعود هذا النمو تدريجيا إلى مستوى النسب التي حققها سابقا وذلك خلال العشرية الموالية (3).

وفي سنة 1936 بلغ عدد سكان عمالة قسنطينة 2514000 نسمة، أي حوالي: 38.03 % من مجموع سكان الجزائر الذين وصل تعدادهم إلى 6610000 نسمة، في حين بلغ تعداد سكان عمالة

(1)- G.G.A, Statistique générale de l'Algérie (1922 – 1923) .

(2)- Claude Collot, Op. Cit, P: 47.

(3)- شارل روبير آجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص: 338 .

وهران 1223000 نسمة وعمالة الجزائر 2240000 نسمة، في حين وصل تعداد سكان مناطق الجنوب 633000 نسمة عام 1936 بعد أن كان حوالي: 546000 نسمة عام 1922 أي بزيادة بلغت 13.74% في ظرف 14 سنة (1).

وللإشارة فإن ما يتعلق بإحصاءات السكان في الجزائر، فإن الدليل السنوي لإحصاءات 1937 لا ينشر المعطيات للسكان الأهالي لعمالة قسنطينة والخاص بسنة 1938 (2).

وتجب الإشارة إلى أن النمو الحضري عرف مزيد من عدم المساواة، خاصة التجمعات في المدن الكبيرة بين سنوات 1906 و1954 (3).

فحصيلة إحصاء 31 أكتوبر 1948 في عمالة قسنطينة شملت 7 دوائر أي 116 بلدية (كاملة الوظائف ومختلطة وأهلية)، حيث بلغ عدد سكان العمالة 3102396 نسمة (4).

وهو رقم يقل بـ: 5804 نسمة عما جاء في تقرير كان قد نشره كل من هنري مورير وأندري بيرتييه سنة 1953 (5).

وباستثناء قسنطينة وعنابة المدينتين الوحيدتين في الشرق الجزائري، التين تجاوز تعداد السكان فيهما 100 ألف نسمة في 1954، قسنطينة من 54 ألف إلى 143 ألف (+ 164 %)، وعنابة من 41 ألف إلى 112 ألف نسمة (+ 173 %)، وبشكل ملموس عرفت كل المدن زيادة في تعداد السكان المسلمين، فمثلا مدينة عنابة عرفت زيادة من 33% سنة 1921 إلى 58.5% سنة 1954، وفي قسنطينة سجل عدد المسلمين 53% في 1926 ووصل إلى 55.6% في 1936، ثم 71.2% سنة 1954 وفي سوق أهراس من 52.5% سنة 1911 إلى 80.4% سنة 1954، كما سجل تعداد السكان المسلمين في 30 مدينة رئيسية في الجزائر 60.7 % من مجموع السكان سنة 1954، في حين أن السكان الأوروبيين

(1)- Claude Collot, Op.Cit, P: 47.

(2)- Kamel Kateb, Op.Cit, P: 225.

(3)- Charles - Robert Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine (1871-1954), T2, PUF, Paris, 1964, P: 470.

(4)- Document Algériens, Résultats du Recensement du 31 Octobre 1948, Série social, Démographie, N° 26 – 1^{er} Aout 1949.

(5)- Mourer Henry et Berthier André, Constantine et son département, imp. ATTALI, Constantine, 1953, P: 15.

كانوا يمثلون حوالي 11.8% من مجموع سكان عمالة قسنطينة ⁽¹⁾، الذين بلغ عددهم حسب إحصاء 1954 حوالي 3340000 نسمة ⁽²⁾.

في حين تذكر بعض الكتابات أن تعدادهم وصل إلى 3424000 نسمة أي بزيادة 84000 نسمة وهذا يطرح مسألة دقة الإحصاءات المقدمة من طرف المصالح المختصة ⁽³⁾.

وتعتبر دراسة التعمير والتطور الديمغرافي مسألة جد صعبة خلال القرن 19م، لعدم دقة الإحصائيات التي أنجزت خلال تلك الفترة والتي ستكون سهلة بعد سنة 1919، حيث بدأت الدراسات الديمغرافية الجادة تتجسد حسب شارل رويبر أجرون منذ سنة 1950، لكننا نجد صعوبة في معرفة التحول الفعلي لمختلف حركة السكان بين سنتي (1906-1954)، وتعد مدن سكيكدة وسطيف وبجاية من المدن الجزائرية التي حدث بها تطور سكاني نوعي خلال نصف قرن من 1906 إلى 1954، بنسب تمثل على التوالي: (+284%)، (+332%)، (+370%)، وهي فترة عرفت نمو السكان الحضريين.

في الوقت الذي تضاعف عدد السكان المسلمين على حساب نظرائهم الأوروبيين، الذين تناقص تعدادهم في تلك المرحلة مبتعدين عن سنوات النمو السكاني السريع خاصة فترة 1876-1911 بل أن معدل الزيادة السنوية للأوروبيين لم يتجاوز 1.07 % عام 1950 ثم 0.99 % عام 1953 وهي في تناقص مستمر، مما يدل على فشل سياسة التعمير الكولونيالي، لذلك شعر الأوروبيون بأنهم خسروا الرهان الديمغرافي بسبب قانون التعداد السكاني الذي تحول لمصلحة السكان الجزائريين ⁽⁴⁾.

على الرغم من أن تعداد الأوروبيين انتقل من 833000 نسمة عام 1926، (657 ألف فرنسي ومتجنس و 176 ألف أجنبي) إلى 984000 نسمة سنة 1954، وفي هذه السنة يسجل أن 79% مولودون بأرض الجزائر ⁽⁵⁾.

ونلاحظ أنه بالرغم من انخفاض نسبة المواليد عما كانت عليه في القرن التاسع عشر الميلادي والتي وصلت على سبيل المثال سنة 1890 إلى حوالي 387 مولودا حيا لكل عشرة آلاف ساكن، حيث انخفضت النسبة إلى 190 مولودا حيا سنة 1954 بالنسبة لكل عشرة آلاف ساكن.

(1)- Charles- Robert Ageron, Histoire de L'Algérie Contemporaine (1871-1954), T2, 1964, PP: 471- 473.

(2)- Document Algériens, la situation démographique de l'Algérie en 1954, Série social, Recensement du 31 Octobre 1954, N°46 – 25 Mai 1955.

(3)- Claude Collot, Op. Cit,P: 47.

(4)- Charles - Robert Ageron, Histoire de L'Algérie Contemporaine (1871-1954), T2, PP: 469 - 475.

(5)- Benjamin Stora, Algérie histoire contemporain 1830-1988, édition CASBA, Alger, 2004, P: 33.

أما بالنسبة للوفيات فإنها كانت مرتفعة أيضا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث وصلت على سبيل المثال إلى 330 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن سنة 1890، لتتخف بعد ذلك إلى حدود 90 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن سنة 1954، ويعود ذلك الانخفاض في نسب الوفيات لتوفر كل الشروط الصحية لدى السكان الأوروبيين في الجزائر، ومنه فإن نسب الزيادة شهدت ارتفاعا منتظما حتى سنة 1949، ثم بدأت في الاستقرار فبعد ما كانت النسبة لا تتعدى 32 فقط لكل عشرة آلاف ساكن في فترة 1871-1875، ارتفعت هذه النسبة إلى 106 لكل عشرة آلاف ساكن خلال الفترة 1906-1910، ثم انخفضت نسبة الزيادة خلال فترة الحربين العالميتين لتعود إلى الارتفاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصلت إلى 117 سنة 1949، ثم شهدت انخفاضا طفيفا، لتستقر في حدود 102 سنة 1954⁽¹⁾.

والجدير بالملاحظة أن حركة الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين المسلمين تختلف كثيرا عن تلك الزيادة التي كان يشهدها الأوروبيون بالجزائر، فقد انطلق الجزائريون من نسبة أقل من نسبة المواليد لدى الأوروبيين، حيث بلغت النسبة 272 مولودا حيا بالنسبة لكل عشرة آلاف ساكن عام 1910، وتطورت بسرعة لتصل في فترة 1931-1936 إلى 332 مولودا حيا لكل عشرة آلاف ساكن، وقد وصلت النسبة إلى قمته سنة 1947، حيث بلغت 451 مولودا لكل عشرة آلاف ساكن، لتستقر في حدود 432 مولودا سنة 1954، وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد الأوروبيين⁽²⁾.

وإذا ما قارنا هذه النسب ببعض النسب التي عرفتتها بعض الدول الأخرى في العالم، فإننا نجد النسبة تعادل 187 مولودا لكل عشرة آلاف ساكن بفرنسا، وتغفوق 215 مولودا باليابان و154 بالولايات المتحدة الأمريكية، فالجزائر هي البلد الوحيد حسب النشرة الديمغرافية السنوية للأمم المتحدة لسنة 1953 التي وصلت نسبة المواليد بها إلى 406 لكل عشرة آلاف ساكن⁽³⁾.

أما بالنسبة للوفيات فقد كانت مرتفعة في بداية الأمر، ولكن سرعان ما بدأت تشهد انخفاضا محسوسا، حيث بلغت 165 وفاة لكل عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1936-1940، إلا أنها عرفت تطورا محسوسا سنة 1954، حيث وصلت النسبة 295 وفاة لكل عشرة آلاف شخص، كما شهدت الفترة الممتدة بين 1941-1948 ارتفاعا كبيرا في نسب الوفيات، بسبب الحرب العالمية الثانية والهجرة الخارجية وخاصة إلى فرنسا، ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسوء التغذية.

(1)- Gendarme Réne, L'économie de L'Algérie sous - développement et politique de croissance, 1^{er} édition les Capricienes, Paris, France, 1960, PP: 119-120.

(2)- Ibid, P: 120.

(3)- Francis et Colette jenson, L'Algérie Hors la loi, éditions ENAG, Alger, 1993, P:166.

وبالمقارنة مع الزيادة الطبيعية لدى الأوروبيين، فإن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الجزائريين كانت مرتفعة عن الزيادة لدى الأوروبيين بثلاث مرات كاملة، حيث بلغت 3% سنويا وهي أعلى النسب في كل العالم ⁽¹⁾.

وكنتيجة لما سبق فقد جعلت كثرة المواليد من الجزائر بلدا شابا، أكثر من نصف سكانه 53% أقل من 20 سنة و5% فقط كانوا أكثر من 60 سنة، ومنه فإن 100 طفل يقابله حوالي 94 شخصا فوق العشرين سنة، ورغم أن موظفي الإدارة الفرنسية كانوا يرون في هذه الظاهرة نتيجة إيجابية لسياسة فرنسا الديمغرافية بالجزائر، إلا أن الواقع يثبت أن هذه الظاهرة مرتبطة إلى حد كبير بالبؤس وسوء التغذية كما يذكر ألفريد سوفي في جريدة الإكسبريس في عددها الصادر يوم 1955/02/26، يقول: ((مهما اختلفت نظرة علماء الديمغرافيا فإنهم يتفقون حتما بأن عائلة ما، لن تحدد أفرادها، إلا إذا خرجت من نفق البؤس، ووصلت إلى مستوى ثقافي محترم وأدركت وسائل النظافة الصحية والوقائية))، ويرد قائلًا: ((... يجب أن يشهد الوضع الاقتصادي تطورا أسرع من التطور الديمغرافي،... يجب إبعاد شبح الموت عن الشعب الجزائري،... فالحلول الوسطى لا تنجح إطلاقا في الحد من الظاهرة، إنما تعمل على زيادة عدد البؤساء،... يجب التحرك قبل فوات الأوان)) ⁽²⁾.

أما فيما يخص توزيع السكان في العمالة فقد تحكمت فيه عدة عوامل بيئية واجتماعية وسياسية وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة حتمت على عدد من السكان الاستقرار في المناطق الأكثر عطاء رغم سياسة اغتصاب الأراضي، التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، حيث فرض على السكان الانتقال إلى الأراضي الفلاحية التي استغلها المعمرون، حيث عمل بعضهم كخماسين، والبعض الآخر كأجراء واجتماعيا سعى السكان الجزائريون إلى الاستقرار في المناطق الأكثر هدوءا وأمنا، وهي المناطق التي كانت في أغلبها آهلة بالسكان الجزائريين لتمتين علاقاتهم فيما بينهم، حتى ولو كانت السيطرة فيها للكولون ⁽³⁾.

كما خضع هذا التوزيع إلى ظروف سياسية، إذ أن تجمع السكان الجزائريين وفقا لمخطط السياسة الاستعمارية لدى أغلبهم، وذلك في كل المناطق التي كانت تحتاج إلى يد عاملة رخيصة، وحتى إن اقتضى الأمر إرغامهم على ذلك، والملاحظ هنا أن المناطق التي وضعت بها الحاميات العسكرية الفرنسية، كانت تحوز أيضا على عدد كبير من الأيدي العاملة الجزائرية لحاجتهم الماسة إليها، كما يلاحظ أن السكان قد عرفوا تطورا كبيرا بالمدن الحضرية، نتيجة الانتقال المكثف لهم إلى البلديات

(1) - Gendarme Réne, Op.Cit, PP: 120 -121.

(2) - Francis et Colette jenson, Op.Cit, PP: 165-166.

(3) - قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، صص: 40 - 41.

الحضرية وبعض المدن الكبرى، فقد عرفت مناطق عنابة تواجد أكثر من 66000 ألف ساكن جزائري أي بزيادة قدرها 10000 ساكن، مما كانت عليه سنة 1948، وفيما يخص مناطق قسنطينة فقد بلغ تعداد سكانها أكثر من 103000 جزائري سنة 1954 بعدما كان لا يتجاوز 77000 جزائري سنة 1948⁽¹⁾.

ونلاحظ أن مدينة قسنطينة هي المدينة الوحيدة من بين المدن الجزائرية الكبرى التي عرفت سيطرة السكان الجزائريين على الوضع بها من ناحية الأرقام فقط، وبقيت كذلك حتى خلال مرحلة الثورة التحريرية الكبرى.

وإذا كان السكان الأوروبيون قد توقفوا عند رقم 709000 أوروبي ساكن بالمدن طيلة فترة 1936-1948، فإن عدد السكان الجزائريين عرف تطورا كبيرا خلال هذه الفترة بالذات، إذ تعدى عددهم من 722000 جزائري إلى أكثر من 1129000 ساكن وبهذا فإن هذا الانتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن، قد امتص ثلث الزيادة السكانية⁽²⁾.

وجاء إحصاء 31 أكتوبر 1954 ليؤكد هذا، حيث وصل عدد السكان الجزائريين المقيمين في البلديات الحضرية في كل القطر الجزائري إلى أكثر من 1397536 نسمة مقابل 760402 أوروبي⁽³⁾. رغم التفوق الكبير الذي كان لصالح الأوروبيين قبل هذا التاريخ وعليه فإننا نلاحظ أن عدد السكان بالمناطق الحضرية، قد عرف تضاعفا بنسبة أربع مرات خلال الفترة الممتدة بين 1886 و1954 في حين تضاعفت نسبة السكان بالأرياف خلال نفس الفترة⁽⁴⁾.

ويعود السبب الأول في ذلك، إلى ظاهرة الرحيل الجماعي للسكان الجزائريين من الأرياف باتجاه المدن بسبب سوء المعيشة وقساوتها بالمناطق الريفية، مع انعدام إمكانيات المعيشة وزيادة على رغبة هؤلاء في حياة أفضل بالمدن، بعدما سمعوا الكثير عن حياة الرفاهية التي كان يعيشها أهلها.

(1)- Breil Jacques, Etude de démographie quantitative Rapport du H.C.C, T2, la population en Algérie document Française, 1^{er} édition, imprimerie Nationale, paris, France , 1957, P: 39.

(2)-Ibid, P: 43.

(3)- André Nouschi, la Naissance du Nationalisme Algérien (1914 - 1954), 1^{er} édition, éditions de Minuit, paris, France, 1962, P: 97

(4)- Breil Jacques, Op. Cit, P: 38.

ثانيا: الوضعية القانونية في الجماعات المحلية (البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات):

تعتبر إدارة المسلمين من طرف سلطة مدنية تقاليد عريقة حتى وإن كانت مظاهرها أكثر تواضعا أو ظلت مجهولة من طرف الكثير، وذلك ما يؤكد أهمية إلقاء نظرة فاحصة عليها. إن أول من فكر في التمييز بين ثلاث مناطق إدارية هو الحاكم " فالى - Valée " منذ 1838-1839 وتتمثل هذه المناطق الإدارية في: الإدارة العسكرية المباشرة والإدارة العسكرية غير المباشرة والإدارة المدنية تم تقسيم المناطق الجزائرية قانونيا إلى: مدنية وعسكرية بموجب الأمرين الصادرين في: 15 أفريل و31 أوت 1845.

وتعرف المناطق المدنية بأنها: ((تلك المناطق التي تتمتع بكثافة سكانية كافية لجعلها تستقبل المصالح المدنية أو تكون مؤهلة لأن تستقبلها))، وتقابلها المناطق المختلطة، حيث تحول محدودية السكان الأوروبيين والقيام بذلك التنظيم التام، وأخيرا المناطق العربية المسيرة عسكريا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التنظيم البلدي الفرنسي قد تم بسطه على جميع المقاطعات المدنية في الجزائر، منذ 28 سبتمبر 1847 وكان مقررا أن تخصص فيه مشاركة المسلمين الذين يتم تعيينهم في المجالس البلدية المشكلة، ولا يمكن لممثلي الأهالي أن يتجاوز 1/4 من مجموع عدد الأعضاء حسب المادة:13، ويتم تعيينهم من طرف الحاكم العام لمدة 3 سنوات، وساهمت ثورة 1848 في إدخال مزيد من التحرر فيه، حيث دُعي المسلمون لأول مرة إلى التصويت على ممثلهم في البلدية⁽¹⁾.

محاولة الإدماج هذه لا يبدو أنها حققت النجاح المرجو حيث استخلص منها العكس، أي ضرورة إخضاع الأهالي لنظام إداري استثنائي، وقد أدى تعليق العمل بالنظام الانتخابي سنة 1850 إلى العودة لنظام البلديات المعينة والمعمول به سنة 1847.

في المناطق البلدية التي تمت ترقيتها من طرف الجمهورية الثانية، طرحت مشكلة إدارة السكان الأهالي لأول مرة بنوع من الحدة، لقد كلف عمال العمالات الجدد بإدارتهم ولكن من الضروري تمكينهم من وسائل ذلك، فكرت باريس في إنشاء إدارة خاصة بذلك، كان إسماعيل عربان Ismail urbain المكلف في الوزارة " بالشؤون العربية "، وكذا الجنرال دوماس Dumas رئيس مديرية الشؤون الجزائرية، قد دفعا إلى إنشاء مكاتب عربية مدنية مكلفة بتنسيق عمل اللجان المدنية؛ ولكن الإدارة المدنية ومجلس الحكومة في الجزائر تشبثوا بفكرة الإدماج المطلق، وتأسس نظام بلدي توكل فيه مهام سير العشائر الأهلية إلى البلديات الموجودة ويسرون مباشرة من طرف رئيس البلدية بمساعدة نواب فرنسيين متخصصين في ذلك⁽²⁾.

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق، ص: 253- 255 .

(2)- نفسه ، ص: 257 .

1- إدارة شؤون المسلمين في البلديات المختلطة:

لم يطرأ أي تغيير قانوني على التنظيم الإداري للبلديات المتواجدة في مناطق الحكم المدني بالرغم من أن تأسيسها كان يهدف في بداية الأمر، إلى جعلها مؤسسات بلدية مؤقتة في انتظار تعميم تأسيس البلديات المكتملة الصلاحيات أو إنشاء البلديات الدواوير، ولم تعد بعض التغييرات عن كونها تحويلات هيكلية بسيطة مثل: إنشاء بلديات مختلطة، لم تكن موجودة من قبل أو إلغاء بعضها أو تعديل حدودها الترابية بعد خروجها من نطاق الحكم العسكري، ومثال ذلك: إلحاق بلدية بوغاري الأهلية وملحقة سيدي عيسى بمنطقة الحكم المدني التابعة لدائرة تيارت، والتي تحولت بمفعول القرار المؤرخ في: 16 ديسمبر 1905 إلى أربع بلديات مختلطة هي: جبل ناظور، وشلالة، وعين بوسيف، وسيدي عيسى، ومن ذلك أيضا إلغاء البلديات المختلطة في سبدو، وحمام ريغة، وعطية.

وهكذا تأكدت الصفة الاستيطانية للبلدية المختلطة، كتتنظيم بلدي فريد من نوعه يضم مجموعة من الدواوير ومن البلديات الأوروبية ويتوفر على مجلس بلدي وعدد من النواب الفرنسيين المنتخبين وعدد من الموظفين المسلمين المعيّنين وينضوي كل منهما تحت سلطة محافظ البلدية، ومنذئذ أصبح من الصعب التمييز بين مستلزمات التسيير الإداري لشؤون المسلمين، وبين المواقف الشخصية للمحافظين أو القياد النافذين في البلديات المختلطة، ومثال ذلك: الشروع بعد سنة 1894 في دفع رواتب الخوجة والشاوش التابعين للبلديات المختلطة من ميزانية تلك البلدية ذاتها، ولقد تم تعميم ذلك الإجراء ابتداء من شهر أوت 1902 باقتراح من اللجان المالية⁽¹⁾.

ومنذ 1897 تم إعادة تنظيم وظيفة محافظ البلدية وفي سنة 1902 تم استحداث منصب جديد برتبة: (محافظ - مفتش) مكلف بالشؤون الأهلية، وهو منصب خاص بالبلديات المكتملة الوظائف المتواجدة في مقر نيابة العمالة، ومنذ سنة 1901 فتح هذا المنصب الجديد الطريق أمام بعض المحافظين لتولي مراتب عليا، كأمناء عامين في العمالة مكلفين بالشؤون الأهلية أو بمصالح الأمن العمومي، ويبدو أن أقلية قليلة من المحافظين تمكنت من بلوغ رتبة نائب عامل العمالة، أو منصب في الحكومة العامة.

وكانت التقارير الصادرة عن المحافظين تتضمن الأوضاع العامة للبلدية والأخبار المتداولة والجرائم والجنح وشتى العقوبات الردعية، وقد صرحت صحيفة الإسلام L'Islam، الصادرة في: 2 ديسمبر 1909 أنها تلقت منذ صدور صحيفتها 86 شكوى صادرة عن الأهالي من بينها 49 شكوى ضد الشيوخ و31 ضد المحافظين و6 ضد مختلف الموظفين في البلدية المختلطة، ولئن كان المسلمون بصفة

(1)- شارل روبر أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 9 - 10.

عامة رؤوسين مسلمين، فإن المحافظين لا يتورعون عن حشر أنوفهم في التزاعات التي تنشب بين أحلاف العشائر فيختصمون أو ينتقمون لفريق ضد فريق، ولم تكن الخصومات بين المحافظين والمستوطنين أقل شأنًا، فما إن يستقر بعض المستوطنين في إحدى المقاطعات الإدارية إلا ويلزم المحافظون بالسهر على أمنهم وحمايتهم والاستجابة إلى التماساتهم الملحة والتدخل دوما لصالحهم وإرضائهم.

وكان بعض الموظفين الفرنسيين لم تكن علاقتهم حسنة مع المحافظين خاصة وكلاء الجمهورية أنه أوكلت لهم مهام الشرطة القضائية، فكانوا لا يتوانون في فضح تماوفهم أو مخالفتهم المستقلة عن رأي النيابة العامة، ومن المفارقات أن قضاة الصلح بعد أن أزيلت عنهم السلطة الردعية في البلديات المختلطة منذ 1881، ثم سلطة تقرير المخالفات البسيطة، سنة 1902 فأصبحوا ينظرون إلى المحافظين كمنافسين أو كأعداء طبيعيين⁽¹⁾.

وكانت الصحافة تندد بصفة خاصة، بتلك السلطات المطلقة التي كان المحافظون يستبيحونها لأنفسهم بدون حسيب ولا رقيب، ومثال ذلك على تلك الصلاحيات المطلقة ما ورد في صحيفة l'écho d'oron، عن الإجراء الجيد الذي اتخذته محافظ بلدية رنولت Rehnault حين قرّر أن العرب الذين لا يملكون تجارة في البلدية سوف يتم إبعادهم إلى مسافة 1.5 كلم عن البلدية، وتجميعهم في مناطق محددة، وأما العرب الذين يبقون في القرية فلا يحق لهم التنقل بعد الساعة التاسعة مساءً، وكانت إجراءات المصادرة والتطرف في إرغام اليد العاملة على إنجاز الأشغال، عن طريق السخرة أكثر أشكال التعسف شيوعاً، ولم تتحسن ظروف تسيير البلديات المختلطة، حيث عرفت 1911 إحالة 6 محافظين على مجالس التأديب، وندد مجلس عمالة قسنطينة في: 19 أبريل 1912 بالمظالم والتجاوزات التي يعانيها المسلمون القاطنون في الأرياف، وطالب المجلس بضرورة فرض رقابة صارمة، كما طالب أحد المستشارين العامين من بلدية تبسة، ولكن دون جدوى، بضرورة إسناد مهام الرقابة لموظفين مستقلين عن الضغوط المحلية ويفضل أن يكونوا من فرنسا⁽²⁾، وقد لاحظ: أوكتاف دوبون Octave Dupont بصفته المفتش الرئيسي ورئيس ديوان الحاكم العام Leutaud سابقاً، أن المحافظين لم يتخلصوا من عاداتهم السيئة بحيث كان بعضهم إلى غاية 1917، لا يتورعون عن تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية المخطور رسمياً، لمعاقبة دوار كامل بسبب سرقة اقترفها شخص واحد، والواقع أن ظروف الحرب العالمية

(1) - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 11 - 15 .

(2) - نفسه، ص: 18 - 22 .

الأولى اقتضت فيما يخص الجزائر تدعيم سلطات المحافظين بما يشبه الصلاحيات العسكرية⁽¹⁾، وكان المحافظون يهتمون أساسا بإرضاء الشخصيات السياسية المحلية، ولو أدى بهم الأمر إلى التضحية بمصالح الأهالي.

إن انعدام سياسة واضحة فيما يتعلق بتسيير شؤون الأهالي، وما في نظام التمثيل الفرنسي من عيوب هو المسؤول الحقيقي عن نقائص محافظي البلديات وتقصيرهم في أداء مهامهم⁽²⁾.

2- إدارة شؤون المسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات:

كان من بين التشريعات الفرنسية التي نظمت تسيير البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر مرسوم: 27 ديسمبر 1866 الذي نص على ما يلي:

— تتكون تشكيلة البلدية ذات الصلاحيات الكاملة من رئيس البلدية وعدة نواب ومستشارين.
— في البلديات التي توجد في العمالة أو الدائرة يعين رئيس المجلس والنواب من طرف الإمبراطور، أما في البلديات البعيدة نسبيا عن مقر العمالة والدوائر فيعينون من طرف عامل العمالة باسم الإمبراطور.
يعين رئيس البلدية والنواب لمدة خمس سنوات أما تمثيل الأهالي بالنسبة لعدد السكان، فقد حددتها المادة الثامنة من نفس المرسوم على النحو التالي: 09 أعضاء للبلديات التي يصل عدد سكانها 2000 نسمة، و 12 عضو لكل بلدية يقدر عدد سكانها ما بين 2001 و 10000 نسمة، و 18 عضو لكل بلدية يقدر عدد سكانها ما بين 10001 و 30000 نسمة، و 24 عضو لكل بلدية يفوق عدد سكانها 30000 نسمة، ونصت المادة: 09 من هذا المرسوم على تركيبة السكان الذين يسكنون البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، والممثلين فيها وهم: الفرنسيون، والمتجنسون بالفرنسية، والأهالي المسلمون والأهالي اليهود والأجانب⁽³⁾، كما أن المرسوم الصادر في: 07 أبريل 1884 قد حدد الشروط الواجب توفرها في الأهالي المسلمين للترشح لعضوية مجالس البلديات ذات الصلاحيات الكاملة منها:

1- أن يكون ممن تجاوز سن الخامسة والعشرين.

2- أن تكون مدة إقامته بالبلدية ثلاث سنوات على الأقل.

3- أن يكون مالكا لعقار أو مزارع.

(1)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 24 .

(2)- نفسه، ص ص: 25- 26 .

(3)- Bulletin officiel du Gouvernement générale de l'Algérie septième année 1867, imprimerie Typographique et lithographique, Bouyer, Alger 1868, PP: 16 -19.

- 4- أن يكون حائزا على ميدالية شرف أو ميدالية عسكرية ممنوحة من طرف الحاكم العام الجزائري .
- 5- أن يكون المترشح حائزا على معاش تقاعدي (1).

كان الأهالي يمثلون في سنة 1891 حوالي 17% من سكان البلديات الكاملة الصلاحيات، ولم تكن شؤون الأهالي في تلك البلديات تسييرها مصلحة إدارية خاصة بهم، وقبل عام 1895 لم تكن توجد في البلديات الكاملة الصلاحية أية سلطة مكلفة بمراقبة شيوخ البلديات الفرنسيين، ولا بالسهر على متابعة العلاقات بين الأوروبيين والأهالي؛ مع العلم أن العلاقات اليومية بين الطائفتين كانت متأزمة بسبب انعدام المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولم تكن تلك الوضعية الإدارية رحيمة بالأهالي المسلمين أكثر مما كانوا عليه تحت الوصاية الإدارية لمحافظة البلديات المختلطة، بل العكس فبعض تصريحات المسلمين أمام لجان التحرير سنة 1891 و1900 بأنهم يفضلون أسلوب التسيير المطبق عليهم في البلديات المختلطة أكثر بكثير من أسلوب الإدارة في البلديات الكاملة الصلاحية (2).

لم يكن المجلس البلدي يطالب الدواوير المرتبطة بالبلديات بشيء غير دفع الأموال، لأن البلديات الأوروبية لم تكن تستطيع ضبط ميزانيتها إلا بفضل الموارد التي تجنيها من الأهالي، في 18 مارس 1902 ندد عامل عمالة قسنطينة في تعليمه صادرة بالتجاوزات التي يقتربها بعض شيوخ البلديات قائلا: " بدل أن تعتمد البلديات إلى كراء الأراضي التي في حوزتها فإنها تترك الأهالي يحرثونها ثم تطالبهم في وقت الحصاد بدفع رسوم باهضة يتم تحديدها بطريقة تعسفية مع تهديدهم بالمتابعة القضائية " (3).

في ذلك العهد كان مجلس عمالة قسنطينة قد أجاز لشيخ بلدية موريس Morris، الكاملة الصلاحية، بمتابعة قضائية لأهالي بني أورجين الذين كانوا يستغلون الأراضي التابعة للدوار من غير أن يدفعوا الإيجار للبلدية، لم تحصل هيئة تاجماعت الدوار على ترخيص من مجلس العمالة برفع دعوى قضائية ضد البلدية، وذلك بمقتضى قانون سنة 1884 الذي يخول للمجلس البلدي حق الدفاع عن مصالح الفروع البلدية، إلا أن رئيس هيئة تاجماعت، المنتخب طلب النقض لدى مجلس الدولة استنادا إلى قرارات جول كامبون Jules Cambon، التي تعترف بشرعية هيئة تاجماعت وحقها في الدفاع عن حقوق الدواوير الملحقة بسلطتها، والواقع أن الحاكم laferrière المدقق في الشؤون القانونية أيد موقف هيئة

(1) - Cecile Fernand, les adjoints indigènes des communes de pleine exercice et des communes mixte de Territoire civile de l'Algérie, Montaigne éditeur, Alger, 1913, P: 40.

(2) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 26- 27 .

(3) - نفسه ، ص: 27 - 29 .

تاجماعت وقال: "إنها بالفعل لجنة نقابية منتخبة ومخولة بمقتضى قانون 1884 بحق الدفاع عن مصالح أحد الفروع الإدارية حين تتعارض مع مصلحة البلدية" ⁽¹⁾، وأصدر مجلس الدولة حكماً لصالح بني أورجين في: 21 ماي 1899، وصدر مرسوم يخول لرئيس هيئة تاجماعت حق رفع دعوى لاستئناف الحكم القضائي، كما أصدرت محكمة مدينة عنابة في: 29 جوان 1900، حكماً اعترفت بموجبه بملكية الدوار للأراضي البلدية التابعة له والمقدرة بـ: 3000 هكتار، ونص ذات الحكم على أن الهيئة يحق لها الفصل في جميع المسائل المتعلقة بتسيير الأراضي البلدية التابعة للفرع البلدي للدوار.

كان في وسع هذا الحكم القضائي أن يجبر الحكومة على إصلاح نظام التسيير الإداري لشؤون الأهالي، إلا أن البرلمانين "الجزائريين" سارعوا إلى الاستعانة بمحكمة الاستئناف فتمكنت بفضل مؤازرة قوية من طرف كاتب الضبط الموالي لها من استصدار حكم ينقض الحكم الصادر عن محكمة عنابة في 24 أبريل 1902، جاء فيه: ((إن شيخ البلدية غير مطالب باستطلاع رأي هيئة تاجماعت لأنه المُنْفَذ المسؤول الوحيد عن الإجراءات القانونية الخاصة بالبلدية)) ⁽²⁾.

وأصبح قرار النقض هذا محل انتقادات شديدة في سنة 1916، من طرف Barthelemy رجل القانون الشهير وكذلك الحقوقي لارشي Larcher الذي حلل بصفة موضوعية أوضاع الاستعمار وندد بالجهاز الاستعماري من خلال قوله: ((إن إدخال دواليب إدارية راقية دقيقة في بلاد جديدة ومتخلفة لمن العبث والسخرية، وكذلك تأسيس مجالس بلدية يسيطر عليها بعض الأوروبيين حديثي العهد بالجنسية الفرنسية، يطبقون قوانينهم على آلاف من الأهالي، ويحكمون على العرب والقبائل بمحاربة مزرية وتحيز مخجل، وكذلك تطبيق القانون المدني الفرنسي في الملكية الذي أفضى إلى تجريد قبائل قاطبة من كل ممتلكاتها)) ⁽³⁾، وأصبح شيوخ البلدية منذئذ، لا يكثرثون باستطلاع رأي هيئات تاجماعت حول القضايا المتعلقة بتسيير ممتلكات الدواوير.

في سنة 1906 طالب المسلمون القاطنون في مدينة قسنطينة بضرورة إعادة بناء سور المقبرة الإسلامية، ولكن المجلس البلدي اعتبر تلك المصاريف باهظة (50 ألف فرنك)، فرفض المصادقة عليها بالرغم من أن التكفل بصيانة المقابر يندرج ضمن مهام البلدية، وحين قرر السكان ضبط قوائم الاكتتاب لتنفيذ المشروع، وحين استرعى ذلك العمل انتباه الحاكم العام أمر بالتصويت على ميزانية

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص: 30 .

(2)- نفسه ، ص: 30- 31 .

(3)- فراحات عباس ، ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال ، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص: 99 .

إضافية قيمتها (15 ألف فرنك)، وقرر اقتطاع مبلغ 3000 فرنك من شتى المشاريع المخصصة للأهالي مما أثار احتجاجات المجلس البلدي، أصبحت تلك القضية سابقة لغيرها ففي: 27 سبتمبر 1912 قرر المجلس البلدي لمدينة سطيف عدم إحاطة المقبرة الإسلامية بسور إلا إذا اكتتب السكان المسلمون بنصف المبلغ (كان عدد المسلمين 17511 من مجموع سكان البلدية البالغ 24690).

إن هذه الوضعية القانونية مثال بسيط من الوضعيات المخالفة للقانون، وما أكثرها في مجال تسيير شؤون الأهالي في البلديات الكاملة الصلاحية فضلا عن البلديات المختلطة، وتميزت محاولات تطوير التسيير الإداري بالضعف وانعدام الرقابة العليا في البلديات المختلطة، وبالنقص الكمية والتنوعية فيما يتعلق بمستخدمي الإدارة والمحافظين ومساعدتهم، وبإهمال شؤون الأهالي وبالاتمرار في استغلالهم في البلديات الكاملة الصلاحيات، وبعدم قدرة المصالح الإدارية العليا على التنظيم الإداري الذي فرض الإصلاحات الضرورية. تلك أهم المآخذ التي يمكن تسجيلها على التنظيم الإداري الذي فرض نفسه مدة طويلة لأنه كان رهن مشيئة المستوطنين، لم يكن ذلك التنظيم يكلف ثمنا باهضا، وكان لا يأبه تماما بتطوير الجماعات المحلية الأهلية (1).

(1)- شارل روبيير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص ص: 31- 40 .

ثالثا: هياكل المجتمع الأهلي:

لم يصمد المجتمع الإسلامي أمام توسع الاستيطان فقد تحطم المسؤولون عنه، فانهار تماما وتسارع بعد عام 1870 انخراط العائلات الكبرى، الذي بدأ في عهد الإمبراطورية الثانية فقد أصبحت منذ ذلك الحين مشبوهة ومحرومة من القيادات فعاشت في خمول وفقر، والارستقراطية التقليدية التي حورت بصلاية وعجزت عن أن تتكيف من جديد، تبين أنها زالت تماما عام 1900 ولم يحل أحد قط محل ((الزعماء الكبار))، ولم يبق سوى بعض عائلات المرابطين وبعض السلالات ذات النظام الأبوي في الجنوب، والبرجوازية الضعيفة التقليدية في المدن، والمؤلفة من المثقفين والقضاة، والتجار، زالت هي أيضا تحت وطأة الاستيطان ولم تتكون من جديد، وببطء شديد، إلا بدءا من أعوام 1900 وبصيغة جديدة وتبعثر الحرفيون الأهالي ولم يبقوا إلا في بعض المدن التقليدية، ولم يبق في غير هذه المدن سوى الصناعات العائلية ⁽¹⁾، وبتفكيك المجتمع التقليدي ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، ولد الاستعمار مجموعات اجتماعية عديدة ⁽²⁾.

1 - الأعيان والعائلات (الحيام) الكبرى:

إن الانطباع العام الذي يتبادر إلى الذهن هو الانحطاط العام الذي أصاب كبرى العائلات التقليدية، وخاصة منها العائلات الأبوية التي تنتمي إلى أصول نبيلة، وإذا استثنينا العائلات الأبوية الكبيرة في الجنوب، والتي احتفظت بنصيب كبير من نفوذها والذي تأسس على ثروة عقارية هامة، تنتمي إلى الأجياد والشرفاء، ولا بد من الإشارة إلى العدد المعتبر من العائلات الشريفة، قد فقدت ثروتها أو أنها أصبحت محرومة من مصادر العيش.

ولم يعد الأجياد يتمتعون بحرمة تذكر بل كانوا مسخرين لشغل وظائف غامضة، كنواب يمثلون الأهالي، يشير أغستين بيرك Augustin Berque أنه من بين 721 نائبا كانوا يباشرون مهامهم سنة 1938 هناك قرابة 100 ممن ينتمي إلى الأجياد وقرابة 200 ينتمون إلى الشرفاء والمرابطين، وتبقى الاستثناءات النادرة التي احتفظت بزاوية، والتي ظلت مرتبطة فيما بينها أو مرتبطة بروابط المصاهرة مع بعض العائلات الكبيرة التي بقيت موجودة في الساحة، مثل: عائلة بن دايجة في بلدية أولاد سلطان المختلطة وعائلة الشرفاء مهاية في الأوراس، وكذلك إسم آل باش تارزي بنفس المنطقة، وكما يمكننا الإشارة إلى العائلات التي تمكنت من المحافظة على مكانتها هي تلك الأسر التي حرصت على تلقين مبادئ اللغة الفرنسية إلى أولادها، مما سهل ملائمتها مع الأوضاع المستجدة في الجزائر المستعمرة.

(1) - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص: 97-98

(2) - يحيوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين (حقائق وايدولوجيات وأساطير ونمطيات) مج1، تر: محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 87.

إن العائلات التي وفقت في الاحتفاظ بجاهها من بين الأسر المنتمية إلى السلالات الشريفة أو إلى نبلاء السيف، قد تمكنت من ذلك بفضل تقلدها وظائف في الإدارة الفرنسية، وقد أكدت مصلحة شؤون الأهالي على أن العائلات الريفية النبيلة التي صارت القيادات متوارثة فيها هي التي أبقت على عنفوان جاهها (1).

يكفي للدلالة على ذلك أن نورد مثلا أنه في قسنطينة ظلت العائلة الكبيرة بن الفقون، التي لقبت منذ القرن السادس عشر بلقب شيخ الإسلام، وانضمت إلى فرنسا قبل أي عائلة أخرى، وظلت مرموقة بعد سنة 1900 إذ عُيِّن من أفرادها مترجمون ونواب ومندوبون في المجالس المالية (2).

كما حاولت بعض العائلات الكبيرة بقدر الإمكان المحافظة على ما بقي لديها من صيت وجاه لأطول مدة ممكنة خصوصا وأنها كفئة نبيلة، كانت آيلة للزوال مثل: بن علي الشريف، الذي صار صانعا للزيت في مدينة أقبو في بجاية. وتردي أوضاع العائلات الكبيرة لا يعود فقط إلى الأسباب الاقتصادية، بل أيضا يعود إلى ما طرأ من تغيير هيكلي في مجالات الإدارة والعدالة بصفة خاصة، فبعد أن انتزعت آليا السلطة من بين أيدي العائلات تحتم عليها أن تقنع بأداء أدوار بسيطة في مجال الوظيفة (3) بعد أن كانت تلك العائلات بحكم عراقتها ونبل أصالتها تتقاسم قيادة البايك تقريبا حيث تشرف على تسيير شؤون الغالبية الساحقة لقبائل الشرق الجزائري (4).

وبالنسبة للعائلات الكبيرة في مناطق الجنوب، حيث أبت السياسة العسكرية الفرنسية إلا أن تحتفظ لها بما كانت تتمتع به من امتيازات، مثل: عائلة ابن شنوف الذين كانوا يمدون الإدارة بصفة دائمة بأعداد من القياد في الأوراس، وكان قائدها: سي علي باي، يحتفظ بالتقاليد العريقة التي تميز الإقطاعي العربي مثل: باش آغا منطقة الزيبان، وهو المدعو: سي احمد بوعزيز بن قانة، والذي كان يعتبر في سنة 1901 أكبر وأغنى قايد عربي في الجنوب الجزائري.

في سنة 1900 توفي في بسكرة القايد بولخاص بن قانة شقيق محمد الصغير بوعزيز آغا الزيبان الذي توفي سنة 1888، وفي 7 أكتوبر 1901 تمت ترقية الابن الأكبر لمحمد الصغير، وهو محمد بوعزيز آغا الزيبان منذ 1894 باش آغا توفي سنة 1910 وخلفه أبنة الأكبر بوعزيز الذي عين آغا في أفريل 1914، كما شغل شقيق محمد بوعزيز بن قانة المدعو محمد بن حاج، على التوالي مناصب قايد ثم آغا ثم باش آغا في منطقة الحضنة الشرقية سنة 1913، وكان أيضا نائبا عاما ومندوبا ماليا وكان بيت بن قانة

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص: 340 - 344 .

(2)- نفسه ، ص: 345 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق، ص: 710

(4)- صالح فركوس ، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826 - 1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 47.

مرتبطة على الدوام بعائلات مرموقة مثل: عائلة مصارلي في توقرت وعائلة ابن ناصر من خنقة سيدي ناجي وغيرهم، ويبدو أن هذه العائلات الكبيرة في مناطق الجنوب، قد اتخذت من وفائها لفرنسا مصدرا اعتزاز وكان التزامها تاما لا غبار عليه، خاصة أثناء انتفاضة منطقة الأوراس إبان الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾.

وفي ناحية تبسة وجدت بعض العائلات النافذة مثل عائلة قابا، والتي كان يمثلها محمد بن عبد الله بن قابا، الذي نصب على رأس قبيلة البرارشة في: 13 ديسمبر 1855، وقدم خدمات هامة لإتمام تهدئة القبيلة التي عين على رأسها، وهو فارس حائر على وسام جوقة الشرف في: 1 جانفي 1863 وقتل في: 17 ماي 1863 في معركة ضد قبيلة همامة (Hamamma) التونسية⁽²⁾، وعين ابنه الحفصي بن قابا قائدا على البرارشة في: 22 سبتمبر 1881 خلفا لمحمد بن الحاج شتوح، ولعب دورا هاما في كنفدرالية النمامشة، وشارك في الحملة على الجنوب التونسي في 1881 فتحت ترقيته إلى رتبة ضابط وتقليده نيشان الافتخار، وفي: 28 فيفري 1888 تم تعيين ابنه عبد السلام بن الحفصي خلفا له بقرار من الحاكم العام، ولكن قدم استقالته من منصب قايد في: 13 نوفمبر 1901، وظلت عائلة قابا ذات نفوذ كبير ليس فقط في قبيلتها البرارشة ولكن لدى العلانة أيضا، وهي التي يُمكنها القيام بدور سياسي في حوز تبسة .

إلى جانب عائلة قابا ظهرت عائلة أحمد شاوش، قائدا على البرارشة سنة 1851 ساهم في إيقاف حركة العصيان التي قادها الشريف أحمد بن قديدة سنة 1853 مما ضمن هزيمة المنتقمين، وفي: 14 جويلية 1858 عين على رأس قيادة تبسة، ثم رقي إلى رتبة فارس في جوقة الشرف موشح بنيشان افتخار في 1864، وفي 1869 اختير قائدا لقبيلة البرارشة وهي القبيلة الأهم في الحوز، ولكن المرض أقعده فترك الوظيفة، وعين أبنة التلمساني على رأس قيادة أولاد عبيد سنة 1877 إلى أن توفي سنة 1891، وكان أخوه بلقاسم بن أحمد الشاوش قد عين في منصب قايد أولاد رشاش سنة 1877 إلى وفاته، فخلفه أخوه سي صديق بن أحمد الشاوش في منصبه في: 17 جويلية 1891 ونال هو الآخر رتبة فارس جوقة الشرف مع التوشيح بنيشان الافتخار وفي 1901 حوّل إلى منصب قايد البرارشة.

خلف علي بن تلمساني أباه في منصب قايد أولاد عبيد في 1874، ولعائلة الشاوش أنصار في المنطقة، ولكن في عيون الأغلبية من الأهالي ماهي إلا في خدمة فرنسا، قد يتعاطف البعض معها ولكن لا يمنحها رتبة الزعامة⁽³⁾.

(1)- شارل روبري أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 346.

(2)- بيار كاستال ، حوز تبسة ، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراسه ، من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين ، تر: العربي عقون ، مطبعة بغيجة حسام، قسنطينة، 2010، ص: 127.

(3)- نفسه، ص ص: 127- 128.

إلى جانب عائلي قبا والشاوش، نضيف أسماء بعض النافذين من أعضاء جماعة العرش:

أ) قبيلة البرارشة: ومنهم عثمان بن محمد من أولاد خليفة القبالة، ومحمد بن علي من أولاد الشكر، وعطية بن محمد من أولاد سليمان، ومحمد الطيب بن الحاج من أولاد خليفة الظهارة.

هذه العائلات الأربع هي الأعرق في القبيلة ويذكر أنها مخرصة لفرنسا.

ب) قبيلة العلاونة: ومنهم خالد بن العربي من أولاد شامخ، والحاج مبارك من أولاد ساعد، والحاج ساعد بن عمارة من أولاد ساعد أيضا، وكذلك التهامي بن يوسف من الزرادمة وعلي بن شابو من أولاد بوقصة، وأحمد بن عبد الله من أولاد موسى، ومحمد بن محمد بن مناصر من أولاد العيساوي، وهذه العائلات السبع هي الأكثر نفوذا في قبيلة العلاونة، ويعتقد أنها مخرصة في تعاملها مع فرنسا (1).

أما في منطقة سوق اهراس، فقد كانت سلطة الأجواد تتقلص تدريجيا خاصة بعد انتفاضي 1852 و 1871، فقد كانت السياسة الفرنسية متسمة بطابع التدرج والتروي، من خلال تعيين زعماء من الأهالي لا ينحدرون من المنطقة، كشيوخ لبعض فرق الأعراش في البداية كالشيخ علي بن الصانع والنوي بالقندوز، وبعد أن ثبت نجاحهم في إنجاح السياسة الفرنسية في المنطقة عينوا قيادا على الأعراش في المنطقة قبل سنة 1871، وخلال فترة الإدارة المدنية بعد سنة 1870 أصبح القياد يعينون مباشرة دون شغل وظيفة شيوخ على بعض الفرق، كما كان في فترة الإدارة العسكرية (1830 - 1870)، ذلك أن تعيين العربي بن زقوطة كقايد على الحنانشة سنة 1878 كان بعد تفتت العرش تماما وتغيير تركيبته السياسية والاجتماعية، وبعد إلغاء الإدارة العسكرية في المنطقة سنة 1885، تحول هؤلاء القياد إلى نواب أهالي في بلديات الصيفية وسدراته وسوق اهراس المختلطة، فقد أصبح النوي بالقندوز نائبا أهليا على فرقة الهمامة، وأصبح علي بن الصانع نائبا أهليا على دوار أولاد إدريس، كما بدأت سلطة هؤلاء تتعزز أكثر فأكثر في المنطقة، بتعيين أبنائهم كزعماء أهالي في المنطقة فقد أبقى على المجيد منصر بن العربي كنائب أهلي عن دوار تيفاش بقرار صدر من عامل عمالة قسنطينة في: 14 فيفري 1894 (2).

كما عين أبنائه كشيوخ على الدواوير الواقعة على الحدود مع تونس، ففي: 28 جوان 1894 عين عبد المجيد حسان بن منصر رئيسا لجماعة دوار الهمامة، كما عين عبد المجيد عبد الله بن منصر

(1)- بيار كاستال ، حوز تبسة ، المرجع السابق، ص ص: 128 - 129 .

(2)- ورتي جمال ، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا (1843 - 1900)، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2009 - 2010، ص: 618 .

شيخا على دوار أولاد مومن سنة 1899، أما ابن النوي بالقندوز، مسعود بن النوي الذي ولد سنة 1855 فقد عين شيخا على فرقة المراهنة في سوق اهراس سنة 1885، وأصبح نائبا أهليا عن فرقة المراهنة في نوفمبر 1892، ثم نائبا أهليا عن فرقة الهمامة في 31 مارس 1899 ببلدية سوق اهراس المختلطة⁽¹⁾.
أما عرش الناظور الذي كان تابعا لدائرة قلالة العسكرية وألحق بدائرة سوق اهراس العسكرية سنة 1875، فقد تفردت عائلة بن زرقين بالسيطرة على عرش الناظور، ففي: 21 أكتوبر 1868 اقترح الجنرال بواتوفين دولاكروا (Poittevin de lacroix) قائد شعبة عنابة العسكرية عزل شيخ أولاد ضامن إحدى فرق عرش الناظور وتعويضه بالشيخ ساعد بن زرقين⁽²⁾، وكان أهالي عرش الناظور يشكون من تعسف عائلة بن زرقين، ومثال ذلك الرسالة التي وجهوها إلى الجنرال بواتوفين دولاكروا، الذي أصبح لاحقا قائد فرقة قسنطينة ومما جاء في الرسالة: ((فيكون في سمعك خير إن شاء الله إننا كنا رفعنا إليك لتنظرنا بعين الرحمة والشفقة، وتزول عنا مانحن فيه من ضرر من القايد سي الطيب بن زرقين، فإننا كالنساء في عصمة الرجال الذكور، ولا وجدنا من ينصرنا ولا راحما يرحمنا ويفك وثاقنا وتضررنا كثيرا، وهذا منكر عظيم لا نطيع الصبر عليه...))⁽³⁾.

وهكذا كانت الجماعة المعينة من طرف سلطات الإدارة الفرنسية أداة لقمع الأهالي، وزادت سلطة الأجواد تدميرا، إذ أن عرش الحنانشة الذائع الصيت أصبح يطلق على دوار محدود المساحة قليل السكان، وعليه زعماء معينون من طرف الإدارة الفرنسية، لكن الشيء الخطير هو أن عرش الحنانشة ضرب في بنيته الاجتماعية، فبعد أن صودرت أغلب أراضي الدوار في أعقاب انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871، استقدمت عدة عائلات من دواوير العوايد والمقاعة إلى دوار الحنانشة، كما أدى تعميم تطبيق قانون الحالة المدنية على المنطقة بالتدرج إلى تغيير التركيبة الاجتماعية للمنطقة⁽⁴⁾.

كما تعتبر عائلة بوضياف أهم عائلة نافذة في القيادة والسلطة قبل وخلال الاحتلال الفرنسي لمنطقة الحضنة عامة وبلدية المسيلة المختلطة خصوصا، وامتازت بتأثير قوي ودور بارز في التحكم في

(1) - ANOM, 16H25, Note sur le cheikh Messoud Ben Noui chefs indigènes du cercle de souk Ahras .

(2) - ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 619 .

(3) - ANOM, 6H33, chefs indigènes de la subdivision de Bône Dossier N°1, pétition sans date des Nbaïl, ouled Dane, ouled si Afif, Beni yahi, Beni Guecha, au général de lacroix,

(4) - ورتي جمال، المرجع السابق ، ص ص: 620 - 621 .

المنطقة خلال الفترة التركية، من خلال علاقتها بعائلة المقراني بمحانة قبل أن تقوم فرنسا باستغلال أعيانها في قيادة المنطقة، وإحلال الأمن بالهضاب العليا والزيان ومناطق أخرى من الشرق الجزائري (1).

وكان تأثير العائلة ونفوذها امتدادا للدور الذي لعبته خلال نفوذ المقرانيين على المسيلة، كما استمدت عائلة بوضياف قوتها من قوة عرش أولاد ماضي الجواد، ومن ثرائها وقوة أفرادها وكثرة عددهم، قبل أن تتحول إلى عدو لعائلة المقراني عندما قامت فرنسا بتعيين بوضياف قائدا على المسيلة مكان أحمد المقراني، واختارت فرنسا بوضياف للعب دور تكسير الأسرة المقرانية وتقليص نفوذها وجعلت القيادة لأسرة بوضياف على مختلف مناطق الحضنة وخارجها، فمنذ السنوات الأولى للاحتلال ساهم بوضياف بوراس في دعم سلطة الاحتلال في بلدية خنشلة بمنطقة بني جانة، وساهم ابنه الأغا بوضياف بن هني في إحلال الأمن بالصحراء بعد أن عين قائدا على الوطاية، وعين ابنه الآخر الصخري قائدا على بلدية العلمة لتوطيد الأمن بها بمرافقة أخيه أحمد الشريف، الذي كان خليفة له قبل أن يعود إلى الحضنة للاحقاد ثورة عرشه أولاد ماضي سنة 1864، وكذا ثورة جبال المعاضيد في نفس السنة وساهم الأخوة بوضياف قبل اندلاع ثورة المقراني في مواجهة انتفاضة سكان البيبان سنة 1870، حيث انتقل بن هني من منطقة الوطاية مع الضباط الفرنسيين بقومه إلى منطقة البيبان (2)، ولعبت عائلة بوضياف إلى جانب فرنسا خلال الحريين العالميتين دورا من خلال العدد الكبير لأفرادها، الذين شاركوا وقتلوا في جبهات القتال مثل: بوضياف عبد المجيد بن الصخري وبوضياف عبد العزيز بن هني الذين قتلوا في الحرب العالمية الأولى أمام الألمان سنة 1914 (3)، وبوضياف بوضياف ابن الباش آغا الصديق قتل في الحرب العالمية الأولى، بوضياف بوعلان بن الشريف قتل في الحرب العالمية الأولى أمام الألمان بوضياف العربي بن الشريف قتل بفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية متأثرا بالبرد (4).

وبوضياف بوديبة بن الشريف، كان ضمن الفرقة المختصة بالهندسة الميكانيكية وتوفي بفرنسا بعد مرض عضال بعد الحرب العالمية الأولى، وبوضياف مهلولي بن الشريف كان متطوعا في الحرب العالمية الأولى وتوفي سنة 1917 بعد إغراق الألمان للسفينة التي كانت تقلهم، أما القيادات التي تسلمها أفراد عائلة بوضياف خلال الاحتلال الفرنسي فهي كثيرة ولها امتداد على كامل تراب الحضنة وعبر فترات طويلة من الزمن (5).

(1)- ACMM, B127, (Dossier Boudiaf).

(2)- ACMM, B257, (Dossier Boudiaf).

(3)- ACMM, B127, (Dossier Boudiaf).

(4)- ACMM, B257, (letter Boudiaf Mohamed:le 01- 01-1945).

(5)- ببرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين (1884 -1945)، رسالة ماجستير، في تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص: 146-147.

وبفضل هذا الانتشار الواسع لعائلة بوضياف، فقد تمكنت من كسب ثقة فرنسا من جهة وفي لعب أدوار مختلفة مع الأهالي، فقد مثل عناصر العائلة قوة الردع وقوة الحماية في آن واحد للأهالي كما كان الحال وقت القايد الصخري قايد الحضنة الغربية، الذي أشرف على كثير من العمليات وحل المنازعات والمشاكل بصفة انفرادية دون الرجوع إلى فرنسا أحيانا، كما كسب بعض أفراد عائلة بوضياف وُدَّ الأهالي، من خلال مواقفها الشجاعة اتجاه الضباط الفرنسيين أو السلطة المحلية، مثل: بوضياف محمد والصادق بن بوضياف، في حين استغل بعض أفراد العائلة سلطتهم على الأهالي في ابتزازهم أو الاستحواذ على أراضيهم مثل: القايد سي الحاج بن أحمد قايد أولاد خلوف والمكارطة (1885-1902)، وبوضياف عبد القادر قايد الخرابشة (1906) (1).

وقد كانت عائلة بوضياف تملك أراضي واسعة بدوار السعيدة بعرض أولاد ماضي، بلغت أكثر من 1817 هكتارا بالإضافة إلى مساحة استحوذت عليها من أراضي الكومين بلغت 427 هكتارا، وكان ضمن هذه الأراضي 596 هكتار متنازعا عليها مع فرق أولاد سيدي سليمان وأولاد سديرة، وحوالي 100 هكتار كانت رهن زاوية الهامل (2).

كما امتد نشاط عائلة بوضياف إلى الشؤون المختلفة كالجمعيات المدعمة لفرنسا، مثل الجمعية الإسلامية لإعادة إعمار فرنسا التي ترأسها بوضياف علي بن مصطفى قايد أولاد دراج 1918، والذي كان يعمل على جمع المال من الأهالي لفائدة فرنسا (3)، والجمعيات الثقافية والرياضية. غير أن نفوذ عائلة بوضياف تقلص ولم يعد لأفرادها دور بعد وفاة بوضياف الصديق سنة 1920 مما دفع بعض الشخصيات من أفرادها إلى طلب رد الاعتبار للعائلة (4).

كما وجدت بمنطقة الحضنة الغربية عائلات أقل شأنًا من عائلة بوضياف، كان لها دور في ظل الاحتلال الفرنسي منها عائلة نذير التي تنتمي حسب التقارير الفرنسية إلى المرابطين غير الأشراف وكان لشيخهم النذير موقف أيام الأمير عبد القادر عندما رفض الوقوف إلى جانبه (5).

وأما المشيخات في منطقة الأوراس نجد مشيخة أولاد عبدي لجهات منعة، ومشيخة أولاد بوضياف بالأوراس الأوسط والشمالي، الذي تولى بعض أفرادها منصب شيخ العرب وكان آخرهم العربي بن بوضياف الذي استولى الفرنسيون في عهده على الأوراس، ثم أعادوا تنصيبه من جديد قايدا تحت سلطتهم، بالإضافة إلى الأحلاف القبلية الكبرى بالمناطق الجبلية مثل: بوعكاز بالزيان

(1)- بيرم كمال، المرجع السابق، ص: 147.

(2) - ACMM, B127, D1 (letter du Gouverneur général, au préfet de Constantine le : 11/12/1897).

(3)- بيرم كمال، المرجع السابق، ص: 147.

(4) - ACMM, B25, letter du Boudiaf Mohamed, le : 01/01/1945.

(5) - Mostafa Lachref, L'Algérie Société et Nation, ENAL, Alger, 1983, PP: 78 - 90.

وحلف الأعشاش وحلف أولاد خيار، فضلا عن المشيخات المجاورة المرتبطة بالحكام الأتراك مثل: مشيخة العرب ((بيت بن قانة بالزيان، ومشيخة قصر الطير بالهضاب العليا الغربية، وأحلاف أولاد عبد النور وحلف الحراكته ومن أشهر المشيخات التي اضطرت البايات للتعامل معها، لدينا الحراكته في ناحية عين البيضاء والحنانشة في شرق البلاد وكانوا على اتصال دائم بتونس وقسنطينة، وتعتبر هذه المشيخات الحارس الشرقي للبايلك⁽¹⁾.

وقد أشار الجنرال بيجو Bugeaud في إحدى مراسلاته في: 9 أكتوبر 1844 أن على السلطات الفرنسية منح المسؤوليات الخاصة بالأهالي، وإسنادها إلى مسؤولين من الأهالي تختارهم الإدارة الفرنسية حسب ولائهم وأهميتهم في قبائلهم وحجم أعراسهم في أوساط الأهالي، ويجب على الإدارة الفرنسية أن تراقبهم وتوجههم وتقوم بمكافأهم تدريجيا عن طريق ترقيةهم⁽²⁾.

وقد صرح النائب في البرلمان الفرنسي " أوبري " AUBRY في مداخلته، أنه تم تعيين لجنة من طرف الحاكم العام بطلب من المجلس العام وتحت إشراف السيد مورينيو، والذي قام سنة 1913 بإدخال تعديلات، قصد تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للقياد وخرجت لجنة مورينيو بعدة توصيات أهمها: السماح لأبناء العائلات الكبرى الموالية للإدارة الفرنسية والذين قدموا خدمات جليلة لها بالاستفادة من هذا القانون وتعيينهم في هذه الوظائف، حسب نفوذهم في المناطق التي عينوا للعمل فيها، وإن اختبار القياد يجب أن يخضع لعدة شروط معقدة منها: قوة شخصيتهم ومدى تأثيرهم على محيطهم ومكانتهم العائلية، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها هم أو أسلافهم للإدارة الفرنسية، مع ضرورة تخصيص دروس تعليمية خاصة للأعوان من الأهالي في مدرسة شؤون الأهالي بالجزائر العاصمة كل ثلاثة أشهر⁽³⁾.

وإجبار الأعوان من الأهالي المعينون حديثا إجراء فترة تكوينية تدوم من شهرين إلى ثلاثة أشهر فيلاحظ في دائرة باتنة وخاصة في بلديات: عين توتة، بريكة، بلزمة، أن شيوخ القبائل يفتقرون إلى الخبرة والحنكة في إدارة شؤون الأهالي، نتيجة ضعف مستواهم في كثير من الميادين، وقد أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي قرارا ينص على أن الأعوان من الأهالي (الشيخ - المقدم)، يجب عليهم في نطاق الدفاع الوطني تقديم عدد من العمال يساوي 1000/6 من مجموع السكان الذين هم تحت إمرتهم فكان شيخ سقانة (الحاج محمد بن لوديني المدعو بلوديني (1863 - 1933 بسقانة)، تقدم 26 عاملا من الأهالي لأنه يشرف على منطقة عدد سكانها 4384 نسمة⁽⁴⁾.

(1)- نصر الدين سعيدوني ، الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة ، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الأوراس قبل واثناء العهد العثماني ، مجلة الأصالة ، عدد 60 - 61 ، جويلية 1978 ، ص ص: 132 - 133 .

(2)- Depont, les troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna, 1916, P: 256.

(3)- Depont, Op.Cit, PP: 259 - 260.

(4)- Ibid, P: 269.

من أجل تحقيق السيطرة عمد الاحتلال الفرنسي للأوراس، ومن خلال الحكم العسكري المتمركز بباتنة إلى فتح فروع له عبر منطقة الأوراس، وأثناء تنصيب الحاكم العسكري في كل من تازولت وتكوت، بدأت القيادة العسكرية في البحث عن شخصيات لها تأثير كبير على السكان تسند لهم مهام قيادية، ومن هذه العائلات ذات النفوذ في المنطقة نجد:

- عائلة بن قانة أصلها من فرجية ونفوذها في بسكرة والزيان.
 - عائلة بن شنوف وهم قبيلة أولاد صولة قرب سيدي عقبة ونفوذها في الأوراس وخنشلة.
 - عائلة بن حسين وتعرف بعائلة بن ناصر ونفوذها خنقة سيدي ناجي والزربية.
- وتتمثل مهمة هؤلاء في: تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين ومراقبة تحركات السكان وضبط سياستهم واستخلاص الضرائب بوسائل التهديد والقهر⁽¹⁾.

كما استطاعت السلطات الاستعمارية المحلية بأن تضمن ولاء عدد من النخبة الدينية، الممثلة في مشايخ الزوايا مقابل حصول هؤلاء على امتيازات ومصالح إقطاعية، ومنذ 1880 فقدت الطرق الصوفية والزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع، ولم يعد بالإمكان الحديث عن الزوايا كملجأ للشوار وكمؤسسة ثقافية متحررة من كل ارتباط من السلطة الرسمية للاحتلال، وابتداء من هذا التاريخ دخلت الطرق الصوفية مرحلة جديدة، وصارت وسيلة للهيمنة النفسية على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار⁽²⁾.

2- المجموعات الاجتماعية والمهنية:

أ - العمال الأجرا: بدأ الوعي بظاهرة التبلتر (Proletarianisation) بصورة متأخرة نسبيا ولم تكشف المسألة العمالية - في الواقع - إلا في نهاية القرن التاسع عشر، أما لفظ بروليتياريا فقد استخدم لأول مرة - من طرف بيردو⁽³⁾ عام 1891، فقد قدر هذا الأخير في تقرير مشهور - إذ أذهله الدمار الذي تسبب فيه الرّبا - بأن: " الخطر الأكبر الذي يهدد الجزائر، إنما يتمثل في تكون بروليتياريا أهلية، جيش من المهمشين الذين يعيشون بلا مأوى، وفي فقر مدقع والمستعدين للقيام بأعمال اللصوصية والعصيان ".

(1)- محمد العيد مطمر، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي (حوز أريس)، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1837-1914)، إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، (د-ت)، ص: 224.

(2)- الطاهر عمري، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، قسنطينة، 2003-2004، ص: 62.

(3)- بيردو: ينتمي إلى الحزب الجمهوري أيده النواب الجزائريون لخلافة تيرمان Tirman لكن دون جدوى. ويمكن الرجوع إلى هذا التقرير على شكل مطبوع والذي نشر عام 1892 تحت عنوان: الجزائر في 1891. انظر أيضا: Ch-R. Ageron, les musulmanes Algériennes et la France, tome I, PP: 444-445.

بيد أنه يصعب تحديد تاريخ نشوء العمل المأجور بدقة، نظرا لتعقد هذه الظاهرة من جهة ونظرا للتأثير الاستعماري من جهة أخرى، فقد كانت التغيرات الجبهوية كبيرة، ويجدر بنا في هذا المجال أن نميز بين الشمال والجنوب، بين السهول والمناطق الجبلية، وأن نفرق أيضا بين المناطق تبعا لدرجة تقدم استغلالها اقتصاديا بالإضافة إلى ما سبق قوله، تبقى مسألة أخرى وهي: هل ينبغي لنا أن نؤرخ لنشوء العمل المأجور انطلاقا من نزع الملكية، وهي شرط وجوده؟ ومن الاستخدامات الأولى لليد العاملة المحلية حتى عندما يحصل ذلك بصورة مؤقتة؟ أم انطلاقا من وجود جمهور من الأجراء الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ويعيشون فعلا من عملهم؟ الأمر الثالث هو أن أوائل الأجراء الجزائريين، الذين عملوا عند المعمرين، كانوا أجراء زراعيين في حين جاء تكوين العمل المأجور في المناطق الحضرية متأخرا عنه في الزراعة، وهذا التفاوت بين الزراعة والصناعة ليس مجرد فارق زمني، بل هو بالأحرى محصلة التراكم البدائي في الإطار الاستعماري، فالاستعمار الاقتصادي للجزائر كان زراعيا قبل أن يصبح ضمن بعض الحدود صناعيا وحضرية، وبالتالي فإن الأجراء الأوائل هم إذاً أجراء ريفيون يعملون في أملاك المعمرين وعلى الأراضي التي تملكها شركات الاستعمار، وأما الملاك الجزائريون فنادرا ما كانوا يستعينون بالعمل المأجور، مفضلين عليه الخماسة والشراكة الزراعية⁽¹⁾.

بدأت فئة العمال الأجراء الفئة الأولى الأكثر نموا منذ 1900، حيث زادت اليد العاملة الأجيرية في الريف القسنطيني من سنة 1901 إلى سنة 1914 بمعدل من 11% إلى 14% أي بزيادة 3%⁽²⁾. وتفسير ذلك نلخصه باقتضاب بنمو الرأسمالية الزراعية في الريف القسنطيني ونمو الاستيطان، مما حتم ضرورة تحرير قوة العمل عن طريق التجديد ونزع الملكية⁽³⁾.

وفي دراسة نشرتها la Dépeche Algérienne عام 1902 لاحظ المقدم غرول (Grault) ظاهرة تدهور أوضاع كافة شرائح المجتمع الأهلي، إذ تحول أبناء العائلات الكبيرة الميسورة إلى فلاحين والفلاحين إلى خماسين، وتحول الخماسون بدورهم إلى بروليتياريا تزداد أعدادهم باستمرار⁽⁴⁾.

وجاءت إحصاءات توزيع اليد العاملة الأجيرية في الريف القسنطيني تقدم معدلات متفاوتة بين دائرة وأخرى وبلدية وأخرى داخل العمالة⁽⁵⁾، وارتبطت بمدى امتداد الاستيطان ونسب اليد العاملة الأخرى ونمط الملكية⁽⁶⁾.

(1)- شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد الثالث مارس، الجزائر، 1982 ص: 214.

(2) - G.G.A, Statistique Générale de l'Algérie 1901 - 1914.

(3)- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص: 228.

(4)- الطيب شنتوف، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 215.

(5)- André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie..., Op.Cit, PP: 498 - 499.

(6)- le journal de Demain, le travailleur, Organe Officielle des fédérations socialistes Algériennes, dixieme Anne, N° 456, 5Mai 1928, PP: 6 -7.

وفي بداية الأمر كان الخماسة والفلاحون الفقرون بصورة خاصة يبحثون عن بعض الموارد الإضافية، ولكنهم ما لبثوا أن تحولوا إلى بروليتاريا محرومين من الأرض ومجبرين على العمل. إن ضرورة تحول الخماسين إلى بروليتاريا تعبر أصدق تعبير عن حركة تدمير البنى الاجتماعية والذين كانوا أول ضحاياها، فقد جعلهم تراخي العلاقات التي كانت تربطهم بمالكى الأراضي "الملك" يتحولون إلى قوة عمل حرة، كما أن السلطات المدنية نفسها شجعتهم منذ عام 1858 على ترك أصحاب الأراضي التي يعملون عليها دون تسديد السلف المتعارف عليها، أو الديون التي ارتبطوا بها وقد ترك عدد من هؤلاء قبائلهم فعلا، في حين رفض الكثير منهم الاستفادة من هذا الوضع والتحقوا بتجمعاتهم الأصلية⁽¹⁾.

ويؤكد كشف الأرقام شكل التكس بالنسبة للفئات الشغيلة الذي ارتبط بالاستيطان ونمو الرأسمالية الزراعية، خاصة قطاع الكرمة بعد 1850⁽²⁾، وقطاع الحبوب الجافة بعد 1900⁽³⁾. وإذا عدنا للتصنيفات المعطاة لهؤلاء الأجراء، فإننا نجد عدة أنواع: مَوسميون وهو الصنف الغالب: نصف دائمين ومُستخدَمون دائمون حسب القطاعات الزراعية التي يعملون فيها: كرمة حبوب، زراعات شجرية وغابات الفلين والحلفاء... الخ⁽⁴⁾.

وفي العالم الحضري تكشف الحرف التقليدية عن ضعف كبير في ظل الظروف الجديدة، سواء الاقتصادية منها (المنافسة الأوروبية)، أم الاجتماعية (تحولات البنى الاجتماعية التي غيرت الطلب على المنتجات المحلية)، بحيث لم يبق من النشاطات الحرفية سوى بعض الصناعات العائلية التي أخذت تبتعد أكثر عن سمات النشاط الصناعي، ولم تدعم وتيرة النمو الصناعي إلى درجة تستطيع معها أن تحول دون فشل ورش العمل، في حين استأثرت المناجم والحاجر والأشغال العمومية وحدها بالاهتمام. وتطورت الأشغال العمومية بصورة أسرع من تطور الاعتمادات التي رصدت لها في مناسبات عديدة، واتجهت نحو إقامة بنية تحتية حديثة تتمحور حول أراضي الاستعمار: خطوط حديدية، طرقات مرافئ، أشغال الرّي، وتخفيف المستنقعات وتشبيد الأبنية العمومية⁽⁵⁾.

وظلت المناجم والحاجر حتى عام 1890، عبارة عن ثروة بكر يشتهى بوجود معظمها دون أن يتبع ذلك أعمال تنقيب واستكشاف، لذلك بقى العديد منها غير مستغل رغم التيقن من وجوده، وفي عام 1891 بلغ عدد المناجم الممنوحة للشركات ذات الامتياز 51 منجما منها 29 منجما في عمالة

(1)- الطيب شنتوف، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 215.

(2)- H. Isnard, la viticulture Algérienne erreur économique, R.A, Vol 100, Année 1956, P: 467.

(3)- جمال الدين سعيدان، المرجع السابق، ص: 209.

(4)- H. Isnard, op.cit, PP: 457 - 466.

(5)- الطيب شنتوف، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص: 216.

قسنطينة و16 في وعمالة الجزائر و6 مناجم في عمالة وهران، وكانت الصناعات الأولى التي أنشئت هي صناعات غذائية، وأخرى مرتبطة باحتياجات الجيش والطواحين، كما انشئت عدة معاصر للزيت والجدير بالذكر هنا أن المؤسسات الصناعية الأولى لم تستخدم اليد العاملة الجزائرية، وظل الأمر كذلك حتى عام 1868، حيث قامت بعض المؤسسات الخاصة بصنع الكتان (وُجدت أربع منها في قسنطينة) بتشغيل عدد من الجزائريين بأجر يومي قدره فرنكين.

وقد صممت ورشات العمل لاستخدام الجزائريين من جهة، ولإكراه الفلاحين المعدمين على مزاوله العمل المأجور من جهة ثانية، وظلت الإدارة رغم التطور في عدد العاملين الجزائريين غير راضية، إذ راحت هي والمعمرون تعيب على هؤلاء الريفيين السابقين نوعية عملهم أو رفضهم للعمل⁽¹⁾. إن الخاصة المتميزة لتطور الرأسمالية في الجزائر أثرت في تشكيل الطبقة العاملة وبنيتها ووضعيتها الاجتماعية وخاصة من النواحي التالية:

- لغاية الحرب العالمية الثانية توجه جل توظيف رأس المال في الزراعة والبناء والهيكل الارتكازية وفي دائرة التداول، وانحصرت الصناعة في المؤسسات المنجمية والإنتاج الغذائي⁽²⁾. ويمكننا أن نميز الفئات الاجتماعية الرئيسية التالية للطبقة العاملة:

ب - البروليتاريا الفلاحية: كانت تشمل حوالي 150 ألف عامل جزائري يعملون وقتنا كاملا ويشغلون أساسا في المزارع المجهزة بطريقة عصرية، والتي يمتلكها كبار الملاكين العقاريين الأوروبيين وكان هؤلاء العمال يخضعون للاستغلال بشكل خاص⁽³⁾.

حيث تذكر الدراسات مجموعة الأجور المحصل عليها بين (1900-1914)، ففي شهر ديسمبر 1909 قدر عامل العمالة السابق paysant في مقال نشرته جريدة: la Dépêche de Constantine أن معدل الأجور بلغ 1.47 فرنك في الشرق القسنطيني⁽⁴⁾. وقد أعطى " إيسنارد " Isnard جدولا لأجور يتقاضاها الأجراء في بداية القرن العشرين موضحة كمايلي:

(1)- الطيب شنتوف ، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، المرجع السابق ، ص: 216- 217
(2)- هيلموت نيمشوفسكي، العوامل والآليات الموضوعية لتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية ، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية ، تر: المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، العدد الثالث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982، ص: 264 .
(3)- نفسه، ص: 267
(4)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 374.

جدول (28): تصنيف الأجور لليد العاملة في قطاع الزراعة بداية القرن 20 م.

العمليات	أوربيون	جزائريون	جزائريات	أولاد
تشذيب	4 فرانك	/	/	/
جمع قضبان الكرمة	/	1 - 2.25 فرانك	0.75 فرانك	0.5 فرانك
حراثته	/	/	/	1 فرانك
قطاف	2.5 - 3 فرانك	1 - 1.25 فرانك	/	0.75 فرانك
عمال تعبئة الخمر	3 - 4.5 فرانك	2 فرانك	/	/ (1)

Source: Hildeber Isnard, Op.cit, PP: 467

تبدو الاختلافات في الأرقام المقدمة مرتبطة بنوعية اليد العاملة ومدى مهارتها، ونوعية القطاع الذي تعمل فيه اليد العاملة واختلاف الجهات بين الساحل والداخل ونوعية العمل الممارس. وجاءت مجموعة إحصاءات أخرى وفق مايلي: jemmapes (عزابة) 01 فرانك واد الزناتي 03 فرانك، خنشلة 03 فرانك (2)، وفي إحصاء لتسع بلديات جاءت الأرقام الأكثر تردداً بـ: 1.50 فرانك إلى 1.75 فرانك وحسب كوشري cochery فإن الاختلاف الحاصل في الأجور بين الساحل والمناطق الداخلية كانت كالتالي: الداخل 1.25 فرانك لأعمال البذر والساحل 2 فرانك لأعمال البذر وأعطى كل من لكوك Lecoq وريفير Rivièr إحصاءات حسب تصنيف العمل: الحراثون 1.25 فرانك إلى 1.75 فرانك، البذارون من 1.50 فرانك إلى 2 فرانك والحصادون من 2.25 فرانك إلى 2.75 فرانك، ووجد من العمال من يعمل بصفة التفاهم الاجتماعي، حيث مثلاً: حصاد هكتار حبوب بـ: 20 فرانك والحفر لهكتار الكرمة بـ: 11 فرانك وحش الكأ بـ: (9 - 10) فرانك (3).

وقد شهدت بداية الحرب العالمية الأولى أزمة في اليد العاملة خاصة بعد 1916، نتيجة الهجرة العمالية وعمليات التجنيد، مما أدى إلى تحريك معدلات الأجور للأجراء الذين كانوا مكسدين قبل هذه الفترة، وطالب هؤلاء في الشرق الجزائري بمعدل أجور من 6 إلى 7 فرانك في اليوم، غير أن التوافق بين

(1) - H. Isnard, op.cit, P: 467.

(2) - جمال الدين سعيدان ، المرجع السابق ، ص: 210 .

(3) -H.(Lecoq), ch.(Rivière),Traité pratique d'agriculture nord - africaine, Alger, Tunisie, Maroc,Tripolitain, T1, challamel, France, 1900, P:189.

أرباب العمل حدد الأجور في الريف القسنطيني بـ: 3.5 فرنك إلى 4 فرنك سنة 1918 دون تغذية وبالتغذية 2.50 فرنك ليوم عمل⁽¹⁾.

إلا أن معدلات التضخم التي جرت خلال الحرب العالمية الأولى للأسعار، جعلت هذه الأجور لا تحاكي معدلات التضخم بل تفضي إلى تراجع القدرة الشرائية لفئة العمال الأجراء.

ج - البروليتاريا الصناعية: (بما فيها عمال المناجم والنقل) كانت تضم من 135 ألف إلى 140 ألف عامل منهم 60 ألف عامل أوروبي (60 ألف عامل الذين يشتغلون في الصناعة الصغيرة لا يدخلون ضمن الرقم)، وتشكل نواة البروليتاريا، ولم تكن تمثل إلا ثلث الطبقة العاملة الموجودة في المدن وكانت نسبة 27% وهي نسبة العمال المؤهلين تعتبر ضعيفة نسبيا ولم يكن الجزائريون يمثلون إلا 45% من العمال المؤهلين، بينما كانت منهم نسبة 70% من العمال المتخصصين و90% من العمال اليدويين المساعدين، وقد كانت رواتب العمال المؤهلين بالمقارنة مع مداخيل المجموعات الأخرى من العمال مرتفعة نسبيا (390 إلى 500 فرنك جديد)، وكانت نسبة العمال القدماء (الذين يشتغلون منذ أكثر من 15 عاما كعمال) 60% أما نسبة الموسمين كانت أدنى مما كانت عليه في الفروع الأخرى، وقد أوجد التمرکز المرتفع نسبيا للعمال الظروف الحسنة للتنظيم النقابي ولنشر الأفكار الاشتراكية⁽²⁾.

د - عمال البناء: كانت لهذه المجموعة تقريبا نفس الأهمية التي كانت لمجموعة عمال الصناعة ويفسر هذا خاصة بدرجة المكننة الضعيفة عموما في قطاع البناء وبزيادة في اليد العاملة الرخيصة والأمر الذي كان ذوا خاصية متميزة، هو توزيع العمال على عدد كبير من المشاريع والتقلب المرتفع والتبعية إزاء التقلبات الظرفية، والنسبة الكبيرة للموسمين في الريف والمستوى المنخفض للتأهيل، حيث أن نصف عمال البناء ليس لهم أي تأهيل يذكر.

هـ - العمال في المؤسسات الحرفية وفي المصانع الصغيرة: قدم سمير أمين عددا يبلغ 60 ألف أجير يعملون في هذا الفرع، وكانت غالبيتهم العظمى من الجزائريين، ونظرا لعوامل مختلفة (التجزئة إلى عديد من المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا منتشرة عبر كل البلاد)، والحفاظ على الأشكال البالية للعمل المأجور وتشغيل أفراد العائلة... فقد شكل هؤلاء العمال الجزء الأقل تطورا من الطبقة العاملة

(1) - G.G.A, délégations financières Algériennes, 1917, P: 453.

(2) - هيلموت نيمشوفسكي، المرجع السابق، ص: 267.

كما كان وعيهم الطبقي ودرجة تنظيمهم ضعيفة عموماً، وكانوا بعيدين بشكل واسع عن التأثير السياسي لتنظيمات الطبقة البروليتارية، وكانوا لهذا السبب غير قادرين إطلاقاً على فرض مطالبهم الاجتماعية والدفاع عنها بفعالية كما أن أجورهم كانت منخفضة جداً⁽¹⁾.

و - عمال القطاع المنتج: (التجارة ومصالح الإيجار ومؤسسات الاستغلال التابعة للبلديات) وقد عددهم بـ: 125 ألف عامل، وقد جعلت تركيبته المتباينة وتجربتهم أمر تنظيمهم صعباً⁽²⁾. يؤدي المسلمون عادة دوراً ثانوياً: باعة متجولون وباعة الفواكه والخضر واسكافيون...، ومعظم البروليتارية الإسلامية كانت حقيقة موظفة بأماكن العمل الأوروبية، ولأن فرص التوظيف في الأعمال التي تتطلب المهارة كانت نادرة⁽³⁾، والسمات المميزة للطبقة العاملة (عدم امتلاك وسائل الإنتاج العيش عن طريق بيع قوة العمل، الاستغلال من طرف الرأسماليين، الحصول على عائد يحدده مبلغ قيمة قوة العمل، الارتباط بالإنتاج العصري الكبير) هذه السمات لم تكن واضحة لدى جزء كبير من العمال، كان لا يزال الكثير منهم ينتمون إلى مجموعات انتقالية (عمال كانوا في نفس الوقت ملاكين صغاراً للأراضي وفلاحين موسمين ومداومين)، أو كانوا يعانون من بطالة مؤقتة أو مستمرة ولم يتم بعد انضمامهم الكامل للنظام الرأسمالي للإنتاج والاستغلال⁽⁴⁾.

3 - الملاكين الصغار: هذه الفئة تتراوح ملكياتها بين هكتار واحد و10 هكتارات، وقد تطور تعداد هذه الفئة تبعاً لأوضاع المد والجزر التي انعكست على الزراعة الكولونيالية في علاقتها مع السوق المتروبولية من جهة والسوق الرأسمالية العالمية من جهة أخرى، وكان من الطبيعي أن تنعكس على الأوضاع الإنتاجية والاجتماعية للفلاحين الصغار، الذين شكلوا موضوعاً طرف التناقض الأساسي مع الرأسمالية الاستيطانية طيلة قرن وثلاث من الاستغلال والمواجهة⁽⁵⁾.

وقد أعطت الإحصاءات التي قدمها "نوشي" Nouschi حول توزيع الملكية في الشرق القسنطيني عشية الحرب في سنة 1914 رقم 191297 مالك أهلي، وكانت نسبة 55.3% منهم تملك أقل من 20 هكتاراً⁽⁶⁾.

(1) - هيلموت نيمشوفسكي، المرجع السابق، ص: 268.

(2) - نفسه، ص: 267.

(3) - سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996، ص: 67 - 70.

(4) - هيلموت نيمشوفسكي، المرجع السابق، ص: 269.

(5) - أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية أو الوعد الرائد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1985، ص: 104.

(6) - شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 358.

وفي دواوير مقاطعة قسنطينة أشارت تقارير اللجان المالية إلى أن الملكية الصغيرة هي التي تهيمن وحيث أن الشيع قد زال في معظم الحالات فمن النادر أن يوجد أهلي يمتلك أكثر من محراث (20 هكتارا)، ولا يملك أكثرهم سوى عددا من القطع غير ذات أهمية تذكر وكثيرا ما تكون متباعدة⁽¹⁾. وتتجسد أبرز خصائص المجتمع الريفي الأهلي في الفئة التي تملك أقل من 20 هكتارا في الشرق القسنطيني، والتي تمثل نسبة 75% من المالكين ومنهم 55% يملكون أقل من 10 هكتارات⁽²⁾. وإذا اعتمدنا على ماورد في الإحصائيات المالية لسنة 1917 فإننا نجد من بين 271 ألف أهلي خاضع للضريبة، ينبغي استثناء القبائل إذن، كان 225 ألف منهم يحرثون أقل من 10 هكتارات ومعنى ذلك أن نسبة 83% كانوا يملكون أقل من 20 هكتارا⁽³⁾.

ومن المعلوم أن 10 هكتارات كان يعتبر في الجزائر أدنى حد يسمح بإعالة أسرة واحدة، ولقد قام المحققون في الملكية الأهلية بتقدير حاجيات أسرة تتكون من 06 أشخاص كما يلي: 10 لتر من القمح الصلب يوميا من أجل تحضير الخبز، و10 لتر من الشعير للكسكسي أي ما يعطي مجموع 27 قنطار من القمح سنويا و21 قنطارا من الشعير (يرفع البعض الآخر العدد إلى 36 قنطارا من القمح و30 قنطارا من الشعير)، ونظرا لكون القمح والشعير يتم الحصول عليهما من حرث الأرض بالطرق التقليدية، فإن الكمية المتواضعة من هذه المحاصيل تعود إلى إدراج الأرض البور في حساب مردود 10 هكتارا⁽⁴⁾.

وقد شهدت ملكيات صغار الفلاحين تدهورا في إنتاج الحبوب الذي كان في حدود 4.5 قنطارا في الهكتار قبل الحرب الأولى، وانخفض إلى 3.5 قنطارا رغم تزايد متوسط الأسمدة المستهلكة في الهكتار وذلك بسبب توسع زراعة الحبوب نحو الجنوب الصحراوي، حيث وصل متوسط المردودية عام 1945 إلى 0.6 قنطارا في الهكتار الواحد، ولم يرتفع حتى سنة 1953 لأكثر من 1.8 فقط.

وتدهور أيضا متوسط حصة الفرد من الحبوب بسبب انحسار زراعات الفلاحين عن الأراضي السهلية الخصبة إلى الأراضي الجبلية والسهبية وكذلك بسبب تزايد السكان، فبعد أن كانت هذه الحصة تبلغ عام 1900 حوالي 4 قناطير انخفضت إلى 2.5 قنطارا عام 1940 وتردت بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى قنطارين فقط.

وخلال فترات متوالية فئات متزايدة من صغار الفلاحين، الذين أكرهتهم الأزمات الرأسمالية وأزمات التسويق على بيع ملكياتهم والانكفاء نحو الداخل، فزادت الكثافة السكانية في ربه وتواصل

(1)- G.G.A, délégations financières Algériennes, 1898, PP: 189-199.

(2)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج 2 ، المرجع السابق، ص: 361

(3)- G.G.A, délégations financières Algériennes, 1918, P: 211.

(4)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج 2 ، المرجع السابق، ص: 361.

تفتت الملكية واستنزفت طاقة الأرض على الإنبات والتجدد، بعد أن اضطر الفلاحون للإقلاع عن إراحتها بطريقة التبوير (jachère)، وانعكس هذا الاستنزاف المتفاقم على إمكانيات الرعي بعد أن دُحرَ هذا النشاط الاجتماعي الأساسي عن مناطق الاستيطان.

وسجلت الملكيات الصغيرة التي تقل عن 10 هكتارات عموما تراجعاً بين سنوات 1930 و1940 في تعدادها، بينما توسعت مساحتها على حساب الملكيات الأكبر⁽¹⁾.

وقد قدر في سنة 1951 عدد ملكيات صغار الفلاحين خاصة التي تقل عن 10 هكتارات كما يلي: أقل من هكتار واحد بلغ عددها 106000 ملكية ومساحتها الإجمالية 37000 هكتار والملكيات من 1 هكتار إلى 10 هكتارات بلغ تعدادها 322 ألف ملكية بمساحة 1341000 هكتار يضاف إلى ذلك وحسب المصادر أن 70% من المسلمين يعيشون من الزراعة ففي التل وهي منطقة جيدة الأراضي، نجد أن عدد الملاكين العقاريين الجزائريين قليل نسبياً، وهذا دليل على شدة سيرورة التهجير ونزع الملكية، واعترفت الإدارة الفرنسية في 1946 بأن مليون عائلة تقريباً لا تملك أرضاً البتة وتكسب عيشها بعمل أفرادها كخماسين أو مستأجرين أو عمال زراعيين⁽²⁾.

وبمكننا بإيراد بعض النماذج لتقريب الواقع الذي كان يعيشه الملاك الصغار: يملك ملاك صغير في بلدية كاملة الصلاحيات نصف هكتار، و4 كباش و2 معزة، بمجمل ناتج دخل خام يعادل 43.2 فرنك وباقتطاع الضريبة 24 % يكون الدخل الصافي 32.83 فرنك، كما يملك آخر في بلدية مختلطة 2 هكتار و6 كباش و4 معزة، بمجموع عائد يقدر بـ: 131.4 فرنك وباقتطاع ضريبي بـ: 15 % يكون العائد الصافي 111.96 فرنك⁽³⁾، تؤكد قراءة في هذه النماذج أن الفلاح المالك الصغير الذي يمثل الشريحة الكبيرة من المجتمع الريفي في وضعية لا يحسد عليها، فعوائده لا تكفي لتحقيق الحاجيات الأساسية وكان يضطر في كثير من الأحيان إلى البحث عن عمل لدى المعمرين أو بعض الأهالي، فدخل في منافسة مع الفئات المحرومة من الأرض⁽⁴⁾.

(1)- أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في الريف الجزائري، المرجع السابق، ص: 96 - 99.

(2)- م. ل بن حسين، نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر، تراكم رأس المال في إطار السيطرة الاستعمارية، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، العدد الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 67 - 68.

(3)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص: 188.

(4)- عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص: 115.

الفصل الثاني:
المجموعات الأجنبية
الوافدة

لقد كان إقليم الشرق الجزائري محل اهتمام الفرنسيين منذ سقوط الجزائر العاصمة، فقد تعرضت مدنه إلى حملات متعددة ومختلفة، لقد كانت هناك حملة على عنابة في: 25 سبتمبر 1830 بتوجيه من دي بورمون وقيادة دامريمون، وتم احتلالها في: 13 سبتمبر 1831 وكانت أولى الحملات على بجاية في أوت 1830، وقد تمكن الفرنسيون من احتلالها في سبتمبر 1833، وقد تضاعف الاهتمام بالإقليم بعد مجيء دوروفيقو، حيث أنه ربط استمرار بقاء الفرنسيين بالجزائر بالسيطرة على منطقة الشرق الجزائري وقسنطينة⁽¹⁾.

وتجسدت هذه السياسة بعد احتلال قسنطينة في 27 أكتوبر 1837، إذ كانت هناك 30 حملة عسكرية ضد سكان إقليم الشرق الجزائري، وخاصة منطقة الشمال القسنطيني⁽²⁾.

يمثل الأوروبيون قاعدة النظام الاستعماري المستفيدة منه أساسا في المدن والمتشكلة من تدفقات أفواج المهاجرين الأوروبيين على المنطقة، وكان السكان المسلمون يطلقون على الوافدين الجدد اسم النصارى أي أتباع عيسى بن مريم أو الروم الفرنسيين، ولم تكن المجموعة الأوروبية تتميز بانسجام كبير⁽³⁾.

أولا:- الأوروبيون

إنّ المستوطنين الذين توافدوا على الإقليم، شكلوا فسيفساء من الجنسيات الأوروبية ويختلف هؤلاء في انتمائهم، فمنهم الفرنسي والإيطالي والإسباني والألماني والمالطي والسوسري والإنجليزي وقد تمتع هؤلاء بنفوذ سياسي واقتصادي بسبب سيطرتهم على مركز القرار في الأجهزة الإدارية والمالية والاقتصادية، ولذا كانت الفوارق واضحة بينهم وبين المسلمين⁽⁴⁾.

(1)- عميراي حميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري (1830-1850)، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998-1999، ص: 387.
(2)- بورعدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000، ص: 03.
(3)- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، سلسلة صاد، موفم للنشر، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص: 81.
(4)- كريمة بن حسنين، الحياة السياسية في قسنطينة بين (1930-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1986، ص: 15.

1 - الفرنسيون:

اعتمدت فرنسا في تشجيعها للهجرة الأوروبية على توزيع المناشير، حيث عرضت على الأوروبيين التوافد على الجزائر، خاصة ذوي الأصول اللاتينية منهم الإيطاليون والإسبانيون ولكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من خيرة المجتمع، فبعضهم من المجرمين أو السياسيين، والعاطلين عن العمل⁽¹⁾.

وحاولت السلطة الفرنسية توطين أعداد كبيرة من الجاليات الأوروبية في محاولة تحويل الجزائر إلى مستعمرة توطين أو حتى امتداد لفرنسا عبر البحر، ولم يكن هذا الاستيطان مجرد الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة والغابات بل الواقع أعمق من ذلك، إذ كان الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين هو المظهر المادي الواضح للاستيطان، وهو في واقع الأمر جوهر السياسة الفرنسية في الجزائر نتيجة بصماته الواضحة فيها، بحيث ظلت العلاقة التأثيرية بين الاستيطان من جهة والتشريع والسياسة الأهلية من جهة أخرى⁽²⁾.

وشكلت منطقة (قسنطينة - عنابة - سكيكدة) إحدى المناطق التي عرفت إقبالا كبيرا من المهاجرين الأوروبيين، خاصة خلال السنوات الممتدة من 1845 إلى 1850، حيث تضاعف عددهم من 11507 فردا نهاية عام 1846 إلى 24672 فردا في 31 ديسمبر 1850 ليصل نهاية عام 1851 إلى 27382 مهاجرا ليكون نهاية عام 1856 حوالي 33979 فردا⁽³⁾، وأراد نابليون الثالث منح الجزائريين فرصة التجنيس بالجنسية الفرنسية بالتقيد بشروط أقرها القانون الصادر عام 1865 يُبيح لهم ذلك مقابل أن يتخلى طالب الجنسية عن قانون أحوال الشخصية الإسلامية، وهذا الأمر لم يكن مقبولا عند الأهالي، وتواصلت الهجرة الأوروبية إلى مابعد عام 1930 وفي الوقت نفسه تمكن السكان الأهالي من السيطرة على المدن المعمرة بالسكان الأوروبيين لجاذبيتها للعمل الموسمي والاستقرار في الأحياء القصديرية⁽⁴⁾.

(1)- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ص: 105
(2)- مياي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المصادر، (م. م. و. د. ب. ح. و. ث) أول نوفمبر 1954، عدد 5، 2001، ص: 113 - 114.

(3)- André Noushi, Enquête sur le niveau de vie..., Op. Cit, PP: 190-238

(4)- Johan Hendrik Meuleman, Op. Cit, P: 199

وقدر عدد المعمرين في مقاطعة قسنطينة حسب الجدول التالي: (1)

جدول (29): تعداد المستوطنين الأوروبيين في عمالة قسنطينة (1838 – 1855)

السنة	1838	1839	1844	1845	1849	1853	1854	1855
عدد السكان (نسمة)	3317	3470	10833	11827	19551	20288	31062	32926

وحتى يتدعم العنصر الأوروبي بالجزائر، لم يتردد المشرع الفرنسي في منح الجنسية ليهود الجزائر بفعل مرسوم كريميو (24 أكتوبر 1870)، ورصدت المساعدات لاستقبال فرنسيي مقاطعتي الألباس واللورين في الجزائر الذين بلغ عددهم حوالي 45000 مهاجرا، كما طبق قانون التجنيس التلقائي 1889 الذي يعتبر كل أوروبي ولد بالجزائر فرنسيا، ولو كان أبواه غير فرنسيين فأدجت بفعل هذا القانون أعداد كبيرة من الجاليات الإسبانية والإيطالية والمالطية المقيمة بالجزائر، والتي قدر عددها سنة 1881 بـ: 181000 وأصبحت سنة 1927 تشكل 35% من مجموع الأوروبيين البالغ عددهم 833359 نسمة .

أدت سياسة التوطين هذه إلى تزايد أعداد الأوروبيين بالجزائر، فتعددت مستعمراتهم السكنية وبلغت مع مطلع القرن العشرين 217 مستعمرة بعد أن استقر بالجزائر أكثر من ربع مليون مهاجر أوروبي (260 ألف نسمة مابين سنتي 1870 و1900 ومع حلول الذكرى المئوية للاحتلال 1930 تجاوز عدد الأوروبيين الثمانمائة ألف نسمة (2).

عرفت الزيادة الديمغرافية لدى الأوروبيين تطورا كبيرا، ويعود ذلك إلى تخوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين، والذوبان في وسطهم من حيث الأرقام، لتأكدتهم بأن التفوق الديمغرافي له أثاره ولذا أصبحت زيادة نسبتهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطور الكمي للجزائريين خاصة، وأن المستوطنين قد بدؤوا يصرحون بأن الجزائر لم تعد تتحمل هذا الحشد المتزايد من المواليد لدى الجزائريين، الذين سوف يسيطرون على الوضع لاحقا إذا ما استمروا على نفس هذا النسق من الزيادة الكمية (3).

(1)- مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص: 116-118 .

(2)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص: 31.

(3)- ALGERIE, Quelques Aspects de problèmes économiques et sociaux, éditée sur l'instruction du Robert Lacoste, imprimerie officielle, Alger, 1956, P:12

ولهذا أصبح من الضروري إقناع الأوروبيين، إما بالهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها نهائيا لتكوين مجتمع أوروبي قادر على الوقوف في وجه الزحف الديمغرافي للجزائريين، وإما بالإكثار من الإنجاب لنفس الغرض، رغم أن الاقتراح الثاني كان صعب المنال، لعدم رضي الأوروبيين بالفكرة ماعدا البعض منهم، ذلك لأن الأكثرية كانت مقتنعة بأن الوسائل المادية وإمكانيات التسيير التي يمتلكونها ستكون كافية لردع كل مقاومة من هذا الجانب ⁽¹⁾.

ويلاحظ بأن المجتمع الأوروبي بالجزائر، قد عرف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة طفيفة مستقرة، تعود أساسا إلى استقرار نسبة الوفيات في مستوى متدن واستقرار نسبة المواليد في مستوى متوسط، وهذا ما يفسر نسبة الشيخوخة المرتفعة في وسط المجتمع الأوروبي بالجزائر، حيث بلغت نسبة الشباب الأقل من عشرين سنة حوالي 35 % قبيل الثورة التحريرية، و11% كانوا أكثر من 60 سنة و54% المتبقية هم أكثر من 20 سنة ⁽²⁾، واستقر أغلب السكان الأوروبيين بالمدن الكبرى وبالمناطق الساحلية، حيث أن 80% من الأوروبيين كانوا يعيشون بالمدن الكبرى وحوالي 36200 أوروبي بالبلديات المختلطة، في حين أقام 13000 منهم بالمناطق الصحراوية وتذكر الإحصائيات أن أكثر من 709000 أوروبي كان يعيش بالمدن سنة 1948 ليرتفع العدد قليلا سنة 1954، حيث وصل إلى 760000 أوروبي.

وكان يعيش بمنطقة عنابة عام 1948 حوالي 45000 أوروبي ليرتفع إلى 46000 أوروبي فقط بعد ست سنوات من ذلك، أما منطقة قسنطينة فلم يتجاوز العدد بها 37000 أوروبي عام 1948 ليرتفع قليلا سنة 1954، حيث وصل العدد إلى 41000 أوروبي ⁽³⁾.

وهنا يجب أن نذكر بأن البلديات ذات الطابع الحضري قد بدأت تشهد ارتفاعا نسبيا للسكان الجزائريين، على حساب المستوطنين بعد الحرب العالمية الثانية، فحسب تحقيق بعنوان: ((جزائر نصف قرن))، والذي أنجز سنة 1952 من خلال تقارير رؤساء البلديات الحضرية، فإن السلطات المحلية قد ضغطت على زر الإنذار بالنسبة للتعمير الأوروبي بالأرياف، وذلك بسبب التناقص المذهل والمستمر للأوروبيين بالمناطق المذكورة، فبعد ما كان عدد الأوروبيين سنة 1901 بهذه البلديات والتي يصل عددها إلى حدود 125000 ساكن أوروبي عام 1952 ⁽⁴⁾.

(1)- Gendarme René, l'Economie de l'Algérie, sous - développement et politique de croissance, 1^{er} édition, les capricines, Paris, France, 1960, P: 116

(2)- Larnaude Marcel, le pays et les hommes, encyclopédie d'outre-mer, numéro spécial, Algérie 1954, paris, P: 10 .

(3)- Breil Jacques, Etude de démographie Quantitative, Op. Cit, PP: 24-25

(4)- Mohamed Harbi, la Guerre commence en Algérie, 1954 la Mémoire du siècle, 1^{er} édition complexe, Bruxelles, Belgique, 1984, P: 82

ورغم الإغراءات المادية التي وضعت تحت تصرف المعمرين من قبل السلطات الفرنسية من أجل إعادة تعمير المناطق الريفية، خوفا من سيطرة الجزائريين على الوضع هناك، إلا أن هذه السياسة لم تجد الصدى الواسع لها في وسط المعمرين، وظل التزايد الكمي للجزائريين في تقدم مستمر وبهذا فإن المناطق الشرقية قد حافظت، سواء في المدن أو المناطق الريفية على سيطرة السكان الجزائريين من حيث الأرقام على الوضع العام، وخير مثال على ذلك مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها، التي بقيت محتفظة بتفوقها الكمي لعدد الجزائريين على حساب الأوروبيين فالتوزيع الجغرافي الأوروبي بالجزائر كان يتناقص كلما اتجهنا شرقا والعكس صحيح⁽¹⁾.

إن السياسة الديمغرافية بالجزائر قد شجعت السكان الأوروبيين على التناسل والتكاثر للوقوف في وجه المد الديمغرافي للجزائريين، إلا أن طبيعة المجتمعات المتطورة آنذاك كانت مقتنعة أن قلة أفراد العائلة يمنح الراحة والأمن، ويجعل المستوى المعيشي راقيا وهذا ما فرض على الأسر الأوروبية بالجزائر، تقليل أفراد عائلتها إقتداء بالأسر الأوروبية التي كانت تعيش بأوروبا⁽²⁾.

وقد نشرت جريدة النجاح بعض الإحصاءات فقد نقلت عن شيخ المدينة السيد مورينو بأن عدد سكان مدينة قسنطينة وصل إلى 100 ألف نسمة في عام 1929 بعدما كان عام 1901 حوالي 41 ألف نسمة⁽³⁾، وفي عام 1931 أعلنت جريدة النجاح بأن السلطات الاستعمارية ستقوم بإحصاء السكان يوم: 08 ماي 1931، وفي نفس العدد نشرت عدد السكان في قسنطينة لعام 1926 على النحو التالي:

السكان الفرنسيون 39479 نسمة، الأهالي المسلمون 47086 نسمة، الأجانب 2017 نسمة
سكان آخرون: 5151 نسمة أي مجموع 93733 نسمة⁽⁴⁾.

وفي نوفمبر 1931 نشرت جريدة النجاح الإحصاء التفصيلي الرسمي لسكان الجزائر، حيث قدر عدد الأوروبيين في مدينة قسنطينة بـ: 51142 نسمة، وفي مدينة وهران 129795 نسمة وفي مدينة الجزائر 176629 نسمة⁽⁵⁾، وفي عام 1937 وصل تعداد السكان الأوروبيين إلى 54409 نسمة في مدينة قسنطينة⁽⁶⁾.

(1)- محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)، المرجع السابق، ص: 34

(2)- نفسه، ص: 34 - 35 .

(3)- قسم التحرير، سكان مدينة قسنطينة، عن مورينو، النجاح، ع 739، 1929/05/17، ص: 02 .

(4)- قسم التحرير، إحصاء سكان قسنطينة، النجاح، ع 1118، 15 فيفري 1931، ص: 02 .

(5)- قسم التحرير، الإحصاء التفصيلي الرسمي لسكان الجزائر، النجاح، ع 1236، يوم 25 نوفمبر 1931 .

(6)- قسم التحرير، إحصاء سكان قسنطينة، النجاح، ع 1895، 22 جويلية 1937، ص: 02 .

أما آخر إحصاء عرضته جريدة النجاح على صفحاتها، كان عام 1955 إذ أشارت إلى نتيجة الإحصاء الأخير الذي قامت به السلطات الفرنسية، حيث بلغ عدد السكان الأوروبيين 40675 أوروبي يعيشون في 10638 أسرة أوروبية⁽¹⁾.

2 - الجالية المالطية:

منذ احتلال مقاطعة قسنطينة عرفت تنوع الفضاء السكاني المستقر بها، من كافة الجاليات الأوروبية، حيث أنشأوا المباني الفردية وأقاموا المزارع لإنتاج المحاصيل التجارية أو في المناطق الجبلية لتسهيل عملية تربية المواشي، ومنها الماعز وهي مهنة جلبتها الجالية المالطية التي استقرت على طول السواحل الجزائرية وخاصة الشرقية⁽²⁾، وقد شكلت الجالية المالطية ثالث جالية أجنبية استقرت في الجزائر لممارسة مهن وحرف مختلفة نذكر منها صغار التجار كوسطاء بين الأهالي والأوروبيين وعملت على المحافظة على شخصيتها⁽³⁾.

وعُرف المالطيون الأوائل بالجزائر عموما بالغلاظة في التصرف، والتعامل خاصة في نظر فرنسيي الأصول الذين كثيرا ما اشتكوا منهم، ورغم ذلك استطاعت هذه الجالية التأقلم مع البيئة المحلية، حيث وجدوا عدة تسهيلات للعمل في قطاعات مرفئية وفلاحية، مستغلين في ذلك توفر الظروف المساعدة على نجاحهم في مختلف المشاريع، تحذوهم رغبة جامحة في تحسين وضعهم الاجتماعي، فقد جاءت الجالية المالطية إلى الجزائر بعدما كانوا يعتبرون رعايا بريطانيين باعتبارهم تركوا بلادهم هروبا من وضعهم المعيشي المزري، لطالما عانوا منه فوجدوا في الاحتلال الفرنسي وسياسة التعمير للجزائر المستعمرة، فرصة هامة بالنسبة للغالبية المالطيين في نهاية القرن 19م ومطلع القرن 20م، وحملوا معهم ثقافتهم الخاصة وعاداتهم المكتسبة في جزيرة مالطا المتوسطية عبر الفترات المتعاقبة، وتميزت هذه الجالية بقلتها العددية باعتبار أن الشعب المالطي لم يستطع فرض نفسه بشكل نهائي، تسمح له بتكوين شعب الجزيرة، ويعتبر العامل الديمغرافي (الضعف العددي لسكانه) من العوامل المساعدة للتأثيرات الخارجية، تصنف هذه الجالية إلى فئتين: الأولى مالطيون حقيقيون وآخرون خليط بالأجانب الذين تختلف أصول أسمائهم، كما يؤكد على التأثير والتأثير لسكان هذه الجزيرة المتوسطية⁽⁴⁾.

(1)- قسم التحرير، عدد سكان قسنطينة، ع 4291 يوم 23 أبريل 1955، ص: 1.

(2)- توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيلية (1838 - 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص: 63.

(3)- Xavier Yacono, L'Algérieniste, Bulletin D'idees et d'information, 9^{eme} année, N°18, Nouvelle Série - Trimestriel -15 mars et 15 Juin 1982. P: 23.

(4)- توفيق صالح، المرجع السابق، ص: 63- 64.

ويمكن القول بأن الشعب المختلف الأعراق وجد ضالته في سواحل الجزائر الذي بدأ يتشكل ببطء ضمن المجتمع الأوروبي الذي توافد على الجزائر على فترات متعاقبة إلى جانب تقرهم في نفس الوقت من الأهالي، ومن المهاجرين غير الفرنسيين من صقلية ونابولي والإسبان وغيرهم من المجموعات لكن أفراد المجموعة المالطية الذين وصلوا إلى الجزائر، لهم عذر وحيد حيث كانوا مضطهدين لعدة قرون، فاختراروا عالما جديدا (الجزائر)، الأمر الذي يذكرهم ببلادهم الأصلية⁽¹⁾، وتميزت علاقاتهم بغيرهم من الجاليات الأوروبية الوافدة على المنطقة بتغير مواقفها من مرحلة لأخرى وطباعها من فترة لأخرى وهذا ما يعكس طبيعة هذه الجالية المتمسكة بأصولها ولغتها وديانتها وعاداتها ونشاطاتها المهنية، ورغم هذا يمكن أخذ عدة ملاحظات تتمثل في:

- التطور الديمغرافي للمالطيين نتيجة تزايد عدد المواليد الجدد، وليس لقدم أفواج جديدة من المهاجرين.

- سهولة التكلم باللغة العربية باعتبار أن اللهجة المالطية تحتوي على نسبة هامة من اللغة العربية⁽²⁾

- دور المدرسة والتعليم الفرنسي التي ساهمت في تحسين التقارب مع العالم الفرنسي وتسهيل التقارب في المعاملات والإدارة وتمكن الجالية من المحافظة على عاداتها ولغتها وتعاليم دينها.

- انفتاح المجتمع الأوروبي بسهولة عن طريق سياسة إدماج الأجانب من جهة والمصاهرات والنجاحات الصناعية والتجارية⁽³⁾.

وتمكن المالطيون لفترة طويلة من تشكيل فئة مهيمنة خاصة في مهنة القصابة (تجارة اللحوم) حيث تمكنوا من الاعتماد على تربية الماعز والأبقار من جهة والتحكم في هذه الحرفة وتوارثها عبر الأجيال من جهة أخرى، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على تجارة اللحوم، رغم منافسة بعض ممتنهيها من العناصر السكانية الأهلية الذين اقتحموا هذه الحرف وكانوا معتمدين على إمكانياتهم المحدودة، لهذا وجدوا أنفسهم في منافسة اقتصادية غير متساوية، كانت نتيجتها تعرضهم لجملة من العقوبات من طرف عدد منهم عن ممارسة هذه الحرفة من جراء الغلق الإداري⁽⁴⁾.

(1)- توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص: 64.

(2)- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996، ص: 74.

(3)- توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص: 64.

(4)- نفسه، ص: 66.

3 - الجالية السويسرية:

شجعت السلطات الفرنسية الهجرة السويسرية باتجاه الجزائر للعمل في النشاطات الفلاحية المنتجة للكروم والتبغ أو المتخصصة في التجارة وتمكنت بعض العائلات السويسرية من الاستقرار بالشرق الجزائري خاصة منذ سنة 1852، بعد استفادتهم من الامتيازات حيث أنشأت لهم قنصلية بالجزائر العاصمة سنة 1842 إلى جانب قناصل مساعدين بوهران بين سنتي 1859-1888 وسكيدة بين سنتي 1870-1904 وازداد عددهم بالجزائر من 1743 نسمة من سنة 1859 إلى 3404 نسمة سنة 1886، ويعمل العمال المهاجرون الذين وفدوا من أقاليم مختلفة في قطاع الفلاحة والتجارة⁽¹⁾.

4 - الجالية الألمانية:

كانت الهجرة الألمانية نحو الجزائر ضرورية خاصة بالنسبة للمغامرين والطلبة والباطالين والمثقفين والقساوسة، لهذا وجهت الكثير من العائلات الألمانية نحو المدن الجزائرية لتعمير الجزائر حيث غادروا أقاليمهم: RHENAMIE و BAVIERE و LE DUCHE DE BADE نحو ميناء لوهافر ليتجهوا من هناك نحو أمريكا⁽²⁾، لكن معظمهم غيروا وجهتهم إلى الجزائر ليلتحقوا بفرنسيي الشمال الذين توجهوا بدورهم إلى كل من مينائي مرسيليا أو طولون للالتحاق بالجزائر، حيث إن أغلب هؤلاء المهاجرين الألمان كانوا يغادرون بلادهم بحثا عن مستقبل أفضل خارج وطنهم، وقد قبل أغلبهم هذه التضحية من أجل أطفالهم، ويجدون أنفسهم يحظون بامتيازات خاصة واستقر المستوطنون الألمان في ضواحي مدينة الجزائر منذ عام 1832، ورغم قلة الهجرة الألمانية إلى الجزائر مقارنة بالهجرة الإيطالية والإسبانية، إلا أنها لم تتوقف، واستقرت بعض العائلات الألمانية في وهران والغزوات وتلمسان وسكيدة وانحصر وجود الألمان في ممارسة الحرف الحرة، واستغلال الأراضي المحتلة واضطرت الظروف الصعبة عددا كبيرا منهم إلى الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي، حيث عاملتهم السلطات الفرنسية معاملة عسكرية خاصة بعد التحاق معظمهم بصفوف قوات اللفياف الأجنبي⁽³⁾، وقدّر عدد الألمان بـ: 136 فردا عام 1840 ثم وصل إلى 170 فردا عام 1842 ليستقر عام 1846 عند 114 فردا يعملون كعمال، وبستانيين، وفي صناعة الخمور وأعمال الحفر.

(1)- توفيق صالح، المجتمع والعمران في مدينة سكيدة، المرجع السابق، ص: 65.

(2)- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 63.

(3)- عمار هلال، المرجع السابق، ص: 64-67.

5 - الجالية الإيطالية:

قدم الباحث Gaston Loth جدول ديموغرافي متكامل حول الهجرة الأوروبية التي تبين بأن عدد الإيطاليين يتراجع باستمرار، فبعدما كانت الجزائر تجلب إليها العناصر الإيطالية المتنقلة للمراكز الجديدة المخصصة لهم، خاصة الساحلية هروبا من الأزمة الاقتصادية وسيطرة رجال القطاع عليهم، وفقر المناطق التي وفدوا منها بشكل جماعي خاصة الجنوب الإيطالي، للعمل في قطاعات اقتصادية تناسبهم كالمناجم والبناء والأشغال الكبرى والصيد البحري، وتعد سكيكدة (فيليب فيل) إحدى المراكز الاستيطانية التي استقرت بها جالية إيطالية، جاؤوا من خليج نابولي وتورنتو Tarente وجزيرة إيشياو بروسيدا، وأصبحت معظم الوظائف التي يمارسونها بسواحل القالة وسكيكدة وعنابة والجزائر مرتبطة بالأنشطة البحرية، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تحولت الهجرة الإيطالية نحو مناطق أخرى للعمل، مثل فرنسا التي وفد إليها مليون عامل إيطالي بين سنتي 1920-1930 أو للاستيطان في المستعمرات الإيطالية مثل ليبيا التي استقر بها 120 ألف إيطالي بينما انتقل 190 ألف إيطالي نحو إفريقيا الشرقية (الصومال - الحبشة) (1).

مارس الإيطاليون مهنة الصيد البحري خاصة في مينائي سطورة وسكيكدة عن طريق المهاجرين من إيطاليا وصقلية وكورسيكا، وبعض المناطق الساحلية الفرنسية الجنوبية الغربية فوصلت أعداد كبيرة من الصيادين الإيطاليين لممارسة مهنتهم المفضلة في المياه الجزائرية داخل رصيف خليج سطورة، ضمن هجرة ذكورية وليس عائلية، لكن وبمجرد توالي مواسم الصيد الملائم خلال بدايات الاحتلال الفرنسي وقدرتهم على إيجاد أعمال أخرى مكملة لهم كمزارعين أو عمال في الميناء، ظهرت الرغبة لديهم للاستقرار نهائيا في الجزائر مع عائلاتهم، مستفيدين من الاستيطان وعدم التقيد بالخدمة العسكرية التي فروا منها في بلدهم الأصلي وبمجرد صدور قانون التجنيس عام 1888 فرض على الإيطاليين الاختيار بين الصيد بشروط إلزامية أداء الخدمة العسكرية، الأمر الذي جعل هذه الجالية تنقسم بين مؤيد لهذا الطرح، التجنيد والتأقلم ضمن المجتمع الكولونيالي، ومعارضة له فوجدوا أنفسهم أجنب، وكلاهما يحاول المحافظة على تقاليدهم وعاداتهم الأصلية التي اكتسبوها في بلدهم الأم إيطاليا (2).

وكانت سطورة قرية الصيادين وهي تبعد عن مقر مدينة سكيكدة حوالي أربعة كيلومتر تتشكل من رصيف للصيد يحيط بها منازل قدر عددها بـ: 112 منزلا يقطن بها 309 فرنسا و789 أجنيا غالبيتهم من أصول إيطالية، حيث اقتصر نشاطهم حول الصيد ومشتقاته ولم يقتصر احتكار هذا

(1)- Loth Gaston, le peuplement italien en Algérie et en Tunisie, Paris, a.colin, 1905, P: 503.

(2)- توفيق صالح، المجتمع والمعمران في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص: 162-163.

القطاع على مركز سطورة فحسب بل تجاوزه ليشمل تقريبا كل موانئ الشرق الجزائري، وفي جانفي 1841 قدر عدد سفن الصيد في مرسى سطورة بـ: 41 مركبا، وتتم ممارسة الصيد في فترة تتراوح ما بين 8 إلى 9 أشهر، بينما في فصل الشتاء وبسبب مخاطر الصيد وتقلبات البحر⁽¹⁾.

يتحول الصيادون للعمل بحوض ميناء سكيكدة كحمالين، في عام 1877 كان أغلبية سكان قرية سطورة البحرية ايطاليين إلى جانب بعض الفرنسيين خاصة من جزيرة كورسيكا ومعهم المالطيين أكثر تمثيلا، بحيث يوجد رئيس بلدة ومساعدته وعلى الأقل ثلاثة مستشارين بلديين من أصول إيطالية فشكلت سنوات الثمانينات من القرن 19م تحولا هاما بالنسبة للعناصر غير الفرنسية، حيث صدرت مجموعة من التشريعات تفرض طلب الجنسية الفرنسية، مثل قانون التجنيس الصادر عام 1889 الذي سمح بتجنيس إيطاليي سطورة مثلهم مثل إيطاليي بجاية والقل، وتجنس معظمهم وأصبحوا فرنسيين وهذا على اعتبار أن عودتهم إلى إيطاليا تكاد تكون مستحيلة نظرا للظروف الصعبة التي ما تزال تعيشها مناطقهم الأصلية الفقيرة، في المقابل فإنهم تمكنوا من الحفاظ على تقاليدهم بالمنطقة⁽²⁾.

وبقيت السيطرة بحوزة الصيادين الايطاليين الذين توزعوا في كامل السواحل الجزائرية وامتد تواجدهم لغاية ميناء الجزائر العاصمة، وبعد فترة بروز ميناء سطورة في سنوات السبعينات من القرن 19م، حيث تمكن هذا الميناء من منافسة ميناء القالة واستقبلت سطورة مئات الزوارق الايطالية التي توجهت تدريجيا نحو ميناء سكيكدة الذي عرف تطورا سريعا، جعله أكبر ميناء للصيد البحري في الشرق الجزائري⁽³⁾، وظل سكان ميناء سطورة يشكلون خاصية اجتماعية لفئة من السكان يعتمدون على قطاع الصيد البحري خلال سنوات الاحتلال الفرنسي، ومركز لقاء عدة ثقافات، حيث نجد الايطاليين يمثلون الأغلبية، إلى جانبهم الفرنسيين والمالطيين والمسلمين واليهود، كلهم يعملون في قطاع الصيد أو لهم اتصال بهذه المهنة⁽⁴⁾، واستمرت الهجرة الايطالية في التدفق نحو سكيكدة بمعدلات متفاوتة لغاية توقف هذه الهجرة السكانية، من بينها هجرة جالية من سردينيا الايطالية التي انطلقت من سان أنطونيو في 1850 باتجاه سكيكدة وضواحيها لتقطع الهجرة بين سنتي 1848-1850 بسبب الأزمة الاقتصادية ووباء الكوليرا الذي يفتك بالجزائريين لينخفض وجود الايطاليين، ثم انبعثت الهجرة بين سنتي 1853-1860 التي تزامنت مع انطلاق مشاريع السكة الحديدية وشبكة الطرقات ومحطات تهيئة المياه

(1)- Solal Edouard, Philippeville et sa région 1837-1870, Editions la Maison des livres, Alger, (S.D), P: 176

(2)- توفيق صالح، المجتمع والمعمار في مدينة سكيكدة، المرجع السابق، ص: 163.

(3)- نفسه، ص: 165.

(4)- Zannetacci H, les Pêcheurs D'origines italiens du Golfe de Philippeville, Philippeville, 1928, P: 176 .

والمناجم بالشرق الجزائري، وبقيت مدينة سكيكدة وعنابة لمدة طويلة تمثلان الأكثر أوروبية في الجزائر مع وجود نسبة قليلة من المسلمين فيها ⁽¹⁾.

(1)- توفيق صالح ، المجتمع والمعمران في مدينة سكيكدة ، المرجع السابق ، ص: 166.

ثانياً: اليهود:

ظلت الجزائر لمدة تزيد عن ألفي سنة من المواطن الرئيسية لاستقرار وتجمع اليهود إذ تعود بداية إنشاء المستعمرات اليهودية بالأرض الجزائرية إلى العهد البونيقي الذي عرف قدوم مجموعات يهودية مهاجرة استقرت في مستعمرات سكنية خاصة بها، ومنذ ذلك التاريخ المتقدم مرَّ الوجود اليهودي بعدة مراحل متميزة ارتبطت المرحلة الأولى بالفترة القديمة، التي خضعت فيها الجزائر للحكم الروماني والوندالي والبيزنطي، ثم ابتدأت مرحلة ثانية في تاريخ اليهود بالجزائر مع الفتح الإسلامي وانتشار الإسلام وقد وجد اليهود في المبادئ الإسلامية الداعية إلى المعاملة الحسنة لأهل الكتاب خير حافز على تدعيم نشاطهم التجاري والمهني، فأصبحوا يحظون برعاية الأمراء الأغلبية والرسامين ويتمتعون بعطف الخلفاء الفاطميين والملوك الحماديين.

أما المرحلة الثالثة للوجود اليهودي بالجزائر فتعود إلى نهاية القرن الخامس عشر الذي عرف انخيار الأندلس الإسلامية وهجرة سكانها العرب بما فيهم اليهود إلى أقطار المغرب العربي، وكان عدد المهاجرين من اليهود معتبراً إذ قدر بمائة وخمسين ألفاً، استقر قسم منهم بالبلاد الجزائرية، وقد رأى فيهم الترك عنصراً حليفاً في صراعهم مع الأسبان، وعاملاً اقتصادياً مهماً لتنشيط التبادل التجاري مع موانئ المتوسط ویداً ماهرة توفر بعض الصناعات الحرفية مثل: ضرب العملة وأعمال الصياغة والنسيج.

وهذا ما ساعد اليهود على أن يصبحوا منذ منتصف القرن الثامن عشر قوة اقتصادية كبيرة تحتكر جل المبادلات التجارية والأعمال المالية بالجزائر، وقد أدى تزايد نفوذهم الاقتصادي إلى تملل اجتماعي وحدوث انتفاضات ضدهم منذ مطلع القرن التاسع عشر، وهذا ما زاد في عزلتهم وجعلهم موضع تشكك واشتزاز من بقية السكان الذين رأوا في اليهود بحكم نشاطهم ووضعهم طائفة أجنبية لا تربطها بالبلاد سوى مصالحها الخاصة⁽¹⁾.

هذا وتعود أصول الجماعة اليهودية بالجزائر في العهد العثماني، إلى ثلاثة عناصر بشرية مختلفة عنصر يمثلها اليهود الذين استقروا منذ عهد طويل بالبلاد، وعنصر آخر تكون بفعل هجرة يهود الأندلس وعنصر ثالث تشكل بفعل نزوح يهود ليفورن وبعض المدن الإيطالية إلى الجزائر مع نهاية القرن السابع عشر للاشتغال بالأعمال التجارية والمبادلات النقدية مع دول أوروبا، كل هذه العناصر كانت تؤلف الطائفة اليهودية التي بلغ عدد أفرادها عشية الاحتلال ثلاثين ألف نسمة⁽²⁾.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص: 365-366.

(2)- نفسه، ص: 366.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة للوجود اليهودي بالجزائر فهي ترتبط بالاستعمار الفرنسي الذي وجد لدى اليهود تعاطف مع سياسته التوسعية واستعدادا للتعامل معه، وقد أدى ذلك إلى حدوث أعمال عنف بين بعض الجزائريين واليهود الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الجيش الفرنسي، وقد علق على ذلك أحد الكتاب بقوله: " كانت ميول اليهود إلى جانب الجيش الفرنسي الغازي، وهذا ما جعلهم يدفعون الثمن بدمائهم " (1)، وقصد إدماج اليهود في المجموعة الفرنسية سنت السلطات الفرنسية بالجزائر سلسلة من القرارات والمراسيم كان أولها مرسوم: 5 جويلية 1830، الذي يقر حرية العبادة لجميع الطوائف الدينية ومن بينها اليهود (2).

بعدها صدر قانون 1834 الذي أخضع اليهود لأحكام القانون الفرنسي وأبقى لهم تشريعهم الدينية التي يعود النظر فيها إلى محاكمهم الخاصة (3)، ثم صدر بعد ذلك مرسوم 1841 الذي يدمج الطائفة اليهودية في القانون الفرنسي العام ويلغي في نفس الوقت المحاكم الدينية الخاصة باليهود (4).

ثم استكمل هذا القانون بصدور مرسوم 09 نوفمبر 1845 الذي أقر إنشاء ثلاث مجامع دينية "consistoires"، خاصة باليهود في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران في نطاق تنظيم الأحوال الشخصية لليهود وفي إطار القانون العام الفرنسي (5).

وبعد هذه الخطوات التمهيدية لإدماج يهود الجزائر في المجموعة الفرنسية ابتدأت الإجراءات العملية لإعطائهم حق المواطنة الفرنسية، وكانت فاتحة هذه الإجراءات التنظيمات التي سنّها الملك لويس فيليب سنة 1848، فخضع بموجبها يهود الجزائر لنفس التنظيمات التي كانت تنظم حياة اليهود بفرنسا وأنشئ بذلك مجمع ديني لعموم يهود الجزائر، يتفرع إلى ثلاثة مجامع دينية على مستوى الولايات الثلاث وهي قسنطينة والجزائر ووهران، كما أقرت التنظيمات إجبارية اللغة الفرنسية بالمدارس الدينية الخاصة باليهود ثم سارت الإمبراطورية الفرنسية الثانية في نفس الاتجاه، حيث منحت المجمع الديني اليهودية حقوق الأحوال المدنية، الأمر الذي ساعد على إلغاء المجمع الديني لعموم يهود الجزائر، وتعويضه بالمجمع الدينية للعمليات الثلاث التي أصبحت تحت إشراف وتوجيه المجمع الديني المركزي لعموم يهود فرنسا وهذا ما أقره مرسوم: 16 سبتمبر 1867، وبعد ذلك بدأ التفكير الجدي في إصدار مرسوم يمنح الجنسية

(1)- Maurice Eisenbeth, le Judaïsme Nord-Africain, études démographiques sur les Israélites du département de Constantine, Constantine, P. Braham, 1931, P: 22 .

(2)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 368 .

(3)- Maurice Eisenbeth, le Judaïsme, Op.Cit, P: 22

(4)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 368 .

(5)- Beaufin (P), législation générale du culte Israélite en France et en Algérie et dans les colonies, paris, Girard, 1894 , P: 229.

الفرنسية ليهود الجزائر⁽¹⁾، وقد بادر وزير العدل الفرنسي أدولف كريمو بتقديم قرار يمنح بموجبه الجنسية الفرنسية لكافة يهود الجزائر، حيث أقره مندوبوا حكومة الدفاع الوطني بمدينة ثور Tours في: 24 أكتوبر 1870، الذي نص على إقرار حق المواطنة الفرنسية الذي لا يقبل النقص لليهود حيث جاء فيه: "إن الإطارين الحقيقي والشخصي لليهود بالجزائر ابتداء من تاريخ المصادقة على هذا القرار سوف ينظمان بفعل القانون الفرنسي، وأن الحقوق المكتسبة والتي تحصلوا عليها حتى هذا اليوم سوف لا تخضع للمراجعة أو النقص"⁽²⁾، وبذلك تم إدماج جميع يهود الجزائر البالغ عددهم حوالي 35 ألف نسمة دفعة واحدة، ولم يستثن من هذا الإدماج سوى يهود الأقاليم الصحراوية الذين كانوا يقدررون بحوالي 3557 نسمة⁽³⁾، وللتذكير فإن مرسوم كريمو سمح لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الحقوق التي يخولها القانون للراعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية⁽⁴⁾.

ومما يلاحظ أن قرار كريمو دخل حيز التطبيق الفعلي إثر مرسوم: 07 أكتوبر 1871 الذي حمل إمضاء رئيس وزراء فرنسا تيار Thiers ونشر في الجريدة الرسمية يوم: 10 أكتوبر 1871⁽⁵⁾.

وعلى كل فإن تمكن اندماج اليهود في بوتقة الثقافة الفرنسية وتشربهم الحضارة الغربية في فترة قصيرة، لم يكن متيسراً لولا تلك القرارات المتعاقبة التي سنّها الفرنسيون قصد إدماجهم، وتلك الجهود المضنية التي بذلها يهود فرنسا بالتنسيق مع زعماء يهود الجزائر بتقديم المساعدات المالية والتطوع للتعليم في المدارس اليهودية، وهذا ما دفع أحد الكتاب اليهود وهو دوريس بن سيمون doris Ben simon إلى أن يؤكد بأن مدارس الرابطة الإسرائيلية العامة l'alliance Israélite Universelle بالمدن الكبرى هي التي غرست في قلوب اليهود بالجزائر حب الحضارة الغربية والتعلق بها، وكان كبار يهود فرنسا في بعض الأحيان يسعون لإقناع الحكومات الفرنسية المتعاقبة بضرورة رعاية اليهود في الجزائر ومنحهم الامتيازات التي تساعد على الاندماج في الوسط الفرنسي، وفي هذا الشأن نذكر أن رئيس وزراء فرنسا "تيار" اضطر أن يوقع قرار كريمو حتى يتمكن من الحصول على قرض قيمته خمسة ملايين فرنك

(1) - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 368 - 369.

(2) - Henri Garrot, les juifs Algériens leurs origines, librairie louis Relin, Alger, 1898, PP: 68 - 71 .

(3) - Chouraqui André, les juives d'Afrique du Nord marchants vers l'occident, paris, PUF, 1952, P: 321.

(4) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 صص: 156-157 .

(5) - Fernand Grégoire, la juiverie Algérienne, Rédacteur du Radical, Algérien, 1888, PP: 120-122.

من إحدى البنوك اليهودية الكبرى، وذلك حتى يسدد جزءا من تعويضات الحرب التي فرضتها ألمانيا على فرنسا أثر الحرب السبعينية⁽¹⁾.

وقد تحققت عملية دمج يهود الجزائر في المجموعة الفرنسية بفعل تضافر التشريعات الفرنسية والميول اليهودية التي رأت في الاستعمار الفرنسي خير وسيلة لتحقيق مصالحها، وقد ارتبطت بأوضاع خاصة تمثلت بالخصوص في التطور الديمغرافي والنشاط الاقتصادي الذي كان يمارسه أفراد الطائفة اليهودية بالجزائر⁽²⁾، وبالنسبة للتطور الديمغرافي يلاحظ أن عدد الإسرائيليين الموجودين بالجزائر أثناء الاحتلال يقدر بحوالي 30 ألف نسمة جزء منهم هاجر في تلك المناسبة كان أغلبهم من سكان الحضر في 1830 كان هناك 80% من اليهود يعيشون في المدن مقابل 5% من الجزائريين، في هذا التاريخ كان هناك 6500 يهودي في العاصمة يمثلون 20% من مجموع سكان المدينة و4000 في قسنطينة و3000 في مزران ووهران وتلمسان، كما نجد أيضا أقلية قليلة بين أولاد ميمون قرب سوق أهراس، الذين يعيشون تحت الخيمة كالأهالي، وكاليهود الذين يعيشون في مدن وادي ميزاب وفي واحات الأغواط بين السكان الاباضيين، إن هذه المجموعات من السكان كانت محل عدد من الدراسات أهمها التي قام بها: إيرانيث Eisenbeth وشورقي Chouraqui وجاك طيب jack Taieb سنة 1952⁽³⁾.

وقد تضاعف عدد اليهود في الجزائر إلى ما يقارب ثلاث مرات في فترة مائة سنة، فبعد أن كان عددهم يناهز 30 ألف نسمة سنة 1830 أصبح يقدر سنة 1930 بـ: 80 ألف نسمة وكانت الزيادة الطبيعية أثناء هذه الفترة 18% ونسبة الخصوبة تتراوح ما بين 37 إلى 39% وفي إحصاء عام 1931 كان عدد اليهود الإجمالي بما فيهم يهود الصحراء يبلغ 110 ألف نسمة مما يجعل نسبتهم 1.68% من مجموع السكان المسلمين البالغ عددهم 5593045 نسمة، والأوروبيين الذين كانوا يناهزون 850279 نسمة وكان أغلب اليهود يتمركزون بالمدن الكبرى وهي الجزائر 23550 نسمة ووهران 20493 نسمة وقسنطينة 13110 نسمة وتلمسان 5436 نسمة، أما توزيعهم حسب الأقاليم فكان على الشكل التالي: بالجزائر الوسطى 25943 نسمة أي بنسبة 1.2% من مجموع السكان وبالجزائر الغربية 49755 نسمة أي بنسبة 3.4% من مجموع السكان وبالجزائر الشرقية 26315 نسمة أي بنسبة 1.4% من مجموع السكان⁽⁴⁾، والجدول الموالي يثبت خمس إحصائيات متعاقبة تظهر التطور الديموغرافي لليهود بالمدن الرئيسية الثلاث:

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 371.

(2)- نفسه، ص: 371-372.

(3)- كمال كاتب، أوريون "أهالي" ويهود بالجزائر (1830-1962)، تمثيل وحقائق السكان، تر: رمضان زيدي، سلسلة المترجمات، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص: 268.

(4)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 372.

جدول (30): التطور الديمغرافي لليهود في الجزائر (1881 – 1941)

المدينة	1881	1901	1921	1931	1941
مدينة الجزائر	5372	10822	17053	23550	25591
مدينة وهران	3549	10651	15943	20493	26671
مدينة قسنطينة	5213	7196	9889	13110	13037

ومما يلاحظ أن الجماعة اليهودية عرفت طيلة الفترة الاستعمارية تطورا ديمغرافيا ملحوظا بالخصوص في تزايد عدد أفرادها الذين استقرت غالبيتهم في المدن الكبرى⁽¹⁾، وبحكم استيعاب الثقافة الفرنسية استطاعت الأقلية اليهودية أن تكون نخبة تمثل صفوة المجتمع في الطب والحقوق والعلوم والأدب، وحقق البعض منهم نجاحا اقتصاديا باهرا، فهم بالنسبة للمعمرين منافسون حقيقيون ويظهرون ككتلة ذات تأثير اقتصادي لها دور جلي في الانتخابات⁽²⁾.

ونستدل على ذلك من إحصاء يعود إلى أول جويلية 1900 فمن مجموع 1024 فردا يهوديا خضعوا للإحصاء نجد أن هناك 51 من ذوي المهن الحرة و52 من الموظفين و345 تاجرا و 566 عاملا أو تاجرا صغيرا⁽³⁾، أما إذا تجاوزنا نطاق المدن إلى الريف فإننا نرى اليهود قد استحوذوا على ثروات الجنوب القسنطيني، كما أن قسنطينة رغم تغلب الطابع العربي عليها فإن اليهود كانوا يؤلفون 12% من سكانها⁽⁴⁾، وحسب الخريطة التي وضعها الحاخام إيزانبيث يتوزع اليهود على 75 بلدية في عمالة قسنطينة من مجموع 257 بلدية على مستوى كل الجزائر، تبقى كثافتهم عالية في مدينتي وهران والجزائر، حيث يتركز الأوروبيون بشكل أكبر وقد قدر عدد اليهود في عمالة قسنطينة بـ: 25614 نسمة عام 1936⁽⁵⁾.

(1)- Chouraqui André, Op.Cit, P: 322.

(2)- غولديغر أني راي، جذور حرب الجزائر (1940-1945)، من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، تر: وردة لبنان ومراجعة حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص: 23.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، المرجع السابق، ص: 373.

(4)- journal de la défense, 2 Novembre 1934.

(5)- Chouraqui André, les juifs d'Afrique du nord, PUF, 1^{er} édition 1952, imprimerie fenech majeneuve, P: 142.

شهدت هذه الجالية اليهودية تطورا كبيرا منذ دخول الاستعمار إلى الجزائر، وهذا يعود إلى طبيعة اليهودي الذي يشتغل كل صغيرة وكبيرة، ويعرف كيف يكسب الطرف الآخر فالكل يتذكر ما قاله موريش فاغنر(*)، بعد سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين: "إن المدينة نُهبت ثلاثة أيام متتالية وعرضت للبيع غنائم مختلفة وقد فاز اليهود الذين كانوا يُقبلون أيدي الغزاة ويساعدونهم على النهب وذلك بحكم معرفتهم لحالات المسلمين ... " (1)، وقد أشارت بعض الدراسات عام 1930م بأن قسما من اليهود كان يعيش ظروفًا صعبة، فقد تم إحصاء 2468 عائلة يهودية في قسنطينة منها 231 عائلة تعيش في مساكن لاثقة ومريحة بينما تعيش الأغلبية في مساكن غير صحية (2)، ويذكر Eisenbeth أن معظم اليهود في قسنطينة يعيش البؤس والحرمان معتمدا على تلك القروض التي تحصل عليها اليهود من القرض البلدي سنة 1929م، وإن كان هذا التفسير لا يعني أن اليهود يعيشون في الفقر لأنهم متعودون على الاقتراض من أجل الإقراض للغير لكي يحصلوا على الفوائد من القارضين وحتى إذا سلمنا بأنهم يعيشون في فقر فهذا يقارن مع المستوى المعيشي للأوروبيين وليس مع الجزائريين المسلمين، فعلى العموم فقد تفوق هؤلاء اليهود على المسلمين، فيكفيهم أنهم يتمتعون بكل الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون وكانوا أيضا يشعرون بانتمائهم للحضارة الأوروبية بدليل أنهم أصبحوا يلبسون لباسهم ويشربون مشروبهم ويأكلون مأكلاتهم (3).

وعرف عدد السكان اليهود بالجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا بفضل التحسن في الظروف الصحية والحفاظ على نسبة الولادات مرتفعة، فخلال سنة 1941 أظهرت الأعداد التي قدمتها إدارة فيشي في إطار قانون الأحوال الشخصية الجديد المعد لليهود ركودا في النمو، فكان 111021 يهوديا فرنسيا و6625 يهوديا أجنبيا، ويمكن تفسير هذه الوضعية أيضا بحركة الهجرة نحو فرنسا الناشئة ابتداء من القرن العشرين، فنسبة 17% من اليهود المجندين لسنتي 1905-1907 قصدوا فرنسا بعد تأديتهم الخدمة العسكرية، ونعلم أيضا أنه في عام 1942 كان 10 آلاف يهودي قدموا من الجزائر مقيمين بالمغرب ويمكن تقدير عدد السكان اليهود بالجزائر عشية الاستقلال عام 1962 بحوالي 150 ألف نسمة، وقد ساهم السكان اليهود الحضريون في معظمهم في جهد تنمية الاقتصاد الاستعماري (4).

*موريش فاغنر: (1887-1813) عالم طبيعى ورحال ألماني، شارك في الحملة الفرنسية على قسنطينة، له كتاب عن الجزائر تحت عنوان: رحلات في ولاية الجزائر 1836-1838م.

(1)- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص: 40.

(2)- كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939)، المرجع السابق، ص: 15.

(3)- عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، المرجع السابق، ص: 248.

(4)- عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص: 140-143.

ففي مجال النشاط الزراعي فقد سجل في سنة 1931 تسعة مزارعين في مدينة قسنطينة، وفي عين البيضاء 11 وفي عنابة 7 وفي العلةمة 2 وفي خنشلة 3 وفي سدراتة 3 وفي سطيف 4 أي أن مجموع المستعمرين اليهود 39 وفي سنة 1941 بلغ عدد أصحاب الأملاك والأراضي 472 فردا ونسبتهم من عامة العاملين اليهود 1.30%، وكان اليهود يشتغلون بالفلاحة في المزارع والغابات ويهتمون بتربية الماشية وكانت المساحة التي يسيطر عليها اليهود 75667 هكتارا ونجد أن عدد ملاك الأراضي في الجزائر ارتفع في سنة 1941 عن سنة 1931 بمقدار 369 مستعمرة ومزارعا، وقد أسست جمعية العصبة الإسرائيلية مدرسة للفلاحة خاصة بأبناء اليهود، وذلك من أجل الاهتمام بالاستيطان الزراعي في الجزائر وربط اليهود بالأراضي، وكان لليهود أسهما في معظم الشركات الزراعية مثل الشركة الجزائرية وشركة جنيف التي تملك 20 ألف هكتار وكان اليهود من أهم مصدري النبيذ في الجزائر⁽¹⁾.

ومن الجدير بالذكر أن كافة المستعمرات الزراعية في الجزائر تحت سيطرة جورج ليفي وريمون بيير، حيث أن كافة المستعمرين لا بد وأن يدفعوا ضرائب لهم مقابل صرف الأسمدة العضوية التي يحتكرها هذان اليهوديان⁽²⁾.

ونجد أن عدد أصحاب الأملاك في عمالة قسنطينة قد بلغ سنة 1931 تقريبا 61 مالكا موزعين بين قسنطينة 49 وسطيف 9 وخنشلة 3 ملاك دون احتساب الملاك في بقية دوائر العمالة وبلدياتها⁽³⁾.

واشتغل اليهود خلال القرن العشرين في شتى أشكال ومظاهر الترتزق داخل البلديات فاهتم الكثير منهم بالتجارة بكل صورها من تجارة الباعة المتجولين والتجارة الصغيرة داخل البلديات والتجارة بالجملة بين المدن الكبيرة⁽⁴⁾، وقد سجل في عمالة قسنطينة 902 تاجرا موزعين كما يلي: مدينة قسنطينة 286 تاجرا وفي عين البيضاء 26 وفي عين مليلة 04 تاجر وفي باتنة 20 تاجرا وفي بسكرة 36 تاجرا وفي عنابة 164 تاجرا وبرج بوعريرج 16 تاجرا وبجاية 60 تاجرا وفي العلةمة 38 تاجرا وفي ميلة تاجران وفي فليب فيل 26 تاجرا وفي سانت آرنو 10 تاجر وسدراتات أربعة تاجر وفي سطيف 128 تاجرا وفي سوق أهراس خمسة تاجر وتبسة 29 تاجرا⁽⁵⁾.

(1)- أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي في الجزائر (1830-1962)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014، ص ص: 176-179.

(2)- Georges virebeau, Algerusalem, l'Algérie Terre Juive, Alger, 1937, P: 29.

(3)- أحمد سميح حسن إسماعيل، الاستيطان اليهودي في الجزائر (1830-1962)، ص: 180.

(4)- نفسه، ص: 186.

(5)- Eisenbeh Mourice, les Juif de l'Afrique de Nord, démographie onomastique, Alger, 1936, P: 41.

وكانت الأعمال التجارية أهم الأشغال التي تستوعب اليهود، وكان عدد من ساهم منهم في تلك الأعمال 10862 أي بنسبة 30,03% في عمالة الجزائر 21.1% وفي عمالة وهران 23.03% وفي عمالة قسنطينة 22.4% وفي مناطق الجنوب 48.4% وكان اليهود يختارون مهنة طبقا لحاجة السكان وبلغ عدد العاملين في مجال الأقمشة والنسيج 1728 أي 4.7% بواقع 74.7% في قسنطينة و48.2% في وهران و29.7% في الجزائر⁽¹⁾.

وفي صناعة الجلد والدباغة قدر عددهم بـ: 1336 أي بنسبة 3.7% ففي الجنوب 96.1% و54% في قسنطينة و31.1% وهران و30.5% في الجزائر وتظهر نسبة اختلاف أشغالهم فيما يلي حيث أن 1153 كانوا عمالا أي خدم بنسبة 3% و1108 في صناعة الخشب أي 3.06% و3992 في المواصلات أي نسبة 2.7% و870 في صناعة المعادن أي 2.4% و613 في صناعة البناء أي 1.7% و594 في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أي 1.6% من العمال اليهود وفي مواد الأغذية 1.3% وفي الأعمال العامة والاقتصادية 1.4% و165 في المصالح المالية و164 في الغاز والكهرباء والماء و162 في صناعة النقل كما نجد أن 1336 يهوديا يساهمون في الأعمال الحرة أي بنسبة 3.8% من عامة اليهود منهم: 231 طبيا و135 محاميا، و89 أعمالا قضائية و70 طبيب أسنان و516 معلما بالمعاهد العمومية و26 معلما بالمعاهد الابتدائية و50 أستاذ تعليم ثانوي و6 أساتذة تعليم عال، وفي قطاع البريد 796 موظفا و374 في السكك الحديدية و318 موظفا بالإدارات، وفي مصالح الأمن يعمل 60 يهوديا، وكان اليهود حريصين دائما على الاتصال بفرنسا، وقد أثر هذا على البنية الأساسية لليهود في الجزائر، وكان تأثير حصول اليهود على الجنسية الفرنسية قد أتاح لهم التمتع بكل الامتيازات في مجال التجارة ولكن تفشي البطالة بين اليهود في الجزائر كان كبيرا وذلك يعود إلى هجرة أعداد كبيرة من يهود المغرب وتونس إليها وكان ثلث نساء اليهود في الجزائر اللواتي كانت أعمارهن تتجاوز الخمسة عشر عاما يعملن في مهن دائمة .

وكان عدد اليهود في الواحات الجنوبية يقدر في سنة 1941 بـ: 4330 يهوديا، وكانت الهجرة إلى تلك المناطق تعود إلى اكتشاف المعادن وإنشاء الطرق الصحراوية ومن أهم اليهود الذين هاجروا إلى تلك المناطق يهود غرداية وكل من بشار والحلفة والأغواط⁽²⁾.

(1) - أحمد سميج إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ص: 200 - 202 .

(2) - نفسه ، ص: 203 .

وفي قطاع التعليم بمختلف مستوياته نلاحظ أن اليهود كان لهم إقبال على تدريس أبنائهم في المدارس الفرنسية خاصة بعد صدور قانون كريميو: 24 أكتوبر 1870، الذي منح الجنسية لليهود، حيث تشير إحصائيات عام 1941، كان عدد اليهود الملتحقين بالتعليم الابتدائي في الجزائر 19094 طالبا بالنسبة للمدارس الابتدائية بالمقاطعات الثلاثة الجزائر وقسنطينة وهران:

5869 من 106321 أي نسبة 5.5% من كل الأطفال بالمدارس بعمالة الجزائر، و5016 من 67989 أي 8.4% في عمالة قسنطينة، و8209 من 95950 أي 8.4% في عمالة وهران، وأما تلاميذ المعاهد الثانوية فقد كانوا 1387 من 10716 أي نسبة 12.9%، وأما تلميذات المعاهد الثانوية للبنات فقد كنَّ 529 من 4765 أي نسبة 11.1%، أما الطلبة فقد كان منهم 523 من 2973 أي نسبة 17.5% من عامة الطلاب الذين يعدون 2299 فرنسيا و126 مسلما و25 أجنبيا، وقد توزع الطلاب اليهود بين فروع الاختصاص الجامعي على الوجه التالي: 37% منهم طب و26.4% حقوق و17.4% صيدلة و16.8% علوم و10% آداب، والملاحظ أن نسبتهم في الفروع الثلاثة الأولى أعلى، فهم يميلون إلى الأعمال الحرة أما توجه الطلبة اليهود إلى المعاهد الفنية فإنه كان محدودا وهو يمثل أضعف نسبة فمن بين 893 طالبا بهذه المعاهد نجد 727 فرنسيا و100 مسلم و66 يهوديا⁽¹⁾.

والملاحظ أن هذا الاتجاه العام في الدراسة القانونية والعليا، بمدارس ومعاهد و مؤسسات مدنية قطع الصلة من عام 1870 بين اليهود وبين تكوينهم في الدراسات الدينية وشعر مجلس الحاخامات بخطر ذلك وبانسلاخ كثير من أهل الطائفة عن اليهودية، وحمل ذلك مجلس العصبة الإسرائيلية عام 1940 على اتخاذ ما يلزم من التدابير لتدارك الوضع وإيجاد معاهد جيدة ومختصة تقوم بالدراسات الدينية على وجه صحيح والنهضة الفكرية الجديدة، ولا يبقى على الطريقة العتيقة التي كان جاريا عليها في القرن السابع عشر بمدارس الرّبيين، وقد كان لاكتساب أعضاء الجماعة اليهودية في الجزائر الجنسية الفرنسية ودخولهم المدارس الحكومية المخصصة للمستوطنين الفرنسيين أكبر الأثر في سرعة علما نيتهم واندماجهم في المجتمع الفرنسي، وقد أقامت الرابطة اليهودية بعض المدارس التي وفرت لهم قدرا من التعليم الديني وبعد الحرب العالمية الثانية عملت الرابطة اليهودية على توسيع شبكة مدارسها بمساعدة سلطات الاحتلال الفرنسي، حيث وصل عدد طلابها عام 1960 إلى 30000 طالب وتلقت الرابطة دعما من يهود أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

(1) - أحمد سميح حسن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ص: 240 - 242 .

(2) - نفسه ، ص: 244 .

ثالثا: - الأجانب المسلمون:

تعود الجذور التاريخية للعلاقة الأخوية بين المجتمع الجزائري والتونسي، وكذلك المجتمع المغربي والليبي إلى عصور قديمة إذ اختلط المجتمع الجزائري القديم بالمجتمعات المغاربية منذ عهد الدولة القرطاجية والنوميديّة وفترة الاحتلال الروماني والبيزنطي لبلاد المغرب القديم، وبعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب ازدادت العلاقات الاجتماعية والثقافية توسعا وعمقا، أما في العصر الحديث فقد عرفت العلاقات بين الشعب الجزائري والشعوب المغاربية تطورا وتمازجا كبيرا خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 بسبب الهجرة الجزائرية نحو أقطار المغرب العربي خاصة تونس والمغرب الأقصى وليبيا والتي ازدادت واشتدت أكثر في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م⁽¹⁾.

- الجالية التونسية:

تكتسي الحدود الشرقية الجزائرية أهمية بالغة في عملية التواصل بين الشعبين الجزائري والتونسي على مرّ التاريخ، رغم أن الشعبين لم يعرفا لغة الحدود الفاصلة بأشكالها السياسية والقانونية والإدارية إلاّ بعد انتصاب النظام الاستعماري على الضفتين (الجزائر وتونس) خلال القرن التاسع عشر ولأهمية الحدود بين الدولتين وضعها الاستعمار نصب عينيه وأقام فيها أبراجا للمراقبة⁽²⁾، دائمة وأخرى مؤقتة ثابتة أو متنقلة، ترصد حركة السكان والقوافل التجارية وكل ما من شأنه أن يؤثر على استقراره وأمنه ولم يكن للمواقع الحدودية تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على تصوراتها بل كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية للآيالة التونسية أو التابعة للآيالة الجزائرية في نمط عيشها وفي ثقافتها⁽³⁾.

وهذه الوضعية مرتبطة أولا بطبيعة العلاقات القبلية مثل علاقة القرابة والمصاهرة كسكان واد سوف وأهل الجريد التونسي⁽⁴⁾، إلى جانب الارتباطات الدينية (الطرق والمشايخ)، حيث كانت الجوامع والزوايا ومقامات الأولياء الموجودة سواء بالجريد التونسي خاصة والمناسبات الدينية من أهم عوامل زيادة التواصل بين القبائل في كلا الجهتين⁽⁵⁾، والتي تجعل منهم نسيجاً اجتماعياً واحداً يرفض الفصل والتباين ويميل إلى الوحدة والتكامل، ويذكر بيربروجر Berbrugger كنموذج عن هذه العلاقات استمرار التنقل والترحال لقبائل طرود من سوف إلى منطقة الجريد التونسي، وقدم

(1)- جمعة بن زروال، هجرة زعماء الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر ونشاطهم السياسي والديني، الشيخ سيدي علي النفطي والحاج محمد لخضر السهيل (أنموذج)، الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، جامعة الواد، 11/10 نوفمبر، 2013، ص: 147.

(2)- نور الدين صحراوي، المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، جامعة الواد، 11/10 نوفمبر، 2013، ص: 176.

(3)- فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2009، ص: 142.

(4)- أ. و. بت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 241، وثيقة عدد 72 مؤرخة في 18 سبتمبر 1848 م.

(5)- Feraud (charle), « Note sur Tébesa », R. A, Vol 18, 1874, Alger, P: 468.

قبائل تونسية إلى سوف بشكل تلقائي تبعا لمصالح الطرفين دون الاحساس بأي شكل من أشكال الحواجز⁽¹⁾، والارتباط الثاني يتعلق بأنشطة المجموعات الاقتصادية كالرعي والتجارة، حيث تعرف المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس سواء بمناطقها الريفية والحضرية نشاطا اقتصاديا كثيفا مفتوحا على الجهتين فلاهل واد سوف مبادلات اقتصادية متنوعة مع أهل الجريد التونسي، ولهؤلاء عدة محلات تجارية في مدينة تبسة، كما كانت مدينة الكاف التونسية مركزا تجاريا نشيطا، تلقتي عنده خمس طرق قادمة من الجزائر، أهمها طريق تبسة وقسنطينة والقالا، وبهذه المدينة تُقام كل يوم خميس سوق أسبوعية يقصده تونسيون وجزائريون على حد سواء⁽²⁾، وهذت التواصل نجده كذلك في المناطق الشمالية للأيلتين التونسية والجزائرية، مثل: عروش خمير والرقبة، الذين كانوا يرتادون أسواق القالة وسوق أهراس المجاورة لهم⁽³⁾، وقد ظهر التواجد التونسي في الجزائر في العصر الحديث منذ العهد العثماني، وتمثل في هجرة بعض علماء وشيوخ الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر بسبب سوء سياسة بايات تونس وقمعهم لبعض شيوخ الطرق الصوفية مثل الشيخ سيدي علي النفطي بمنطقة توزر في الجنوب التونسي أواخر القرن الثامن عشر توفي ودفن في جنوب الأوراس بقرية غوفي (*) سنة 1792م أما أتباع الطريقة فكانوا يأتون من الجنوب التونسي إلى قرية غوفي، ويمارسون طقوسهم الدينية ويزورون قبر شيخهم إلى غاية فترة الثلاثينات من القرن العشرين، وما يميز الهجرة التونسية نحو الجزائر خاصة في فترة القرن التاسع عشر والقرن العشرين تكاد تكون قليلة جدا، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع السياسية التي تميزت بها تونس إذ كانت أيلة مستقلة ولم تخضع للحكم الفرنسي على الأقل إلى غاية 1881 تاريخ فرض الحماية عليها⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى الانعكاس الخطير على حرية التنقل بين البلدين بسبب إقامة نقاط للتفتيش وأبراج عسكرية للمراقبة وبناء ثكنات عسكرية متقدمة على كامل الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب، وعلى الجهتين الشرقية والغربية، وفي هذا الصدد أقدم باي تونس " المشير أحمد" سنة 1847 على نصب أربع مدافع بمدينة الكاف لتشديد المراقبة على الأرض والقبائل، وواصل هذه السياسة من بعده الباي محمد الصادق (1859- 1882)، حيث أمر بإصلاح وبناء الأبراج والثكنات العسكرية في

(1)- Berbrougger (A), Des frontieres de l'Algérie, R A, vol 04, Année 1859-1860, Alger, 1860, P: 12.

(2)- Berprougger (A), Op .cit, P: 309.

(3)- نورالدين صحراوي، المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، المرجع السابق، ص: 174 .

(*)- غوفي: قرية تقع جنوب شرق ولاية باتنة ببلدية غسيرة دائرة تكوت على الطريق الولائي بسكرة باتنة عبر أريس تبعد 45 كلم عن بسكرة.

(4)- جمعة بن زروال، هجرة زعماء الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر ونشاطهم السياسي والديني، المرجع السابق، ص: 147 .

كل من: ماصر وبرج الحميمة وبرج حيدرة وبرج النفيضة والأعراض⁽¹⁾، حتى أن الباي محمد الصادق سافر إلى الجزائر لملاقاة نابليون الثالث، وأحاطه بما تم في تونس من الإصلاحات، وسلمه نسخة من دستور تونس عهد الأمان، غير أن حركات التمرد داخل تونس خاصة حركة علي بن غداهم سنة 1864 كانت سببا في نشر الاضطراب والفوضى، حيث قضت بتعطيل الدستور وتوقيف عمال المجالس البلدية ودخلت البلاد في حرب أهلية سببت المجاعة والأمراض الخطيرة، ست سنوات كاملة أدت إلى هجرة السكان من مناطقهم الداخلية نحو المناطق الجبلية والحدودية مع الجزائر⁽²⁾، ولعل أهم العوامل التي ساهمت في بناء أبراج المراقبة والثكنات العسكرية للحراسة والمراقبة على امتداد حدود الدولة هو:

1- رغبة دولة البايك (التونسية) في مراقبة حركة المجموعات الحدودية باتجاه عمالة الغرب (الجزائر) بعد 1830م.

2- مشاركة القبائل الحدودية في ثورة 1864 ودورهم في تهريب زعيم الثورة "علي بن غداهم" إلى الجزائر.

3- مشاركة قبائل الفراشيش وأولاد بوغانم وأولاد سيدي عبيد في المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي⁽³⁾.

لكن الجديد بعد 1881م هو الإشراف الفرنسي على بناء أبراج المراقبة وإجبار الباي على تسليم تلك المواقع للجيش الفرنسي بمقتضى معاهدة الحماية التي وقعها الباي في: 12 جمادى الثانية 1298 هجري الموافق 12 ماي 1881⁽⁴⁾، ومن أشكال المراقبة إلزام الأهالي البدو والحضر على طلب ترخيص العبور permis dévovoyage من السلطات الفرنسية حتى تتمكن من تضيق الخناق على الثوار لأنهم لا يستطيعون الحصول عليها من جهة ومن جهة ثانية التحكم في تنقلات السكان وتجارهم، وفي هذا الشأن قام باي تونس بإصدار مرسوم بتاريخ: 06 أفريل 1877 يفرض على الجزائريين القادمين إلى تونس حمل تراخيص سفر فرنسية⁽⁵⁾.

(1)- نور الدين صحراوي ، المرجع السابق ، ص: 174 .

(2)- الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2، سوسة / تونس، 1990، ص ص: 21-22 .

(3)- فوزي سعداوي ، تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م، أعمال الندوة الدولية الرابعة أيام 4 إلى 6 مارس 2004، تحت عنوان " المجال والهوية ببلاد المغرب " جامعة صفاقس ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، تونس ، 2007، ص: 126.

(4)- حسن حسني عبد الوهاب ، خلاصة تاريخ تونس ، تقديم وتحقيق: حمادي الساطي ، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001 ، ص: 151 .

(5)- Monchicaur Charles, " la Frontière Algero –Tunisienne dans le Telle et la steppe ", R A, vol 82, Anne 1938, ALGER, P: 42 .

وينظر أيضا الأرشيف التونسي: A.N.T, série A, carton1, dossier 20/2 N° 13, le: 10/01/1901

وفي هذا الصدد تذكر إحدى التقارير الفرنسية أنه تم القبض على مجموعة من التونسيين في قسنطينة، ذنبهم الوحيد أنهم لا يحملون وثائق هوية "sons papiers" ⁽¹⁾، كما أخبر عامل أولاد ناجي من الفراشيش السلطات الفرنسية بفرار تونسيين إلى تبسة دون أن يكون لهم تراخيص سفر ⁽²⁾، كما أن المراقبة شملت تنقلات مشائخ الطرق من تونس نحو الجزائر والعكس ومن ذلك سن قوانين حددت الإجراءات اللازمة احترامها والعمل بها قبل التنقل الذي أصبح محجرا بدون ترخيص من ذلك أن المنشور عدد 3 المؤرخ في: 09 جانفي 1913، وضح لمشائخ الزوايا ونواهم الأعمال القانونية التي يلزمهم إتمامها قبل الانتقال من الدوائر المقيمين بها، أما المنشور عدد 13 المؤرخ في أوت 1921 فقد جاء منظما لتنقل مشائخ الزوايا من الجزائر إلى تونس والعكس، موضحا أن سلطة الدوائر مكلفة بإحاطة الحاكم العام للجزائر أو المقيم العام بتونس علما بتلك التنقلات لمعرفة رأيهما لأخذ القرار اللازم ⁽³⁾.

كما جاء المنشور الصادر يوم: 13 نوفمبر 1934 أكثر توضيحا وإحكاما، ليتم بذلك للسلطة الاستعمارية إحكام سيطرتها على كل المنافذ بدعوى تأمين نفسها، وبذلك الإجراءات فقدت مشائخ الطرق الصوفية حرية التنقل التلقائي وأصبحوا مطالبين قانونيا - قبل تنقلهم - بتقديم مطالب للسلطة المعنية، واعتبرت السلطة الاستعمارية كل تنقل غير قانوني يستوجب تسليط عقوبات للردع وحمل هؤلاء المشائخ على احترام الإجراءات، على أن مراقبة السلطة الاستعمارية لمشائخ الطرق لم تقف عند حد إجبارهم على تقديم مطالب في ذلك بل طالبتهم بإجراءات أخرى أهمها:

1- ضبط مسالك التنقل وتوضيحها بذكر الأماكن التي ستقع الإقامة بها خلال الرحلة وأحيانا تحديد العنوان وخاصة المثلث أمام السلطة بمجرد الحلول بالمكان المقصود طيلة تنقل الشيخ، وبذلك مسكت الإدارة الاستعمارية بكل القنوات التي تمكنها من مراقبة المشائخ في حلهم وترحالهم ⁽⁴⁾.

2- توضيح أسباب وغاية التنقل حتى تقف على الغايات الحقيقية لذلك فعمدت - أحيانا - إلى التثبت منها بالبحث، وإلغائها كلما اتضح لها أن الأسباب المقدمة - من قبل المعنى بالأمر - ليست حقيقية وإنما تخفي وراءها أهدافا لم يصرح بها، كرفض طلب التنقل الذي قدمه محمد الكبير بن عزوز شيخ الرحمانية بزاوية تمغزة للمراقب المدني بتوزر للحصول على رخصة تنقل إلى النمامشة والدير بالجزائر، حيث له زرع وبقر وبغال إلا أنه بالتثبت مع الحاكم العام للجزائر، تبين أنه: "ليست له البتة مصالح فلاحية بدائرة تبسة، وأن الغاية الحقيقية لسفره تتمثل في جمع الزيارات،... لذلك لا سبيل لمنحه رخصة

(1)- فاطمة بن سليمان ، الأرض والهوية ، المرجع السابق ، ص: 311 .

(2)- أ.وت ، السلسلة التاريخية ، حافظة 223 ، ملف 384 ، ورقة عدد 85 .

(3)- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس1، تونس ، 1992 ، ص: 89 .

(4)- نفسه ، ص ص: 90 - 91.

السفر..."، وفي المقابل فإن عبد القادر بن محمد الحفناوي شيخ القادرية براوية تمغزة قد حصل على جواز سفر إلى تونس بعد أن ثبت أن له فعلا أملاكا فلاحية هناك، وبذلك تمكنت السلطة الاستعمارية من منع عدد هام من المشائخ من التنقل بتعليلات واهية أحيانا، والسماح بالتنقل شريطة عدم جمع الزيارات وقد تشددت السلطة الاستعمارية في هذا الجانب مع كل المشائخ تقريبا متعلقة بالوضعية الاقتصادية التي يعيشها السكان في حين أن هدفها الحقيقي هو تمكين السكان من دفع الضرائب المترتبة عليهم وتسديد الديون المتخلفة بدمتهم⁽¹⁾.

ولما ضعفت المقاومة المسلحة التونسية للاحتلال الفرنسي في حدود سنة 1889، وذلك بعد انتصاب حاميات عسكرية قامت إدارة الاحتلال بإبرام اتفاقية مع الدولة العثمانية سنة 1910 لتحديد التخوم التونسية الليبية، وقد مكنت هذه الاتفاقية فرنسا من تنظيم المناطق الواقعة بين جنين وغدامس إلى غاية 265 كلم جنوب الذهبيات، وقد عمد الفرنسيون إلى بناء الأبراج في كل من بئر قصيرة والذهبيات وجنين وفوسان (1923-1924) كما اتفقت سلطة الحماية مع السلطة الجزائرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على قيام نظام مشترك لحفظ الأمن بالصحراء، وقد أمكن للأبراج - بواسطة نظام برقي لاسلكي - الاتصال فيما بينها، وكذلك الاتصال بمختلف مناطق البلاد ولا سيما العاصمة⁽²⁾.

اتسمت الأوضاع الديمغرافية العامة من بداية الاحتلال عام 1881 إلى نهاية الحرب الكبرى بالاستقرار والسكون، وتختلف المصادر حول تقدير العدد الجملي للسكان، والمرجح أن تونس كانت تعد سنة 1881 بين مليون ونصف المليون ساكن، وقد كان هذا الرصيد السكاني لا يفي بحاجة اقتصاد استعماري متغير ويبدو مؤكدا أن سكون الوضع الديمغرافي كان سببا في استقدام اليد العاملة الأجنبية من الأقطار المجاورة (طرابلس والجزائر وإيطاليا)، والأهم من ذلك أن ضعف الكثافة السكانية أتاح توسع الحركة الاستيطانية الفرنسية وحفز سلطة الحماية على استقطاب المعمرين وتركيزهم بالأرياف⁽³⁾، وقد تم إحصاء السكان التونسيين بصفة منتظمة في السنوات: (1911-1921-1926-1931-1936-1946)، ولكن جميع تلك الإحصائيات ماهي إلى تقديرات على الصعيد الجهوي والقومي حيث أن أغلبية السكان المسلمين من الأميين، كما أن أولئك السكان غير قارين في بعض المناطق كالجنوب والسباسب⁽⁴⁾، والمعلوم أن نسق النمو الديمغرافي بدأ يرتفع مع بداية القرن العشرين وبلغ عدد السكان: 1740000 نسمة سنة 1911 و2000939 نسمة سنة 1921 وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى

(1)- التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص ص: 92-93.

(2)- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع تونس، 1986، ص ص: 403-404.

(3)- خليفة الشاطر، وآخرون، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص: 45.

(4)- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، المرجع السابق، ص: 266.

عاملين هما: انخفاض معدل الوفيات وتزايد نسبة المهاجرين من المستوطنين الأجانب، ويمكن القول إن المجتمع التونسي لم يواجه إلى سنة 1930 تحديات ديمغرافية تذكر باستثناء الكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية التي كانت تحتاح البلاد دوريا.

ومع بداية الثلاثينات من القرن العشرين شهدت تونس دخول طور ديمغرافي جديد تزامن مع تفاقم المصاعب الاقتصادية نتيجة الأزمة العالمية، ويجدر التأكيد على أن التحول السكاني وما نتج عنهم تغيرات في مستوى البنية البشرية والعمرية كان نتيجة لتطورات سابقة أهمها: استقرار - بل تصاعد - حركة الهجرة وارتفاع نسبة الولادات بصورة مطردة (27% سنة 1926 و36% سنة 1936 و41% سنة 1954)، وتبعاً لذلك شهدت تونس حيوية ديمغرافية ملحوظة في فترة ما بين الحربين تترجم عنها الإحصاءات الرسمية، إذ بلغت نسبة النمو السكاني 608% بين 1919 و1923 و15.7% بين 1944 و1945 ورغم قلة العدد الجملي للسكان فقد أصبحت تونس تعاني اكتظاظا سكانيًا بسبب عدم التناسب بين الكثافة السكانية والموارد الاقتصادية، وصارت تشكو من تزايد عدد العاطلين عن العمل بعد أن كانت تعاني نقصا في القوى العاملة.

وأبرز ما خلفه الواقع الاستعماري من تأثيرات هو تسريع الحراك الاجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور القطاعات الاقتصادية العصرية، والمعلوم أن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي قد عجل في إفقار شرائح عديدة من التونسيين أو في تهميشها، ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة التقليدية (الماليك وبعض أعيان البلدية) التي حرّمها الاستعمار من وسائل النفوذ السياسي وبالتالي من السيطرة على المواقع الاقتصادية الحساسة، كما شمل التهميش الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة أو أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعمارية⁽¹⁾.

أما الأرياف فقد تعرضت شرائح عديدة من الفلاحين إلى مختلف ضروب الابتزاز والإقصاء لاسيما في المناطق المجدة وذات الاقتصاد الرعوي بعد انتزاع أراضيهم ومسالك انتجاعهم وإلحاقها بأملالك المعمرين وآل تضيق الخناق على القبائل المنتجة إما إلى الاكتفاء بموارد المناطق المجدة أو إلى تحويل عدد من رجالها إلى أجراء عند المعمرين أو إلى التزوح إلى المدن، أو حتى الهجرة إلى الأقطار المجاورة بحثا عن ظروف معيشة أحسن⁽²⁾، وتطلعنا بعض التقارير الصادرة عن الحكومة العامة للجزائر، خاصة بين سنوات 1884 إلى 1902 عن تعداد الجالية المسلمة (التونسية - المغربية)، والتي قدمت إلى الجزائر وخاصة إلى عمالة قسنطينة، وبشيء من التفصيل خاصة في مختلف البلديات والدوائر

(1)- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص: 45-47.

(2)- نفسه، ص: 47.

والسنوات التي شملها الإحصاء هي: 1884-1892-1897-1902، وما يلاحظ على الأجانب في سنة 1884، أنه لم يميز بين الأجانب الأوروبيين والأجانب المسلمين (تونسيين ومغاربة وليبيين) ولذلك نجد أن تعدادهم يتجاوز 39722 أجنبيا في كافة تراب العمالة، في حين أن إحصاءات بقية السنوات حددت بشيء من التفصيل تعداد الأجانب المسلمين (التونسيين والمغاربة)، حيث قدر عدد الأجانب في المناطق المدنية بعمالة قسنطينة في: 30 سبتمبر 1884 بـ: 38857 أجنبيا في البلديات كاملة الصلاحيات في حين قدر عددهم في البلديات المختلطة لنفس الفترة بـ: 807 أجنبيا في حين سجلت الإحصاءات في البلديات الأهلية في المناطق العسكرية 58 أجنبيا موزعين على 7 بلديات أهلية كما يلي: (1).

- باتنة (03 بلديات أهلية) عدد الأجانب بلغ 33 أجنبيا.

- عنابة (02 بلديتان أهليتان) عدد الأجانب بها 11 أجنبيا.

- قسنطينة (بلدية أهلية واحدة تبسة) عدد الأجانب 13 أجنبيا.

- سطيف (بلدية أهلية واحدة المسيلة) عدد الأجانب 01 أجنبي.

حيث بلغ مجموع الأجانب في 7 بلديات أهلية 58 أجنبيا والمرجح أنهم مواطنون يحملون الجنسية التونسية (2)، انتقلوا إلى الجزائر بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس خاصة من المناطق الحدودية الشمالية الغربية عن طريق المسالك البرية أو عن طريق السكك الحديدية التي أنشأتها السلطة الاستعمارية من خلال مجمع (باتينول- بونة - قالمة) (Batignolles – Bône – Guelma) التي استأثرت بعملية مد خطوط السكك الحديدية بين تونس والجزائر عبر الخط (تونس العاصمة - غار الدماء - عنابة - قالمة - قسنطينة)، وكان هنري دوريو (Henri Derrueu) رئيسا لمجلس السكك الحديدية لشرق الجزائر وكذلك رئيس القرض الصناعي والتجاري ومدير شركة مرسيليا (3).

حيث ساهم هذا الخط الحديد الرابط بين تونس والجزائر في زيادة حجم البضائع المنقولة بين البلدين، وكذلك بعد أن شمل مفعول قانون 1890 الجزائر بالنسبة للبضائع التونسية التي توجه إليها عن طريق البر فهي تتمتع بالإعفاء (4).

(1)- G.G.A, Tableau Général Au 30 septembre 1884 Des communes de Plein Exercice. Mixtes et Indigènes des Trois Départements de l'Algérie (Territoire civil et Territoire de commandement) Avec indication du chiffer de la population municipale européenne et indigène et de la superficie du Territoire de chaque commune, Alger Imprimerie de L'Association ouvrière, P. FONTANA et C^{ie}, 1884, PP: 56 - 80.

(2)- Ibid, PP: 82 - 85.

(3)- علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضو وحليمة قرقوري وعلي المحجوبي ، دار سراس للنشر، تونس ، 1986، ص: 93.

(4)- أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، المرجع السابق، ص: 246.

وفي إحصاءات 1892 بدأ التمييز بين الأجانب سواء من الأوروبيين أو الجاليات المسلمة خاصة التونسية والمغربية، حيث قدر تعداد التونسيين والمغاربة في البلديات كاملة الصلاحية وعددها 71 بلدية سنة 1892 بـ: 1869 تونسيا بينما في البلديات المختلطة وعددها 34 بلدية بـ: 1361 نسمة في حين سجلت الإحصاءات في البلديات الأهلية وعددها أربعة بلديات هي: بركة - بسكرة - خنشلة - تبسة، حوالي 09 أجانب من المسلمين وكان مجموع الأجانب المسلمين في عمالة قسنطينة سنة 1892 حوالي 3239 نسمة⁽¹⁾، في حين سجلت لنا إحصائيات 1897 حوالي 2666 أجنبيا مسلما موزعين كما يلي: في 72 بلدية كاملة الصلاحيات 2257 نسمة وفي 34 بلدية مختلفة 351 نسمة⁽²⁾.

في حين شهدت البلديات الأهلية تطورا في عدد الأجانب المسلمين، حيث بلغ تعدادهم 58 نسمة موزعين على خمسة بلديات أهلية هي: بركة - بسكرة - خنشلة - تبسة وتوقرت (التي استحدثت بموجب قرار الحكومة العامة في: 24 ديسمبر 1892)، وكل تلك البلديات الأهلية أصبحت ضمن قسمة باتنة التي تنتمي للمنطقة العسكرية⁽³⁾.

وفي سنة 1902 قدر تعداد الجالية المسلمة في عمالة قسنطينة بـ: 2657 نسمة موزعين على تراب 112 بلدية الكاملة الصلاحيات ومختلطة وأهلية على النحو التالي: في 73 بلدية الكاملة الصلاحيات 1972 نسمة وفي 34 بلدية مختلفة 645 نسمة في حين سجلت البلديات الأهلية انخفاض في تعداد الأجانب المسلمين بلغ حوالي 40 نسمة موزعين على خمس بلديات أهلية⁽⁴⁾.

والجدول الموالي يلخص أهم المدن في عمالة قسنطينة والتي استقطبت أعدادا من الجالية التونسية:

(1)- G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie. AU1^{er} janvier 1892, imp Fontana et compagnie, Alger, 1892, PP: 132-209 .

(2)- G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie. AU1^{er} janvier 1897, imp Gouvené, Alger, 189, PP: 124 - 191.

(3)- G.G.A, Tableau général, 1897, Op.Cit, PP: 194-199.

(4)- G.G.A, Tableau générale des communes de l'Algérie, situation Au 1^{er} Novembre 1902, imp.v^{ve} Giralt, Alger – Mustapha, 1902, PP: 132-205.

جدول (31): تطور الجالية التونسية في دوائر عمالة قسنطينة (1892 – 1902)

السنوات			المدينة
1902	1897	1892	
1187	1053	717	قسنطينة
120	112	165	باتنة
303	546	1471	عنابة
20	21	20	بجاية
875	764	759	قالة
62	43	45	سكيكدة
50	69	53	سطيف
40	58	09	عدد التونسيين في البلديات الأهلية
2657	2666	3239	المجموع

الجدول من إعداد الطالب اعتمادا على: G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, 1892, 1897, 1902.

وأهم ما يلاحظ على الجدول: أن تعداد الجالية التونسية بشكل عام شهد انخفاضا طيلة الفترة الممتدة من 1884 إلى 1902⁽¹⁾، وأهم المدن في عمالة قسنطينة التي استقطبت أعدادا من التونسيين هي دائرة قسنطينة وقالة وعنابة لكن هذه الأخيرة شهدت تراجعا في عدد التونسيين المقيمين فيها من 1471 نسمة سنة 1892 إلى 303 نسمة عام 1902 ويعزى هذا التراجع، ربما لكون مدينة عنابة ذات طابع كولونيالي أغلبية سكانها من الأوروبيين، وهذا التراجع عموما يمكن تفسيره بتحسين الأوضاع في تونس خاصة بعد اكتشاف الثروات المنجمية خاصة الفسفاط في المناطق الجنوبية الغربية على الحدود الجزائرية والذي بدأ استغلاله مع مطلع سنة 1897، ومع تأسيس شركة الفسفاط والسكك الحديدية صفاقس- قفصة⁽²⁾، كما يمكننا أن نفسر هذا التراجع في عدد الجالية التونسية بناحية الشرق الجزائري إلى عودة الاستقرار والهدوء بعد نهاية المقاومة المسلحة التي خاضها التونسيون ضد الاحتلال الفرنسي والتي انتهت بوفاة قايد نفات^(*)، علي بن خليفة أواخر سنة 1884م، وربما هذا ما شجع الكثير من التونسيين الفارين إلى الأقطار العربية المجاورة (ليبيا - الجزائر) للعودة إلى تونس⁽³⁾.

(1)- G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, 1892, 1897, 1902.

(2)- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص: 54.

(3)- علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص: 55.

(*)- نفات: قبيلة "نفات" (عرش "نفات" في اللهجة التونسية)، المنحدرة من قبيلة بني سليم النجدية العربية القادمة إلى بلاد شمال أفريقيا مع الزحف الهلالي، والتي انتشرت غالبية فروعها في الجنوب التونسي وخصوصا في المناطق المنحصرة بين مدينتي قابس وصفاقس (بئر علي، المزونة، الصخيرة...)

الفصل الثالث:
المجتمع الجزائري
والأزمات المتكررة

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1897 إلى 1902 عهداً من الشغب والهياج السياسي يسميه البعض أزمة مناهضة اليهود، ويسميه البعض الآخر عهد الاضطرابات المعادية للسامية وكانت الجزائر في ذات الوقت تعاني أزمة أمنية، فأصبحت الأمور توحى بأن البلد أصيب بنوع من الحمى الخبيثة العارمة (1).

أولاً: - أزمة الأمن ووسائل مواجهتها:

من البديهي أن يكون تطور الاستيطان وثيق الصلة بتوفر الظروف الأمنية، غير أن المحافظة على الأمن مهمة لم يكن ينتظر تحقيقها سوى من طرف جهة واحدة هي السلطة المهيمنة، إن أول العوامل الفاعلة في مجال تحقيق الاستيطان والتقدم هي الهيمنة وما ينجم عنها من توفير الأمن، لذلك فإننا لن نتطرق للحديث عن شيء آخر غير النظر في الوسائل الردعية التي تقرر من أجل المحافظة على الأمن أو استعادته.

لم تكن مسألة الأمن العام مطروحة إلا في حدود سنوات (1877-1878)، ولم تكن الشكاوي القليلة الصادرة عن بعض المستوطنين قبل ذلك التاريخ لتشغل بال الإدارة، غير أن المجالس العامة تبنت قضية الأمن أثناء دورتها لسنة 1878، حيث طالب مجلس قسنطينة بوضع حد لأعمال السطو بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، كما طالب مجلس وهران برفع عدد مفاوز الدرك وتسريح أعوان الدرك من الأهالي، بينما اكتفى مجلس الجزائر عن بعض الأماني الفضفاضة ووصل الأمر بمجلس قسنطينة إلى حد المطالبة، في شهر أكتوبر 1878 بممارسة حق الدفاع المشروع وتقليده إلى الملكية المحصنة والحكم بالنفي المؤبد لكل أهلي يتمادى في الجريمة، ولعبت الصحافة المحلية دوراً في تهويل الموضوع مما دفع بالصحافة الجمهورية في فرنسا إلى ترديد صدى تلك الحملة فحاولت الصحافة المحافظة التقليل من شأنها (2).

والواقع أن همّ المستوطنين كان يتمثل في الحصول على وسائل القمع التي يتمتع بها العسكر مثل: العقوبة باسم المسؤولية الجماعية، والحبس في المعتقلات الكبيرة، كما أن الحبس الإداري في أحد المعتقلات الواردة في رُزنامة لجنة الضبط قد اعتبر وسيلة فعالة أخرى، حيث يقال إن النظام السائد فيها كان قاسياً جداً أقسى من جميع السجون المدنية، وفي مطلع سنة 1879 وجد الحاكم العام أن من الضروري مسايرة الرأي العام فقرر، بموجب الصلاحيات الخاصة المخولة له أن يحيل إلى المعتقلات العسكرية جميع من يتمادى في الجريمة، أما الذين لا يمكن تقديمهم للمحكمة نظراً لعدم توفر الدليل

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج 1، المرجع السابق، ص: 957 .

(2)- نفسه، ص ص: 427- 429 .

على إدانتهم، فكان من المفروض معاملتهم كمجرمين خطيرين كما تقرر اتخاذ تدابير أخرى من طرف مجلس الحكومة في شهر جويلية، ومنها: التغريم الجماعي والعقوبة بالنفي إلى خارج الجزائر⁽¹⁾.

وقد لاحظ كل من الباحثان الحقوقيان: لارشي وركتفلد في بحثهما في التشريع الجزائري de legislation Algérienne Traité élémentaire الصادرة سنة 1923 أن العقوبات الخاصة بالأهالي - الاعتقال الإداري والتغريم الجماعي والحجز - تشكل إحدى أغرب وينبغي أن نقول أيضا أفحش مؤسسات التشريع الجزائري، ويضيفان لتصوير هذا المقترح العام: " فهي فاحشة أولا من حيث لا تنطق بها محكمة بل عون إداري هو الحاكم العام، وهي فاحشة من حيث هي تُستخدم في قمع أفعال ليست محددة تماما ثم إنها فاحشة من حيث أنها تخلت تماما عن تصنيف العقوبات المقبولة عادة "، ويضيفان بالقول: " فلا نستطيع إدراجها ضمن العقوبات الجنائية ولا عقوبات الجرح ولا عقوبات الضبط البسيطة ولا حتى ضمن العقوبات السياسية أو عقوبات القانون العام أو العقوبات المؤبدة أو المؤقتة "، وإذا كان هاذان الحقوقيان يعترفان بأن هذا النظام القمعي يثير أشد الاحتجاجات إذ أنه لا ينكر أقل من المبادئ الأساسية لتنظيمنا السياسي والإداري والقضائي، إلا أنهما يعتبرانه حيلة عابرة ولكنها ضرورية بسبب ظروف الأهالي وميزاتهم، فمشروعيته إذن ليست محل جدل إن شرعية هذا النظام هي على الأخص ما يشغل بالهما ومن أجل حل المشكلات القانونية التي يثيرها هذا الوضع القديم فهما يقترحان إذن جعله شرعيا وسيكون الاستثناء بذلك هو القاعدة بكل معنى الكلمة، إذ أن الأولى ستكون مبدأ الثانية في الوقت الذي سيجعل إضفاء هذه التدابير جزءا من سياسة الإخضاع التي تعتبر بها أغلبية المعاصرين المهتمين بأقاليم فرنسا الكبرى لأزمة⁽²⁾، وكما يؤكد ذلك "بيير أرنست فلانندان" سنة 1914 بقوله: " نعتقد أنه من الخطير بصورة خاصة أن نلغي من اليوم السلطات التي لا غنى عنها للمؤمن على السلطة الفرنسية لضمان حفظ الأمن العام فما يزال ثمة الكثير من خمائر الاضطراب في الجزائر، كيلا يكون من واجبنا أن نحفظ بين يدي الحاكم العام الاحتراقات الموجهة لصد المكائد الخطيرة ضد إمبراطوريتنا الإفريقية الشمالية، ومن المهم أن تحتفظ السلطة الفرنسية في متناولها بعلاج أعجل وأكثر فعالية، من عمل العدالة البطيء وغير المؤكد "⁽³⁾.

حاولت الإدارة بعد أن حاصرتها الضغوط من كل جهة أن تنتقل إلى المبادرة فقررت إقامة بطاقة عامة للسكان وتقسيم السكان الأهالي إلى خمسة أصناف: العائلات السياسية الكبرى والأعيان الدينيون والأفراد الذين يتمتعون بسمعة محلية والأفراد الذين سبق أن صدرت في حقهم أحكام وأخيرا

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 430 - 431 .

(2)- أوليفييه لوكورغرانميرزون ، في النظام الأهلي - تشريع مسخ قانوني - القانون الاستعماري في الجزائر وفي الإمبراطورية الفرنسية ، تر: العربي بوينون ، منشورات الساتحي ، الجزائر ، 2011 ، ص: 141 - 142 .

(3)- نفسه ، ص: 142 .

المشبه فيهم، وهذا معناه إرجاع السبب في انعدام الأمن إلى العمل السياسي وتأكد ذلك باتخاذ قرارات كفض الرقابة على المسلمين الأجانب المشتبه في كونهم مبعوثين لإحياء العقيدة الإسلامية وكذلك خطر تنقل المشتبه فيهم وأيضا العابرين لحدود حسب المنشور الصادر في 31 أوت 1880، إلى جانب ذلك تم تعزيز قوات الدرك بإنشاء 48 مفرزة جديدة وتوزيع الأسلحة على جميع البلديات التي لا تتوفر على فرق الدرك⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، أظهر مجلس المحلفين قسوة مبالغا فيها مما جرّ القضية إلى السير في ذلك المنحنى ومن ذلك أن محكمة قسنطينة أصدرت حكما بالحبس لمدة ست سنوات ضد أحد الأهالي المسلمين المتهم باختلاس العنب⁽²⁾، وقد أثر ذلك في نفوس المسلمين فوجه أعيان قسنطينة رسالة احتجاج إلى البرلمان بغرفتيه منددين بالخلط المقصود الذي يصور المجتمع بأكمله بأنه شرذمة من اللصوص، كما نُضمت جريدة المنتخب El Mountakheb (الفرنسية - العربية) حملة ضد الجور والضييم المتمثل في تسليط القمع الجماعي، غير أن تعدد الاحتجاجات لم يمنع الحاكم العام تيرمان Tirman من الوقوف رسميا إلى جانب مبدأ المسؤولية الجماعية، والواقع أن الإدارة لم ترض بتقليص سلطتها، بفعل توسع رقعة السلطة المدنية، ففي مناطق السلطة العسكرية، كان التغريم الجماعي ساريا ولم يتغير شيء من ممارسات الماضي في هذا المجال فإذا لم يصرح باسم الجاني بعد مرور 60 يوما فإن الغرامة تسلط على القبيلة أو الدوار المشتبه فيه⁽³⁾.

ومهما يكن فإن الأوضاع الأمنية لم تشهد طيلة تلك الفترة تحسنا ملحوظا ولا تدهورا يذكر تسببت المجاعة في سنوات 1878-1889 في حدوث حالات سطو عديدة وأشكالا أخرى من المساس بالملكية ومن 2000 اعتداء الذي يعتبر المعدل السنوي انتقل العدد في الفترة من جويلية 1887 إلى جوان 1888 إلى 2875 اعتداء وانتقل خلال الفترة من جويلية 1888 إلى جوان 1889 إلى عدد 3019 اعتداء أفزعت تلك الإحصاءات المرتفعة السلطات الإدارية، بالرغم من تأكيد السلطات القضائية في ملاحظاتها على أن الجنايات المرتكبة ليست منسوبة إلى المسلمين إلا بمعدل النصف، وقد بلغ مجموع قضايا الجرح التي قضت فيها المحاكم في قسنطينة 8833 قضية من 1876 إلى 1880 بلغت 3354 قضية ومن 1881 إلى 1885 بلغ عدد القضايا 4401 قضية ومن 1886 إلى 1890 بلغ عدد القضايا التي قضت فيها المحاكم 4178 قضية، وبالنسبة إلى القضايا الإجرامية التي فصلت فيها المحاكم الجنائية (جرائم ضد الأشخاص) فقد سجلت كل من قسنطينة وعنابة خلال الفترة من (1881-1885)، 119 و 33 قضية على التوالي

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 432 .

(2) - journal des Débats, 10 Mai 1880 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 435 - 436 .

وبين سنوات 1886 إلى 1890 على التوالي 80 و 48 قضية مفصول فيها، كما سجلت جرائم ضد الممتلكات 59 قضية في قسنطينة و 27 قضية في عنابة وخلال الفترة 1886 إلى 1890 سجلت 41 قضية في قسنطينة و 28 قضية في عنابة إن معاناة الإحصاءات من المتهمين الذين مثلوا أمام مجلس الجنايات من الأهالي كانت نسبتهم عادية إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الجرائم التي لم تكتشف⁽¹⁾.

كرر المستوطنون والنواب الأوروبيون تصريحاتهم أمام لجنة التحريات البرلمانية في سنة 1900 أن الأوضاع الأمنية لم تستقر بعد بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الإدارة ومضى معظمهم كالعادة يطالبون فرض العقوبات على أساس المسؤولية الجماعية وخصوصا في القطاع الوهراني، أما المستوطنون في القطاع القسنطيني فكانوا أكثر ميلا إلى إلقاء المسؤولية على شيوخ القبائل الذين يعرفون الجناة ولكنهم لا يبادرون إلى التبليغ عنهم في حين حبذ بعضهم العودة إلى نظام الحكم العسكري الذي يحدق أساليب استتباب الأمن في حين أن الأهالي المسلمون فكانوا يحتجون على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يستهدفهم جميعا وكانوا يعتبرونه إجراء مهينا وظالما وغير فعال وغير قابل للتطبيق مثل احتجاج أحمدية بن باديس وعبد الكريم بن بشطارزي وصالح بن تشيكو ومن طرف الفرع العربي من اللجان المالية، وقد أكد بعض الأوروبيين والمسلمين أن كثيرا من جرائم السرقة المنسوبة للعرب كانت في الحقيقة من فعل عمال الجيش المتنقل عبر السكة الحديدية ومن الأجانب الذين يرتدون البرانس للتخفي عندما يرتكبون الجرائم⁽²⁾.

1- ممارسة السلطات الردعية:

نذكر بأن تحويل الإداريين سلطات ردعية في البلديات المختلطة مطلب تمت الاستجابة له في ظروف يكتنفها تدهور نسبي طرأ على الأوضاع الأمنية والحركة الاستيطانية بينما ظل القضاء الفرنسيون مكلفين بتطبيق قانون الأهالي بحذافيره، في البلديات المكتملة الوظائف⁽³⁾.

في سنة 1897 طلب من البرلمان تجديد القانون الصادر في 25 جوان 1890 الذي يمنح لمحافظي البلديات صلاحيات ردعية لمدة 7 سنوات، ولقد اقترحت الحكومة لإرضاء جول كامبون، تعميم تلك الصلاحيات على جميع محافظي البلديات عبر كافة مناطق الحكم المدني مع إلغاء تحديد المدة الزمنية لتلك الصلاحيات، والحال أن هذا المشروع تعرض لانتقادات اللجنة البرلمانية من طرف أوجين إتيان Eugène Etienne والنواب الجزائريين ليس لأن ذلك القانون يزيد في معاناة المسلمين وإنما لأنه يقلص صلاحيات شيوخ البلديات، تخلت حكومة Méline عن المشروع بالرغم من إلحاح Cambon، في: 28 أوت

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 441 - 443 .

(2)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 66 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 446 .

1897، ومن طرف خلفه Lépine في نوفمبر 1897 أما المشروع الذي أقرته اللجنة البرلمانية فقد رفع عدد المخالفات الواقعة تحت طائلة العقوبات الردية للأهالي من 17 إلى 26 مخالفة وأعطت لقرارات السلطة الردية الصفة النهائية أي غير قابلة للاستئناف⁽¹⁾.

ويؤكد فينييه دوكتون في كتابه: " عرق البرنس" الصادر سنة 1911 بقوله: " في التطبيق اليومي لقانون الأهالي وبخاصة تطبيق المادة المتعلقة بالحبس على التأخر في دفع الضريبة، ييدي المتصرف الإداري الجزائري في تسعة أعشار الحالات شراسة مقززة"، ويجري الشريف بن حبيلس معاينة مشاهمة فقد كتب سنة 1914 يقول: "يصرف الجزء الأعظم من موارد الميزانية لفائدة العنصر الأوربي وحدة تقريبا " مضيفا أيضا بالقول: " أن الأهالي لا يستفيدون من هذه المبالغ وأن هذا الوضع لمن الشذوذ بحيث أن الميزانية العامة وكذا ميزانيات البلديات والدوائر إنما يتغذى في معظمها من الضرائب التي يدفعها الأهالي)) ويقول موريس فيوليت في مجلس الشيوخ في مارس 1935: ((واصلت السلطات الاستعمارية إثبات فظاظة صارمة ومن أجل إجبار الأهالي على الدفع يمارس الإكراه البدني دون تردد وحتى إن لم يمارس فإن المصادرة تتم دون أية مراعاة))⁽²⁾.

أ - الاعتقال الإداري: إن تفاقم عمليات القمع بسبب الصلاحيات الردية الموكولة للمحافظين الإداريين يستدعي إلى إلقاء الضوء على مسألة أخرى تتعلق بكيفية استعمال السلطة البوليسية التي كانت في الواقع من صلاحيات الحاكم العام دون سواه، خصوصا منها ما يتعلق باتخاذ قرار الوضع رهن الحجز الإداري⁽³⁾.

ولاحظ لارشي ابتداء من 1902 الطابع الاستثنائي لهذا الحكم الذي كان يطبقه العسكريون الفرنسيون غداة غزو الجزائر سنة 1830 فقد كتب يقول: " ليس لدينا في قانوننا الفرنسي، من عقوبة تماثل الاعتقال"، " فهي تناقض جميع المبادئ، إنما تقمع جميع الأفعال سواء كانت واقعة تحت طائلة نص أم لم تكن وسواء عرضت حياة المواطنين الخاصة للخطر أم لم تعرضها"، ويضيف قائلا: " فهي تكتفي بإجراء أكثر من موجز إنما تصيب الأشكال الأكثر اختلافا ولا تتطلب دائما مكان حجز وتطبق خارج الجزائر كما في الداخل، وليس لها من مدة ثابتة، فنحن نعلم متى تبدأ ولكن ليس متى تنتهي"⁽⁴⁾ وللتذكير أن الاعتقال الإداري يتضمن في الحقيقة ثلاث درجات من العقوبة هي:

(1)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 76 .

(2)- أوليفييه لوكور غرانميزون ، المرجع السابق ، ص: 116 - 118 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 81 .

(4)- أوليفييه لوكور غرانميزون ، المرجع السابق ، ص: 143 .

1- الاعتقال في مدينة كالفي calvi بجزيرة كورسيكا وهو اعتقال يعتبره المسلمون من أنكى أنواع الاعتقال لأنه يبعدهم عن رائحة الإسلام، (الواقع أنه لم يستمر الاعتقال في calvi بعد سنة 1900 بقرار من جوناك Jonnart في 29 جوان 1903).

2- الاعتقال في أحد سجون الجزائر.

3- الوضع تحت الرقابة في أحد الدواوير البعيدة، ولقد كانت مدة الاعتقال متروكة لتقدير الحاكم العام الذي أصبح يستعين ابتداء من 1899 بلجنة استشارية في الموضوع⁽¹⁾.

وقد كانت بسبب بداية تطبيق الاعتقال الإداري في الجزائر عدة قرارات وزارية (سبتمبر 1834 وأبريل 1841 وأوت 1845)، أملت لها الضرورات القصوى الغزو ثم ضرورات الدفاع عن الأمن العام الاستعماري، وقد أوضح في: 27 ديسمبر 1858 أن معارضة العرب لأعوان الإدارة أو عمل الدسائس السياسية لخلق مصاعب السلطات قد يكون سببا في الاعتقال ثم توسع تطبيق هذا الأجراء إلى سرقة القطعان (1902) ثم إلى الحج إلى مكة دون إذن مسبق 1910⁽²⁾.

وقد أصبح الحجز الإداري الذي تم تجريبه في الجزائر بعد بضع سنوات وسيلة شائعة الاستعمال ضد مجموع السكان من أهالي الإمبراطورية، وأدخلت بعض التعديلات على قانون الحجز إذ أن قانون 15 جويلية 1914 المتضمن تنسيق نظام الأهالي يلغي الحجز في أحد السجون، وقد تم تعويضه بالوضع تحت المراقبة في قبيلة أو دوار أو بلدة يعينها الحاكم العام⁽³⁾.

ففي: 14 جانفي 1909 اقترح Albin Rozet مشروع قانون يقضي بإلغاء الاعتقال الإداري وإنهاء الصلاحيات الردعية المؤكولة لمحافظي البلديات، وأثارت تلك المقترحات ضجة كبيرة في الجزائر وطبعت جل المناقشات الدائرة حول مستقبل السياسة الأهلية إلى غاية 1914، في جوان 1919 طلب الحاكم العام Clemenceau تمديد آجال الصلاحيات الردعية لمدة سنتين لكن المشروع لم يناقش وفي: 04 أوت 1920 تم التصويت على مشروع جديد مرفق بقرار العودة إلى أسلوب وضع المشتبه فيهم تحت الرقابة الخاصة، على عكس ما قد يظن البعض فإن الصلاحيات الردعية ظلت إذن على قيد الحياة واستمر النظام الذي تم تدشينه في سنة 1881 باسم النظام المؤقت والاستثنائي وبقي ساري المفعول إلى غاية سنة 1927⁽⁴⁾، وإلى غاية صدور أمر 7 مارس 1944، حيث تم إلغاء احتجاز عرب الجزائر الذي يؤكد أخيرا المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الفرنسيين بمقاطعة الجزائر، وهو ما جر إلى إلغاء

(1)- شارل روبيير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 81 - 82 .

(2)- أوليفييه لوكور غرانميزون ، المرجع السابق ، ص: 145

(3)- نفسه ، ص: 147 .

(4)- شارل روبيير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، ص: 86 - 96 .

نصوص الاستثناء الموروثة عن الحقبة السابقة، هذا الإصلاح المفرح أعتبر قصير الأمد، فهذه المبادئ المعلنة والتي أدرجت في دستور الجمهورية الرابعة سينتهكها هؤلاء الذين يزعمون الدفاع عنها بأنفسهم. فبعد اندلاع حرب التحرير الوطنية في أول نوفمبر 1954 تم إعلان حالة الطوارئ في مقاطعات الجزائر الفرنسية بقانون: 03 أبريل 1955 مما سمح للحكومة بإعادة روح - إن لم يكن نص - بعض التدابير التي كانت سارية في عهد الجمهورية الثالثة، وتحدد المادة الأولى شروط تطبيق حالة الطوارئ كما تقضي المادة السادسة بأنه يمكن لوزير الداخلية والحاكم العام في الجزائر الحكم بالإقامة الجبرية في مقاطعة إقليمية أو بلدة معينة ضد أي شخص يتبين أن نشاطه خطير على الأمن والنظام العامين، وقد أعادت حكومة غي موليه Guy Mollet هذه الأحكام في إطار قانون: 16 مارس 1959 المتعلق بالسلطات الخاصة في الجزائر الذي تمت المصادقة عليه في الجمعية الوطنية بمساندة النواب الشيوعيين الحاضرين⁽¹⁾، وإلى غاية 07 أكتوبر 1958 حين صدور أمر يجعل من الممكن الحكم بالإقامة الجبرية والاعتقال الإداري على إقليم المتربول ضد أشخاص خطرين على الأمن العام بسبب المساعدة المادية المباشرة أو غير المباشرة التي يقدمونها للمتمردين الجزائريين⁽²⁾.

2- المستوطنون وقضية الانفصال 1900:

انتاب المستوطنون، منذ سنة 1891 شعور بأن البلد الأم صار يتجاهلهم أو يستصغر شأنهم أو يعاملهم كما يعامل القصر الذين لا يُقدرون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، فتوجهت أغليبتهم إلى المطالبة بحقوقهم في تسيير شئونهم بأنفسهم أي التحكم في مقاليد الأمور الجزائرية كلها⁽³⁾.

بتاريخ: 12 نوفمبر 1898 كتب الحاكم العام رسالة إلى وزير الداخلية يلفت فيها انتباهه إلى أن أولئك الإيطاليين والإسبانيين الذين أعطتهم الدولة الفرنسية حق التصويت في الانتخابات هم الذين يعملون على الإخلال بالأمن ويعملون على الانفصال عن فرنسا، وبطبيعة الحال فقد قبلوا أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية وذلك لكي يستفيدوا ويحصلوا على مقاعد في البرلمان الفرنسي ويدافعوا عن مصالحهم، وفي حديث مع أحد المنتخبين المحليين في مدينة وهران سنة 1900 أجاب هذا المسؤول المحلي اللجنة البرلمانية الفرنسية التي كانت تستجوبه عن إمكانية إدماج الأوروبيين في المجتمع الفرنسي بأنه: ((لا يوجد هنا فرنسيون وأجانب وإنما يوجد جزائريون))⁽⁴⁾.

(1)- أوليفيه لوكور غرانميزون ، المرجع السابق ، ص ص: 157 - 158 .

(2)- نفسه ، ص 159 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق، ص: 977 .

(4)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2005 ، ص: 194 .

أعطى قانون: 19 ديسمبر 1900 للجزائر الحكم الذاتي، ونظرا لغموض عبارة الحكم الذاتي فإن معناها يحتاج إلى بعض التوضيح، فهناك من الإداريين والكتاب الفرنسيين من يسمي الحكم الذاتي قانون اللامركزية سياسيا، وهناك من يسمي ذلك القانون الشخصية المدنية الجزائرية، ويسمي بعض الجزائريين ذلك سلطة الكولون الحقيقة ((دي فاكسو))⁽¹⁾، ويمقتضى ذلك القانون لم تعد الجزائر امتدادا لفرنسا وإنما أصبحت عندها الشخصية المدنية والاستقلال المالي، وفرنسا تقوم بصرف الأموال على الجيش الذي ينحصر دوره في توفير الأمن لهم⁽²⁾.

ومهما يكن فإن هذا القانون يعني أن يدا حرة قد أعطيت إلى الكولون لكي يديرها كل الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، إن هذا القانون أعطاهم قوة مراقبة الميزانية الجزائرية وشبكة الخطوط الحديدية، والمواصلات والغاز والكهرباء، لقد أذن لهم أن يشرفوا على الأشغال العامة ويطوروا موارد البلاد تحت وفوق الأرض، وهكذا فإن الكولون قد حصلوا بذلك القانون على القوة التي شنوا من أجلها أكثر حملات الضغط السياسي حرارة منذ السبعينات من القرن التاسع عشر م⁽³⁾.

في شهر جانفي 1895 ظهرت سلسلة مقالات في صحيفة L'echou Sahara الصادرة في باتنة تناولت تحت عنوان الجزائر الانفصالية: ((ستكون الجزائر وطنا ... وسيكون لنا دم ساخن وأفكار متقدمة وعزيمة وثابة ... وسوف يأتي يوم نقطع فيه الحبل الذي يربط فرنسا بالجزائر...))، وجدت تلك الأفكار ومثيلاهما صدى داخل البرلمان الفرنسي، حيث بادر النائب فورسيلي " Forcili " إلى التذكير في 7 نوفمبر 1896، بثورة الجمهورية الأمريكية التي اندلعت بسبب سياسة الجباية المفروضة من طرف البلد الأم، ثم أضاف على الفور: ((أنا لا أدعي بأن الجزائر سوف تنفصل عن فرنسا بعد جيل أو جيلين. كلا ! فما زالت هناك روابط كثيرة بينها وبين مستوطنيها)).

وهكذا ترعرع منذ 1894 - 1896، جيل جديد يمكن تسميته جيل دعاة الجزارة فكانوا أول جيل جزائري حقيقي تخلص من ارتباطه العاطفي مع البلد الأم فرنسا⁽⁴⁾.

ولكي نفهم حقيقة ما كان يجري في الجزائر حتى 1962 ينبغي أن نشير إلى أن قوة الحكم المحلي في الجزائر ليست نابعة من الحكومة العامة، لأن الحاكم العام هو عبارة عن شخصية لتمثيل فرنسا في الجزائر لا غير، وإذا كان ظاهريا ونظريا يعتبر الحاكم العام هو السلطة التنفيذية في الجزائر فإن الواقع هو

(1)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت لبنان، 1992، ص: 83.

(2)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص: 195.

(3)- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص: 83.

(4)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 980.

أنه غير منتخب ولا يملك جيشا، وعليه فإنه يعمل بمفرده وبقاؤه في السلطة يتوقف على إرضاء الأوروبيين عليه، وقد تجسد هذا على سبيل المثال يوم 06 فيفري 1956 عندما عين " غي مولي " الجنرال " كاترو " حاكما عاما على الجزائر فضرب الأوروبيون رئيس حكومة فرنسا بالبيض والطماطم على رأسه واضطر غي مولي أن يتراجع عن تعيين الجنرال " كاترو " ويعوضه بشخص آخر هو " روبير لاکوست " وفي يوم 13 ماي 1958 تمكن الأوروبيون من إسقاط حكومة " لاغيار " وحرمان " فليمان " من تشكيل حكومة جديدة، بحيث تراجع البرلمان الفرنسي عن منح الثقة لحكومة " فليمان "، وكانت النتيجة الإطاحة بالجمهورية الرابعة وجلب " ديغول " إلى السلطة لكي يحافظ على قوة الأوروبيين في الجزائر وعليه فإن السلطة الحقيقية كانت موجودة في يد النواب الأوروبيين في البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ الفرنسي وفي كل منهما كانت الجالية الأوربية ممثلة تمثيلا قويا⁽¹⁾.

وبذلك مكن قانون 1900 لأوربيي الجزائر بأن يكون عندهم استقلال مالي، والحاكم العام ينفذ قراراتهم التي يتخذونها في المندوبيات المحلية، حيث تناقش كل القضايا التي تهم المستوطنين سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية⁽²⁾.

(1)- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص ص: 195 - 196 .
(2)- صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 - 1930)، المرجع السابق ، ص: 159 .

ثانيا: الأزمة المناهضة لليهود:

لقد تدعم التيار الاستقلالي بشكل قوي جدا خلال وبعد أزمة الكروم واتخذ معاداة اليهود مظهرا من مظاهر هذه السياسية الفرنسية في الجزائر، كما اتخذ من معاداة قادة العسكر وسيلة ضد السياسة المتروبولية في أواخر الإمبراطورية وبداية الجمهورية⁽¹⁾، وامتازت نهاية القرن 19م بحركة معادية لليهود من طرف السكان الأوروبيين ثم توسعت إلى مشادات منظمة من طرف رابطة مناهضة لليهود⁽²⁾.

كان النضال ضد اليهود في الجزائر تعبيرا عن رفض سياسة فرنسا والرأسمالية من طرف المستوطنين وخاصة الصغار منهم، هذه الظاهرة توضح كيف أن الرأسمالية الأوروبية، والطبقة الوسطى خاصة قد حولت النضال المعادي للاحتكار والهيمنة الرأسمالية إلى نضال عرقي، لقد استطاعت أن تلقي بمسؤولية خراب المستوطنين الصغار على الرّبا اليهودي وحده⁽³⁾.

وتأسست أول رابطة معادية لليهود في الجزائر في شهر جويلية 1871 وذلك بمدينة مليانة. بمناسبة الانتخابات التشريعية وكان هدفها إبعاد الناحيين اليهود الجدد عن صناديق الاقتراع⁽⁴⁾.

هذا وقد اتخذت هذه النزعة المعادية لليهود طابعا قوميا وشعورا وطنيا لدى الأوساط اليمينية من المعمرين، فتسببت في حدوث بعض التحرشات بين أفراد من اليهود وجماعات من الأوروبيين واتخذت في بعض الأحيان شكل صراع عنيف كما حدث في سنوات 1897⁽⁵⁾.

ومع تعاظم الموجة المناهضة لليهود تأسست رابطة في قسنطينة عام 1895 وأخرى في وهران وبمناسبة الانتخابات البلدية لسنة 1897 استبد الخوف قلوب عدد كبير من اليهود في وهران فامتنعوا عن المشاركة فيها⁽⁶⁾، وترغم النشاط المعادي لليهود أحد الشبان الفرنسيين وهو ماكس ريجيس Max Régis وأخوته (الأخوة ميلانو)، وريجيس من مواليد سطيف من أبوين إيطاليين أصبح فرنسيا بفعل قانون 1880 المتعلق بتجنيس أبناء الأجانب⁽⁷⁾.

(1) - صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق ، ص: 142.

(2) - Kamal Kateb, Européens Indijènes et juifs, Op. Cit, P: 192 .

(3) - صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق ، ص: 142.

(4) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 988 - 989 .

(5) - Benjamin Stora, Algérie Histoire contemporaine 1830-1988, CASBA Edition, Alger, 2004, P: 42 .

(6) - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج1، المرجع السابق ، ص: 990-991.

(7) - صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق ، ص: 146.

وقد تزعم ماكس الرابطة المعادية لليهود (la ligue Anti-juive) وإدارة المجلة المضادة لليهود وكان يُعينه في نشاطه المعادي لليهود بغض المنتخبين الأوروبيين أمثال درومون Drument نائب مدينة الجزائر ومورينو Morinand نائب مدينة قسنطينة، وهذا ما دفع الخبر الأكبر لليهود بالجزائر زدوق كاهن Zadok Kahen سنة 1898 إلى اللجوء إلى السلطات الفرنسية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اليهود الذين كان عددهم يقدر بـ: 50 ألف نسمة⁽¹⁾.

حَضَّرَ شارل chaze مشروع قانون لتقديمه إلى الجمعية التأسيسية المكلفة بتحضير تنظيم جمهوري لفرنسا، ونص مشروع قانونه على طرد كل اليهود من فرنسا ومستعمراتها في أجل ثمانية أيام وتكوين لجنة من 30 عضو مهمتها تفتيش أملاك اليهود وتحويل ما جمع عن طريق المضاربة إلى ملكية وطنية وحسب المشروع فإن تحقيق ذلك لن يتم بالاعتماد على الحكومة التي باعت نفسها للماليين الإسرائيليين لقد انتشرت معاداة اليهود انتشارا واسعا في سنة 1897 بين أوريبي الجزائر، أكد فيرناند جريجوار على أن: ((في قلب كل فرنسي جزائري شعور لا يهودي يستيقظ))، واقترح "سودور" مقاطعة اليهود في تجارهم⁽²⁾، وظلت الحركة المناهضة لليهود مرتبطة بالصراعات الانتخابية التقليدية ولم تكن لها علاقة وطنية بمعاداة السامية كمذهب عقائدي سياسي، ذلك هو الرأي السائد لدى عموم الناس المطلعين على حقائق الأمور⁽³⁾، وعلى كل فإن الأسباب الحقيقية وراء هذا التراع بين اليهود والمعمرين يعود أساسا إلى محاولة اليهود التحكم في مقدرات الجزائر الاقتصادية وعزم التجار الأوروبيين التصدي لهم ولو باللجوء إلى استغلال العاطفة الدينية لدى المسلمين ليستخدمهم كسلاح ضد اليهود وقد تفتن المسلمون لهذه اللعبة ولم يحاولوا التدخل في صراع يستهدف التحكم فيهم واستغلالهم⁽⁴⁾.

ابتداء من ماي 1897 بدأت عمليات نهب المتاجر اليهودية والاعتداء على المعابد اليهودية من طرف الأوروبيين وعمال عرب، وانتقلت الاضطرابات من مستغانم وعين كرمان وعين تموشنت إلى وهران ومن الغرب انتقلت إلى الجزائر وضواحيها، نخب محلات اليهود في باب الواد مع العلم أن لجنة التحقيق البرلمانية قد برأت العرب من النهب، وما زاد الطين بلة أن الشرطة غضت الطرف عن هذه

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 374

(2)- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق، ص: 147

(3)- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، المرجع السابق، ص: 991.

(4)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 375.

العمليات خاصة وأن اليهود كانوا قد طُردوا منها، من طرف المجالس البلدية، حتى أن الجيش الذي استُدعي لإخماد الحركة كان به ضُباط مُعادون لليهود، بسبب مسألة الضابط اليهودي دريفوس.

ومن 19 إلى 05 جانفي 1898 أصبح مثيرو الفتن المعادون لليهود هم أسياد الطرقات، الشيء الذي أدى إلى تدخل فيالق القناصة التي يشكل أفرادها المسلمون لتفريق مثيرو الشغب والسيطرة على الطرقات (1).

ومع مطلع القرن العشرين هدأت الأوضاع وتوجهت اهتمامات المعمرين وجهود اليهود إلى استغلال طاقات الشعب الجزائري المسلم، فلم تظهر النزعة المعادية لليهود بين فرنسي الجزائر إلا مع مطلع العشرينات وأواسط الثلاثينات إذ حدثت مشادات بين عناصر أوروبية وجماعات يهودية دامت ثلاثة أيام في شهر أوت من عام 1921، وكان سببها تظاهر جماعة من اليهود ضد جريدة المنبر التي كانت تشهر باليهود في مقالاتها (2).

أما علاقة هؤلاء اليهود مع المسلمين الجزائريين وخاصة القسنطينيين، فقد كانت متقلبة بين الود تارة والعداء تارة أخرى، فكان يغلب عليها الطابع التجاري في معظم فتراتهما بحكم سيطرة اليهود على التعاملات التجارية، ورغم ذلك فقد حدثت عدة حوادث خطيرة فقد نشرت جريدة النجاح نقلا عن لاديبيش la dépêche تعدي الأندال قائلة: "إن ثُلَّة من أراذل بني إسرائيل تعدوا على الأهليين المدعويين: كركر حسان بن العربي 18 سنة، وبوجريغة المُولود بن صالح 15 سنة من قبل بُكُون سيمُون 19 سنة ولذى يجب على السلطات اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الأندال" (3).

وفي خبر آخر نقلت الجريدة اعتداء اليهود على تلاميذ الليسي (الثانوي) المسلمين: " طالما شَكَت الأمة الإسلامية من تعدي اليهود، وضعفت عن الاقتصاص منهم فأكثرُوا من التعدي ولم يردعهم ضبط الحكومة وأوامرها الزاجرة، ولا الأحكام الشديدة التي قضت بها محاكم الزجر، فهم لا يزالون يعتدون على الأهالي ويضربونهم، وجدوا الفرصة في الأسبوع الماضي تم التعدي على تلميذين

(1)- صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق ، ص ص: 147-148.

(2)- Chouraqui André, l'Alliance Israélite Universelle et la renaissance juive contemporaine, Paris, PUF, 1956 , P: 347.

(3)- قسم التحرير، تعدي الأندال ، النجاح ، ع 1019 ، 5 سبتمبر 1930 ، ص: 01 .

من الثانوية صيرت الأمة وطال صبرها واليهود لا يزدادون إلا طغيانا على طغيانهم " (1)، وأمام هذه اللامبالاة من طرف الإدارة الفرنسية وجد اليهود الفرصة وتجرؤوا على إهانة المسلمين كلما وجدوا الفرصة، لأنهم مَحْمُيُونَ باعتبارهم مواطنين فرنسيين فاستغلوا الأزمات الاقتصادية وحاجة المسلمين وفقرهم إلى رهن ممتلكاتهم مقابل مبالغ مالية يدرك اليهود بأنهم لا يستطيعون تسديدها بمعنى ضياع رهنهم (أراضي، مساكن، ذهب...) كل هذا الابتزاز والتطرف اليهودي (2)، أدى إلى حدوث قطيعة أبدية وعداء مستحكم بلغ أوجه أثناء حوادث قسنطينة، التي تسبب فيها أحد الجنود اليهود من فرقة (الزواف)، الذي لم يتورع عن البول على حائط مسجد المدينة مساء يوم: 03 أوت 1934، وبعد وقوع مشاغبات سارع شيخ مدينة قسنطينة والنائب بالبرلمان إميل مورينو Emile Morinaud إلى الاستنجد بفرقة من الجنود لحماية الحي اليهودي المهدد بأعمال العنف هذه الأعمال التي لم تلبث أن تجددت إثر تحرش أحد اليهود بإطلاق النار من إحدى النوافذ على جموع المسلمين، مما أثار السخط والهيجان، وتسبب في أحداث دموية يوم: 05 أوت 1934 وكانت حصيلة هذا الصدام الذي كرس القطيعة بين اليهود والمسلمين بالقطر الجزائري، قتل 25 يهودي وجرح 60 آخرين، وحرق 4 مساكن ونهب 300 محل تجاري تابع لليهود، وقتل 4 من المسلمين وحجز العديد منهم (3).

وقد علق الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس على هذه الأحداث الطائفية ووصفها بأنها رغم كونها فاجعة، إلا أنها تدخل في نطاق غريزة الدفاع عن النفس التي هي حسب تعبيره نزعة فطرية في الإنسان، كما طالب بترع السلاح من اليهود وأشاد بتعقل ورصانة وحكمة المسلمين، ووصف ادعاءات ممثل اليهود: لولوش Lelloche، بأنها تقول بالباطل ينم عن أمراض قلبية ويدل على قلة الأدب وإفلاس السياسة (4)، وحسب التقرير الذي قدمه فيغور عن أحداث قسنطينة (أوت 1934) يقدم أطروحتين لهذه الأحداث، أولها أطروحة الأهالي التي ترى أن اليهود هم الذين كانوا سببا في أحداث الأحد، حيث أن مناوشات في ساحة الفطايير هي السبب الحصري في الشغب وذلك خارج التوتر

(1)- مامي إسماعيل، اعتداءات اليهود، النجاح، ع 1055، 18 أكتوبر 1930، ص: 01.

(2)- Charles - Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine 1871- 1954, T2, PUF, paris, 1964, P: 345.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص: 376.

(4)- نفسه، ص: 376-377. للمزيد أنظر أيضا: Joshua Cole, Antisémitisme et Situation Coloniale pendant l'entre - deux - guerres en Algérie, les émeutes antijuives de Constantine (aout1934), Revue D'histoire, October-Décemper 2010, PP: 3-23.

الذي أثاره تكفير النبي صلى الله عليه وسلم والاعتداء على حرمة المسجد، وفيما بين الساعة الثامنة والتاسعة والنصف وقع نهب قرابة لعشرة دكاكين في الحي الإسرائيلي، كما أن طلقات المسدسات العديدة التي أطلقها اليهود ومظهر أهالي مسلمين مجروحين بالرصاص قد أثار غضب المسلمين خاصة وأن في أذهانهم، وهذا اعتقاد منتشر أن كل طلقة نار تؤدي إلى موت رجل، أما أطروحة الإسرائيليين فإن مجزرة قسنطينة قد تم تحضيرها منذ زمن طويل، وأدلتهم أنه يوم: 24 جويلية 1934 حاول أهليان مسلحان إثارة شجارات وذلك بتهديد إسرائيلي على قنطرة سيدي مسيد وجرح واحد منهم، وكذلك دكانان للتبغ يملكها مسلمان في نهج فرنسا، قد تم إفراغها بالكامل يوم الخميس 02 أوت بهدف تغييرات وكذلك القيام بتعليم بعض الدكاكين والمكاتب الإسرائيلية بالطبشور قبل الأحداث وغيرها من الأدلة⁽¹⁾.

أما نتائج تقرير اللجنة التي ترأسها فيغور فقد خلصت إلى: أن أطروحة الأهالي قريية من الواقع والشغب اندلع تبعاً لمناوشات ساحة لفطائر تخريب ونهب دكاكين المسلمين، ثم الهجوم على المسلمين الأهالي وجرحهم من طلقات نارية أطلقها اليهود من مسدساتهم خاصة في نهج هنري ناميا ونهج أرسيد تراي، وأن خبر موت بن جلول قد تمت إشاعته في نهج الوطني من طرف أهالي جاؤوا من حي الفطائر، وكذلك فإن الإهانات والسرقات من طرف الإسرائيليين والتي يشتكي منها المسلمون من ذوي الحرف الصغيرة ليست مشكوك فيها⁽²⁾.

وبعد هذه الأحداث تدهورت العلاقات بين أفراد الجالية اليهودية وجمهور المسلمين، فتجددت المنازعات في شهر فيفري 1935 بمدينة سطيف واتخذت شكل منافسة حادة أثناء انتخابات شهر ماي وقد تظن بعض الزعماء الدينيين المسلمين والنصارى واليهود إلى خطر هذه الأحداث والآثار السلبية التي قد تتركها على الحياة السياسية بالجزائر فبادروا بتأسيس " اتحاد أصحاب التوحيد " Unions descroyants monothéistes، ومن أهم أعضائه المؤسسين نذكر فضيلة الشيخ الطيب العقبي وسماحة بن يشو Ben ichou وإيلي غزلان Elie Gazlan وأبولكير Abulker، وكان الهدف من هذا التجمع الديني محاولة خلق حوار مثمر وتعايش سلمي بين مختلف الطوائف الدينية في الجزائر، لكن

(1)- مسعودة يحيوي مرابط ، المجتمع المسلم والجماعات الأروبية في الجزائر القرن العشرين ، مج1، تر: محمد المعراجي ، دار هومة ، الجزائر، 2010 ، ص ص: 293-295 .

(2)- نفسه ، ص ص: 295-296 .

اليهود تمسكوا بموقفهم المعادي واعتبروا أعمال العنف التي قاموا بها جزءا من الكفاح من أجل ترسيخ جمهورية ليبرالية ونوع من النضال ضد التزعة الإسلامية، كما أن المسلمين لم يُسلموا قط بتفوق اليهود عليهم وتحديا لهم⁽¹⁾.

كما تجددت التزعة المعادية لليهود بين معمرى الجزائر بعد وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 بزعمامة ليون بلوم Léon Blum رئيس مجلس الوزراء وذلك بفعل تعاضم التيار اليميني بأوروبا⁽²⁾، وحينما انهارت فرنسا بصفة فاضحة ومخجلة سنة 1940 ولم تستطع الثبات في وجه ألمانيا النازية أكثر من نصف شهر، فسلكت حكومتها سياسة الميز العنصري الألمانية ونزعت عن يهود الجزائر جنسيتهم، فأصبحوا من جديد (أندجين) وحجزت أملاكهم، وأبعدوا عن منابع الثروة فكثرت عندئذ تقربهم من المسلمين، وما كاد الحال يتغير بانتصار الحلفاء في حربهم حتى عاد اليهود واستعادوا أموالهم ونفوذهم ومراكزهم وجنسيتهم الفرنسية⁽³⁾.

وكان للإجراءات القمعية ضد اليهود خاصة فترة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دور في نشر القلق والخيرة في الأوساط اليهودية بالجزائر، مما سهل على دعاة الحركة الصهيونية استغلال ذلك لصالحهم بحجة أن لا أمن لليهود إلا بالرجوع إلى فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود⁽⁴⁾، إلى جانب تطور الكفاح الوطني الجزائري واتخاذ شكل نضال مسلح ضد الوجود الاستعماري وأعوانه بالجزائر وكان في طليعتهم اليهود الجزائريون بالرغم من أن الثورة الجزائرية توجهت إليهم بالعديد من النداءات التي تحذرهم من مغبة الانسياق في السياسة الاستعمارية الفرنسية، وباستثناء أفراد قلائل من اليهود أبدوا تفهما وتحابا مع الثورة الجزائرية، وظلت الغالبية الساحقة من اليهود الجزائريين تنفر على النزاع المحتدم، بل انضمت جماعات كثيرة من اليهود إلى جهاز القمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري، مثلما حدث في قسنطينة يوم: 12 ماي 1956 من مجازر وحشية ضد السكان المدنيين العزل على يد المتطرفين من اليهود⁽⁵⁾.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 377.

(2)- نفسه، ص: 375.

(3)- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص: 42 - 43.

(4)- للتوسع أكثر في مسألة نشاط الحركة الصهيونية في الجزائر. أنظر: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص: 241 - 247.

(5)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 383 - 384.

وقد ساعدت تلك الظروف والمواقف دعاة الصهيونية في إثارة الخوف والقلق في صفوف يهود الجزائر مما ساهم في زيادة هجرة اليهود من الجزائر إلى الخارج فرنسا ثم فلسطين، هذا وتسجل مصادر الهجرة اليهودية أن عدد المهاجرين من الجزائر كان يتوزع على الشكل التالي: 6821 مهاجر سنة 1948 و17354 مهاجر سنة 1949 و457 مهاجر سنة 1950 و260 مهاجر سنة 1951، حيث بلغ مجموع اليهود الجزائريين المهاجرين في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954 حوالي 26 ألف مهاجر⁽¹⁾.

وتعد هجرة يهود الجزائر إلى فرنسا حادثا فريدا من نوعه في تاريخ الهجرات اليهودية في القرن العشرين، إذ انتقلت كل الطائفة اليهودية بالجزائر بكافة مؤسساتها التنظيمية والأسرية والثقافية إلى أرض مهجر جديدة، ولم يكن يهود الجزائر الذين قدموا إلى فرنسا بمثزلة "لاجئين" بالمعنى التقليدي للكلمة، إذ كانوا يعرفون اللغة والثقافة الفرنسية، وعلى خلاف سائر اللاجئين الذين قدموا إلى فرنسا في هذا الحين لم يطلب يهود الجزائر من المجتمع المضيف الحصول على تعاطفه فقط، وإنما طلبوا منه الحصول على حقوقهم المشروعة بوصفهم مواطنين فرنسيين شأنهم شأن الفرنسيين الذين غادروا الجزائر، وتبنى يهود الجزائر بعد هجرتهم إلى فرنسا موقفا معارضا للنظام الفرنسي الذي منح الاستقلال للجزائر، كما حرصوا على إضفاء قدر من الخصوصية السياسية والثقافية على جماعتهم، إما من خلال الإعلاء من شأن قادة الجزائر الفرنسية بغرض دفعها للاعتراف بخطأ الانسحاب من الجزائر⁽²⁾.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، المرجع السابق، ص: 385 - 386.
أنظر أيضا: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص: 369 - 380.

(2)- صموئيل أنتجير، اليهود في البلدان الإسلامية (1850- 1950)، تر: جمال أحمد الرفاعي، مراجعة: رشا عبد الله الشامي، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص: 442 - 443.

ثالثا: قضية التجنيد وانتفاضة باتنة:

شهدت الجزائر عامة ومنطقة الأوراس خاصة خلال مطلع القرن العشرين تطورات خطيرة نتيجة التغيرات التي حدثت في السياسة الفرنسية على المستويين الداخلي والخارجي، وكان العالم على مشارف قيام حرب وبدأت تحركات الدول المتصارعة في السباق نحو امتلاك أكبر قوة عسكرية لتدافع عن نفسها وكان لزاما على فرنسا المستهدفة من قبل ألمانيا أن تهتم بأكبر عدد ممكن من المجندين، وبسبب قلة المواليد في فرنسا أصبحت الحاجة ملحة إلى تعويض هذا النقص من أبناء المستعمرات، خاصة وأن فرنسا سبق لها وأن استعانت بشباب مستعمراتها في حروبها منذ حرب 1870 مع ألمانيا هذه الشريحة تحولت إلى نواة تطالب بحقوق الأهالي، فكانت بمثابة الإرهاصات الأولى للنشاط السياسي في الجزائر مع بداية القرن العشرين، خاصة وأنها قارنت بين أوضاع الجزائريين المزرية وما يقابلها من تمتع الفرنسيين بالحرية وبالأزدهار في جميع الميادين⁽¹⁾.

1 - مسألة تجنيد الجزائريين:

انعكست التطورات التي طرأت على الساحة العالمية انعكاسا خطيرا على المستوى المحلي، إذ ظهرت أطماع أعوان فرنسا من الأهالي وبعض الإقطاعيين الذين تعاونوا بكل إخلاص مع الإدارة الاستعمارية من أجل خدمة مصالحها الخاصة، فازدادوا تسلطا عما كانوا عليه سابقا خاصة وأن حكام البلديات كانوا يعتمدون عليهم في تسيير شؤون الأهالي واستخلاص الضرائب والإحصاءات في مختلف الميادين وكانت الإدارة الأهلية تتمتع بامتيازات كبيرة مقابل تقديم خدماتها للمحتل⁽²⁾، لم يكن تجنيد الجزائريين الإجباري وليد الحرب العالمية وإنما كان مباشرة بعد الاحتلال إذ ظهر سنة 1831 قانون يسمح بتكوين فرق من المجندين، مع العلم أن الجزائر كانت مركز الفرقة اللفيف الأجنبي وذلك لخدمة مصالح فرنسا في إفريقيا الشمالية ثم ظهر قانون 20 سبتمبر 1832 يجبر الجزائريين على أداء الخدمة

(1)- فتحة معمري، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونيالية (1900 - 1930)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011 - 2012، ص: 62.

(2)- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص: 123-124.

العسكرية ولكنه في إطار التطوع المبني على الإقناع والأطماع المادية، ثم عمّد المارشال فالى Vallee في شهر نوفمبر 1840 إلى التجنيد الإجباري للأهالي فشكل منهم فرق شبيهة بالقومية ⁽¹⁾.

طرح ملف تجنيد الأهالي بصفة رسمية في وزارة الحرب الفرنسية في: 03 سبتمبر 1881 وفي 1891 بعث الجنرال "دولاروك" Deux Laroc برسالة التأييد والموافقة على هذا المشروع إلى وزارة الحرب وبقيت هذه الأفكار مطروحة تنتظر من يطبقها أو يلغيتها لكن حاجة فرنسا اضطرتها فيما بعد إلى تسخير أبناء الجزائر للدفاع عنها، وفي مطلع القرن العشرين طرح المشروع من جديد للمناقشة وبجدية وتم الاتفاق حول تأليف فرق جديدة من الجزائريين والتونسيين في ميدان القناصة، وكانت هذه المبادرة متروكة لاجتهادات شخصية ولكن بسبب قلة المواليد في فرنسا أصبحت الحاجة ملحة لتعويض هذا النقص، وقد اضطرت حاجة فرنسا الملحة إلى طرح ملف تجنيد الجزائريين بصفة رسمية، وقد شكّل لهذا الغرض لجنة تتكون من العسكريين والاقتصاديين والقانونيين لدراسة المشروع، وكانت المشكلة الوحيدة هي كيفية إقناع الجزائريين بالتقدم إلى الخدمة العسكرية.

جاء في صحيفة لاديبش la dépêche بتاريخ: 09 فيفري 1900 أن الاقتصادي "ديصولي" Dessoliers أوضح: ((أن الأمة الفرنسية في حاجة ماسة إلى عدد من الرجال وهذا نتيجة انخفاض المواليد وهو ما يُشكل الخطر علينا في كلتا الحالتين)) ⁽²⁾، وظهر قانون 1903 الذي بقي الجنود المسرحين من الخدمة في الجيش الاحتياطي لمدة إثنا عشر سنة، ويمكن استدعاؤهم عند الضرورة وفي 1904 اقترح حاكم الجزائر العام جونار Jonnart على لجنة الدفاع الوطني في مجلس الشيوخ أن تقوم وزارة الدفاع بتجنيد عدد كبير من الجزائريين وإضافتهم إلى عدد الجنود السابقين من أجل تدعيم الجيش الفرنسي ⁽³⁾، في سنة 1907 عرض مشروع التجنيد الإجباري على البرلمان الفرنسي الذي صادق على هذا المشروع وأرسلت لجنة التحقيق في إمكانية وضع قانون خاص لتجنيد المسلمين الجزائريين، غير أن هذه اللجنة لما وصلت إلى الجزائر واجهتها صعوبات كبيرة ناتجة عن رد فعل المستوطنين الذين عملوا على عرقلة هذا المشروع، وكانت دراسة هذا المشروع في ظروف دولية تميزت بالأطماع الفرنسية في المغرب الأقصى والإعداد للإعلان عن الحرب إضافة إلى التوتر الكبير الحاصل في

(1)- عبد الله الشافعي ، ثورة الأوراس 1916، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة الجزائر، 1985- 1986 ، ص ص: 82-84 .

(2)- نفسه ، ص ص: 89-90 .

(3)- فتية معمري ، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس ، المرجع السابق ، ص: 63 .

العلاقات الفرنسية الألمانية بسبب أزمة مراکش (أزمة أغادير) سنة 1911، وحملت هذه الظروف الحكومة الفرنسية على إصدار مرسوم 03 فيفري 1912⁽¹⁾.

وقد نص ذلك المرسوم على: أن كل شاب جزائري بلغ سنه 18 يجند، ومدة الخدمة العسكرية 3 سنوات، والاستبدال أي يعوض شخص بآخر ويدفع الغني مبلغا من المال للفقير ليذهب مكانه وتقديم منحة للمجنّد وعائلته تقدر بـ: 250 فرنك فرنسي⁽²⁾.

لقد أرفقت السلطات الاستعمارية قانون التجنيد الإجباري بمراسيم تنظيمية خاصة منها:

مرسوم 19 سبتمبر 1912: ينص على الإجراءات العقابية ضد الرافضين للتجنيد الإجباري والتحاييل ومحاولات التملص من الخدمة العسكرية من طرف الأهالي.

مرسوم 28 نوفمبر 1913: رفع سن التجنيد وإدخال تعديلات خاصة بلجان القرعة الخاصة بالتجنيد.

قانون 18 جويلية 1913: والذي عدّل قانون: 11 جويلية 1903 والخاص بالمنح العسكرية الخاصة بالعسكريين من الأهالي في الجزائر وتونس، ونشرية وزارية بتاريخ: 19 ديسمبر 1913 والتي تنص على السماح للأهالي غير المتجنسين بالدخول إلى مؤسسات التكوين العسكري المعتمدة من طرف الحكومة وشروط انضمامهم إلى امتحان شهادة الكفاءة.

مرسوم 28 أبريل 1914: الخاص بشروط التجديد وتحديداتها بالنسبة للأهالي.

مرسوم 03 أوت 1914: يسمح بتجنيد الأهالي طيلة فترة الحرب.

مرسوم 09 جانفي 1915: ينص على رفع المنحة المالية للمجندين.

مرسوم 26 جانفي 1915: الاحتفاظ بالمجندين الذين تم تحديد فترة تجنيدهم إلى نهاية الحرب.

مرسوم 10 سبتمبر 1915: يسمح باستدعاء العسكريين القدماء من الأهالي في إفريقيا الشمالية والذين كانوا يستفيدون من منحة جزئية للتقاعد والذين تم تسريحهم من نظام الخدمات العسكرية.

مرسوم 11 جانفي 1916: ينص على منح فرص عمل للعسكريين القدماء من الأهالي.

مرسوم 23 ماي 1916: ينص على تنظيم العقوبات الخاصة بالهاربين من قانون الخدمة العسكرية⁽³⁾.

(1)- فتيحة معمري ، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس ، المرجع السابق ، ص: 64 .

(2)- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، المرجع السابق ، ص: 252 .

(3)- Octave Depont, les Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna 1916, Tome 01, PP: 135-136.

وابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير من سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة في اليد العاملة ونقص في عدد الجنود الذين يدافعون عنها، فسارعت إلى إصدار مرسوم: 7 سبتمبر 1916 الذي ينص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890م وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء، وبعد أسبوع من ذلك صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ: 17500 عامل جزائري ثم ارتفع العدد إلى 78000 عامل⁽¹⁾، إلا أن إنشاء مصانع الحرب ونقص اليد العاملة والحاجة إلى العمال لحفر خنادق الخط الثاني، كل هذا يسمح بالتفكير في استعمال اليد العاملة من المستعمرات وبدأت اليد العاملة تأتي إلى فرنسا عن طريق التوظيف من طرف الإدارة ومن طرف الخواص، فبلغ عددهم في مدة الحرب 109000، وواجه توظيف العمال تحفظات في العديد من المناطق ولكن خاصة معارضة المعمرين الذين يرغبون في الاحتفاظ باليد العاملة الرخيصة، وهكذا فقد استطاعت السلطات الاستعمارية استقدام ما يقرب من 300 ألف جزائري⁽²⁾.

لقد واجهت فرنسا مقاومات مسلحة في الصحراء وفي ناحية وهران وفي الجنوب القسنطيني إذ كان التجنيد قد قبل من طرف الإقطاعيين الذين كانوا في الغالب أعوانا للإدارة ومن طرف الشبان الجزائريين - مجموعة قليلة - الذين رأوا في ذلك إمكانية للحصول على الحقوق، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسواد الأعظم من الجمهور وخاصة جمهور الأرياف لقد تم التعبير عن رفض التجنيد منذ الأشهر الأولى من الحرب وخاصة بمنطقة الأوراس⁽³⁾.

2 - انتفاضة باتنة:

أ - الثورة في عين التوتة:

بدأت بواد الانتفاضة في منتصف عام 1914 في بلدية بريكة عندما شرعت سلطات الاستعمار الفرنسي في عمليات الإحصاء والتجنيد الإجباري، ففي خلال شهر أوت فر 34 شابا من سقانة وسفيان إلى الجبال المجاورة خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، كما تكررت حالات الفرار وعدم الامتثال للتجنيد في المنطقة وفي البلديات المجاورة بشكل مستمر حتى سنة 1916⁽⁴⁾.

كانت تسجل كل أسبوع مجموعة من الاعتداءات، حيث هاجمت مجموعة تتكون من 40 شخص مسلح مزرعة لأحد الأهالي في دوار مهنة واستولوا على ممتلكاتها وفي 19 مارس تم الهجوم على مخزن البارود في منطقة الرفان بلو (ravin bleu)، وتم سرقة كميات من الأسلحة والمتفجرات وتواصلت

(1)- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق ، ص: 214 .

(2)- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، المرجع السابق ، ص: 253 .

(3)- نفسه ، ص: 256 .

(4)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص: 821 .

الاعتداءات سنة 1916، وبتاريخ 22 فيفري تعرض يهودي للاغتيال كما تعرض المدعو "بركاتز" Barkatz لمحاولة اغتيال بالقنطرة (1).

امتدت الحوادث في المنطقة التي تعد الأكثر خطرا والمحصورة بين بلديات عين التوتة وبريكة حيث تشكلت عصابات بالمفهوم الفرنسي كانت تقوم بالاعتداء على المستوطنين والأهالي، ففي تاريخ 1916/08/01 تم رصد مجموعة من الثوار تتكون من ثمانية أفراد مسلمين لاحقتهم القوات الفرنسية واشتبكت معهم في دوار بيطام، تطور الوضع بعد ذلك حين هاجم في ليلة 11 نوفمبر جمع من الثوار مزرعة المعمر "قرانجي" Grangier في بلدية بريكة وأحرقوها وقطعوا خط الهاتف الذي يربط بين بريكة ونقاوس (2).

كما قامت مجموعة من الثوار في ليلة 12 نوفمبر 1916 بالمهجوم على برج حراس الغابات الواقع بدوار أوطافي فقتلوا عريف الغابات وقام الثوار بمصادرة ما في داره من سلاح وحلي، كما نظموا في نفس الليلة هجمات مختلفة على باقي المعمرين وكل الأبراج الواقعة في جبل متليلي وصودرت على إثرها مختلف الملكيات والمتاع مثل المواشي، وفي نفس الليلة كذلك قام أولاد اشليح بغارة على مزارع المعمر "دانيال" Danielle فأضرموا النار في ضيعته وتسلسل هو وأولاده من الدار ونجوا بأعجوبة، فأخذ الثوار مواشيه وكل ما هو سهل للنقل، كما قام جمع كبير من أولاد سلطان في تلك الليلة بيو مقر وسفیان بسريانة بتهديم الجسر الرابط بين بريكة ونقاوس (3)، وفي نفس الليلة قام ثوار أولاد عوف والذين يقدر عددهم بين 1000 و1500 يتقدمهم مقدم دوار سقانة محمد بلوذي بالمهجوم على برج مكماهون مقر بلدية عين التوتة فأحرقوا البرج وخربوه وقتلوا المتصرف "كاسيليني" casselini وتمكن المقدم الرحمان صحرأوي من إنقاذ زوجته وبنتيه وقتل حوالي 12 شخص خلال هذا الهجوم كما هاجم الثوار مزرعة المعمر "راينال" Raynal في مركز Victor Dury ومزل حارس غابة محطة تامارين في دوار تيلاطو بمتليلي وقتلوا الحارس، كما هاجموا مزرعة أخرى لأحد المعمرين قرب نقاوس وهاجموا فرقة جنود الزواف les zouaves قرب قرية سقانة بدوار تيلاطو واستمر الهجوم إلى يوم 18 من نفس الشهر (4).

وقد هاتف عامل قسنطينة الحاكم العام "ليتو" Leytaud يوم: 12 نوفمبر 1916 على الساعة السابعة صباحا يخبره ((بأن برج حاكم عين توتة قد أحرق وحاكم البلدية "مارساي" Marcelle

(1)- يحي بوعزيز ، ثورات القرنين التاسع عشر والعشرون ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1980 ، ص: 48 .

(2)- فتيحة معمري ، المرجع السابق ، ص: 86 - 87 .

(3)- عبد الله الشافعي، ثورة الأوراس 1916 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر ، مطبعة عمار قرفي ، باتنة ، 1996 ، ص: 160 .

(4)- Octave Doppont, Op. Cit, P: 47.

قد قتل وجرح اثنان من الموظفين أما نائب دائرة باتنة فإنه أصيب بجروح نقل على إثرها إلى مستشفى قسنطينة وحالته في خطر)) (1).

أمام تفاقم الوضع وامتداد نطاق الثورة طلب الحاكم العام في الجزائر بإمدادات عسكرية إضافية مؤكداً على ضرورة استعمال الطائرات لإرهاب السكان خاصة وأنه قتل 10 جنود فرنسيين في اشتباكات 5 ديسمبر 1916 بينما كانت القوات الفرنسية تهاجم الشوار اللاجئين بجبال مستاوة، وبالفعل فقد سحبت فرنسا الفرقة 250 من جبهات القتال ووجهتها إلى الجزائر ليصل عدد الجنود الفرنسيين بالأوراس إلى 600 جندي تحت قيادة الجنرال " مونني " Monier كما استقدمت القيادات العسكرية المرابطة بالأوراس أزيد من 14 ألف جندي مدعمة بأحدث الأسلحة بقصد القضاء النهائي على الانتفاضة وقمع رجالها (2)، كما تمت الاستعانة بفرقة من القناصة السنغاليين التي عاثت فسادا في المنطقة، واستمرت العمليات الثورية في بلدية عين التوتة إلى غاية 1917، حيث وقعت عدة معارك بين الشوار والجيش الفرنسي (3).

وقد واجهت الإدارة الاستعمارية هذه الثورة بالعنف والقوة والشدة، حيث ارتكبت الجيوش الاستعمارية من نوفمبر 1916 حتى نهاية ماي 1917 أبشع الجرائم ضد السكان العزل (4).

كتب أوكشاف ديون في تقريره الخاص بأحداث 1916 بالأوراس قائلا: ((لقد كان القمع كما ينبغي أن يكون قاسيا من غير مبالغة ولا ضعف))، لم تقتصر الإدارة الاستعمارية على وسيلة القمع بل اعتمدت على الاعتقال والسجن وفرض غرامات مالية إضافية إلى سياسة الإبعاد (5).

ب - الثورة في بلزمة:

بعد انتشار خبر اندلاع ثورة 1916 والتحاق المتطوعين الفارين من التجنيد الإجباري بالثورة بدأت النجادات العسكرية الفرنسية تصل إلى الأوراس منذ شهري نوفمبر وديسمبر 1916، حيث تمركزت وحداته في كل من مروانة ووادي الماء وسريانة وبلزمة، مما أدى بعمر أو " موسى أعقيني " إلى تنظيم قيادته وقواته لمواجهة قوات العدو، واتخذ من جبل مستاوة مقرا له ومن العمليات الحربية التي قام بها في: 27 أكتوبر 1916 شهدت بلزمة عدة هجومات من طرف الشوار على قوات العدو الفرنسي وعدة اغتيلات قام بها المجاهدون في أوساط المستوطنين وأعوان فرنسا من الأهالي، وفي: 8 نوفمبر 1916

(1)- عبد الله الشافعي ، ثورة الأوراس 1916 ، المرجع السابق ، ص: 161 .

(2)- فتية معمري ، المرجع السابق ، ص: 88 .

(3)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق، ص: 823.

(4)- عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939) ، ج2 ، تر: مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر، 2005 ، ص: 15.

(5)- Octave Doppont, Op. Cit, P: 89 .

نصب المجاهدون كمينا لقوات العدو الفرنسي المكونة من الجندرمة والزواف في مضيق غابة تاجنانت قرب واد الماء⁽¹⁾، قامت السلطات الاستعمارية بعمليات القرعة في منطقة بلزمة واختارت مجموعة من الشباب لتجنيدهم، وأشرف على نقلهم إلى ثكنة مدينة باتنة مجموعة من جنود فرق الزواف مروراً بباستور ووادي برنال تاجنانت بين سريانة⁽²⁾، ووادي الماء بهدف تحرير هؤلاء المجندين وذلك في: 30 نوفمبر 1916⁽³⁾، خرجت القافلة الفرنسية ومعها المئات من الشباب مقيدون بالسلاسل متبعة الطريق الواصل بين واد الماء وسريانة في اتجاه باتنة، لكن الثوار الذين نصبوا لها كمينا بقيادة عمر أعقيبي الذي وزع جنوده البالغ عددهم 400 مجاهد في مدخل غابة المشمش حالياً (تاجنانت) لكنهم لم يشتبكوا معها، يرجع البعض ذلك إلى قوة الجيش الفرنسي والخوف من المواجهة المباشرة التي تكلف غالبا، في حين يرى البعض الآخر أن السبب يكمن في الوشاية من طرف المدعوا بلقاسم بن فروج الساكن بتاجنانت فاضطر الثوار إلى التقدم نحو القوات الفرنسية، حيث قامت معركة أسفرت عن مقتل جندي برتبة رقيب وجندي بسيط⁽⁴⁾.

في فاتح جانفي 1917 توفرت لدى الجنرال " بونيفال " Bonneval قوات قوامها 13892 جندي و217 ضابطا مزودة بخطة واضحة هي تطويق منطقة بلزمة وتمشيط جبل مستاوة وجبل بوعريف ولكنهم لم يدخلوا إلى بلدية عين مليلة (دائرة قسنطينة) بسبب اعتراض نائب عامل العمالة على ذلك على الأقل حتى صدور مرسوم: 24 جانفي 1917 الذي أخضع هذه البلدية لسلطة قيادة الأركان، فيما انطلقت الفرق السنغالية من 21 جانفي إلى 5 فيفري، في تفتيش مغارات جبل متليلي، وانطلق طابور ثان إلى فجوج (شرق شمورة) وطابور ثالث إلى منطقة ششار والنمامشة، حيث يوجد عدد كبير من الثوار ومن 22 إلى 28 فيفري اتجهت القوات ناحية جبل غريون ومنطقة الحضنة والأوراس، حيث تسلمت قمة شيليا المغطاة بالثلوج (2328 متر) وبقيت الدوريات تجوب الأوراس إلى غاية شهر أفريل⁽⁵⁾، وطوقت القوات الفرنسية جبل مستاوة من أربع جهات:

جهة سريانة وكان الاشتباك فيها مع الثوار بقيادة عمر أو موسى أعقيبي وإلى جانبه عقوبي الصحراوي وخلفي حسين وإبراهيم حجيج وحمو بن نايلي الذي جرح في المعركة، من الجهة الغربية

(1)- محمود الواعي ، حياة عُمر أو موسى عقيبي وهو قائد من قواد ثورة 1916 ، ثورة الأوراس 1916 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر ، باتنة ، 1996 ، صص: 563-564 .

(2)- A.N.O.M, 2H 90 : Rapport sur les événements de la Région de Batna, conuissions d'évaluation des pertes.

(3)- A.N.O.M, boîte 8X218 - 221, Notices sur le bonditisme dans le belezma et la région d'Ain Touta.

(4)- فيلالتي مختار، ثورة 1916 في الأوراس ، مجلة التراث ، العدد 02 ، دار الشهاب ، باتنة ، 18 سبتمبر 1987، صص: 63-64.

(5)- شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2، المرجع السابق ، صص: 824-825 .

فكانت من جهة بني كيال ومنها تمت مهاجمة مساكن الأهالي وخاصة الحليمية، من الشمال تم تطبيق جبال مستاوة من مدخل تيطاوين من الجنوب عن طريق تاجنانت، حيث وقعت معارك طاحنة في منطقة القرزي شارك فيها حوالي 50 ثائرا منهم عزازة حمو بن بلعيد الذي خرج ثم قبض عليه بعد ثلاثة أشهر من البحث⁽¹⁾.

وتلت تلك المعركة معارك أشرس وأعنف استعملت فيها الطائرات لقصف الجبال، وقد ركز القصف على جبل القرقور وبزدام، وبعد القصف بدأ التمشيط بقوات المشاة فصعدت الفرق السنغالية محطمة كل ما تصادفه في طريقها، إنَّ ما ارتكب من فضائع فاق كل التصور مما جعل الساسة الفرنسيون يقرون بوقوعها، فهذا روبري أجرون يذكر أن الجنرال "مونيي" Moinier اشتكى من تجاوزات والتعسف والجور الذي ميز أعمال الجنود الزواف الذين تسببوا في إثارة أحداث بلزمة، كما قام السنغاليون بأعمال يندى لها الجبين، حيث أحرقوا وانتهكوا الأعراض وقتلوا⁽²⁾، وقد كتبت صحيفة الإقدام في: سبتمبر 1922 تقول عن المجازر التي ارتكبتها الفرق السنغالية في حق سكان بلزمة مايلي: ((في سنتي 1916-1917 أحرق الأهالي أحياء لثورتهم ضد التجنيد الإجباري ... إنَّ مجازر بلزمة ما زالت ماثلة في أذهاننا نحن نعلم ما يمكن أن تقوم به هذه الفرق التي أطلقت العنان لغريزتها الحيوانية))⁽³⁾.

بهذه الأعمال الوحشية فشلت الثورة في مروانة وبلزمة مما جعل بعض الأعراس تتراجع عن الثورة، ويكفي ما شاهده الناس من منازل تحترق بمن فيها، حيث كانت القوات الفرنسية تجمع الأولياء الذين شارك أبناؤهم في الثورة داخل المنازل وتحرقها عليهم، ومن أمثلة ذلك حرق كل من علام أحمد وبطيط لخصر ويحو محمد، كما لجأ الفرنسيون إلى إلقاء القبض على الكثير من بقي على قيد الحياة في معتقلات وسلطوا عليهم الجوع والتعذيب، وتمت محاكمة المئات منهم 704 حكم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة بين 10 و20 سنة ونفيهم إلى كاليدونيا وحكمت غيايا بالسجن والأعمال الشاقة على ثلاثة من المجاهدين هم: عمر أو موسى أعقيني، وعقوني صحراوي، والأخوة أحمدة الذين ألقى عليهم القبض فيما بعد وعشرات تم نفيهم إلى كاليدونيا لم يعد منهم سالما إلى خمسة هم: عقوني صحراوي وعباس خالد وخلفي حسين وقرى الطاهر⁽⁴⁾.

(1)- فيلالي مختار ، ثورة 1916 في الأوراس ، المرجع السابق ، ص: 66 - 67 .

(2)- شارل روبري أجرون ، الجزائريون المسلمون وفرنسا ، ج2 ، المرجع السابق ، ص: 825.

(3)- عبد الله الشافعي ، ثورة الأوراس 1916 ، المرجع السابق ، ص: 189 .

(4)- فتيحة معمري ، المرجع السابق ، ص: 93 .

ج - الثورة في أعالي الأوراس:

تختلف الانتفاضة في منطقة بلزمة وعين التوتة على ما هو موجود في إقليم الأوراس ففي هذه المناطق التي يهيمن عليها مسعود بن زلماط ومحمد بن أمزيان المعروف ببومصران كانت تسير وفق القوانين العسكرية إلى سنة 1912، فكانت مساندة الأهالي للثوار ناتجة عن الخوف من رد فعلهم أو تضامنا معهم، وهذا يتباين مع موقف الأهالي في بلزمة وعين التوتة الذين كانوا يستغلون أية فرصة للانتفاضة على السلطات الاستعمارية فانضم إلى المقاومة كل المعارضين للسياسة الاستعمارية والمتابعين من طرف الإدارة الاستعمارية والفارين من التجنيد الإجباري، وما نلاحظه أن إقليم الأوراس يعاني من الفقر والتخلف مقارنة بالمناطق الأخرى، مثل إقليم بلزمة والذي رغم فقر تربته وتغلب الطابع الصحراوي عليه فإنه أحسن حال من إقليم الأوراس كونه يقع في منطقة ربط بين مختلف المناطق منها الآتية من قسنطينة والمتجهة إلى باتنة وإلى المناطق التي يتمركزها الأوراسيون مثل: ماكما هون وبريكة ونقاوس وكورناي وبرنال وباستور عكس إقليم الأوراس المتعلق طبيعيا على نفسه⁽¹⁾.

ظهرت مجموعة من الثوار شمال بلدية الأوراس بقيادة مسعود بن زلماط وأخرى في جنوبه بقيادة بومصران، كانت تقوم بجمع السلاح والمال من التجار وإنذار المتعاونين مع السلطات الاستعمارية تتكون المجموعة المنضوية تحت قيادة بن زلماط في شمال الأوراس من: بلقاسم بن زروق وأخوه محمد بن زروق من مشونش وعلي بن سايعي ومريش وعيسى بن مسعود من دوار أولاش⁽²⁾، ونشط كل من الثأرين بن زلماط وبومصران ضد الإدارة الاستعمارية وبالتحديد ضد سياسة التجنيد، فقط قام بن زلماط على رأس قرابة 40 من الرافضين بتنفيذ هجوم ضد قرية فم الطوب في أكتوبر 1917 بالإضافة إلى مزارع المعمرين، وأمام هذا الخطر اضطر حاكم بلدية أريس إلى استقدام قوات من فرق الزواف والجنود السنغاليين من أجل حراسة الإداريين وعمالهم ومراقبة تحركات السكان⁽³⁾.

(1)- A.N.O.M. Boit 8X9 à 23, Banditisme au pays chaouia Elude par Petignot : le Banditisme dans le Belezma et la région d'sin touta, PP: 52 -53.

(2)- Petignot, Op.Cit, P: 13.

(3)- عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي ، ج2 ، المرجع السابق ، ص: 13 .

خلال العمليات التي قام بها الثوار فإنهم تسببوا في قتل قائد واحد كما قتلوا وجرحوا عددا من المغاربة والزواف والسنغاليين⁽¹⁾.

وبسبب النشاط المكثف لكل من بن زلماط وبومصران وأعوأهما من الثائرين، حيث يقومون بتصفية العناصر الموالية للسلطات الاستعمارية سواء كانوا من الأعوان الإداريين أو الطريقين والمهجوم على المستوطنات الفرنسية منها المهجوم على القرية الفرنسية فم الطوب بواسطة أربعين شخصا وأحرقوا بنايات يسكنها المعمرون منذ ثورة 1879 وأمام هذا الوضع وانتقاما من الثوار نظمت السلطات الاستعمارية حملة في شهر نوفمبر 1917 شارك فيها رجال الشرطة والقومية، وألقي القبض على 23 شخص ممن شاركوا في الهجوم على قرية فم الطوب، كما وضعت كمائن اعتمادا على العملاء الذين استطاعوا إسقاط بن زلماط غدرا في حين تم مقتل بومصران بعد العملية التي وقعت يوم: 10 أكتوبر 1920 بحثا عن الثائرين، حيث تمت محاصرتهم جنوب بسكرة فوقع معركة أدت إلى وقوع خسائر بشرية فادحة منها مقتل بومصران⁽²⁾.

وكان مصير الثورات التي شهدتها منطقة الأوراس الفشل نظرا لعدة عوامل وأسباب: كافتقارها للتنظيم والتعبئة العامة وانكماش الثورة على نفسها وعدم تناقل أخبارها والتفوق العسكري الاستعماري وسياسة التدمير الشامل التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية.

ومن أهم النتائج لهذه الثورات:

توقف الحياة الاقتصادية تماما في منطقة الأوراس، فطيلة سنة كاملة كانت الأسواق العامة مغلقة وتوقف الحصاد بسبب غياب الأمن، والخسائر البشرية التي تكبدها سكان الأوراس ونفي وإبعاد الكثير من الذين شاركوا في هذه الثورات من بينهم بن النوي إلى سعيدة وصحراوي إلى كاليديونيا الجديدة كما تسببت في حدوث هجرات داخلية وأخرى خارجية، وإلغاء الإدارة المدنية للأوراس ووضعها تحت الحكم العسكري، كما برهنت عن الرفض القاطع للهيمنة والسيطرة الاستعمارية، وساهمت بشكل كبير في إيقاظ الروح الوطنية التي نتج عنها فيما بعد تشكيل الأحزاب السياسية داخل الوطن وخارجه والتي سوف تتبنى نضالا وأسلوبا جديدين للمقاومة ألا وهي المقاومة السياسية أما أهم ما ميز هذه الثورات أنها: لم تتلق الدعم من الخارج وليست لها صلة بالطرق الصوفية والزوايا ولم تندلع بسبب انتفاضة الأسر والعائلات الكبيرة وإنما كانت هذه الانتفاضة كرد فعل شعبي قام به شبان رفضوا التجنيد الإجباري وكذا أعمال السخرة لدى المعمرين⁽³⁾.

(1)- عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص: 13.

(2)- petignot , Op. Cit, P: 43.

(3)- فتيحة معمري ، المرجع السابق ، ص: 98 - 99 .

رابعا: قضية الهجرة ودورها السياسي:

1 - مسألة هجرة الجزائريين:

قبل سقوط الجزائر في مخالب الاستعمار الفرنسي كان الجزائريون يرحلون إلى المشرق العربي لأداء فريضة الحج أو لطلب العلم أو لتجارة، أما بعد الاحتلال فقد اتخذت هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي صبغة مغايرة تماما لتلك التي اصطبغت بها قبل الاحتلال⁽¹⁾، واستمرت هذه الهجرة بدءاً من الاحتلال إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت هجرة جماعية وكثيفة تدعى إليها الجزائريون من كل المدن والأرياف بعد أن أصبحت تحت سيطرة المستعمر⁽²⁾، وهي ترجع في معظمها ومع بدايات الاحتلال إلى تأثير البنية الاجتماعية والثقافية، نتيجة لهذا الوضع أخذ العلماء على عاتقهم مهمة تحريك موجة الهجرة أو معارضتها باعتبارهم يمثلون الإسلام⁽³⁾.

وهكذا عرفت حركة الهجرة نحو البلاد العربية ذروتها مع قرب اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث أخذت حركة الهجرة الجزائرية أبعاد متشعبة⁽⁴⁾، وحتى بداية الحرب العالمية الثانية والملفت للانتباه أن هجرة الجزائريين بدأت تكتسي الطابع السياسي في بداية القرن العشرين، وفي هذا المجال يبين المؤرخ (بنجامين ستورا) كيف أن العمال الجزائريين انتظموا منذ السنوات الأولى لهجرتهم إلى فرنسا بتأسيس نجم شمال إفريقيا - بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي - سنة 1926⁽⁵⁾، وتضافرت مجموعة من العوامل لخلق ظاهرة الهجرة:

أ - الأسباب الاقتصادية: وهي في الواقع خلاصة للسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر بعامه وفي الجانب الاقتصادي بخاصة، وتتفق الآراء في دوافع الهجرة من بلد لآخر أن تقوم على أساس سببين رئيسيين الأول: أن تصبح الحالة التي يعيشها المواطن في الوطن الأصلي صعبة، بحيث لا يطيقها أو على الأقل تبدو له أنها حاله تفوق مقدرة احتماله، والثاني أن يبدو لطالب الهجرة بلد يتخذه موثلاً مزماً

(1)- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 11-12.
(2)- طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، هجرة أحمد بن سالم وجماعته عام 1847، مجلة الرؤية (م.م.و.د.ب.ج.و.ث) أول نوفمبر 1954، السنة الثانية، ع3، السداسي الأول، 1997، ص: 167.
(3)- عمري الطاهر، منطلقات الحوار واستراتيجيته لدى المنقفيين الجزائريين (بداية الاحتلال الفرنسي)، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، عدد3، أبريل 2005، ص: 135.
(4)- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2005، ص: 196.

(5)- Benjamin Stora, Ils Venaient d'Algérie, l'immigration algérienne en France 1912 - 1992, Paris, Arthème Fayard, 1992, P: 492.

بينه وبين نفسه أنه سيجد فيه ما عز عليه وجوده في موطنه الأصلي، وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الهجرة الجزائرية نحو البلاد العربية أو إلى أوروبا فإننا نجد أنها تقوم على نفس السببين مجتمعين ⁽¹⁾.

فالعوامل الاقتصادية تتمحور حول سلب ومصادرة الأراضي من أصحابها الشرعيين، ويستولي عليها المعمرون وأصحاب الشركات الكبرى، فالأوروبيون يمتلكون 2.4 مليون هكتار منها 1.7 مليون هكتار متروعة الملكية، كما يملك 73.5% منهم أكثر من 100 هكتار ⁽²⁾، لقد ضاق الجزائريون بأنفسهم بعد أن استحوذ الأوروبيون على الأراضي الخصبة وطرد أصحابها الشرعيين إلى الجبال الجرداء والمناطق القاحلة ⁽³⁾، وعلى هذا فإن هجرة الجزائريين كانت وليدة الفقر والبؤس والبطالة المستحكمة بعد سيطرة الاحتلال على أفضل وأخصب أراضي الجزائريين ⁽⁴⁾.

وربما قد وجدوا الاطمئنان الذي طالما بحثوا عنه - على الأقل - في البلاد التي هاجروا إليها من الناحية النفسية، وتحديدًا في البلاد الإسلامية.

ب - الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في شعور الجزائريين بالذل والمهانة بعد أن صارت حياتهم لا تطاق في بلادهم مما دفع بهم إلى الهجرة خارجها نظراً لأن الجزائر أصبحت بمقتضى القوانين الفرنسية جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية وهؤلاء المهاجرين يأملون في وجود فرص عمل ووجود حياة أفضل من الحياة داخل وطنهم الأصلي ⁽⁵⁾، وإلى جانب ذلك هنالك الاضطهاد الشخصي وعدم تعويض الأملاك المصادرة ⁽⁶⁾، وبالتالي جاءت الهجرة كوسيلة للبحث عن العمل الشريف والشعور بالكرامة الإنسانية المهذورة بالجزائر، والبحث عن جو تتوفر فيه الحرية الشخصية والدينية المفقودة في ظل الاحتلال ⁽⁷⁾.

ومن بين الأسباب التي ساهمت في التأثير على عمليات الهجرة هي أن الأجيال السابقة التي هاجرت إلى فرنسا أو غيرها سواء من أجل العمل أو الحصول على شهادة علمية قد أصبحت مثلاً تقتدي به الأجيال اللاحقة، فالتجربة أوضحت أن مزايا الهجرة لا تقتصر على وجود فرص غير محدودة

(1)- تركي رابح ، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4، الجزائر، 1985، ص: 29 .

(2)- يحي بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 238.

(3)- تركي رابح ، المرجع السابق ، ص: 29 .

(4)- سليمان بن رابح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص: 12 .

(5)- تركي رابح ، المرجع السابق ، ص: 30 .

(6)- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت، لبنان، 1992، ص: 301 .

(7)- تركي رابح ، المرجع السابق ، ص: 29 .

للعمل وتكوين ثروة ولكنها تمكن بعض الأفراد من إجادة مهنة معينة أو الحصول على شهادة علمية يمكن أن تفتح أبواب العمل لصاحبها على مصراعيه، كما أن الخدمة العسكرية في نظر الشباب الجزائريين هي فرصة لدى بعضهم نحو بداية جديدة تسمح لهم بالتمتع بالحرية الفردية وبناء المستقبل بالطريقة التي تتماشى والرغبة الشخصية⁽¹⁾.

وكانت الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية والإسلامية كرد فعل ضد التجنيد الإجباري - لدى الكثير من الجزائريين - وهي كثيفة وواسعة جاوزت كل تصور، بحيث وصفها أحد الكتاب الأجانب وهو "ديمونتي" Demeter بأنها: ((الملح الحقيقي وأنها توشك أن تكون وباء أخلاقي))، وعلق العقاد في كتابه المغرب الكبير: ((كان لقرار التجنيد الإجباري صدى عنيف حد أن هاجر على إثره جماعات متلاحقة إلى الشام ... لقد دفعت الجزائر ثمنه غالبا))⁽²⁾.

ج - الأسباب العسكرية: تؤدي العوامل الاقتصادية عادة إلى هجرات طوعية، بخلاف العوامل السياسية أو العسكرية، فهي تؤدي إلى هجرات اضطرارية⁽³⁾، ويندرج ضمنها فشل بعض المقاومات الشعبية والانتفاضات ضد المستعمر هنا وهناك وما ينجر بعدها من قيام المستعمر بالتنكيل بالسكان وتشريد العائلات وملاحقة الشبان⁽⁴⁾.

وأما الحرب العالمية الأولى فتعد من أبرز الأسباب التي جعلت ظاهرة الهجرة تطفوا على الساحة بشكل لافت، وبسبب حاجة فرنسا لمزيد من الجيوش قامت بتجنيد قصري لآلاف الشبان الجزائريين الذين التحقوا بجبهات القتال أو كعمال لإعادة بناء ما تقدم في الحرب، مما أدى إلى ارتفاع عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا، ومن زاوية أخرى أدى هذا العمل الذي تقوم به فرنسا إلى قيام آلاف الجزائريين إلى مغادرة البلاد نحو البلدان العربية الأخرى، هروبا من التجنيد الإجباري لهم والزج بهم في أتون الحرب، حيث بلغ عدد الجزائريين المندون ما يربوا عن 137 ألف محارب و11900 مهاجر كعمال⁽⁵⁾.

لقد كان لقرار الخدمة العسكرية تأثيرات مباشرة في الهجرة، نذكر منها على سبيل المثال تلك الهجرة الكثيفة التي شهدتها تلمسان، حيث غادرها العديد من العائلات في اتجاه المشرق العربي ونحو

(1)- بوحوش عمار، العمال الجزائريون بفرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1973، ص: 164-165.

(2)- سليمان بن رايح، العلاقات الجزائرية العربية بين الحريين ...، المرجع السابق، ص: 13.

(3)- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا, المرجع السابق، ص: 46.

(4)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1998، ص: 473.

(5)- بوحوش عمار، العمال الجزائريون بفرنسا، دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص: 98.

سوريا خصوصا، وعائلات أخرى من سطيف وبرج بوعريج وتبسة، وكانت هذه الهجرات تحت شعار " لن نسلم أبناءنا " (1).

فالشبان الجزائريون الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 20 سنة أجبروا على الدفاع عن شرف فرنسا، وبدون أن تمنحهم هذه الخيرة حقوقهم السياسية التي ترافق أداء الواجب العسكري (2)، وكان من آثار هذا القانون أن عمد آلاف الجزائريين إلى الهجرة نحو البلدان العربية، حيث ترحب بهم السلطات الحكومية والأهالي على السواء (3).

د - الأسباب الدينية: حرك العامل الديني وأثر في كل حركات الهجرة الجزائرية إلى الولايات العثمانية في المشرق العربي (سوريا وفلسطين ولبنان)، السبب بسيط هو أن مبادئ الدين الإسلامي ترفض مطلقا إخضاع المسلمين كرها إلى أية قوة كانت أجنبية أو غيرها بصفة مؤقتة أو دائمة، وبناء على ذلك عندما تأكد الجزائريون من عدم قدرتهم على هزيمة فرنسا التي احتلت وطنهم بالقوة وأخضعتهم لإرادتها وراحت تجردهم من أموالهم وأراضيهم، وحتى من أبسط حقوقهم السياسية والمدنية، استقر رأيهم على ترك هذه البلاد التي داهمها المستعمرون الفرنسيون ودنسوا مقدساتها وانتهكوا حرمتها وعاثوا فيها فسادا لا يحجده جاحد (4).

فكانت الهجرة كمخرج أخير للجزائر للحفاظ على عقيدته، وقد لعب في هذا الصدد بعض العلماء والفقهاء دورا في نفس الاتجاه والدعوة إلى الهجرة على القبول بالعيش تحت الإدارة الفرنسية حيث يذكر أن الشيخ حمدان لونيسي على سبيل المثال - وهو أحد شيوخ عبد الحميد بن باديس - كان يدعو إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية والحث على الهجرة، وهو قد فضل - شخصا - في النهاية أن يهاجر إلى المدينة المنورة حتى لا يظل تحت حكم الفرنسيين (5)، كما أن خطيب الجامع الكبير بتلمسان الشيخ جلول شلي، كان يحرص على رفض التجنيد الإجباري ودعا إلى الهجرة إلى البلاد الإسلامية كي لا يقعوا تحت طائلته فيقاتلوا في جيش الكفار، وقد اتبعت آلاف العائلات توجيهات هذا الشيخ وأمثاله من العلماء الأجلاء فهاجرت إلى الكثير من الأقطار العربية الإسلامية كالمغرب، وتونس ومصر والشام وتركيا (6).

(1)- سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص: 16.

(2)- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص: 210.

(3)- يحي جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج2، الفترة الواقعة بين الحربين، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 2001، ص: 672.

(4)- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، المرجع السابق، ص: 14.

(5)- الجايري محمد الصالح، رحلات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص: 01.

(6)- سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص: 16.

وعلى هذا النهج سار الإمام عبد الحميد بن باديس، والذي كان دوره بارزا في تنظيم صفوف بعثات علمية إلى الخارج مدفوعا بثقافته الدينية التي تعتبر واجب الحفاظ على الدين، والتفقه فيه أساس الدين ذاته، فكانت ثمرت ذلك أن تواصلت البعثات تباعا وبأعداد متزايدة من سنة إلى أخرى وشملت خاصة شريط قسنطينة وحتى جنوب الجزائر فتهافت الوافدون على الزوايا والكتاتيب المنتشرة في الجنوب التونسي وحتى جامع الزيتونة بتونس بالعاصمة⁽¹⁾، وكل هذا ترك آثار على حركة الهجرة الجزائرية نحو البلاد العربية، كما كان لتأثير سياسة بعض الطرق الصوفية ودعوتها للجزائريين إلى الهجرة إلى أرض الإسلام انعكاسه الواضح في تسارع الهجرة⁽²⁾.

كما يعتبر "لوسيانى" Lociani ما أطلق على تسميته بالدعاية العثمانية السبب الرئيسي في هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام إذ يقول: ((هدفت العدية العثمانية إلى إثارة الشعور الديني لدى مسلمي المستعمرات وخاصة المستعمرات الفرنسية))، وفي نظره فعلت الدعاية فعلها لأنها انتقلت عبر قنوات عديدة ومؤثرة هي الصحف التي كانت تصدر في الأقاليم العثمانية مثل: "المعلومات" بالأستانة و"ثمره الفنون" ببيروت و"الإسلام" بالإسكندرية، ويؤكد أن هذه الصحف كانت تصل إلى الجزائر بسهولة ويضيف أن هذه الصحف دعت مسلمي الجزائر والمستعمرات الأخرى إلى مغادرة أوطانهم والتوجه إلى الأقاليم العثمانية في المشرق العربي بهدف الاستقرار، كما يذكر لوسيانى دور الجواسيس الذين يعملون لصالح الدولة العثمانية والذي كان له أثره الكبير في الهجرة، وهو يريد بهذه الحجج أن يوعز الهجرة في مجموعها إلى دوافع خارجية متجاهلا الدوافع الأخرى وفي طليعتها انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ونتائج هذه السياسة المباشرة على الجزائريين، وبالتالي الدفع بهم للهجرة نحو المشرق أو المغرب العربي⁽³⁾، ورغم أن الجزائر كانت شبه معزولة عن العالم الإسلامي فإن للحركة التي قادها جمال الدين الأفغاني أثرها كذلك في تشجيع الجزائريين على الهجرة إلى المشرق العربي إما طلباً للإقامة أو طلباً للعلم أو هروباً من بطش الاستعمار⁽⁴⁾.

وقد سمح ذلك للجزائريين المهاجرين أن يتصلوا بإخوانهم المشاركة ويتبادلوا الأفكار في الشؤون الإسلامية، ومنها واجب تحرير الأوطان ومقاومة الاستعمار.

(1)- رابح لونسي، مصالي الحاج رائد الوطنية، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص: 8.

(2)- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص: 474.

(3)- سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص: 17.

(4)- حنفي بن عيسى، تأثير جمال الدين الأفغاني على الفكر الجزائري المعاصر، الثقافة، العدد 38، السنة السابعة أبريل - ماي 1977، ص: 114.

2 - تطور الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي:

إن السياسة الفرنسية دفعت بالكثيرين من الجزائريين إلى الهجرة نحو الأقطار المغاربية أو المشرقية هروبا من المضايقات والعراقيل، وكان في مقدمة المهاجرين أعيان البلاد وأغنيائها وعلمائها في بداية الاحتلال وفي المراحل التالية شملت الهجرة غير الأعيان، وكل الأنماط من هذه الهجرة كانت اضطرارية فبعضهم هاجروا هروبا من حكم النصارى الفرنسيين وبعضهم كان هدفهم طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية الدينية، ثم أفواج من العلماء والطلبة وبخاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1919-1939)، وكانت تونس والمغرب وليبيا والحجاز والشام بوابات الأمان بالنسبة للجزائريين⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي وجد فيه المهاجرون الجزائريون إلى البلاد العربية كل الترحاب والمساعدة واندمجوا في الحياة الاجتماعية فإنه على العكس من ذلك، فقد لقي الجزائريون المهاجرون إلى فرنسا كل صنوف الاضطهاد والعنصرية، وقد أصبحت هناك جالية جزائرية في كل من المغرب وتونس ومصر وفلسطين وسوريا، وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية وكذلك في فرنسا وقد وجد هؤلاء المهاجرين في هذه البلاد فرصة للتعبير عن أفكارهم وآرائهم المناوئة للسياسة الفرنسية أو الاستعمارية في البلاد العربية والإسلامية بوجه عام⁽²⁾.

شهدت الهجرة الجزائرية نحو الأقطار العربية عدة مراحل: المرحلة الأولى من 1830 إلى 1900 والمرحلة الثانية من 1900 إلى 1912 والمرحلة الثالثة من 1913 إلى 1939 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث عرفت المرحلة الأولى فترات: الأولى بين 1830-1847 وخلاها كانت الهجرة قليلة نحو المشرق العربي، وكانت أغلب الهجرات نحو تونس والمغرب والفترة الثانية 1848-1870، حيث عرفت كثافة وبخاصة من 1854 إلى 1860، حيث شهدت هجرة الأمير عبد القادر وأعيان دولته، كما حدثت هذه الهجرة على شكل موجات متعاقبة ومن مختلف مناطق الجزائر، والفترة الثالثة من 1871 إلى 1900 وتميزت بجملة من الأحداث أثرت على الهجرة ومنها: فشل ثورة 1871 وقانون الأرض الثاني (وارنيه) وقانون التجنيس الجماعي والتجنيد الإجباري، والمساس بالشرعية في الحملة التي شُنت على القضاة المسلمين إضافة إلى قانون الأهالي ومنع الحج وفرض الفرنسية في التعليم⁽³⁾.

أما المرحلة الثانية من 1900-1918 فقد شهدت نوع من الفتور في حركة الهجرة، ولكنها تميزت بهجرة أعلام بارزة طبعت المرحلة ومنها هجرة الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومما تجدر الإشارة أنه قد

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص: 473 - 474.

(2) سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص: 24.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1830-1900)، ج1، المرجع السابق، ص: 552-553.

حدثت هجرات جماعية سنة 1911 إلى الحجاز أو الشام مثل عائلات الشيخ الطيب العُقي والشيخ البشير الإبراهيمي، حمدان لونيسي مع أوائل العشرينات، ولكن الهجرة التي هزت الفرنسيين وأثارت مخاوفهم هي هجرة تلمسان وما صاحبها من تداعيات أخرى في شرق البلاد الجزائرية ووسطها أيضا ومن أشهر المهاجرين وقتئذ محمد بن يلس زعيم الطريقة الدرقاوية، إنَّ السبب الظاهري لهذه الهجرة هو قانون التجنيد الإجباري الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الشباب الجزائري، استعدادا للحرب العالمية الأولى والتي كانت على الأبواب كما حدث فعلا، ولكنها من زاوية أخرى كانت هذه الهجرة نتيجة للمضايقات الاستعمارية المستمرة ضد السكان، وهكذا لم تكن الحرب العالمية الأولى حتى كانت الهجرة قد أخذت تقوى من الجزائر باتجاه المشرق والمغرب العربيين⁽¹⁾.

وفيما يخوض المرحلة الثالثة (1919-1939)، شهدت تجنيدا إجباريا لآلاف الجزائريين والزَّج بهم في جبهات القتال، وللعلم فالجزائر خضعت خلال هذه المرحلة لتطبيق عدة قوانين استثنائية وتعاني من آثار سلبية نتيجة الحربين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي سنة 1928 أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا آخر يقضي بفرنسة أراضي الأعراس وتمليكها للأوروبيين في سياق سياستها الاستيطانية وقد تولدت عن هذه الإجراءات هجرة جزائرية نحو البلاد العربية⁽²⁾، بسبب هذه الأوضاع التي أثرت على حياتهم فلم يجدوا أمامهم من بد سوى الهجرة بشق الطرق والوسائل ففي سنة 1932 شهدت الجزائر موجة من الهجرة انطلقت من تلمسان أيضا ومعسكر واتجهت صوب المغرب الأقصى ثم تبعهم أعضاء قبائل بني هاشم وبني عامر وفي سنة 1937 بدأت بعض القبائل تتوجه نحو تونس وسوريا⁽³⁾، وكانت للإجراءات التخفيفية التي اتخذتها فرنسا إزاء حركة الهجرة الجزائرية، في عهد الحكومة الشعبية ازدياد عدد المهاجرين إليها بحثا عن العمل، وقد بلغ عدد الذين هاجروا في عام 1937 حوالي 46562 مهاجر⁽⁴⁾، وهي الإجراءات والترتيبات التي ساعدت - بلا شك - على تدفق المهاجرين الجزائريين نحو البلاد العربية والإسلامية هربا من الحياة الاجتماعية الصعبة في البلاد.

(1)- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان ، 2005، ص: 196.

(2)- ضيف الله عقيلة، أساليب التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة ، مجلة البحوث ، العدد 05، جامعة الجزائر، 1998، ص: 173.

(3)- صاري الجبالي ومحفوظ قداش ، المقاومة السياسية 1900-1954 ، المرجع السابق ، ص: 50.

(4)- بوحوش عمار ، العمال الجزائريون بفرنسا ، دراسة تحليلية ، المرجع السابق، ص: 137-138.

3- تطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا، لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن بالسفر، وكان في طليعة المهاجرين الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدمهم المعمرين إلى مرسيليا وتجار متحولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية والخدم لدى الخواص من الفرنسيين، وكان التحقيق الذي أجرته لجنة كونتها الولاية العامة سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل وكيف تحول هؤلاء عن عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية، وقد حدد التحقيق عددهم وأماكن عملهم حيث بلغ عددهم 2000 مهاجر في مرسيليا و1500 في بادي كاليه (Pas de calais) وبين 700 إلى 800 مهاجر في باريس، وإثر تشكي أحد النواب الفرنسيين من سوء وضعية المهاجرين الجزائريين في منطقة بادي كاليه (Pas de calais) أرسلت الولاية العامة لجنة أخرى سنة 1914 لتأكد من الحقيقة، وأوصت هذه اللجنة بتشجيع الجزائريين على الهجرة، وعملا بتوصيات اللجنة ألغى الوالي العام مرسوم 16 ماي 1874 المقيد للهجرة بقرار أصدره في 18 جوان 1913 وظل الأمر كذلك حتى تأكد القرار - عشية الحرب العلمية الأولى - بقانون 15 جويلية 1914⁽¹⁾.

يجمع أغلب من أروخوا للهجرة الشمال إفريقية إلى فرنسا على أنها لم تعرف دفعا قويا يجعلها ذات أهمية كبرى إلا خلال الحرب العالمية الأولى، ومعنى ذلك أن ما يقال عن الهجرة الجزائرية ينطبق بالضرورة على الهجرة التي عرفتها منطقة قسنطينة، وحيث أن ظروف الحرب العالمية الأولى 1914-1918، اقتضت الضرورة أن تجند فرنسا كل عامل جزائري أو أي عامل آخر في مستعمراتها وذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم⁽²⁾.

لقد سنت فرنسا قانون 15 جويلية 1914 من أجل إلغاء تراخيص السفر الذي لم يسمح بمقتضاه لأي ساكن من شمال إفريقيا بالحركة خارج بلده، ولكن سرعان ما فتح باب الهجرة إلى غاية 1924

(1)- عبد الحميد زوزو ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1911-1939) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص: 12 - 14.

(2)- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900 - 1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2008 / 2009، ص: 97.

حصريا بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت السلطات الفرنسية بتنظيم الهجرة سنة 1916 حيث أسست مصلحة عمال المستعمرات les service des Travailleurs coloniaux التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك، وذلك يعني أن هذه المصلحة كانت مكلفة بتعيين وتوزيع اليد العاملة من سكان المستعمرات وقد قدرت خلال سنة 1916 عدد العمال بـ: 220 ألف عامل من بينهم 132 ألف عاملا من شمال إفريقيا عينوا في مؤسسات عسكرية واقتصادية مختلفة ⁽¹⁾، وحسب بعض الوثائق التاريخية فإن العمال الجزائريين الذين يقدر عددهم في سنة 1917 بحوالي 17000 لم يلتحقوا بفرنسا لأن الحكومة تعاقبت معهم على العمل في مصانعها، وإنما لأنهم أجبروا على التوجه إلى فرنسا والعمل في مصانع وزارة الدفاع ضد رغبتهم ⁽²⁾، وقد عرفت الجزائر استنزافا خطيرا فيما بين 1916 و1918 تحده أعداد العمال الذين نقلوا إلى فرنسا إكراها: 1916 حوالي 28896 عامل وفي سنة 1917 قدر عددهم بـ: 26996 وفي سنة 1918 بـ: 16972 عامل أي مجموعه 72864 عامل ⁽³⁾، وعند نهاية الحرب العالمية الأولى بلغ عدد المجندين الجزائريين 173 ألف جندي من بينهم 83 ألف مجند و87 ألف متطوع و3 آلاف جندي احتياطي في حين بلغ مجموع العمال 119 ألف عامل منهم 89 ألف عامل معين من طرف الإدارة الاستعمارية و30 ألف عامل حر وقد تم توظيف الجزائريين كعمال في مصانع وزارة الحرب ⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من 1919 إلى 1924، قد عرفت وصولا كثيفا لسكان شمال إفريقيا وقد بلغ عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا سنة 1924 حوالي 100 ألف مهاجر، أما عدد المغربيين فقدر بـ: 10 آلاف مهاجر مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية، ومرد الهجرة الكثيفة هو الحاجة الماسة للأيدي العاملة وهو ما جعل فرنسا تفتح أبواب الهجرة على مصراعها ولا يجب أن ننكر أن تلك الإجراءات كان لها أثر فعال، إذ أن عدد المهاجرين انخفض فجأة إلى 24753 مهاجر خلال 1925 بينما كان عددهم في السنة التي قبلها 71028 مهاجر، ونتيجة لذلك تم إلغاء هذه الإجراءات من طرف مجلس الدولة في: 15 جوان 1926 ومرة أخرى وبتأثير من المعمرين صدر قرار

(1)- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900 - 1939)، المرجع السابق، ص: 98.

(2)- بوحوش عمار، العمال الجزائريون بفرنسا، المرجع السابق، ص: 135.

(3)- عمار هلال، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 291.

(4)- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900 - 1939)، المرجع السابق، ص: 118.

في: 04 أوت 1926 تضمن الإجراءات التالية: بطاقة التعريف وتأدية الخدمة العسكرية وشهادة تثبت عدم صدور أحكام ضد المهاجر وشهادة طبية تثبت سلامته من الأمراض المعدية وأنه مطعم ضد بعض الأمراض إلى جانب وجود مبلغ مالي ينفق منه ريشما يجد عملا في فرنسا⁽¹⁾.

كما عرفت الفترة بين 1924-1936 تراجعاً في عدد المهاجرين الجزائريين، حيث انخفض من 71 ألف مهاجر سنة 1929 إلى 29753 مهاجر سنة 1935، ويعود السبب في تراجع عدد المهاجرين إلى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، كما شهدت اليد العاملة شمال إفريقيا تراجعاً بين سنوات 1932 حوالي 65 ألف عامل إلى 32 عامل سنة 1936، وفي سنة 1938 بلغ عدد المهاجرين 36063 مهاجر في حين بلغ تعدادهم سنة 1939 حوالي 23820 مهاجر، وفي سنة 1940 انخفض العدد إلى 17563 مهاجر كما سجلت الإحصائيات لسنوات 1946 حوالي 33 ألف مهاجر، وفي سنة 1947 حوالي 65 ألف مهاجر أما سنوات 1948 و1849 فقد تجاوزت تعداد المهاجرين 80 ألف مهاجر ويعود سبب هذه الزيادة إلى حاجة الميتروبول لليد العاملة لإعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

4 - الدور السياسي للهجرة الجزائرية:

إن إسهامات المهاجرين الجزائريين في الحياة العربية وشؤونها العامة كانت كبيرة، وكان ذلك منذ استقرارهم في البلاد العربية، وأثناء هذا التاريخ الطويل من الهجرة والاستقرار والاندماج في المجتمعات العربية والغرف من الثقافات المحلية والتراث الإسلامي المشترك، ظهر أعلام جزائريين استطاع بعضهم أن يلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والثقافية والفكرية والصحافية⁽³⁾.

لقد تعددت نشاطات الجزائريين المهاجرين في الحياة السياسية في البلاد التي نزلوا بها سواء المغاربية أو المشرقية، ولأن إسهاماتهم هذه في الحياة السياسية متعددة ومتشعبة سنقتصر على أهم هذه الإسهامات.

إنَّ النشاط السياسي للمهاجرين الجزائريين كان بارزاً في الأقطار العربية المجاورة وفي تونس خصوصاً بحكم عوامل عديدة منها الجوار الجغرافي، وثانياً كونها مقصداً علمياً وثقافياً للجزائريين من

(1)- Documents algériens, série sociale, Emigration, l'émigration des musulmans algériens en France, N° 30-8 avril 1950.

(2)- Jean-Jacques Rager, l'émigration des musulmans Algériens en France (principaux aspects démographiques, économiques et sociaux) Documents Algériens, service d'Information Alger, N°49, le 5 juillet 1956, P: 20.

(3)- أبو القاسم سعد الله ، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، صص: 126 - 128.

أجل الدراسة في الزيتونة وهذا مقارنة بالجارات الأخرى المغرب الأقصى وليبيا، كما حمل نشاطهم السياسي في أقطار المشرق العربي سمات مميزة (1).

وتمثل نشاطهم السياسي في المشاركة في تأسيس الأحزاب الوطنية مثل الحزب الدستوري التونسي الذي شارك في تأسيسه أحمد توفيق المدني والذي تولى مراكز قيادية فيه (2)، وقد أقبل الكثير من الجزائريين المقيمين بتونس على الانخراط في الحزب الحر الدستوري منذ الوهلة الأولى لتأسيسه في شهر ماي 1920 وتبنوا أفكاره ودعوا له في الجزائر (3)، كما ضمت بعض لجانه التنفيذية - المنبثقة عن مؤتمرات الحزب - عضوية مجموعة من الجزائريين البارزين (4)، وبذلك تدعم الحزب فعلا بالعناصر الجزائرية سواء منها من كان جزائري المولد والجنسية أمثال: الشيخ إبراهيم أطفيش والشيخ محمد صالح بن يحيى وإبراهيم بن الحاج عيسى (أبو اليقظان)، أو من كان ذو أصول جزائرية استوطن آباءه تونس أثناء الهجرات الجماعية فرارا من غزو المستعمر أمثال: أحمد توفيق المدني ومحمد العيد الجباري ومحمد العربي، ولم يكن انخراط الجزائريين في الحزب الدستوري اعتباطيا، بل كان من ورائه أسباب مختلفة في مقدمتها ما كان يشعر به الجزائريون الذين فرضت عليهم وعلى آبائهم الهجرة في مختلف الأقطار والحرمان من الوطن والأهل والتراب فكانوا يبحثون عن الفرص المواتية للتعبير عما يدور في أنفسهم من غضب وإظهارهم العصيان والإعلان عن مناهضتهم لفرنسا التي كانت السبب في ترحيلهم وتشريدهم من وطنهم، إن لم يكن ذلك من خلال حزب جزائري بدا مستحيلا ومحظورا في مثل هذه الظروف فمن خلال حزب وطني تونسي هدفه تحقيق غاية واحدة (5).

ومن الأسباب أيضا دعم بادرة تأسيس هذا الحزب كي تكون سابقة نضالية تمكنهم التمرس وكسب الخبرة لتأسيس أحزاب وطنية حينما تسمح الظروف بذلك، كما لا يستبعد أن تكون زعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي ذو الأصول الجزائرية هي التي استقطبت حولها معظم الجزائريين، وقد اتصف جل الجزائريين المتحيزين بالقدر على الكتابة واشتعارهم في المجالات الصحفية، حيث تبوء بعضهم كأحمد توفيق المدني منصب رئيس قسم التحرير العربي في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، وكان

(1)- سليمان بن رابح، المرجع السابق، ص: 27.

(2)- الجابري محمد الصالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، والدار العربية للكتاب، ليبيا، 1983، ص: 256.

(3)- بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910 - 1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1993، ص: 146.

(4)- الجابري محمد الصالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، المرجع السابق، ص: 256.

(5)- سمية الوافي، البعثات الطلابية ونشاطاتها الفكرية والسياسية بتونس (1920-1958)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، عدد 02، جوان 2010، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص: 93-94.

لوجود ذلك التيار الفكري الذي جسده الطلبة الزيتونيين، الذين برزوا في العشرينات في مجال الكتابة دورا هاما في مؤازرة هذه الحركة وضرورة لحشد أكبر عدد من الأصوات المعارضة وإفساحا للتيار الوطني الجزائري للتعبير عن مطالبه الخاصة، وعلى هذا النحو بدت سياسة المواجهة أكثر تخطيطا وأشد على الاستعمار وأبعد مدى في رسم سياسة نضالية ذات حدين الأول عملي يقوم على مبدأ الانخراط في الحزب الدستوري التونسي والتحمس لمطالبه الوطنية والاستفادة من الشرعية التي يتمتع بها في نظر السلطة لتحريك الاتجاهات المتعاطفة مع قضية الجزائر، والثاني نظري غرضه بلورة الآراء والمطامح الوطنية الجزائرية في مقالات سياسية وأدبية وقصائد شعرية بالغة العاطفة والحماس الوطني⁽¹⁾.

ومن بين الجزائريين الذين لعبوا دورا في الحياة السياسية التونسية، نذكر عبد الرحمن اليعلاوي الذي كان ينشر الكثير من المقالات يفضح فيها جوانب من السياسة الاستعمارية ويبين أبعادها وأخطارها في المنطقة المغاربية بوجه عام⁽²⁾، كما لا يمكن إغفال دور الشيخ أبو إسحاق إبراهيم الطفيش الذي كان له نشاط سياسي في صفوف الحزب الحر الدستوري بزعماء الشيخ عبد العزيز الثعالبي⁽³⁾، ونتيجة نشاطه السياسي المناهض للاستعمار جعل الاستعمار يقوم بأبعاده عن تونس في فيفري 1923، حيث توجه إلى القاهرة وهكذا بدى للسلطات الاستعمارية الفرنسية أنه تخلصت من الشيخ الذي قُض مضاجعها في تونس والجزائر⁽⁴⁾، كما نذكر مساهمة محمد صالح بن يحيى في الحياة السياسية، فقد كانت له علاقة وطيدة بزعيم الحزب الدستوري آنذاك عبد العزيز الثعالبي، وقد ترشح محمد الصالح بن يحيى لعضوية اللجنة المركزية للحزب، كما نظم حملات لجمع أموال للحزب من التجار الجزائريين وذلك في جولة قام بها للجزائر سنة 1920⁽⁵⁾.

وإلى جانب هؤلاء نذكر: مفدي زكرياء وإبراهيم بن الحاج عيسى (أبو اليقظان) وحتى الشيخ عبد الحميد بن باديس⁽⁶⁾، ومحمد العيد الجباري الذي انضم إلى الحزب الدستوري في سنة 1936 وفي سبيل نضاله تعرض للسجن عدة مرات⁽⁷⁾.

(1)- سمية الوافي ، البعثات الطلابية ونشاطاتها الفكرية والسياسية بتونس ، المرجع السابق، ص: 94-95 .

(2)- الجابري محمد الصالح ، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين، المرجع السابق ، ص: 303 .

(3)- خرفي صالح ، الجزائر والأصالة الثورية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1977 ، ص: 83 .

(4)- عمار هلال ، العلماء الجزائريون في البلدان العربية والإسلامية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين (13 هـ / 14 هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ، ص: 346 .

(5)- الجابري محمد الصالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين، المرجع السابق، ص: 274-275.

(6)- الجابري محمد الصالح، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس ، دار الغرب الإسلامي ، 1990 ، ص: 122.

(7)- نفسه ، ص 190.

ولا يمكن نسيان نضال علي الحمامي (1902 - 1949) الذي له سبق في النضال السياسي من أجل سيادة وحرية المغرب العربي من غربه إلى شرقه وكان يندد بسياسة الاستعمار الفرنسي ومحاربه للثقافة واللغة العربية، والذي لا يعترف بوجود شعوب المغرب العربي وحضارتها ⁽¹⁾، ومن الجزائريين الذين كانت لهم مساهمات سياسية وعسكرية في الحياة المغربية الأمير عبد المالك، ففي مارس 1915 بدأت الثورة ضد الفرنسيين في إقليم تازة ثم أعلن الجهاد ضد الاحتلال، ونادى بنفسه أمير فاس وظل يقاوم ويحرض الناس على الجهاد حتى 1924 وفي هذه الثورة مرَّغ الأمير عبد المالك أنف الجنرالات الفرنسيين في التراب وأظهر قوة الإسلام والمسلمين، وفي هذه الثورة التي قادها جزائري نشير إلى مشاركة علي الحمامي الجزائري الآخر، والذي شارك كذلك بجانب الأمير عبد الكريم الخطابي في ملحمة الريف وحارب في صفوف مجاهديها لتحرير المغرب ⁽²⁾.

كما أن للأمير علي بن الأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة الليبية ضد الإيطاليين بصمة في الحياة السياسية الليبية، كما شارك إلى جانبه بعض الجزائريين المهاجرين الذين رافقوه عندما انتقل من الإسكندرية إلى طرابلس الغرب للمشاركة في الجهاد الذي يخوضه الشعب الليبي، كما أن مجموعة من الجزائريين التحقوا به من الجزائر رغم منع السلطات الفرنسية لهم وملاحقتهم ضدهم ⁽³⁾.

وأما بالنسبة لإسهامات المهاجرين الجزائريين في الحياة السياسية والعسكرية في البلدان المشرقية فكانت كثيفة ومتعددة ومشرقة قدم فيها الجزائريون أروع الأمثلة في الروح القومية والوحدة العربية في الثورة العربية وفي الثورة السورية وفي الثورة الفلسطينية، أو فيما يتعلق بنضالهم في سبيل التضامن والوحدة الإسلامية كدفاعهم عن الخلافة الإسلامية حفاظا على الكلمة الموحدة ⁽⁴⁾.

من أبرز الشخصيات نذكر الطيب العقبي كان يؤمن إلى حد بعيد بربط الأمة الجزائرية بأمتهما العربية والإسلامية حتى تأخذ مسارها وامتدادها الحضاري الطبيعي ⁽⁵⁾، إنَّ التاريخ يحفظ للجزائريين خدماتهم الجمة في سبيل الحركة الوطنية السورية، فالأمير عز الدين الجزائري يعتبر من أبرز قادة الثورة

(1)- الشيخ أبو عمران ، علي الحمامي وقصة إدريس ، الثقافة ، عدد 42 ، وزارة الثقافة ، ديسمبر - جانفي 1978 ، ص: 76.

(2)- سليمان بن رابع ، المرجع السابق ، ص: 31 - 32 .

(3)- الخالدي سهيل ، الإشعاع المغربي في المشرق ، دور الجالية الجزائرية في الشام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، برج الكيفان ، الجزائر ، 1997 ، ص: 158.

(4)- سليمان بن رابع ، المرجع السابق ، ص: 32 .

(5)- Ali Maradi, le réformisme musulman en Algérie 1925 à 1940, éditions El-Hikma, Alger, 2^{ème} édition, 1999, PP: 85 - 86 .

السورية (1925-1927)⁽¹⁾، وتجدد الإشارة أيضا إلى جزائري مهاجر سجل اسمه بأحرف من ذهب في تلك الثورة وترك بصماته ألا وهو الأمير طاهر بن أحمد، أحد المؤسسين لهذه الثورة السورية ضد المحتل الفرنسي الغاصب لأرض العروبة والإسلام، وفي الحياة السياسية الفلسطينية وجد الجزائريون أنفسهم منذ اليوم الأول لوجودهم بها أنهم على موعد مع القدر الفلسطيني، حيث وجدوا أنفسهم وسط الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن أبرز المخططات التاريخية في الحياة الفلسطينية التي شارك فيها الجزائريين المهاجرين وتركوا بصماتهم فيها شهادة عن حسهم ووعيهم القومي، ثورة البراق التي اندلعت عام 1929⁽²⁾، وكان من أبرز الجزائريين الذين بادروا منذ الوهلة الأولى لنشوب هذه الحوادث وانبروا دفاعا عن الحق الفلسطيني ضد الدسائس اليهودية وساهموا في الذود عنها وعن مقدساتها، نذكر الأمير محمد سعيد حفيد الأمير عبد القادر ومن صور جهاده القومي، رسائله ومذكراته السياسية العديدة المرفوعة إلى الحكومات الأوروبية وبخاصة بريطانيا عقب الجرائم المرتكبة من قبل العصابات الصهيونية ومنها مذكرة مرفوعة إلى لجنة البراق الدولية بتاريخ: 28 جويلية 1930⁽³⁾.

ومن المخططات البارزة أيضا في الحياة السياسية الفلسطينية التي شارك فيها الجزائريون الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت عام 1936 والتي امتدت حتى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث توضح الوثائق والمراجع المتوفرة عن الثورة بأن المهاجرين الجزائريين في فلسطين وسوريا شاركوا بشكل واسع في هذه الثورة⁽⁴⁾.

أما التطور السياسي والإيديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين في فرنسا، فقد ارتسمت معالمه بهجرة الأمير خالد إليها سنة 1923 وكانت التجمعات التي اتصل فيها بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي (1923-1924) اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني، فقد أشرف الأمير خالد هناك على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا، ممن كانوا يستمعون إلى محاضراته كالحاج عبد القادر والحاج مصالي وعبد العزيز المنور والسيد علي الحمامي المراكشي وأحمد بملول وبانون آكلي⁽⁵⁾، وقد اضطلعت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة المغاربة، فإذا صحَّ هذا فإن الأمير خالد هو الذي يكون قد وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا، وتتمثل التجربة الأولى

(1)- الخالدي سهيل ، الإشعاع المغربي في المشرق، المرجع السابق ، ص ص: 180-183.

(2)- نفسه ، ص ص: (125 ، 197).

(3)- سليمان بن رابح ، المرجع السابق، ص: 36.

(4)- الخالدي سهيل ، الإشعاع المغربي في المشرق، المرجع السابق ، ص: 200.

(5)- عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين ، المرجع السابق ، ص: 53.

لهذا العمل المشترك في أول مؤتمر عقد بتاريخ: 7 ديسمبر 1924، وقد ضمّ ممثلين عن 75 ألف عامل وكان هدفه بحث المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال على الأسس التالية:

- 1- العمل لإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
 - 2- العمل لنيل حق الاجتماع وحرية الصحافة والكلمة.
 - 3- تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي وإدراج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمرات العامة.
- وقد عبر المؤتمرون عن تضامنهم من الحركات التحررية في المغرب الأقصى ومصر وتونس ببرقيات تأييد ويكتسي هذا المؤتمر والتجمعات السابقة أهمية، حيث ألما كانت فرصة للتعارف والمعايشة بين العمال واصلوا بعدها عدة اجتماعات تشاورية تولدت عنها فيما بعد أول جمعية سياسية تمثلت في نجم الشمال الإفريقي، وكذلك الاحتماء بظل الأحزاب التي تعطف على قضية المغاربة وأيضا الانخراط في النقابات عملا بوصايا الأمير خالد⁽¹⁾.

إن حركة الأمير خالد لم تمت نتيجة نفبه واعتقال أصحابه وعزل حزبه، فقد استمر الأمير خالد سواء في باريس أو في الشرق الأدنى، في إيقاد شعلة نار الحركة الوطنية والوحي إلى أتباعه بحملها إلى الأمام ولم ينتظر أتباعه طويلا، ففي ربيع (مارس) 1926 أنشأوا حزبا ثوريا انفصاليا هو نجم الشمال الإفريقي، الذي كان مقدرا له أن يلعب دورا خطيرا في تقرير مصير وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية وقد أعلن عن الأمير خالد رئيسا شرفيا له، وكان جل أعضائه من العمال والجنود السابقين وطلبة أفريقيا الشمالية الذين كانوا يعيشون في فرنسا، وحتى سنة 1930 كان اتصال النجم بالجماهير في الوطن الجزائري محدودا جدا⁽²⁾، ولكن مساهمة المهاجرين في الحركة الوطنية كانت متواضعة، ولعل ضعفها الرئيسي يرجع إلى ألما كانت مساهمة غير مباشرة وغير حاسمة، غير أنه يجب أن نذكر هنا أن المهاجرين الجزائريين في الشرق الأدنى، قد ساهموا بعمق في حركة الجامعة الإسلامية والقومية العربية من خلال صحائفهم وقيادتهم وسمعتهم كمثال للمجاهدين، أما المهاجرون الجزائريون في فرنسا فلم يلعبوا دورا وطنيا هاما إلا بعد الحرب العالمية الأولى⁽³⁾.

(1)- عبد الحميد زوزو ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 - 1939)، ص: 54
(2)- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان ، 1992 ، صص: 371 ، 372 .
(3)- نفسه ، ص: 129.

استنتاج عام

كان تاريخ عمالة قسنطينة فترة الاحتلال الفرنسي عبارة عن محطات من البؤس والألم والقهر اشتركت في تنفيذها الإدارة المحلية وأعوانها من القيادة والمعمرون، وقد أحدث هزات عنيفة على مستوى تركيبة وتوزيع وانسجام القبائل، بحيث دفعت عمليات القمع والاضطهاد التي رافقت المقاومات الشعبية إلى هاجرات بشرية أفرغت أجزاء واسعة من الإقليم، قبل أن تحدث قوانين المجلس المشيخي عمليات جراحية واسعة النطاق في البنية القبلية التقليدية، حيث كان من أولى انعكاسات الإدارة الاستعمارية بعمالة قسنطينة تفكيك الروابط الاجتماعية والبنيات القبلية القديمة بعد استحداث الوحدات والتقسيمات الإدارية الجديدة، فانقسمت العروش إلى فروع وفروق، وأبرز ما خلفه الواقع الاستعماري من تأثيرات هو تسريع الحراك الاجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور القطاعات الاقتصادية العصرية، والمعلوم أن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي قد عجل في إفقار شرائح عديدة من الجزائريين أو في تهميشها، ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة التقليدية (الملاك وبعض الأعيان) التي حرّمها الاستعمار من وسائل النفوذ السياسي وبالتالي من السيطرة على المواقع الاقتصادية الحساسة، كما شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكيين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة أو أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعمارية.

وبعد معالجتنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في النتائج التالية:

- إن مختلف التشريعات القانونية استهدفت في بدايتها تفكيك المجتمع والاقتصاد والقضاء على روح المقاومة، فقد آلت العلاقات الاجتماعية بين العروش والعائلات بتقلص روح الجماعة وبروز الروح الفردية من جهة، ومن جهة ثانية فقد آلت تحول الاقتصاد الأهلي المحلي من أطره التقليدية التي سادها التبادل في المنافع وفق روح التضامن والتكافل، إلى إطار الاقتصاد الحر المفتوح الذي يخدم مصالح السوق الفرنسية بالدرجة الأولى.
- أن السياسة العقارية الاستعمارية في انتزاع ملكية الجزائريين ثابتة الأهداف ومتغيرة الوسائل ومتعددة الأساليب تبعا لمراحل الاحتلال، والتدرج في السيطرة العسكرية والتشريعية فقد كانت كل مرحلة قاعدة وخطوة أساسية لما بعدها.
- أن البنية العقارية لم تستطع الصمود أمام الإدارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية، أهمها قانون سيناتوس كونسيلت 1863 sénatus consulte، وقوانين تنظيم الملكية الصادرة طيلة القرن 19م

وبدايات القرن العشرين التي أحدثت تحولات في ملكية الأرض وبنية المجتمع في عمالة قسنطينة يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:

- يمكن ملاحظة أن الإدارة الاستعمارية أوجدت صيغ جديدة لتسيير الأراضي، حيث تظهر علامات تنظيمية تشبه إلى حد بعيد تنظيم الأراضي في فرنسا، مع الاحتفاظ في تسييرها بالنمط القديم.
- ظهور سوق عقارية في الشمال القسنطيني خاصة في السهول الساحلية والداخلية الخصبة.
- نتج عن هذه السياسة الإدماجية للأراضي الفلاحية - التي يمكن أن نصفها بكونها تعسفية مفروضة من طرف المستعمر - آثار اجتماعية واقتصادية كنتيجة لسياسة نقل الملكية ذات الأبعاد الاستيطانية.
- وبعد استعراضنا لمختلف القوانين العقارية بعد سيناتوس كونسيلت، نجد أن الإدارة الاستعمارية واضحة الأهداف، بل ومصممة على إنهاء أي شكل من أشكال الملكية الجماعية للسكان بدعوى تأسيس الملكية الفردية، وتجسد ذلك فعليا ليس فقط في تطبيق القوانين والقرارات بل عن طريق القوة والإكراه والإبعاد والتعسف أيضا.
- كما تجلت مظاهر نزع الملكية بالقوة في الحجز والمصادرة، والذي أدى إلى تحويل ملكيات الجزائريين إلى الأوروبيين، وطبق الحجز بنوعيه الفردي والجماعي ولم يستثن أي صنف من الأصناف الخاصة والمشاعة والوقفية.
- ظلت نظرة الإدارة الاستعمارية واحدة حول إدماج ملكية الجزائريين، وإلحاقها سياديا بالقانون الفرنسي وأصبح ذلك أكثر وضوحا من خلال فرنسية ملكية أراضي الجزائريين وإدماجها في التسيير القانوني الفرنسي من خلال قانون فاريني (قانون المعمارين) .
- إذا كان من أهداف تكوين البلديات كاملة الصلاحيات هو ترقية المستوطنون وتحسين ظروف معيشتهم، فمصير البلديات المختلطة والأهلية في عمالة قسنطينة هو تدني مستوى حياة الأهالي، بعد انخفاض ثروتهم الحيوانية وتقلص مساحات أراضيهم، التي كانت تمثل أساس ثرائهم وتحويل غالبية السكان إلى عمال أجراء في مواسم معينة عند المعمارين زمن الحصاد أو جني ثمار البساتين، وأدى هذا الانتقال إلى بروز الفئات الاجتماعية البسيطة كالحماسين خصوصا عند ملاك الأراضي.
- تعرض الفلاحون إلى تجريد مكلف ومنظم، والذي نتج عنه تضييع لحقوقهم في الاستغلال التقليدي لأراضيهم الشاسعة أراضي الشيوخ والغابات.

- كان تطبيق نظام الغابات واحد من بين الفصول الأكثر شؤما بالنسبة لسكان الجبال، لم يتوقف عن التأثير في مصير السكان، حيث شكلت أحيانا الظروف الملائمة لانتشار الحرائق، مصدر للزراعات الدائمة بين المطرودين وقوات القمع.
- تقليص مساحات الرعي أو انعدامها مع منع ولوج الغابات، وغلاء سعر كراء المراعي حتم على الفلاحين تخفيض الانتاج الحيواني والعودة إلى الحياة البدائية.
- محاول الأوروبيون توجيه الإنتاج الزراعي بالمنطقة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، حيث قاموا بتشجيع الزراعات التجارية، وعلى رأسها زراعة الكروم والتبغ.
- بقي الاقتصاد الأهلي وفق النمط التقليدي، تتحكم فيه توالي السنوات الخصبة والرديفة التي انعكست على الأوضاع المعيشية للأهالي، وبذلك مثل هذا التوالي المؤشر الحقيقي لقياس الواقع المعيشي لمختلف فئات المجتمع الريفي، ومؤشر أيضا لقياس مدى التحول الحاصل في هذه الوضعية.
- لا يمكن إطلاقا تفسير المجاعات التي شهدتها المجتمعات الريفي على أنها كوارث طبيعية، بل ناتجة عن سياسة الاحتلال الفرنسي التي أدت إلى فقدان الريف المقاومة والنضال ضد هذه الظروف.
- أن السلطة بمواقفها خاصة فترات المجاعات، فقد عمقت آثار الكوارث في المجتمع الريفي، إذ بتجاهلها المطلق تركت الأهالي الذين جردتهم من مقومات عيشهم يواجهون آثار سياستها، دون أن تخلق آلية حمايتهم وتعويضهم من هذا التجريد.
- أن شركات الاحتياط الأهلي التي أنشئت أصلا لحماية المجتمع الريفي من الظروف الكارثية أصبحت وسيلة للإفقار وتحكم في المجتمع الأهلي.
- أن السياسة الاستعمارية قد حولت المجتمع الريفي من مالكين إلى فئات كادحة، والتي برزت بشكل واضح بظهور أنماط فئوية لم يشهدها الريف قبل المرحلة الاستعمارية، ولم يكن الواقع المعيشي لهذه الفئات أفضل حالا عكس ما هلل له الخطاب الاستعماري الذي تغنى بمزايا الاستيطان.
- لم يصمد تسيير المياه عند الأهالي أمام التشريعات والقوانين الاستعمارية، التي قضت على سلطة الجماعة وساهمت في احتكار المعمرين للمياه والتوسع في أراضي الأهالي.
- حاول الأوروبيون توجيه الإنتاج الزراعي بالمنطقة لخدمة الاقتصاد الفرنسي، من خلال توسيع المساحات الزراعية، حيث قاموا بتشجيع زراعات الكروم والتبغ والقمح والزيتون.
- أن النظام الضريبي الفرنسي قد غلبت عليه الفوضى.
- أن ضرائب الاستعمار الفرنسي كانت نهباً مسلطاً على أعناق الجزائريين ومواردهم، وما جباية الضرائب إلى واحدة من ذلك السلب.

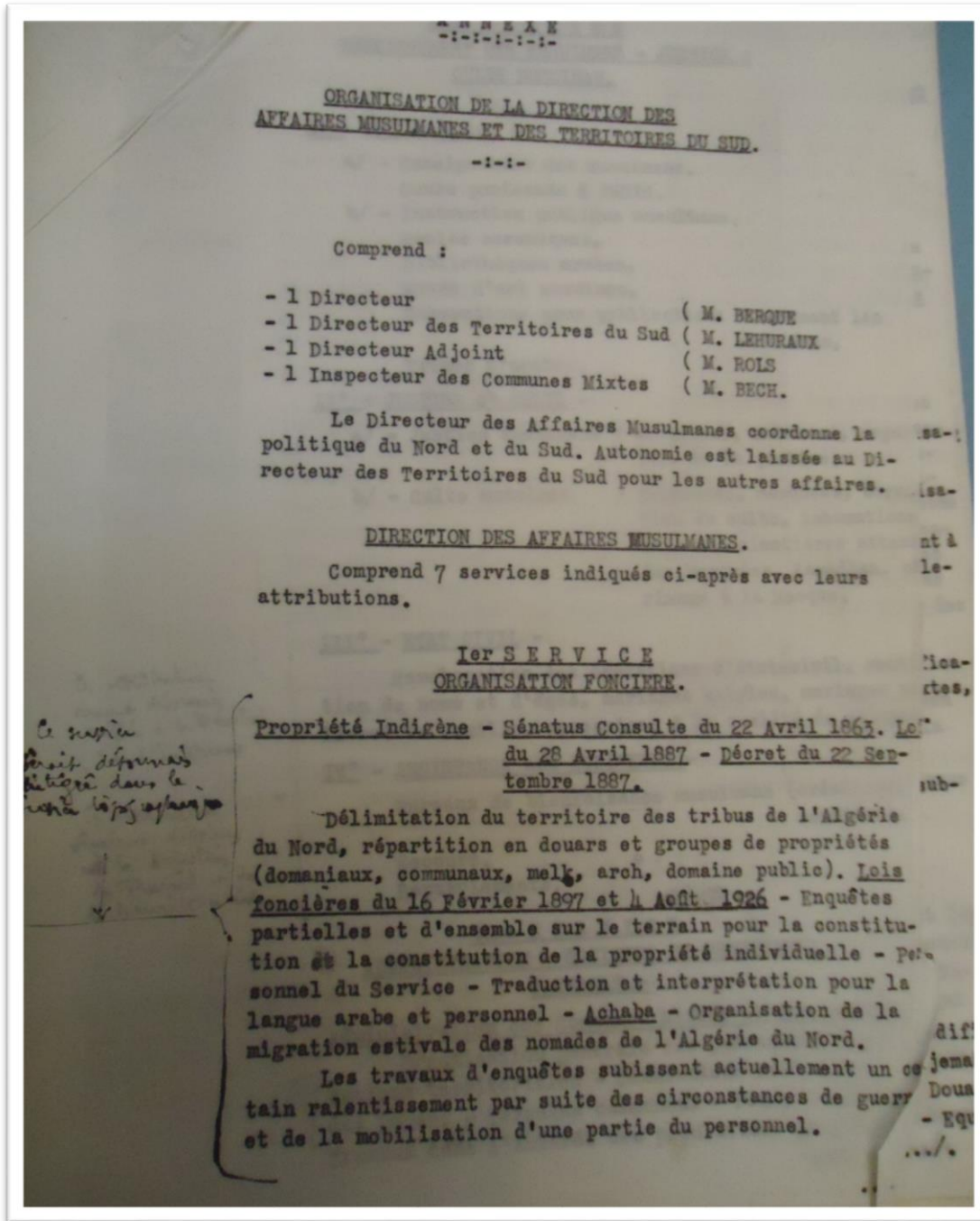
- أن النظام الضرائبي الاستعماري كان يتدرج من مرحلة إلى أخرى تبعا للتغيرات السياسية الطارئة في فرنسا مما كانت له آثار بالغة القسوة على كاهل السكان المسلمين.
- أن الضرائب الاستعمارية المححفة دام أمدها طويلا ولم يشرع في الإصلاحات إلا بعد 1919.
- عرف النظام الضريبي الفرنسي تعديلات كثيرة على الضرائب وإصلاحات عديدة مست الجانب الضريبي، ولم تحقق للجزائريين ماكانوا يرجون بل خضعوا لنظامين ضريبيين (عربي وفرنسي)، أكد سياسة التشدد الجبائي والآثار الكبيرة المترتبة عن ذلك .
- أدت تلك الإجراءات إلى إضعاف قدرات السكان، وزادت الأمر استفحالا ضخامة الضرائب المستخلصة وتلك الزيادات التي كانت تطرأ بين الحين والآخر، وكذلك العقوبات الشديدة التي كانت تسلط عليهم.
- أن الاقتصاد في المنطقة خصوصا وفي الجزائري عموما، لم يشهد ولو جزءا قليلا من تلك النهضة الاقتصادية التي شهدتها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتحقق الأمل في بناء قاعدة اقتصادية صلبة بالجزائر التي بقيت تعيش ضمن ما اصطلاح على تسميته، بالاقتصاد المعاشي المبني أساسا على بعض الصناعات الخفيفة ليبقى مرتبطا باقتصاد فرنسا، ومع استمرار هذا الركود الاقتصادي استمرت الوضعية العامة في التدهور.
- أن الزيادة الديمغرافية التي كانت تعرفها المنطقة خاصة، والجزائر عامة خلال الفترة المدروسة اعتبرت إحدى أعلى الزيادات الطبيعية في العالم.
- شهدت المنطقة ارتفاعا مضطردا في نسبة المواليد، كما شهدت في الوقت نفسه تسارعا كبيرا في نسب الوفيات، وهذه الظاهرة المتناقضة في طبيعتها وصفاتها حدثت بسبب حرمان أغلب العائلات الجزائرية من إمكانيات الطب الحديث.
- تكون بالمنطقة مجتمع أوربي جديد في نمط معيشتة وأسلوب تفكيره، كما أن هذا المجتمع أضحي وفي زمن قصير فريد من نوعه من حيث تعامله وعلاقاته مع السكان الجزائريين.
- اتصاف هذا المجتمع بسياسة عنصرية فريدة من نوعها فاقت عنصرية أهل فرنسا بفرنسا نفسها.
- من أجل تحقيق الأمن للمستوطنين لجأت الإدارة الاستعمارية إلى الإجراءات القمعية المتطرفة.
- أن السبب في انعدام الأمن هو السياسة القمعية ضد السكان الذين أصبحوا يتخبطون في براثن البؤس، وأن الهدف من إصدار قانون الأهالي هو استتباب الأمن.
- من الأخطاء التي روج لها أن تدهور وسوء الأوضاع الأمنية، مرده إلى تدهور أوضاع المسلمين الاقتصادية فقط.

- أن المجتمع الاستعماري ظل متمسكا بفكرة إبقاء قانون الأهالي لما يحمله من رموز الهيمنة والتسلط أكثر من كونه إجراء للحفاظ على الأمن.
- التمكن من الانفصال عن الوطن الأم والاستقلال المالي عنها والذي وضع الميزانية والاقتصاد الجزائري بين أيديهم في المندوبيات المالية.
- تدنى المستوى المعيشي للأهالي وتدهور خطير في أوضاعهم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.
- حدوث اضطراب كبير في سوق اليد العاملة لم تشهده المنطقة من قبل، حيث انتشرت البطالة والمضاربة وظاهرة السوق السوداء، وأثبت النظام الرأسمالي الكولونيالي عجزه فأصبحت علاقة (غذاء - سكان) غير متوازنة.
- أن الإدارة الاستعمارية حاولت أن تقطع أي اتصال بين سكان المدن والخواضر الكبرى، وبين الأرياف المتعطشة إلى ثقافة وسياسة أهل المدن، وهذا ما أضاف على كاهل أهل الريف، عبئا آخر ثقيلًا جعلته ينزول لفترة طويلة من الزمن وأصبحت المسافة بعيدة بين الريف والمدينة من الناحية المعنوية رغم قربهما التاريخي واللغوي والوطني.
- بروز ظاهرة نزوح المسلمين نحو المراكز الاستيطانية في الأرياف فلقد غدت هذه المراكز خلال سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية أماكن للتوظيف والتشغيل جلبت إليها سكان السهول العليا الذين سرعان ما تحولوا من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار وبالفعل أدى نقص اليد العاملة الأوروبية إلى استخدام عدد كبير من المسلمين في شتى الوظائف بالمدن.
- استطاعت المرأة لأول مرة في تاريخها الحديث، اقتحام عالم الشغل إلى جانب الرجل، وخاصة في المراكز الحضرية، بعد أن كانت غائبة عنه غيابا إجباريا قبل هذه الفترة.
- أن الخلاف والصراع بين اليهود والمستوطنون سببه السيطرة والتحكم في مقدرات الجزائر الاقتصادية.
- فشل محاولة استدراج المسلمين في الصراع اليهودي الأوروبي، بسبب تفتن المسلمين وعدم التدخل في هذا الصراع الذي يستهدف التحكم فيهم واستغلالهم.
- تحيز اليهود الصريح والدائم إلى جانب المستعمرين الفرنسيين ومعادتهم للمسلمين الجزائريين في كل مراحل احتلال الجزائر.
- كان لسياسة التجنيد الإجباري الذي طبقت السلطات الاستعمارية سنة 1912 أثره على نفسية الجزائريين عامة وسكان الأوراس خاصة، مما أدى بهم إلى رفض الالتحاق بالجيش الفرنسي والهجرة إلى الخارج أو الاعتصام بالجبال.

- أن قانون التجنيد الإجباري الذي طبق خلال فترة الحرب العالمية الأولى، كلف سكان المنطقة خسائر بشرية ومادية كبيرة.
- أن أغلب المجندين كانوا يتلقون منحا ضئيلة، لا تكاد تكفي لإعالة أسرهم التي تطوعوا لتحسين أوضاعها، كما أن ملفات الجرحى والمعطوبين كانت تقابل بالإهمال من طرف السلطات الوصية.
- تضاف إلى ذلك الآثار النفسية المترتبة عن المشاركة في الحرب وما تخلفه من ذكريات القمع والمأساة.
- أن الثورة التي قام بها سكان منطقة الأوراس جاءت نتيجة لمعاناتهم، جراء تطبيق سياسة التفتير الاستعمارية والظلم والاستبداد.
- أن عدد المهاجرين من عمالة قسنطينة العاملين في الميتروبول، شكل نسبة أكبر من مجموع المهاجرين من عمالتي وهران والجزائر عام 1954.
- أغلب الأنشطة التي كان يمارسها المهاجرون متعبة وشاقة، وكانت توكل إليهم أعمال قذرة (جمع القمامة مثلا)، وفي كثير من الأحيان كانوا يمارسون أعمالا موسمية، مما يجعلهم عرضة للبطالة لعدة أشهر في السنة.
- شهدت المنطقة خلال هذه الفترة نموا كبيرا في الفكر السياسي وزخما إيديولوجيا متسارعا، مع ارتفاع مفاجئ في نسبة التحضر لدى الجزائريين، بفعل هجرة الآلاف منهم من الأرياف نحو المراكز الحضرية الكبرى.
- كان للمهاجرين نحو فرنسا فرصة للاطلاع على أوجه الحضارة الأوروبية ومصادر الفكر التحرري بها واكتشاف مدى تباين واختلاف الفكر الأوروبي لفرنسا، عن الفكر العنصري المتزمت الذي ميز المعمرين الأوروبيين المستقرين بالجزائر.
- استطاع هؤلاء المهاجرين الانضمام إلى المنظمات النقابية العالمية والانخراط في الجمعيات الثقافية والسياسية الفرنسية، ثم الانفصال عنها مع المحافظة على صلاتهم مع زعماء الحركة السياسية الفرنسية ومع رجال الفكر التحرري بها، ليؤسسوا منظمات وجمعيات ذات طابع ثقافي أو اجتماعي أو سياسي زيادة على نجاحهم في كسب أنصار لقضية الجزائر بفضل الجرائد والصحف التي كانت تصدر بفرنسا وكانت بذلك بداية عرض قضية الجزائريين على الشعب الأوروبي، وسيزداد دور المهاجرين الإيجابي خلال عملية نقل الثورة إلى الأرض الفرنسية نفسها صيف 1958 نظرا لقوة التواجد الجزائري بفرنسا.

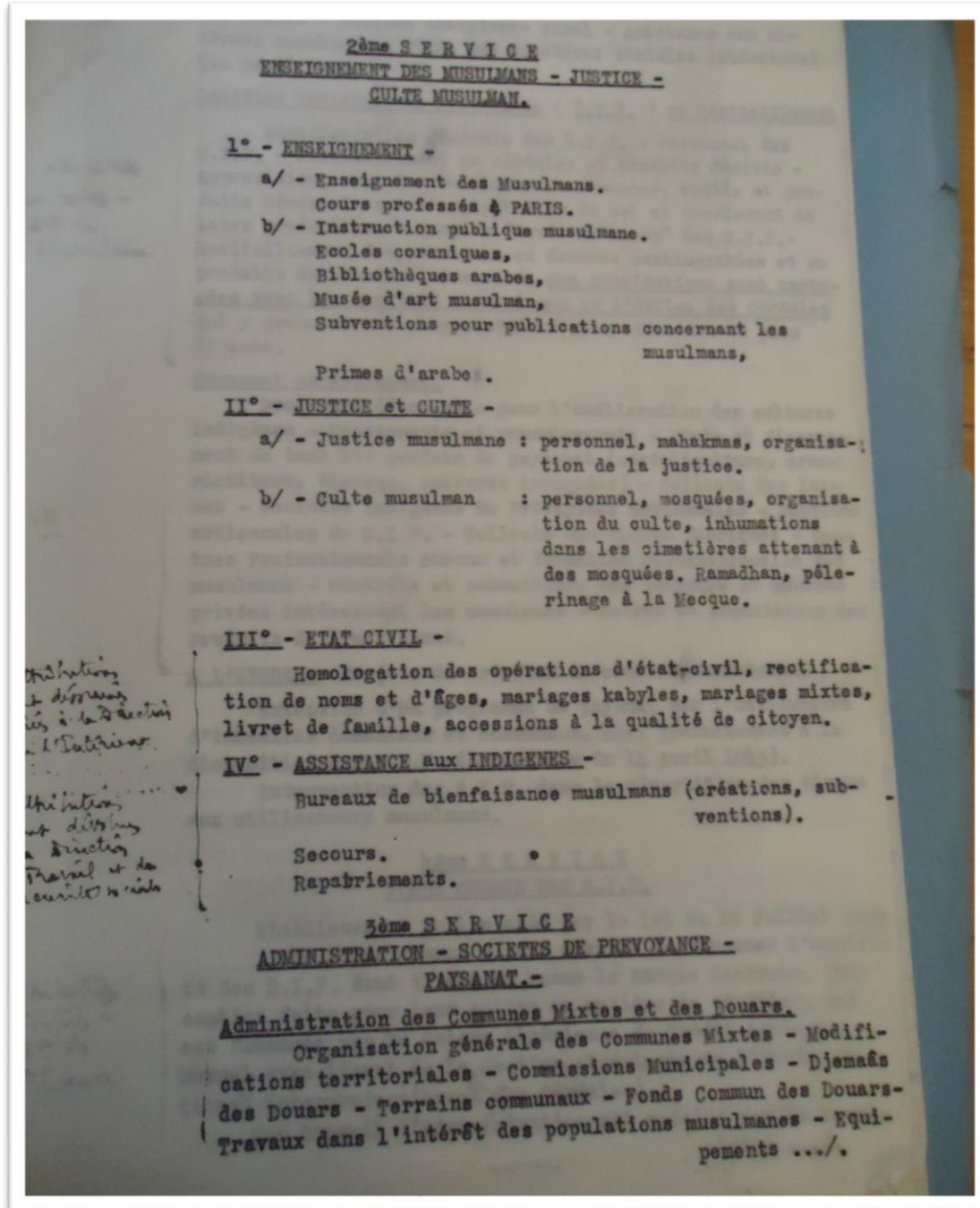
الملاحق

ملحق رقم (1/1): تنظيم إدارة شؤون المسلمين ومناطق الجنوب (1)



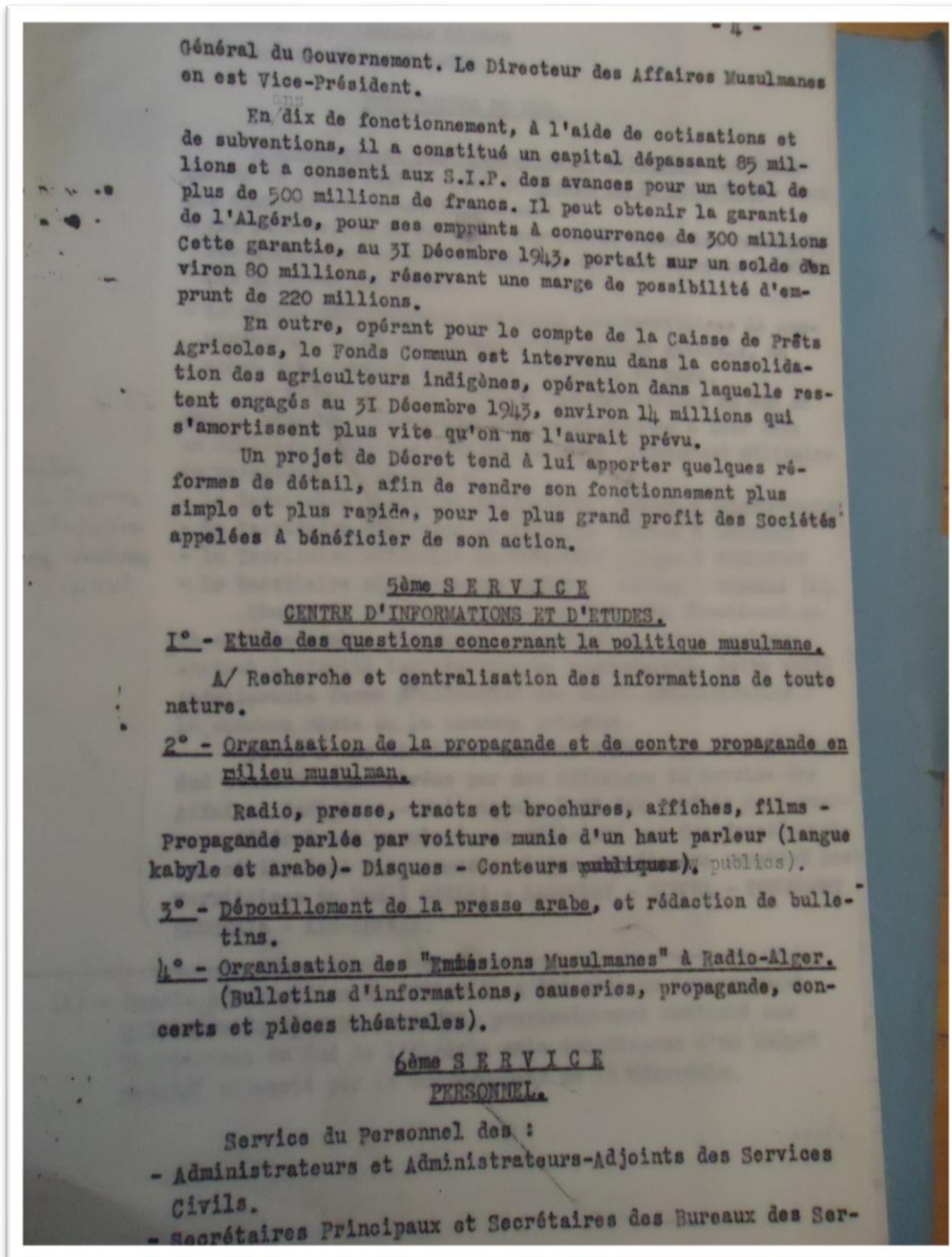
(1) – A.N.O.M, G.G.A. 8H 14, Organisation administrative (1838/1953).

ملحق رقم (2/1): تنظيم إدارة شؤون المسلمين ومناطق الجنوب (1)



(1) – A.N.O.M, G.G.A. 8H 14, Organisation administrative (1838/1953).

ملحق رقم (4/1): تنظيم إدارة شؤون المسلمين ومناطق الجنوب (1).



(1) - A.N.O.M, G.G.A, 8H 14, Organisation administrative (1838/1953).

ملحق رقم (05): إعلان بيع بالمراد العلني لأراضي الدومين في مقاطعة الجزائر (1).

PROVINCE D'ALGER.

SERVICE DE L'ENREGISTREMENT ET DES DOMAINES.

VENTE

Par adjudication et aux Enchères Publiques

LE 2 JUIN 1857,

1° De TROIS LOTS de Terrains Domaniaux, d'une superficie ensemble de 139 hectares 24 ares 20 centiares, dépendant d'une propriété connue sous le nom de *Houch Atbah*, située sur le territoire des Hadjoutes, dans la subdivision de Blidah;

2° De TROIS LOTS de Terrains, aussi domaniaux, d'une superficie ensemble de 198 hectares 31 ares 10 centiares, situés au quartier des Krachnas, à 36 kilomètres d'Alger et à 4 kil. du Fondouk, entre ce dernier village et le village projeté aux Ouled Sidi Salem.

AVIS

Le PUBLIC est prévenu que :

Le Mardi 3 Juin 1857, à une heure de relevée, dans une des salles de l'Hôtel de la Marine de Blidah, il sera procédé à la vente, par adjudication et aux enchères publiques, des immeubles qui sont l'objet de la présente vente.

L'adjudication aura lieu à l'expiration des délais, et elle ne sera prononcée qu'après l'extinction de tous les droits successoraux.

Si, pendant la durée des trois premières heures, il ne survient aucune enchère, l'adjudication sera prononcée au profit de celui qui l'offre, lequel aura alors obtenu son adjudication. Si, au contraire, pendant la durée de ces heures, il survient une ou plusieurs enchères, l'adjudication ne pourra plus être prononcée qu'après l'extinction de deux heures sans enchères.

Tout adjudicataire sera personnellement responsable des ventes de ses enchères, à moins qu'il ne déclare et ne fasse signer son command, auquel cas, si le command est en vertu, en quoi l'adjudicataire pourra être tenu responsable de la perte subie, et si le command n'est pas donné, il sera tenu d'acquiescer par le premier-venant et sans réserve.

Les immeubles seront vendus francs de toutes rentes, dettes, hypothèques, endosses ou poursuites judiciaires.

Les prix de vente stipulés en capital, seront payés en espèces ou en valeurs ayant cours légal, et trois heures après, savoir : le premier, dans le délai, à dater du jour où l'apposition sera faite à l'adjudication par le Préfet, le Ministère de la Guerre aura été consulté à la question historique ; et les autres termes d'acquéreur en année, à compter de l'expiration du délai accordé pour le paiement du premier terme, de manière que la totalité du prix soit acquittée dans l'espace de deux ans et un mois, à dater de ladite adjudication, qui sera faite par simple lettre administrative.

Les prix de vente seront versés, savoir : ceux des lots des terrains dépendant du houch Atbah à la caisse du Receveur des Domaines, à Blidah ; et ceux des lots des terrains situés près du Fondouk, à la caisse du Receveur des Domaines, à Alger.

Il sera produit d'intérêt à 50 pour 100 par an, qui courra à partir de l'expiration du délai pour le paiement du premier terme.

Les enchères devront être faites en monnaie ronde, et ne pourront être moindres de 10 francs.

Les adjudicataires auront leurs offices domiciliés dans l'arrondissement du bureau des Domaines où sont situés les immeubles ; sous l'obligation de domicile sans fin, de droit, dans les bureaux de l'administration administrative du lieu de la situation des biens.

Le commandement même devra, soit dans l'acte d'adjudication, soit dans sa déclaration d'acquiescement, faire, sous la même réserve, une semblable déclaration de domicile.

Les autres clauses et conditions de la vente sont indiquées au cahier des charges.

DÉSIGNATION DES LOTS.

1° Terrains dépendant du *Houch Atbah*.

PREMIER LOT.

Le premier lot de ces terrains présente une superficie de 12 hectares 24 ares 20 centiares.

Il est limité : au nord, par un terrain du houch Ali Lagrou à l'est, par les parcelles n° 3 et 4 du plan de lotissement, dont il est séparé par une bande de terre réservée pour un chemin d'exploitation ; au sud, par le chemin arabe dit de Sidi à l'Arba ; et à l'ouest, par la parcelle n° 5 du plan de lotissement.

Les terrains qui forment ce lot comprennent les parcelles n° 3 et 4 du plan de lotissement ; ils comprennent des parties recouvertes de bruyères, des parties d'un terrain qui est en culture.

MISE A PRIX. en capital, mille francs, et, 1,500 fr.

DEUXIÈME LOT.

Le deuxième lot, composé de la parcelle n° 3 du plan de lotissement, présente une superficie de 12 hectares 24 ares 20 centiares.

Il est limité : au nord, par le houch ben Tefel ; à l'est, par une partie du houch Atbah, séparée des autres ; au sud, par le lot n° 3 du plan de lotissement ; et à l'ouest, par le lot n° 3 du même plan, dont il est séparé par une bande de terre réservée pour un chemin de service.

Ce lot comprend un bois de taillis d'une superficie de 9 hectares environ, des parties, des marais et des terres en culture de jachères.

MISE A PRIX. en capital, deux cent vingt francs, et, 1,120 fr.

TROISIÈME LOT.

Le troisième lot, composé de la parcelle n° 5 du plan de lotissement, présente une superficie de 10 hectares 31 ares 10 centiares.

Il est limité : au nord, par le lot n° 3 ; à l'est, par les terrains du houch Atbah, séparés des autres ; au sud, par le houch Bouchara et le chemin de Felt ; et à l'ouest, par le lot n° 1 du plan de lotissement, dont il est séparé par une bande de terre réservée pour un chemin de service.

Ce lot comprend des parties et des marais.

MISE A PRIX. en capital, mille francs, et, 1,000 fr.

2° Terrains situés au quartier des Krachnas, à 36 kilomètres du Fondouk, entre ce village et le village projeté aux Ouled Sidi Salem.

PREMIER LOT.

Le premier lot présente une superficie de 25 hectares 24 ares 20 centiares.

Il est limité : au nord, par le terrain Amouch ; à l'est, par l'Oued Bouhassane ; au sud, par le lot n° 2 ; et à l'ouest, par le houch Kara-Ménagha.

Ce lot, situé à proximité de la rivière dite Oued Bouhassane, est facilement arrosable, et se compose de terres de bonne qualité.

MISE A PRIX. en capital, mille francs, et, 1,000 fr.

DEUXIÈME LOT.

Le deuxième lot présente une superficie de 79 hectares 31 ares 10 centiares.

Il est limité : au nord, par le lot n° 1 et le houch Kara-Ménagha ; à l'est, par l'Oued Bouhassane et le ruisseau dit Oued Chelha ; au sud, par le terrain arabe ; à l'ouest, par le lot n° 5.

Une partie de 7 hect. environ se compose de terres de très bonne qualité ; le surplus comprend des terres de qualité médiocre ; les surfaces sont défrichées. Les modifications mentionnées de ce lot, l'absence complète d'eau à la surface, en rendent l'exploitation difficile. Ce lot est traversé par un autre chemin stratégique qui pourra, étant réparé, servir de chemin d'exploitation.

MISE A PRIX. en capital, deux cent vingt francs, et, 1,120 fr.

TROISIÈME LOT.

Le troisième lot présente une superficie de 93 hect. 31 ares 10 centiares.

Il est limité : au nord, par le houch Kara-Ménagha ; à l'est, par le lot n° 1 ; au sud, par Oued Chelha ; à l'ouest, par le houch Chelha.

Les terres qui composent ce lot sont de qualité médiocre. Le lot, tout défriché, le surplus est couvert de bruyères. La configuration montagneuse de ce lot, l'absence complète d'eau à la surface, en rendent l'exploitation difficile. Ce lot est traversé par un autre chemin stratégique qui pourra, étant réparé, servir de chemin d'exploitation.

MISE A PRIX. en capital, deux cent vingt francs, et, 1,120 fr.

Le public pourra prendre connaissance du cahier des charges et des plans des immeubles mis à adjudication, tous les jours, les lundis et dimanches exceptés, savoir : à Blidah, au bureau du Receveur des Domaines, et à Alger, dans les bureaux de la Direction des Domaines, rue Fort-Nerée, n° 2.

Alger, le 28 janvier 1857.

Vu et approuvé :

Le Général de division commandant la province,
YUSUF.

Le Directeur,
Chef du Service de l'Enregistrement et des Domaines de la province d'Alger.
FABRE.

(Signé) : Administrateur A. Rouget, rue Baliste 2.

(1) – http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FR_CAOM_9Fi156.

ملحق رقم (06): إعلان بيع بالمزاد العلني لأراضي الدومين في الجزائر وقسنطينة ⁽¹⁾.

ALGÉRIE

Vente aux Enchères publiques
DE

208 LOTS DOMANIAUX
DE COLONISATION

d'une superficie totale d'environ **12.500 HECTARES**, situés dans les départements d'Alger et de Constantine, et contenant des terrains pour la culture des céréales, pour la culture de la vigne et pour l'élevage des troupeaux.

Les Ventes auront lieu à ALGER et à CONSTANTINE

DATES DES VENTES ET DÉTAIL DES LOTS

A ALGER, LE 5 DÉCEMBRE 1892 et le lendemain, s'il y a lieu

DIX LOTS d'une superficie de 2 à 10 et 19 hectares. — Mises à prix variant de 22 à 33 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 20 hectares. — Mise à prix 50 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 43 hectares. — Mise à prix 30 fr. l'hectare.
QUINZE LOTS d'une superficie de 25 à 32 hectares. — Mises à prix 88 à 100 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 8 hectares. — Mise à prix 300 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 37 hectares. — Mise à prix 58 fr. l'hectare.

A CONSTANTINE, LE 13 DÉCEMBRE 1892 et jours suivants

UN LOT d'une superficie de 28 hectares. — Mise à prix 21 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 29 hectares. — Mise à prix 17 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 32 hectares. — Mise à prix 62 fr. l'hectare.
CINQUANTE LOTS d'une superficie de 33 à 38 hectares. — Mises à prix variant de 22 à 43 fr. l'hectare.
QUATRE LOTS d'une superficie de 28 à 50 hectares. — Mises à prix variant de 26 à 81 fr. l'hectare.
QUINZE LOTS d'une superficie de 21 à 27 hectares. — Mises à prix variant de 31 à 80 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 87 hectares. — Mise à prix 25 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 71 hectares. — Mise à prix 38 fr. l'hectare.
DEUX LOTS d'une superficie de 68 à 84 hectares. — Mises à prix 25 et 36 fr. l'hectare.
DEUX LOTS d'une superficie de 101 et 109 hectares. — Mise à prix 20 fr. l'hectare.
TROIS LOTS d'une superficie de 72 à 96 hectares. — Mise à prix variant de 12 à 22 fr. l'hectare.
QUATORZE LOTS d'une superficie de 41 à 93 hectares. — Mises à prix variant de 5 à 59 fr. l'hectare.
QUATRE-VINGT-TROIS LOTS d'une superficie de 79 à 104 hectares. — Mises à prix variant de 10 à 87 fr. l'hectare.
UN LOT d'une superficie de 99 hectares. — Mise à prix 75 fr. l'hectare.

CES TERRAINS NE SERONT ADJUGES QU'À DES FRANÇAIS

(Les prix de vente seront payables en six termes égaux : le premier comptant, le second deux ans après la vente, et les quatre autres d'année en année à partir de l'échéance de l'année terminée.)

Une notice contenant des renseignements détaillés sur chaque lot et sur les conditions de vente sera envoyée à toute personne qui en fera directement la demande au Gouverneur général de l'Algérie

Paris — Imprimerie de l'Administration Générale de l'Algérie

⁽¹⁾ — http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM_9Fi140.

ملحق رقم (07) : إعلان بيع بالمزاد العلني لمزارع فلاحية في عمالة قسنطينة (1) .

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Administration de l'Enregistrement, des Domaines & du Timbre
DEPARTEMENT DE CONSTANTINE

VENTE

AUX ENCHÈRES PUBLIQUES

DE LOTS DE FERME

Le public est prévenu qu'il sera procédé à la vente aux enchères publiques, aux dates et dans les localités ci-après indiquées, aux lieux ordinaires des adjudications, à UNE HEURE de l'après-midi, par-devant le délégué de M. le Préfet, assisté du Receveur des Domaines, de divers lots de ferme ci-après désignés :

NUMÉRO	DESCRIPTION	CONTENU	ESTIMATION
I. — A Bougie, le vendredi, 2 novembre 1885			
Terrain de Sidi Lakhs			
1	Parcelle n° 1, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
2	Parcelle n° 2, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
3	Parcelle n° 3, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
4	Parcelle n° 4, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
5	Parcelle n° 5, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
6	Parcelle n° 6, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
7	Parcelle n° 7, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
8	Parcelle n° 8, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
9	Parcelle n° 9, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
10	Parcelle n° 10, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
II. — A Sétif, le lundi, 3 novembre			
Terrain de Ain Zada			
11	Parcelle n° 11, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
12	Parcelle n° 12, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
III. — A El Oued, le mardi, 6 novembre			
Terrain de Sidi Bouar			
13	Parcelle n° 13, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
14	Parcelle n° 14, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
IV. — A Mila, le jeudi, 8 novembre			
Terrain de Kriqua			
15	Parcelle n° 15, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
16	Parcelle n° 16, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
V. — A Khench, le samedi 10 novembre			
Terrain de Kerkh			
17	Parcelle n° 17, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
18	Parcelle n° 18, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
VI. — A Batna, le lundi, 12 novembre			
Terrain de Kriqua			
19	Parcelle n° 19, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100
20	Parcelle n° 20, terrain de culture et de pâture	10.000 m ²	100

Les adjudications auront lieu à l'heure indiquée, à l'exception de celles qui sont indiquées autrement. Les adjudications auront lieu à l'heure indiquée, à l'exception de celles qui sont indiquées autrement. Les adjudications auront lieu à l'heure indiquée, à l'exception de celles qui sont indiquées autrement.

En apparence :
Le Préfet du Département,
DE CHAYLARD.

Le Receveur des Domaines,
DE CORBETTES DES LANDES.

(1) – http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FR_CAOM_9Fi
143

ملحق رقم (08): إعلان البيع 17 في الجزائر للملكيات الريفية في قسنطينة والجزائر ووهران (1).

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

17^{me} VENTE EN ALGÉRIE

DE PROPRIÉTÉS RURALES

DE TERRES DE COLONISATION

LE GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE :
Mettre en vente à partir du 8 Novembre 1936
 Par application du Décret du 9 septembre 1934 sur la Colonisation et AVEC DE LARGES FACILITÉS DE PAIEMENT
 110 Propriétés rurales de 4 à 378 hectares situées, savoir :

Département	Date	Propriétés
CONSTANTINE	Lundi 8 novembre.....	3 Propriétés au Douar Bou-Haouch (c. m. de Sedrata), 2 Propriétés à Stora (arrondissement de Philippeville).
	Mardi 9 novembre.....	2 Propriétés au Douar Bou-Haouch (c. m. de Sedrata), 2 Propriétés à Agnerouel (c. m. des Falma).
	Mercredi 10 novembre.....	5 Propriétés à Oum-el-Adjoul (c. m. des Falma), 1 Propriété à Barral (arrondissement de Bône).
	Vendredi 12 novembre.....	5 Propriétés à Oum-el-Adjoul (c. m. des Falma), 4 Propriétés au Douar Reguergina (c. m. de l'Elouagh).
D'ALGER	Samedi 13 novembre.....	2 Propriétés à Stora (arrondissement de Philippeville), 1 Propriété à Strasbourg (arrondissement de Bougie).
	Lundi 15 novembre.....	3 Propriétés au Douar Dahra (c. m. de Ténès), 1 Propriété aux Douars Zemlane et Tafraout (c. m. de Sidi-Aissa).
	Mardi 16 novembre.....	2 Propriétés au Douar Dahra (c. m. de Ténès), 1 Propriété à Bourbaki (c. m. de Ténès-et-Had).
	Mercredi 17 novembre.....	1 Propriété aux Douars Zemlane et Tafraout (c. m. de Sidi-Aissa), 1 Propriété au Douar Ouad-Chair (c. m. de Berrouaghia).
D'ORAN	Lundi 22 novembre.....	1 Propriété à Faidherbe (c. m. de Tiaré), 4 Propriétés aux Douars El-Fahoul et Ouled-Sidi-Ali ben Chaib (c. m. de Remchi).
	Mardi 23 novembre.....	3 Propriétés à Faidherbe (c. m. de Tiaré), 7 Propriétés aux Douars El-Fahoul et Ouled-Sidi-Ali ben Chaib (c. m. de Remchi).
	Mercredi 24 novembre.....	1 Propriété à Turenne (c. m. de Remchi), 3 Propriétés à Tirmen (c. m. de Ténès).
	Jeudi 25 novembre.....	3 Propriétés à Turenne (c. m. de Remchi), 2 Propriétés au Douar Kceima (c. m. de Frenda).
	Vendredi 26 novembre.....	1 Propriété à Moula (c. m. de Ténès), 3 Propriétés à Martimpney (c. m. de Frenda).
	Samedi 27 novembre.....	11 Propriétés à Tagremaret (c. m. de Frenda), 2 Propriétés à Rochambeaux (c. m. de Ténès).
	Lundi 29 novembre.....	10 Propriétés à Tagremaret (c. m. de Frenda), 2 Propriétés à Bousuet (c. m. de Ténès).
	Mardi 30 novembre.....	10 Propriétés à Tagremaret (c. m. de Frenda), 1 Propriété au Ténès (c. m. de Ténès).

La vente aura lieu à prix fixe et à bureau ouvert au chef-lieu de chacun des départements
Pour acquérir, il faut :

1. Être Français d'origine européenne, ou Européen naturalisé, ou Français d'origine non européenne titulaire d'un diplôme de sortie de l'Institut Agronomique, des Écoles nationales d'Agriculture ou de l'Institut Agricole d'Algérie, et marié ou être seul avec au moins un enfant mineur, ou divorcé avec au moins un enfant mineur à sa charge ;
2. Être de son droit civil ;
3. Être libre, jouir de ses droits civils, n'être pas condamné, à quelque titre que ce soit, de terres de colonisation. (L'absence d'une part non supérieure à la moitié d'une propriété de colonisation est considérée comme remplissant cette condition).

Au vu peut acquérir qu'une seule propriété.

L'acquisition peut se faire en personne ou par mandataire.

NOTA. — Les propriétés qui n'auront pas trouvé acquéreur à la clôture des opérations et que l'Administration n'aura pas retirées de la vente pourront être vendues de gré à gré aux conditions du cahier des charges et sans distinction d'origine. Les candidats devront se présenter en personne ou par mandataire devant le Receveur des Domaines d'Alger, d'Oran et de Constantine suivant la situation de la propriété qu'ils convoitent.

Le cahier des charges, les notices et tous autres renseignements utiles sur les propriétés mises en vente, sont adressés à toute personne qui en fait la demande au Gouverneur général (Direction de l'Agriculture), à Alger, à l'Office de l'Algérie, à Paris (10, rue des Pyramides), aux Préfets d'Alger, d'Oran et de Constantine.

Le Gouverneur Général de l'Algérie,
VIOLLETTE.

ALGER. — IMPRIMERIE "VICTOR HUYS"

(1) – http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FR_CAOM_9Fi150.

الملحق رقم (09) : الإعلان 18 للبيع بالمزاد العلني لملكيات ريفية: قسنطينة والجزائر ووهران ⁽¹⁾ .

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

18^{me} VENTE EN ALGÉRIE

DE PROPRIÉTÉS RURALES

DE TERRES DE COLONISATION

LE GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE :
METTRA EN VENTE A PARTIR DU 12 MARS 1928

Par application du Décret du 9 septembre 1924 sur la Colonisation et AVEC DE LARGES FACILITÉS DE PAIEMENT

10% Propriétés rurales de 4 à 280 hectares situées, savoir :

Département CONSTANTINE	Lundi 12 mars.... Mardi 13 mars.... Mercredi 14 mars.... Vendredi 16 mars....	1 Propriété au Douar Ouled-Azla (c. m. d'Ala-Wila); 2 Propriétés à Duquesne (p. c. arrondissement de Bougie). 1 Propriété à Oum-el-Adjoul (c. m. des Eaux); 2 Propriétés à Cheddja (p. c. de Duquesne). 1 Propriété à Coulmiers (c. p. c. Orléans-de-Bianchi); 1 Propriété à Blora (p. c. arrondissement de Philippeville). 1 Propriété à Coulmiers (c. p. c. Orléans-de-Bianchi); 1 Propriété à Blora (p. c. arrondissement de Philippeville).
Département D'ALGER	Lundi 19 mars.... Mardi 20 mars.... Mercredi 21 mars....	1 Propriété à Brazza (c. m. de Berrougla); 1 Propriété à Bou-Rouls (c. m. de Cherchell). 1 Propriété à Trolard-Taza (c. m. de Trolard-Had); 1 Propriété à Bou-Rouls (c. m. de Cherchell). 1 Propriété à Guelia (c. m. de Ténis).
Département D'ORAN	Lundi 26 mars.... Mardi 27 mars.... Mercredi 28 mars.... Vendredi 30 mars.... Lundi 3 avril.... Mardi 3 avril.... Mercredi 4 avril....	13 Propriétés à Berkéche (c. m. d'Ala-Ténouchent); 2 Propriétés à Martimprey (c. m. de Frensd). 1 Propriété à Berkéche (c. m. d'Ala-Ténouchent); 2 Propriétés à Ain-Dzarit (c. m. de Djebel-Nador). 13 Propriétés à Berkéche (c. m. d'Ala-Ténouchent); 2 Propriétés à Ain-Dzarit (c. m. de Djebel-Nador). 13 Propriétés à Médriana (c. m. de Djebel-Nador); 2 Propriétés à Tagremaret (c. m. de Frensd). 13 Propriétés à Médriana (c. m. de Djebel-Nador); 1 Propriété à Tirmian (c. m. de Tégla). 13 Propriétés à Médriana (c. m. de Djebel-Nador); 1 Propriété à Nouvion (c. m. de la Mina). 3 Propriétés à Martimprey (c. m. de Frensd); 1 Propriété à Moulla (c. m. de Tégla). 2 Propriétés à Martimprey (c. m. de Frensd); 2 Propriétés à Moulla (c. m. de Tégla).

La vente aura lieu à prix fixe et à bureau ouvert au chef-lieu de chacun des départements

Pour acquérir, il faut :

- 1° Être Français d'origine européenne, ou Européen naturalisé ou Français d'origine non européenne titulaire d'un diplôme de sortie de l'Institut Agronomique, des Ecoles nationales d'Agriculture ou de l'Institut Agricole d'Algérie, et marié ou bien veuf avec ou sans un enfant mineur, ou divorcé avec au moins un enfant mineur à sa charge;
- 2° Jouir de ses droits civils;
- 3° N'avoir jamais été acquéreur, concessionnaire ou cessionnaire, à quelque titre que ce soit, de terres de colonisation (L'héritier d'une part non supérieure à la moitié d'une propriété de colonisation est considéré comme remplissant cette condition).

On ne peut acquérir qu'une seule propriété.

L'acquisition peut se faire en personne ou par mandataire.

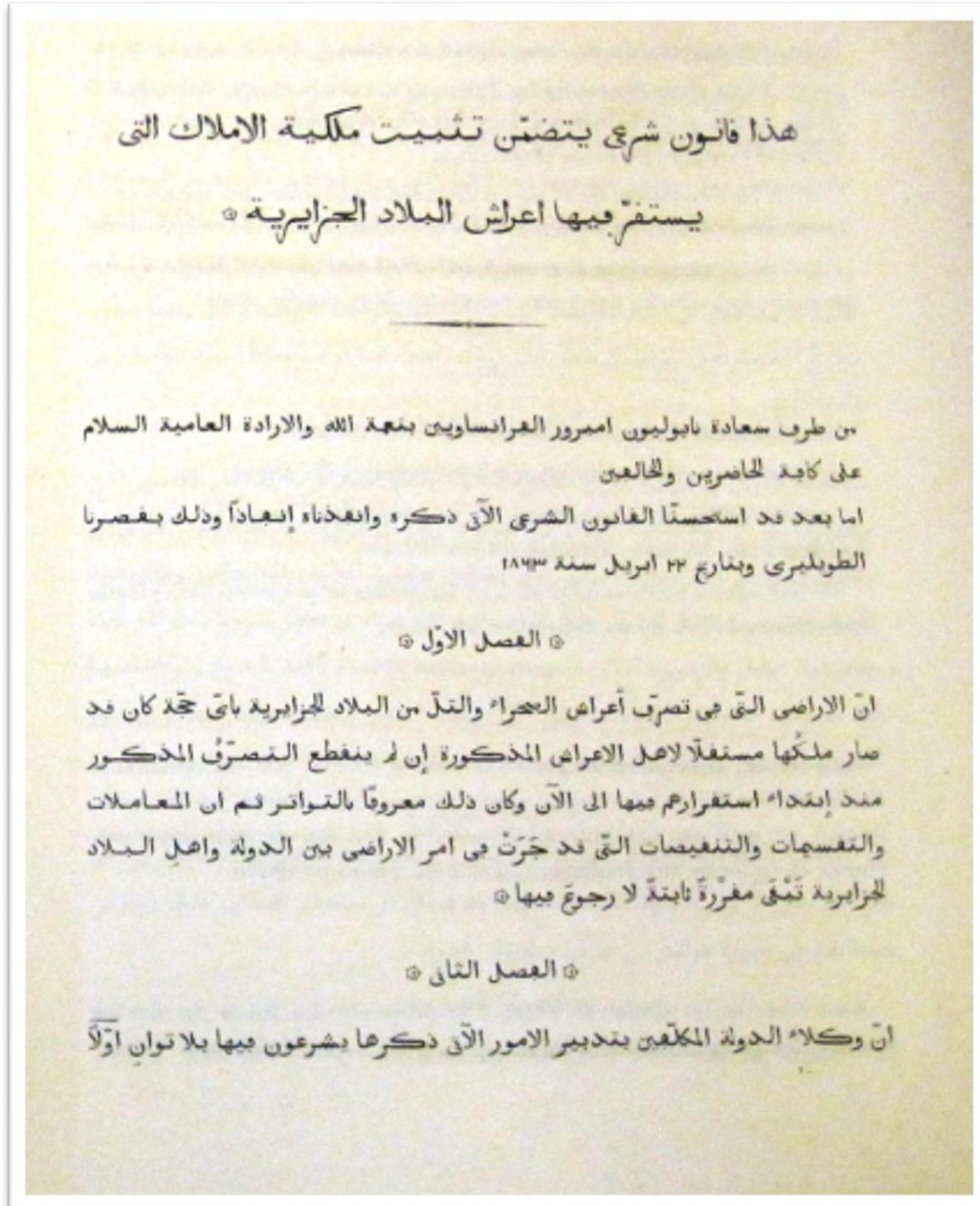
NOTA. — Les propriétés qui n'auront pas trouvé acquéreur à la clôture des opérations et que l'Administration n'aura pas retirées de la vente pourront, au mois après ladite clôture, être vendues de gré à gré aux conditions du cahier des charges et sans distinction d'origine. Les candidats devront se présenter en personne ou par mandataire devant le Receveur des Domaines d'Alger, d'Oran ou de Constantine suivant la situation de la propriété qu'ils convoient. En cas de besoin, publié en temps opportun, fera connaître la liste des propriétés qui pourront être acquises de gré à gré.

Le cahier des charges, les notices et tous autres renseignements utiles sur les propriétés mises en vente, sont adressés à toute personne qui en fait la demande au Gouverneur général (Direction de l'Agriculture), à Alger, à l'Office de l'Algérie, à Paris (10, rue des Pyramides), aux Préfets d'Alger, d'Oran et de Constantine.

Le Gouverneur Général de l'Algérie,
BORDES.

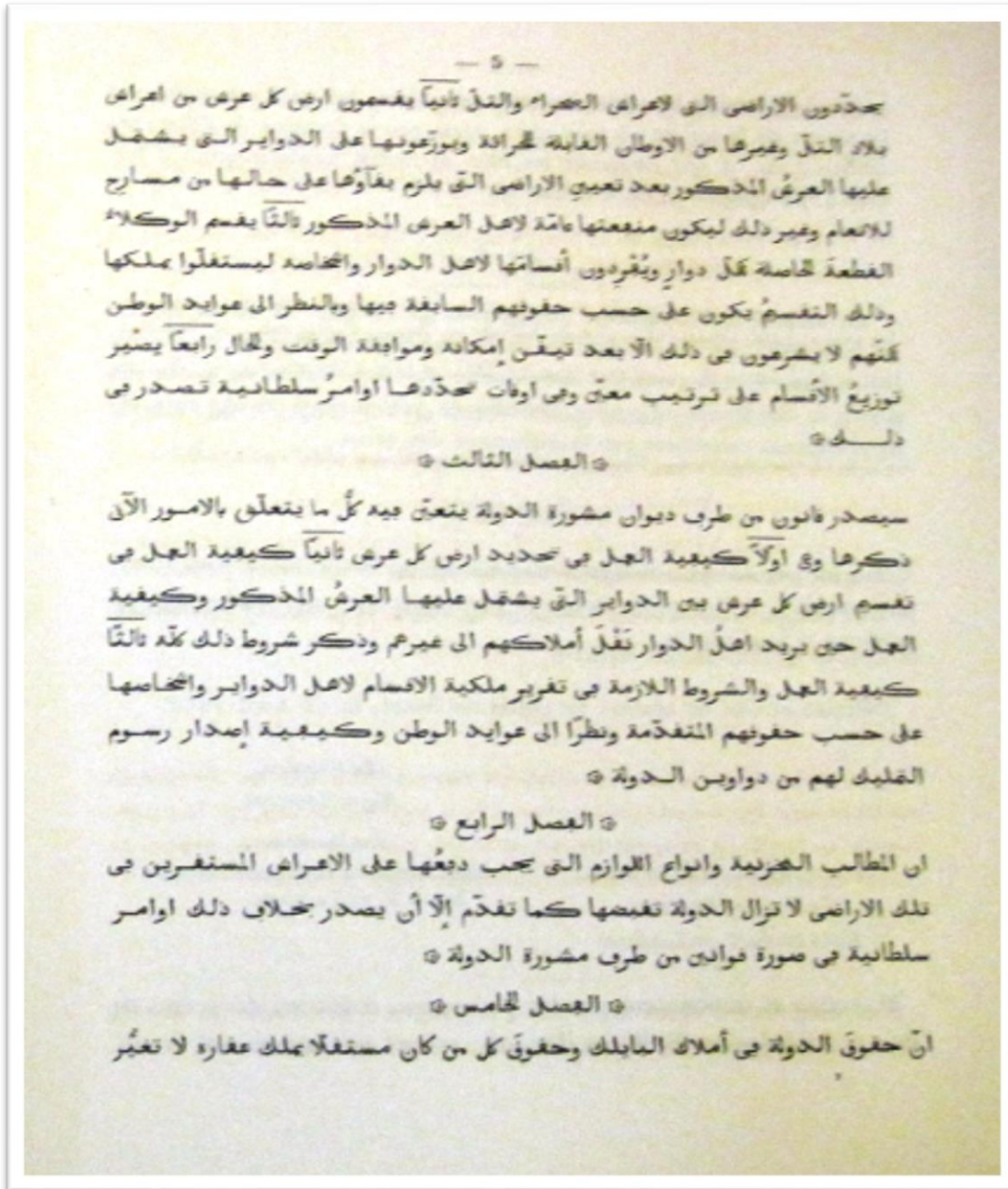
(1) — http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FR_CAOM_9Fi145.

ملحق رقم (1/10): النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863
باللغة العربية (1)



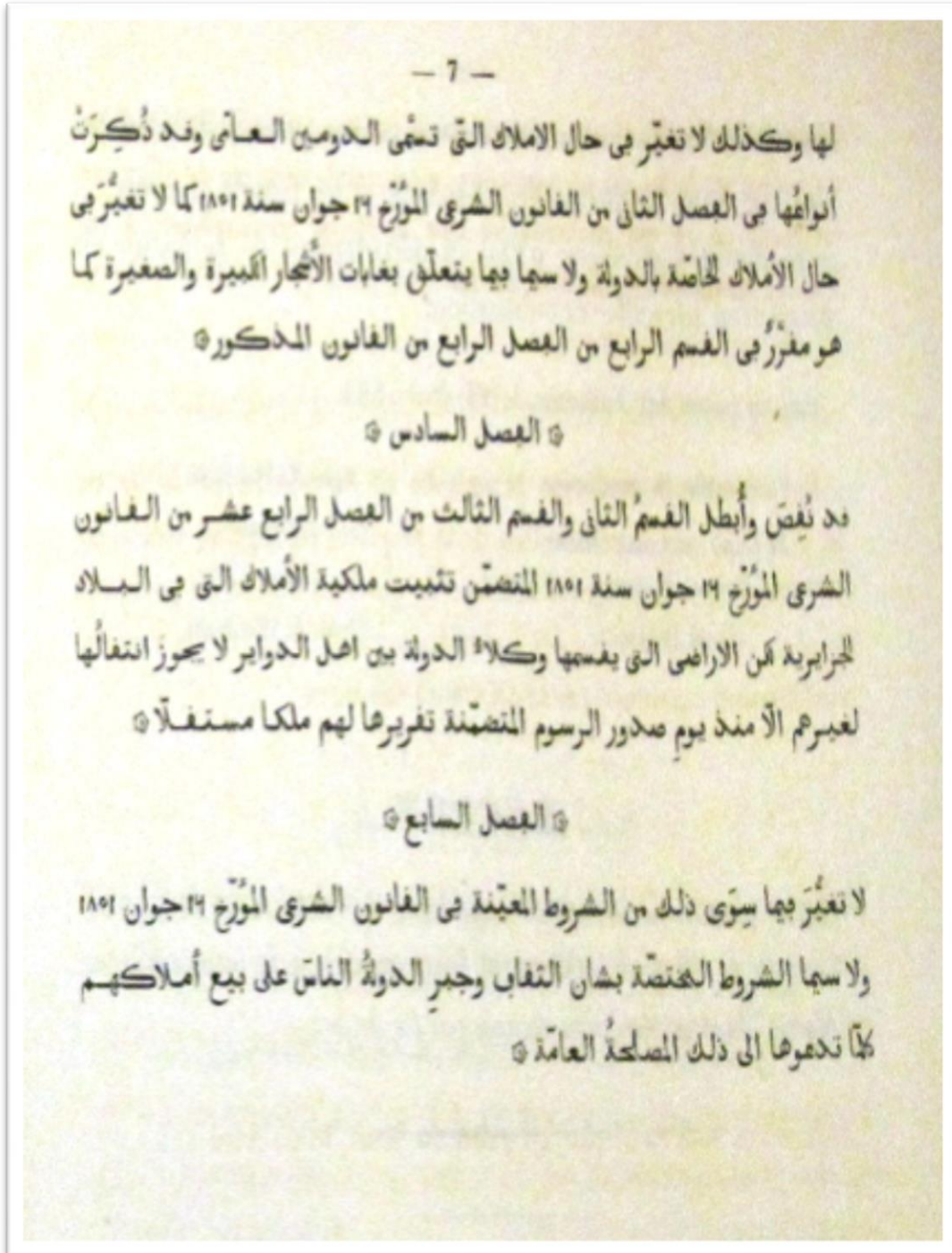
(1) – G.G.A. Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes, Paris, SD , PP: 5-7.

ملحق رقم (2/10): النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 أبريل 1863
باللغة العربية ⁽¹⁾.



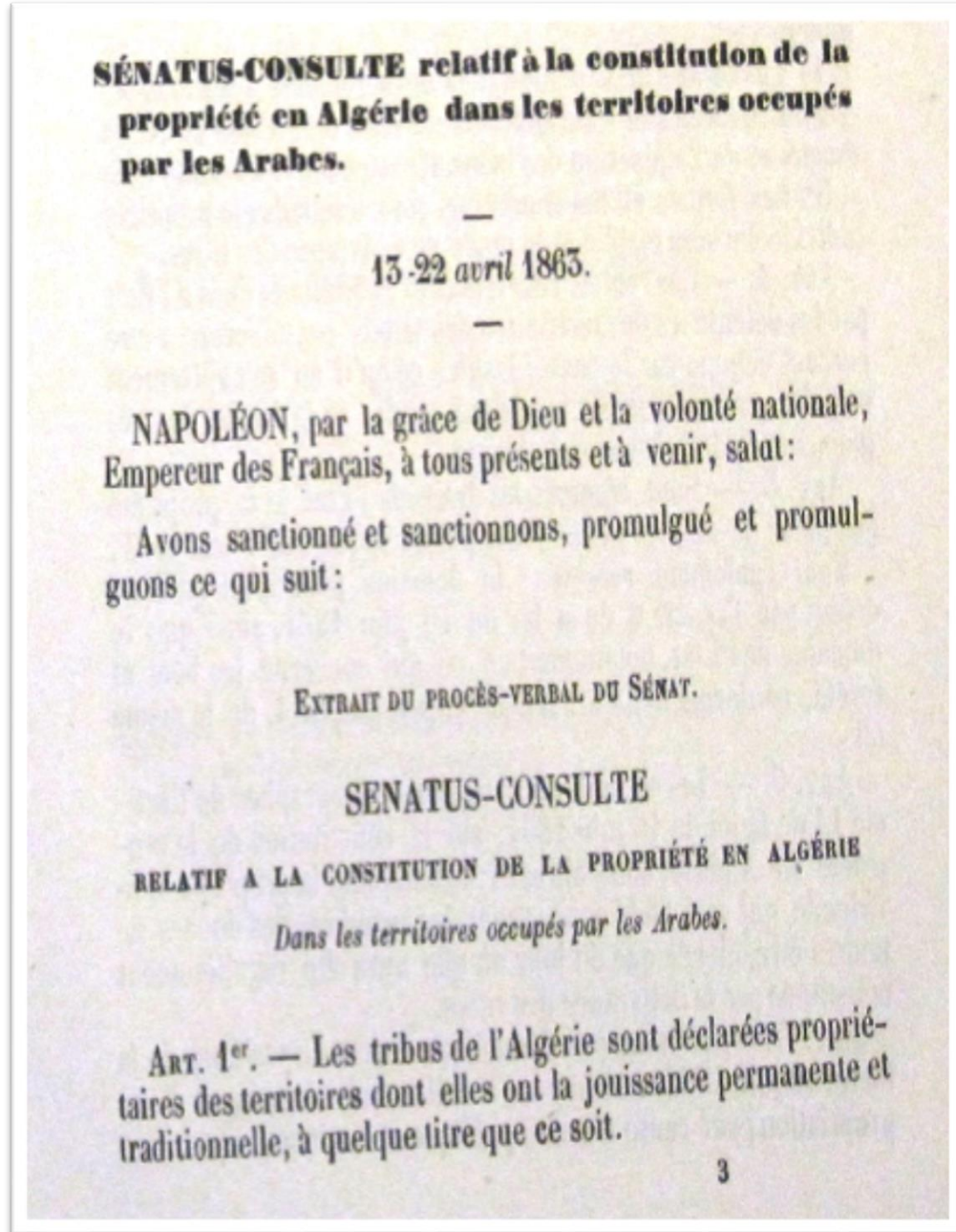
⁽¹⁾ – G.G.A. Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes, Paris, SD , PP: 5-7.

ملحق رقم (3/10): النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 أبريل 1863
باللغة العربية (1)



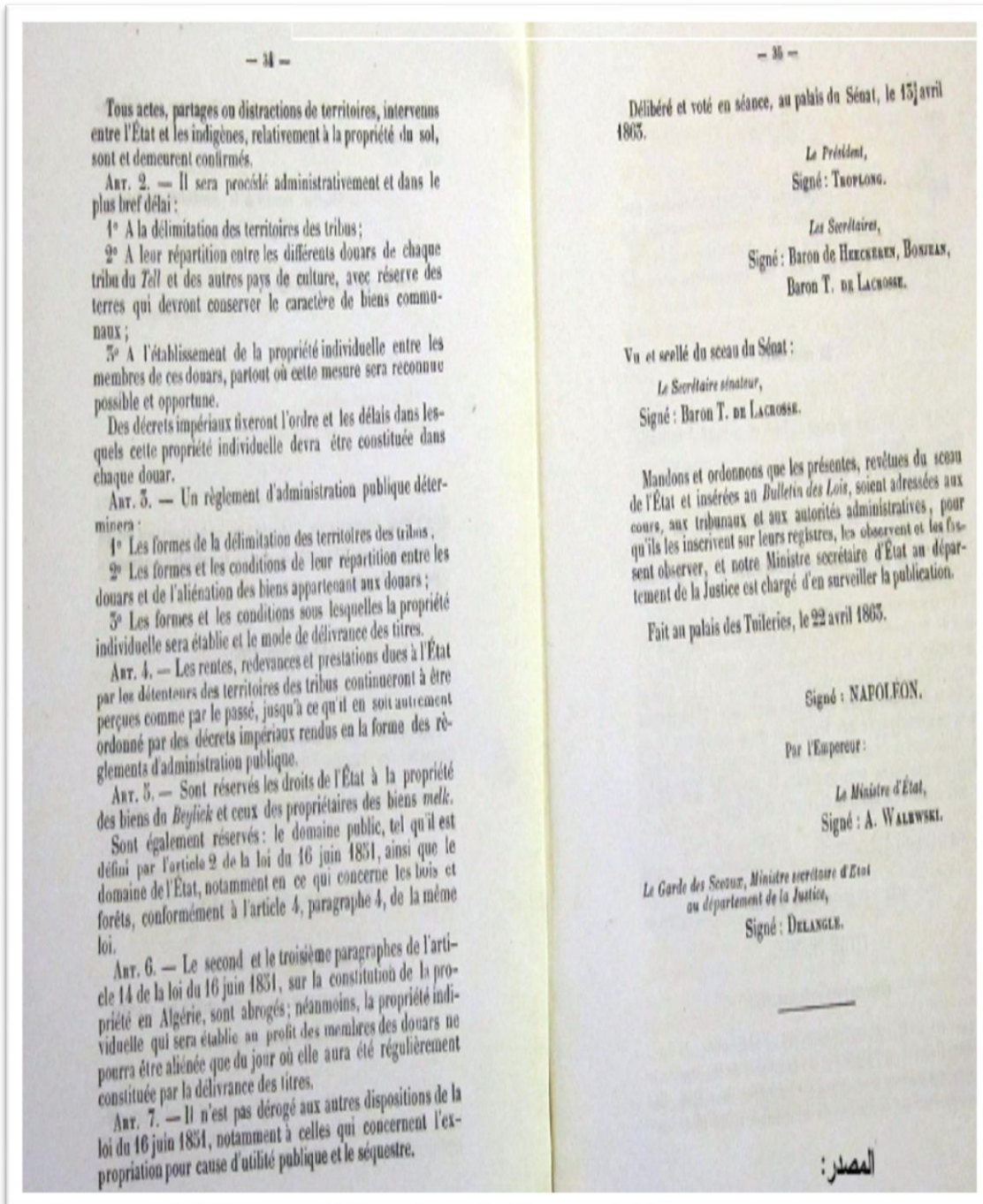
(1) – G.G.A. Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes, Paris, SD, PP: 5-7.

ملحق رقم (1/11): النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 أبريل 1863 باللغة الفرنسية (1)



(1) - G.G.A. Documents officiels relatif à la Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes année 1863, PP: 33-35.

ملحق رقم (2/11): النص الكامل لقانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863
باللغة الفرنسية (1)



(1) - G.G.A. Documents officiels relatif à la Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires Occupés par les arabes année, 1863, PP: 33-35.

ملحق رقم (12): إعلان بيع بالمزاد العلني لحقوق استغلال الحلفاء بالبلدية المختلطة تبسة 1920⁽¹⁾.

COMMUNE MIXTE DE TEBESSA

AVIS D'ADJUDICATION

Il sera procédé le **LUNDI QUINZE NOVEMBRE 1920**, à quatorze heures, aux bureaux de la Commune mixte de Tébessa, par les soins de M. l'Administrateur dans la forme légale, à l'adjudication aux enchères publiques, à l'extinction de 3 feux francs, pour la période du 1^{er} décembre 1920 au 30 juin 1921, du

Droit d'Exploitation de l'Alfa

sur les terrains alfatiers d'origine domaniale situés dans les douars ci-après désignés :

1 ^{er} Douars : Stah, Gourigueur Beljen El Mezarâa, d'une superficie de...	33.672° 20'
2 ^e Douars : Tashent, Chéria, Troubia Telidjen, d'une superficie de.....	31.092° 59'
3 ^e La partie comprise dans les terres dites Gata M'ta Taga, Bahir et Berezgan, la partie disponible du territoire d'El Ma El Abiod et les terres de Ben-falia, non rattachée à la commune mixte de 1965, soit, d'une superficie de	37.066° 58'
ENSEMBLE.....	101.831° 37'

Mise à Prix : 10.000 francs

Nul ne sera admis aux enchères :

- 1^{er} S'il n'est français, naturalisé français, ou sujet français ;
- 2^e S'il ne dépose au bureau de la Commune mixte, huit jours au moins avant l'ouverture des enchères, un certificat sur papier timbré délivré par les autorités de sa résidence et constatant sa moralité, sa solvabilité et sa capacité ;
- 3^e S'il ne présente pas une caution solvable, remplissant les conditions de moralité, de solvabilité et de capacité qui sera acceptée par les membres du bureau. — Le bureau statuera en dernier ressort sur l'admission ou le rejet des personnes qui se présenteront aux enchères.

L'adjudication ne sera définitive qu'après l'approbation du Préfet.

L'adjudicataire sera tenu de se conformer à toutes les charges, clauses et conditions, énoncées dans le cahier des charges déposé au secrétariat de la commune mixte et dont chacun pourra prendre connaissance à partir de ce jour de 8 heures à 11 heures et de 14 heures à 16 heures.

Fait à Tébessa, le 23 octobre 1920.

L'Administrateur,
(Signé) : **REYGASSE.**

Impr. BEUN, Batna

⁽¹⁾ - <http://anom.archives nationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FR CAOM 9Fi 017>.

ملحق رقم: (13): قانون 26 جويلية 1873 (1).

N° 265. — CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ. — *(Loi relative à l'établissement et à la conservation de la propriété en Algérie.)*

DU 26 JUILLET 1873

(promulguée au *Journal officiel de la République française* du 9 août 1873,
au *Journal officiel de l'Algérie* du 15 août 1873).

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur suit :

TITRE I^{er}. — DISPOSITIONS GÉNÉRALES

ART. 1^{er}. — L'établissement de la propriété immobilière en Algérie, sa conservation et sa transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'article 841 du Code civil.

ART. 2. — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1° A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2° A partir de la même époque, pour les conventions entre musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 24 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été constituée par voie de cantonnement ;

3° Au fur et à mesure de la délivrance des titres de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'article 3 ci après.

ART. 3. — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'article 20 ci-après.

La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu

(1) - les archives nationales de l'algérie, B.O.A, treizième année, 1873, Op.cit, P:440.

ملحق رقم (14): قرار تطبيق قانون 26 جويلية 1873 على الجزائريين⁽¹⁾.

N° 341. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — *Institution d'une commission spéciale pour l'application de la loi du 26 juillet 1873.*

ARRÊTÉ DU 6 OCTOBRE 1873

Le Gouverneur général civil de l'Algérie,

Considérant que la mise à exécution de la loi du 26 juillet 1873, sur l'établissement et la conservation de la propriété en Algérie, soulève de graves questions d'interprétation juridique et d'organisation administrative, qui devront être élucidées dans les instructions générales destinées aux agents et fonctionnaires chargés de l'application des mesures nouvelles ;

ARRÊTE :

ART. 1^{er}. — Il est institué à Alger une commission spéciale, qui aura pour mission d'examiner l'avant-projet des instructions désignées ci-dessus, de proposer, au besoin, toute organisation de personnel, et, en un mot, tout moyen de nature à assurer la rapide et bonne exécution des travaux.

ART. 2. — La Commission est composée ainsi qu'il suit :

MM. Le Directeur général des Affaires civiles et financières, président.

Warnier, député d'Alger.

Le premier président de la Cour d'appel d'Alger.

Le procureur général de la Cour d'appel d'Alger.

Le président du Conseil général d'Alger.

Le président du Conseil supérieur de Droit musulman.

Le conservateur des forêts de l'Algérie.

Le chef du service des Domaines à Alger.

Le directeur des Contributions directes.

Le commandant Aublin, chef de la section des Affaires indigènes.

⁽¹⁾ - les archives nationales de l'Algérie, B.O.A, treizième année, 1873, op.cit, P: 487.

ملحق رقم (15) : قانون 28 أفريل 1887 ⁽¹⁾.

N° 258. — PROPRIÉTÉ INDIGÈNE. — Loi ayant pour objet de modifier et de compléter la loi du 26 juillet 1873 sur l'établissement et la conservation de la propriété en Algérie.

LOI DU 28 AVRIL 1887

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ART. 1^{er}. — Il est apporté à la loi du 26 juillet 1873 les modifications et additions suivantes :

ART. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai, suivant les formes et conditions qui seront déterminées par un décret, aux opérations de délimitation et de répartition prévues par les paragraphes 1 et 2 de l'article 2 du sénatus-consulte du 22 avril 1863, dans toutes les tribus où ces opérations n'ont pas déjà été exécutées.

ART. 3. — En cas d'indivision entre plusieurs familles, constatée au cours des opérations prescrites par le chapitre 4^{er} du titre II de la loi du 26 juillet 1873, il sera procédé, dans les formes organisées par la dite loi, à la répartition, entre ces familles, des immeubles commodément partageables.

ART. 4. — Il ne pourra être procédé que dans les conditions et les formes de la loi française aux cessions, licitations et partages de droits successifs portant sur des immeubles soumis à loi du 26 juillet 1873.

ART. 5. — Un délai complémentaire de quarante-cinq jours, à partir de la transcription du titre français, est accordé à tout créancier hypothécaire ou prétendant à un droit réel sur l'immeuble, pour remplir les formalités d'inscription ou de transcription prescrites par l'article 19 de la loi du 26 juillet 1873.

Les inscriptions prises et les transcriptions faites après l'expiration de ce délai ne vaudront, à l'égard des tiers, qu'à partir de leur date.

ART. 6. — Les formalités spéciales prescrites par les articles 25, 26, 27, 28 et 30 de la loi du 26 juillet 1873, pour la transmission par des indigènes à des européens d'immeubles constituant des propriétés privées, au cas où la transmission aurait lieu avant la délivrance des titres, sont ainsi mo-

⁽¹⁾ - les archives nationales de l'Algérie, B.O.A, T XXVII, 1887, Imprimerie de L'Association ouvrière, Fontana et c. Alger, 1888, P: 534.

ملحق رقم (16): قانون 16 فيفري 1897 ⁽¹⁾.

N° 45. — PROPRIÉTÉ FONCIÈRE EN ALGÉRIE.

LOI DU 16 FÉVRIER 1897.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ARTICLE PREMIER. — Les procédures soit d'ensemble, soit partielles instituées par les titres II et III de la loi du 26 juillet 1873 et par la loi du 28 avril 1887 pour la constatation de la propriété privée et la constitution de la propriété individuelle, sont et demeurent abrogées.

Néanmoins, les opérations commencées en exécution de ces deux lois pourront être continuées jusques et y compris la délivrance des titres de propriété.

Il pourra être procédé aux opérations d'acquisition ou d'échange de plusieurs parcelles, soit par l'Etat, soit par les particuliers, conformément à la procédure d'enquête partielle prévue par la présente loi.

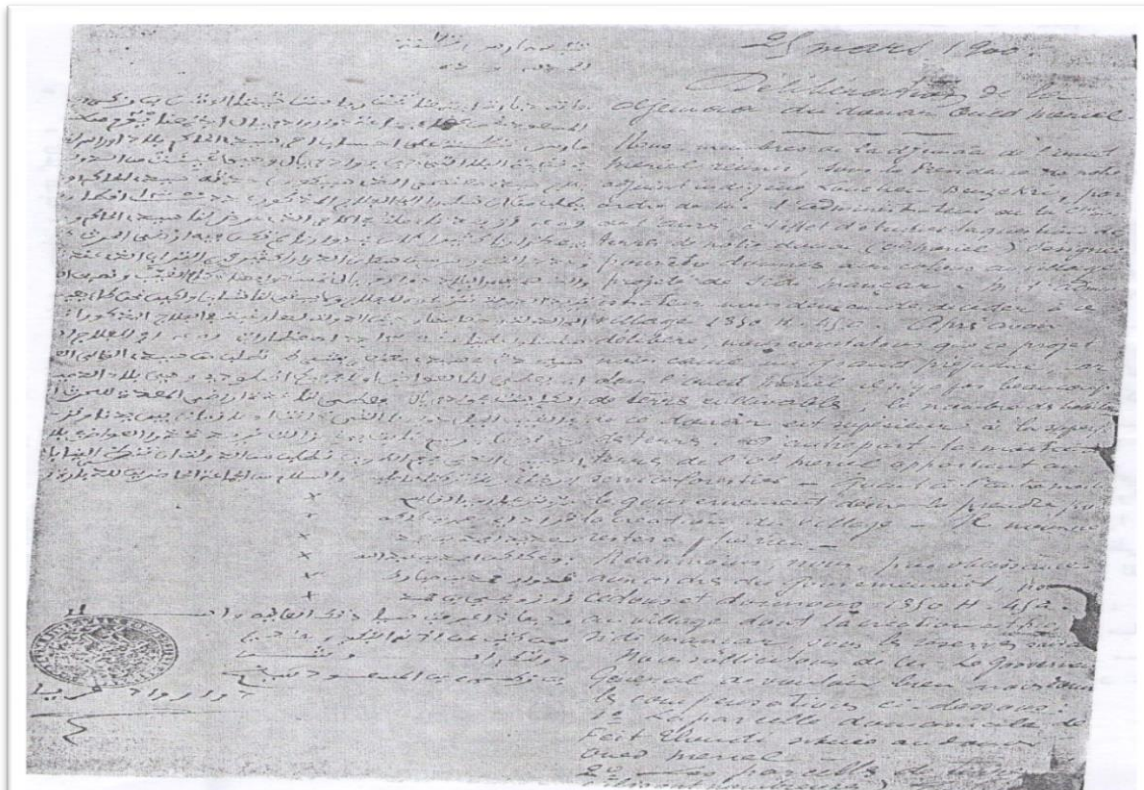
ART. 2. — Les titres délivrés par l'administration des domaines, à la suite des procédures édictées par la présente loi, assureront, à l'égard de tous, la propriété entre les mains des bénéficiaires de ces titres : tous les droits réels non légalement maintenus à la suite de ces procédures seront définitivement abolis, quelles que soient la nature et la date de l'acte constatant ces droits.

ART. 3. — A compter de la délivrance de ces titres, les immeubles auxquels ils se réfèrent resteront, quels que soient leurs propriétaires, soumis à toutes les prescriptions de la loi française, sauf les exceptions prévues aux articles 16, 17 et 18 ci-après.

ART. 4. — Dans tout territoire compris dans le périmètre d'application de la présente loi, tel qu'il est déterminé par l'article 12 ci-après, les propriétaires comme les

⁽¹⁾ - les archives nationales de l'Algérie, B.O.A, 1897, Imprimerie de l'Association ouvrière, Fontana et c. Alger, 1888, P: 135.

ملحق رقم (17): شكوى سكان دوار واد مريال بالأوراس من مصادرة أراضيهم (1) .



شكوى السكان من مصادرة أراضيهم
في 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته ديانة *

اجتمعنا تحت رئاسة شيخنا الوشن بن زكري بن المسعود ، نحن أعضاء
جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على
احساب امر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا في قضية البلاد التي هي
في واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معصر الذي سيكون
حديقة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلوا الى الفلاج المذكور
عدد 1350 أقطار و 45 آر . بعد تاملنا في الأمر الذي عرض لنا سيدي
الحاكم وجدنا فيه ظرارتنا كثيرا الآن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرت
كثيرا ، وعدد النقوس من سكان الدوار اكثر في التراب الذي عندنا
والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب ، ونصف الباقي
تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ، ولكن نحن طامعين الى
الدولة وحكامها ، وحيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور اتنا سلمنا
واعطينا عددا 1350 . هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي
معصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطي لنا العواض أولا في
فيظ اطلودي وهي بلاد الدمين الكائنة في واد مريال ، يعطي لنا عدة اراضي
المعدة للحرت التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدينا
ونزعت ودخلوها في رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض في بلاد
الدمين الذي في قم الطوب . نطلب من الدولة أن تنظر اليينا بالرضاء
ولا تتركنا هاملين . والسلام من الجماعة الحاضرين للديانة وهم :

حموش عمار بن بلقاسم ، قرادي معمر بن كاكة ، سعيد احمد بن
محمد ، بو عكاكر احمد بن عبد الله ، قدوار محمد بن مبارك ، وزو يحيى
بن محمد . وبهاذا عرفت سياك العالمة والسلام . ممن كتب عن اذنه
ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد
مريال . (1)

(1) - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر ، ص: 167 - 168 .

ملحق رقم (18) : نموذج لإعلان عن فتح تحقيق جزئي تطبيقا لقانون 1897 ⁽¹⁾.

DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE
 EXÉCUTION
 Arrêté du 18 février 1932 et du décret du 15 juin 1932
AVIS
 Enquête partielle n° 3363

Le Préfet du département de Constantine fait connaître à tous intéressés que le procès-verbal de l'enquête partielle requise par M. Belloni (Monsieur les Juges) pour des immeubles de propriété collective, situés dans le douar de Spahli, a été élu le 15 janvier 1932, et depuis le même jour, à la suite de la communication de ce procès-verbal, une instruction en langue arabe de ce procès-verbal a été également édictée, le même jour entre les voisins du Gaid du douar de Spahli, y résidant.

Pendant le délai de quarante-cinq jours, à compter de la date de la clôture et du dépôt du procès-verbal, toutes personnes peuvent en prendre communication et faire connaître, à la suite de ce document, tous les dires et réclamations concernant les droits qu'elles pourraient avoir à exercer sur les immeubles dont il s'agit.

Constantine, le 15 janvier 1932
 Pour le Préfet,
 Le Secrétaire Général,
Boussel

أمالة قسطنطينية
 بقدر التحقيق المعمول به
 م 3 أوت 1932 و 15 جوان 1932
 عرض المثلث
 دوائر سمجة حلي

اعلام
 السيد الجزئي المصلح بـ 3363

أن مامل مبال قسطنطينية اضر الى من له مدخل في هذا البحث أن مدخل حال السيد الجزئي الذي طلبه كلفني منصوصه من العريبي والشعوبي لاعتبارات مبررة بالنسبة لا تشكو الكي بدور... من هذا حلي

قد تم يوم 15 جانفي 1932... وروى في ذلك اليوم بداره من هذا بقدر التحقيق المعمول به... من هذا حلي

حيث سكناء
 في اجل شهر واحد من يوم المصادق وروى يمكن لكل احد ان يطلع عليه ويطلب في اضره جميع الاعمال والاعمال المتعلقة بالحقوقي التي يمكنه الاتصال بها في العمارات المتعارف بها

كتب في قسطنطينية يوم 15 جانفي 1932
 وبالنسبة من مامل المبالاة
 امضاء الخائب العام
 كرومديل

CERTIFICAT DE PUBLICATION

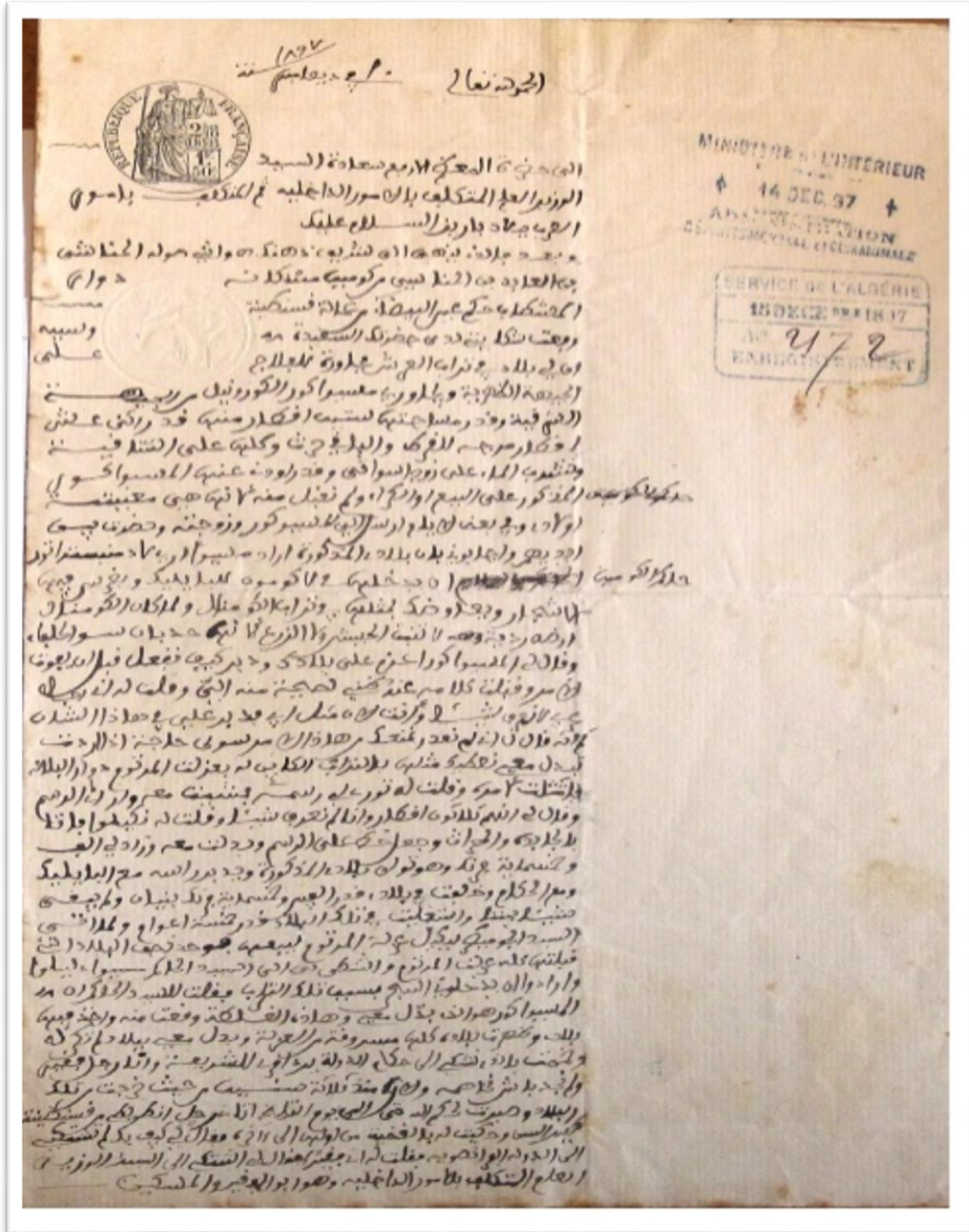
Le... certifie que l'avis ci-dessus a été publié sur les marchés de la tribu d... et affiché en français et en arabe à la suite de la communication de... et à la suite de la justice de paix d...

ainsi que de la résolution du 15...

Imprimé à Valenciennes D. BRUN

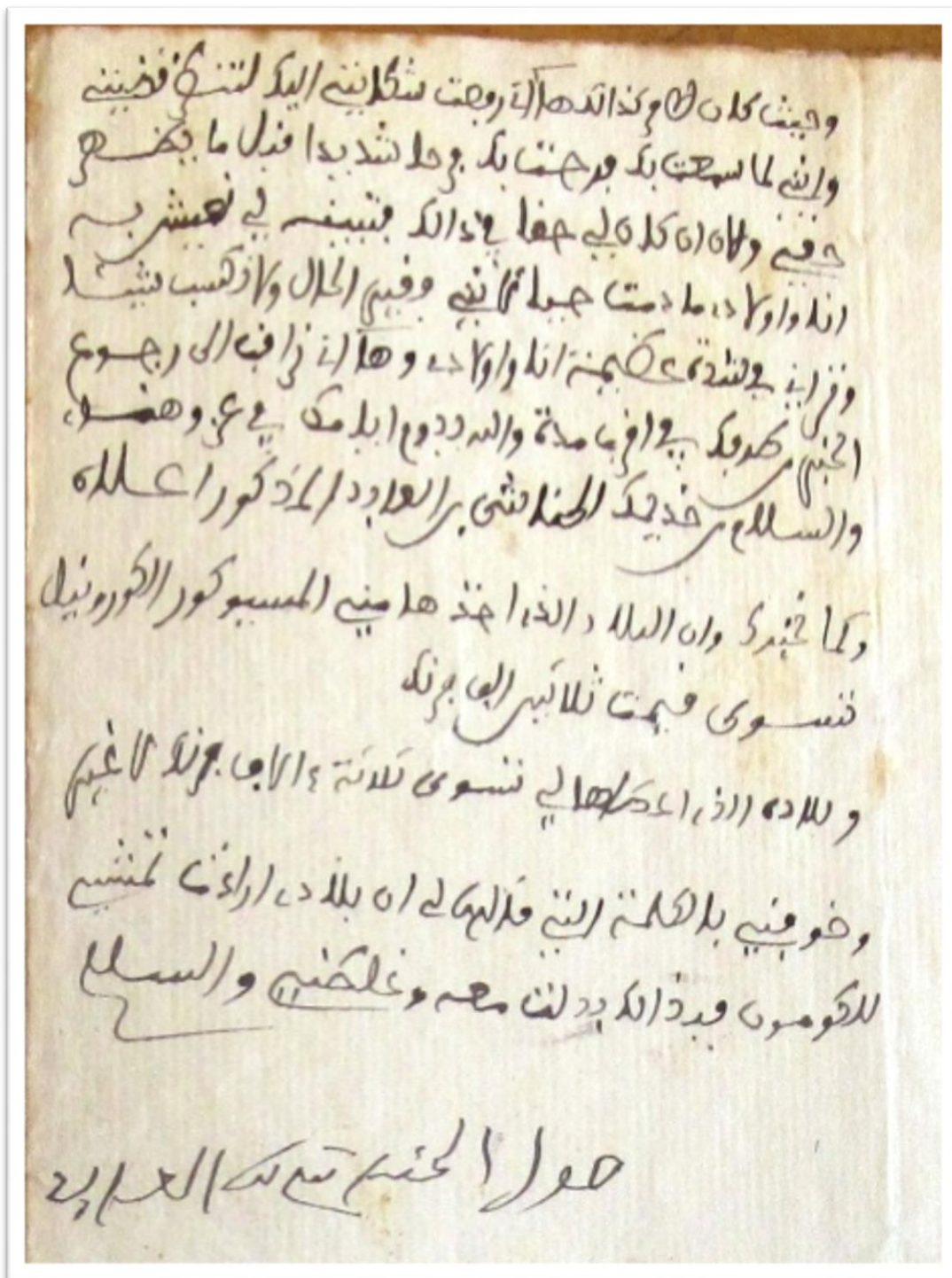
(1) - A.N.O.M , G.G.A. carton 3M / 253.

ملحق رقم (1/19): فلاح من بلدية مسكيانة يشتكي للحاكم العام من ابتزاز أحد العمرين⁽¹⁾.



⁽¹⁾ - A.N.O.M , G.G.A. carton 2M/1.

ملحق رقم (2/19): فلاح من بلدية مسكيانة يشتكي للحاكم العام من ابتزاز أحد المعمرين⁽¹⁾.



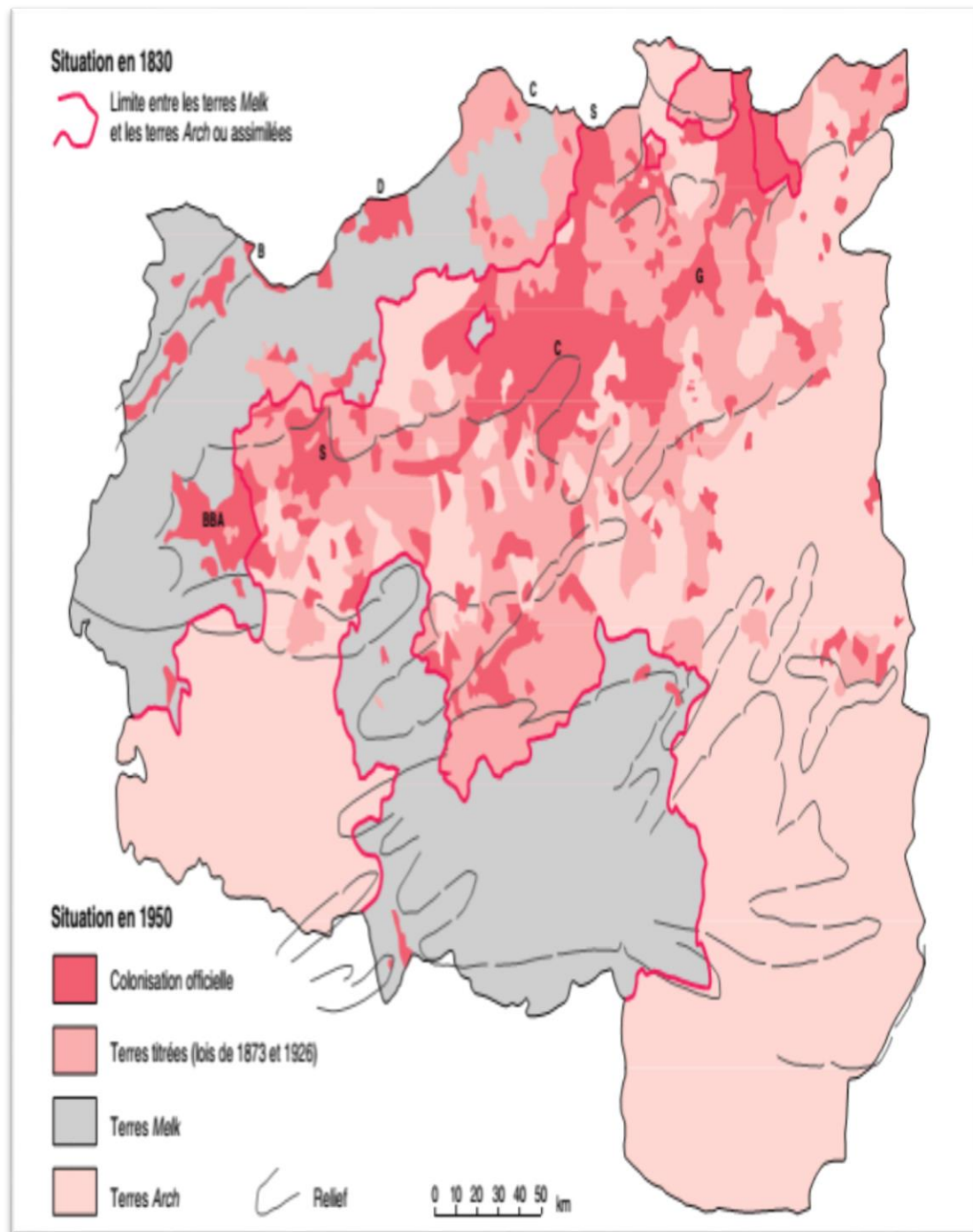
(1) - A.N.O.M , G.G.A. carton 2M/1 .

ملحق رقم (20): مجموعة من فقراء مسكينة يلتمسون من الحاكم العام منحهم قطعة أرض لبناء مساكنهم⁽¹⁾

الحمد لله
 سكان بلادنا
 مسكينة
 سعادته العبد المذنب
 الامام الاربعي والي العالمين
 الفقير نور السلطنة
 من كثر الرعية وبعده
 الى بلادنا نحن فقراء
 مسكينة نطلب منكم
 لتعينا على ما خفتنا
 من قلة الارزاق
 ونحن لست مثلكم
 في الكسب
 على البرقة ولا
 في الخبز
 نحن على احوالنا
 الكراء في كل شهر
 نطلب منكم
 لطفنا اريد
 فلاح مسكينة
 بيه انفسنا
 كما نكرنا
 والدولة
 سادتنا
 مرزوق
 عماد
 (موت)
 سعي
 (امر)
 (عرب)
 سعي
 مرزوق

(1) - A.N.O.M , G.G.A. carton 321/28.

ملحق رقم (21): خريطة وضعية الملكية العقارية في عمالة قسنطينة من (1830 – 1950) ⁽¹⁾.



⁽¹⁾ – Menouba Hamani, Lorsqu'une Collection de Cartes Raconte L'histoire Agricole de L'est Algérien, Mapped monde, 2 /1993, P: 04.

ملحق رقم (1/22) : مستخرج سجل المداولات للجنة البلدية
(البلدية المختلطة تبسة 1954)⁽¹⁾

Département de Constantine
Arrondissement de Constantine

COMMUNE MIXTE
de
TEBESSA

SESSION ORDINAIRE DU MOIS D Aout 1954
Séance du 20 septembre 1954

N°

L'an mil neuf cent cinquante- quatre , et le vingt septembre
à dix heures du matin la Commission Municipale
de la Commune-Mixte s'est réunie au lieu habituel de ses séances, sous la
présidence de M. RENE ORRU-Administrateur
par suite de la convocation du 10 septembre 1954

OBJET
DE LA DÉLIBÉRATION
Mise en ferme des droits
de place à percevoir sur
les marchés de Chéria-Bir
El Ater- Ras el Euch-
El Oglia- Ferkan- Bir Oum
Ali et Oglet Ahmed El Me
zera

Cahier des Charges

Sous-Préfecture
DE
CONSTANTINE
Ar. le
N° 26 SEP 1954

Calds AHMED CHAOUCH Rachid- MECHERI Belgacem- AZZOUZ Ali-
ZIANI Lamine- GABA Abderrahmane- MECHERI Lazhar- GABA
Mohammed- KHEDIRI Younés-
Présidents: AZZEDINE Hainoui - ZEDIRI Ali- NASRALLAH
Haceur- MEDES Larbi- MERIEM AMORÉ MECHERI Hacène-
HAMDADOU Bachir- SMAALI Mohammed- BECHOUE Larbi-
BAKKOUCHE Mohammed-
Conseiller M'RAH Messaoud-

NOMS DES CONSEILLERS

PRÉSENTS: Caid MECHERI Ali-
Présidents; GUETTAL Arassa- TAHAR Mohammed- GABA Salah-
Eddine-
Conseillers; ASSOUL Assoul- NOURI Hama-

Décrois: Bachagha GABA Hafei-

DÉMISSIONNAIRES: Agha ZIANI Amara-Mis à la retraite-

Les membres réunis étant en nombre suffisant pour délibérer valablement,
le Président déclare la séance ouverte et M. AHMED CHAOUCH Rachid
est désigné au scrutin secret pour remplir les fonctions de Secrétaire.

BUDA - IMP. A. A. HAUGUEH

(1) - متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم، تبسة.

ملحق رقم (2/22): مستخرج سجل المداولات للجنة البلدية والخاص بشروط كراء الأسواق في البلدية المختلطة تبسة 1954 (1).

- Objet -

Mise en ferme des droits de place
à percevoir sur les marchés de
Chéria-Bir El Ater- Ras el Euch-
El Oglia- Ferkane- Bir Oum Ali- et Oglet
Ahmed El Mezeraa

CAHIER DES CHARGES

Le Président expose à l'Assemblée que la mise en
ferme des marchés de Chéria- Bir el Ater- Ras el Euch-El Oglia
Ferkane- Bir Oum Ali- et Oglet Ahmed El Mezeraa, arrive à expira-
tion le 31 décembre 1954 et qu'il est nécessaire de prévoir une
nouvelle adjudication.

A cet effet, il a été établi un nouveau cahier des
charges pour les marchés ci-dessus désignés, prévoyant l'affermage pour une période de trois ans, allant du 1^{er} janvier 1955
au 31 décembre 1957.

Il le soumet à la Commission Municipale.

Après examen et à l'unanimité des membres présents,
la Commission Municipale:

- adopte les propositions de son Président-
- prie Monsieur le Préfet de vouloir bien approuver la présente délibération, et le présent cahier des charges.

Pour extrait conforme
L'Administrateur chef de Commune,

ARRIVÉE
OCT. 1954
N° 5870

DE CONSTANTINE
VU & APPROUVE
Const. 9 OCT 1954
F. LE PRÉFET
Le Secrétaire Général

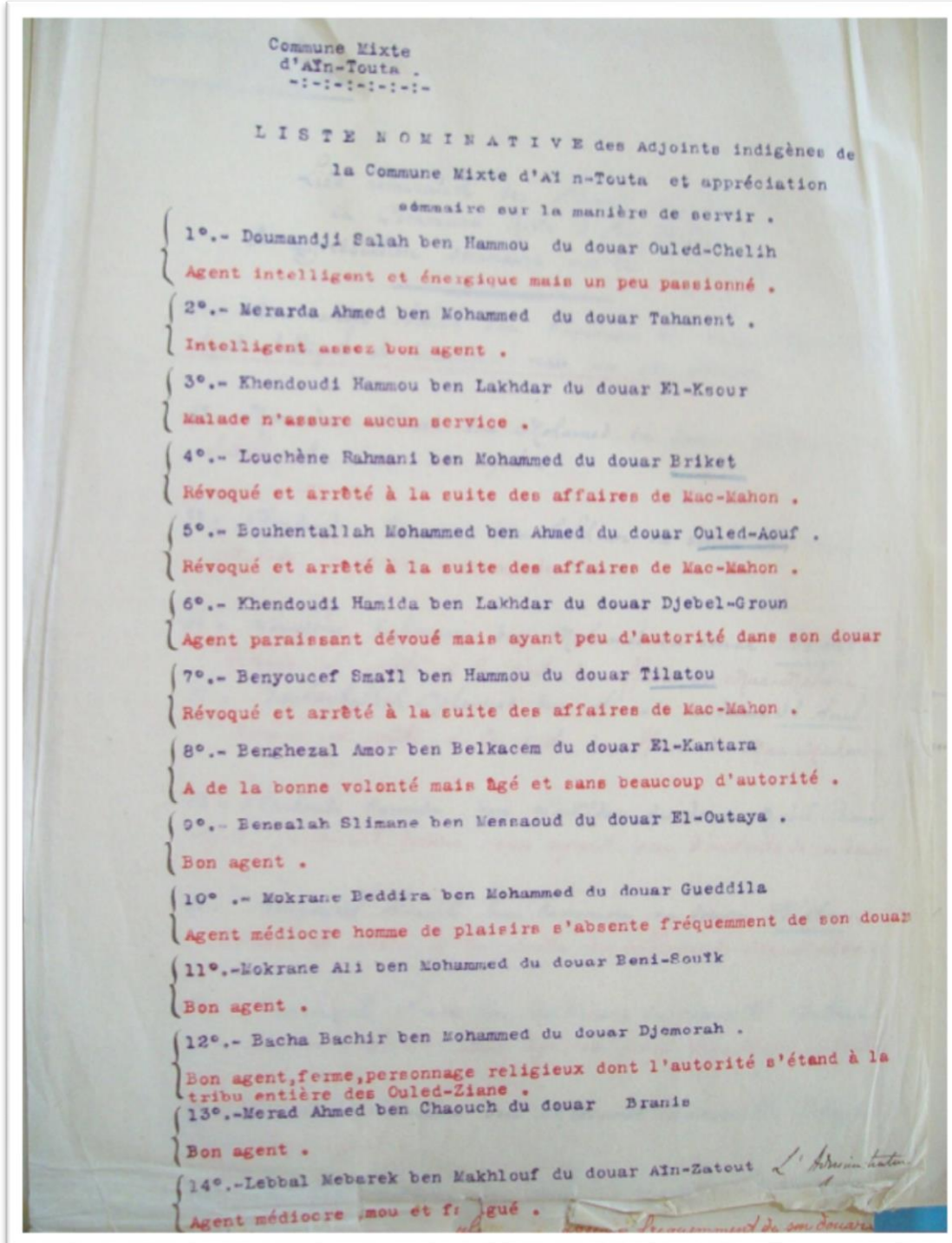
PRÉFECTURE
DE CONSTANTINE
2^{ème} Division
2^{ème} BUREAU
N° 6839

Monsieur l'Administrateur
de Tébessa
(S/c. S. S. Constantine)

Signé : FAUSEMAGNE

(1) - متحف المجاهد، صندوق حفظ دون ترقيم، تبسة.

ملحق رقم (23): تقرير إداري فرنسي يمثل قائمة بأعوان من الأهالي مع ملاحظات تقييمية (1).



(1) - A.N.O.M, boîte 8x 218-221.

ملحق رقم (24): نموذج من التقارير الإدارية التي كانت تنجزها فرنسا حول سيرة أعوانها⁽¹⁾.

MINISTRE U Aïn-Touta .
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGERIE
AFFAIRES INDIGÈNES
DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE

RENSEIGNEMENTS INDIVIDUELS
pour servir au recrutement du personnel administratif indigène, à la surveillance politique et administrative des populations musulmanes.

1^{RE} CATÉGORIE
Confréries religieuses musulmanes (Chiouks, mokaddems, marabouts locaux)

Confrérie de « Rahmanias » .
Nom, prénoms et âge : YAHIAOUI (Saïd ben Hamida) 40 ans .
Titres et qualités⁽¹⁾ Mokkadem
Résidence : douar Djebel-Groun .

1.
Notice succincte
Historique de sa famille, origine, lieu de naissance. — Age, caractère, intelligence — moralité — aptitudes — manière d'être avec les représentants de l'autorité française — Faits à son actif — Faits à son passif — Fortune personnelle — Composition de sa famille. — Etablir à l'occasion l'arbre généalogique — Signaler les personnes marquantes (1) .

(1) Indiquer le rang qu'il occupe dans la confrérie « Cheikh ou Mokkadem les titres qu'il a pu acquérir dans l'armée ou l'administration, les fonctions publiques qu'il a remplies, les distinctions honorifiques qu'il a obtenues, etc.

Né au Douar Djebel-Groun, vers 1876, d'une famille maraboutique, dont le père et le grand-père ont été Mokkadems de la Mosquée de Sidi-Yahia la plus ancienne de la commune et dont l'installation remonte à plus de deux siècles . De caractère doux et tranquille, d'intelligence ouverte ne paraît pas avoir d'aptitudes spéciales .

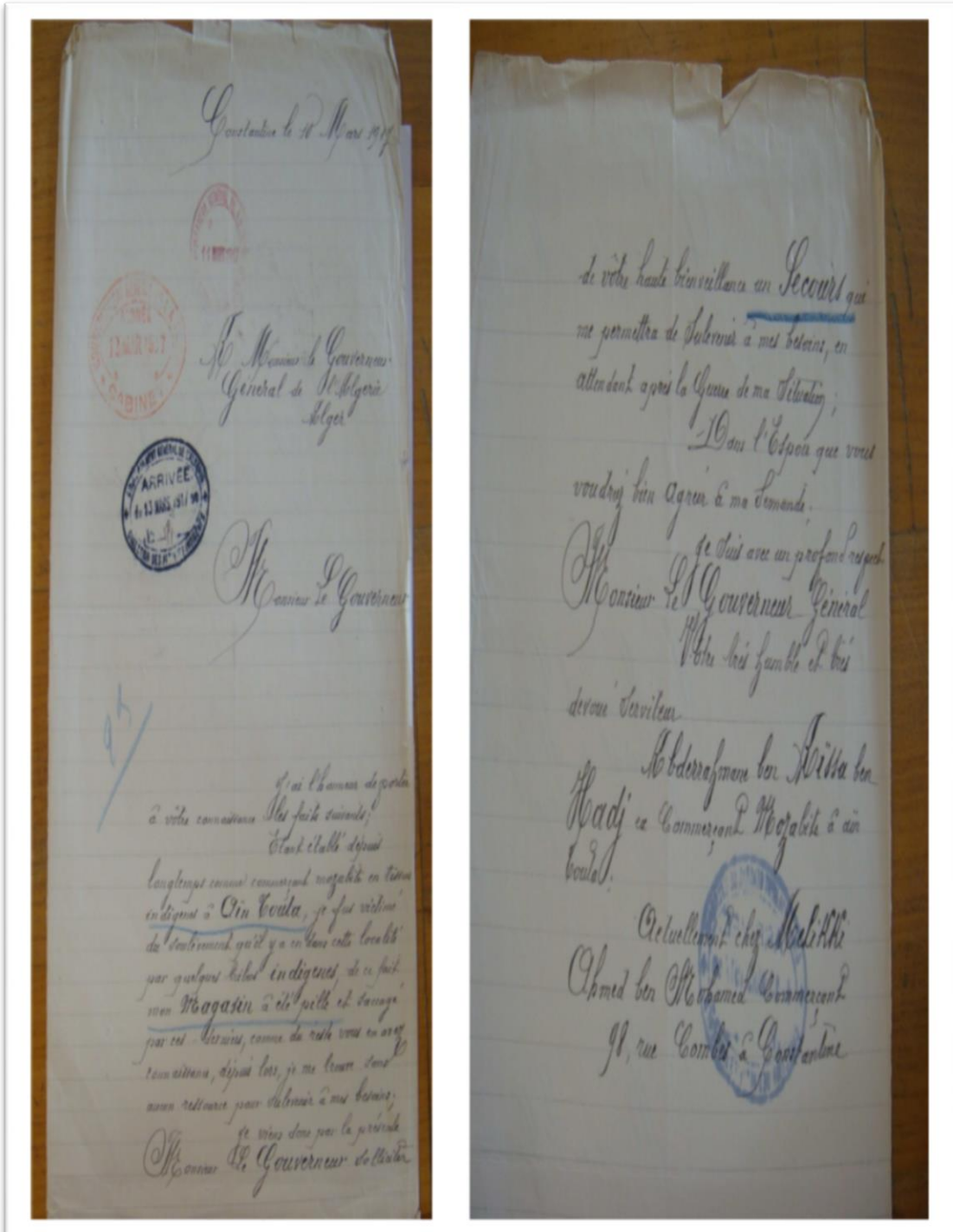
Respectueux et soumis envers les représentants de l'autorité française n'a aucun fait à son actif et à son passif . Jouit d'une assez grande ~~aisance~~ aisance charitable et se montre ~~hospitalier~~ et hospitalier .

2.
Influence morale et politique
Faire ressortir l'influence qu'il aurait pu acquérir sur ses coreligionnaires par son caractère, ses manières d'être ses alliances politiques ou de famille avec les personnalités importantes — Est-il chef de cōff ? — Entretient-il des relations avec les Européens, les Agents d'affaires, etc.

Son influence est très restreinte et ne dépasse pas les limites des douars Djebel-Groun et El-Ksour
N'est pas chef de cōff. N'entretient aucune relation avec les européens ni les agents d'affaires .

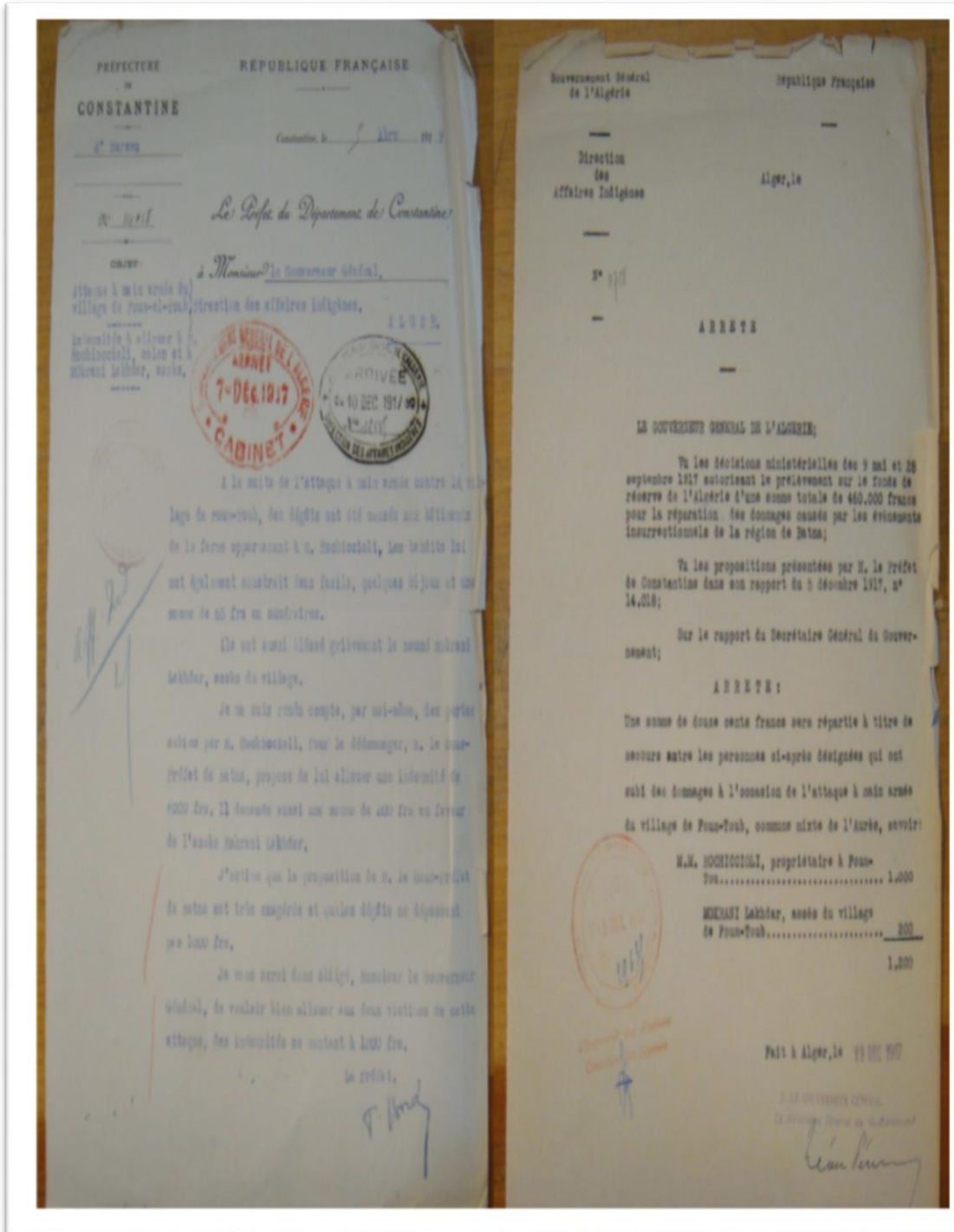
(1) - A.N.O.M, boîte 8x 218-221.

ملحق رقم (25): نموذج من التقارير الإدارية التي كانت تنجزها فرنسا حول سيرة أعوانها⁽¹⁾.



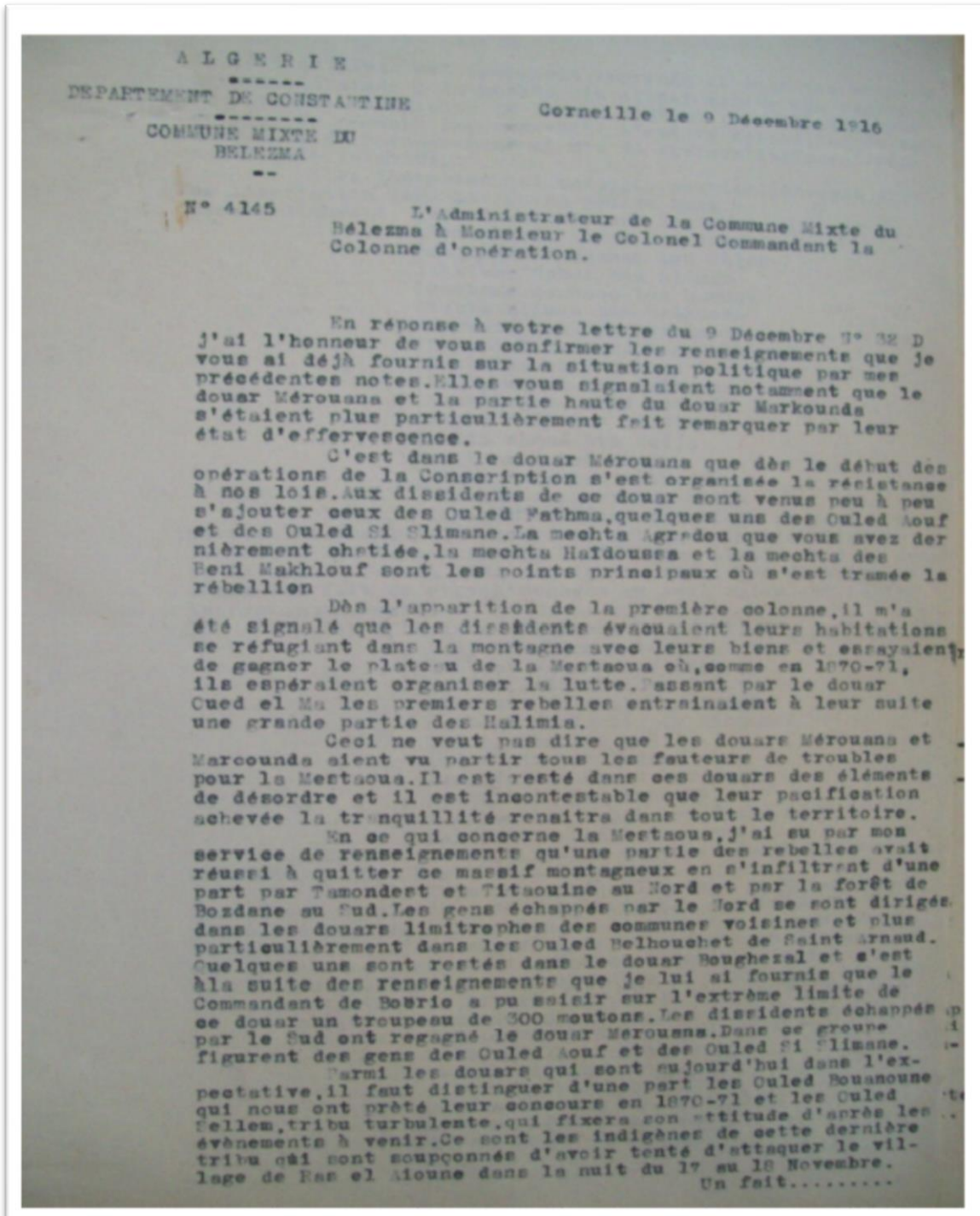
⁽¹⁾ - A.N.O.M., petignot ,boite 2H 90.

ملحق رقم (26) : وثيقة تمثل تشكيل لجنة تقييم الخسائر والتعويضات لبعض المعمرين المتضررين من هجوم الثوار على فم الطوب في 1917 ⁽¹⁾.



(1) - A.N.O.M , boîte 2H 90.

ملحق رقم (1/27): تقرير حول رفض التجنيد الإجباري من طرف الأهالي في منطقة بلزمة (1).



(1) - A.N.O.M, boîte 8X 218-221.

ملحق رقم (2/27): تقرير حول رفض التجنيد الإجباري من طرف الأهالي في منطقة بلزمة (1).

Un fait qui leur est également reproché et dont les auteurs appartiendraient à la mechta Ain Afahai mérite une répression. Un cavalier auxiliaire du bureau s'étant rendu là-bas pour essayer de ramener les conscrits s'est vu dépouiller de son cheval et du harnachement et n'a dû vraisemblablement son salut qu'à la fuite.

Les indigènes qui ont, plus particulièrement, été de l'agitation dans les Ouled Sellem sont :

Douar Talkhempt (Benkabouche Ziadi ben Guidoum
) Benbelkhir Ahmed ben Ammar
(Meguellati Mamar ben Salem
) Attiche Tahar ben Sliman
(Ouchène Hamenna ben Hammeu
) Betit Sliman ben Belkacem
(Bensaid Mebarek ben Ammar
) Sahraoui Hamenna ben Mohammed
(Benbelkacem Mohammed ben Ammar
) Kalba Rabah ben Belkacem
(Benslimane Salem ben Ali
) Betit Amor ben Seddik
(Betit Ahmed ben Hadja
) Betit Amor ben Seddik
) Kabba Said ben Belkacem
(Bensaid Ameghar ben Salah

Dans le douar M'eil deux fractions se sont plus particulièrement fait remarquer par leur indiscipline : La mechta Kef Lahmar située à l'extrême limite nord du douar et la mechta Tasse. Hier encore une vingtaine d'indigènes armés ont fait de graves menaces au seul colon qui habite la région: M. Roche.-

Les principaux auteurs de troubles y sont :

Benyahia Hammeu ben Sahnoune
Rebbouh Hammeu ben Nekkas
Zeddou Belkacem ben Tahar
Mansouri Mebarek ben Saadi
Rebbouh Hamlaoui ben Mohammed
Dridi Saou ben Badji
Dridi Ali ben Badji
Bouabdallah Ahmed ben Ferdi
Ammari Ali ben Mansour
Bouabdallah Rabah ben Mohammed
Belferdi Zerrouk ben Ahmed

Dans les autres douars quelques faits isolés méritent de vous être signalés :

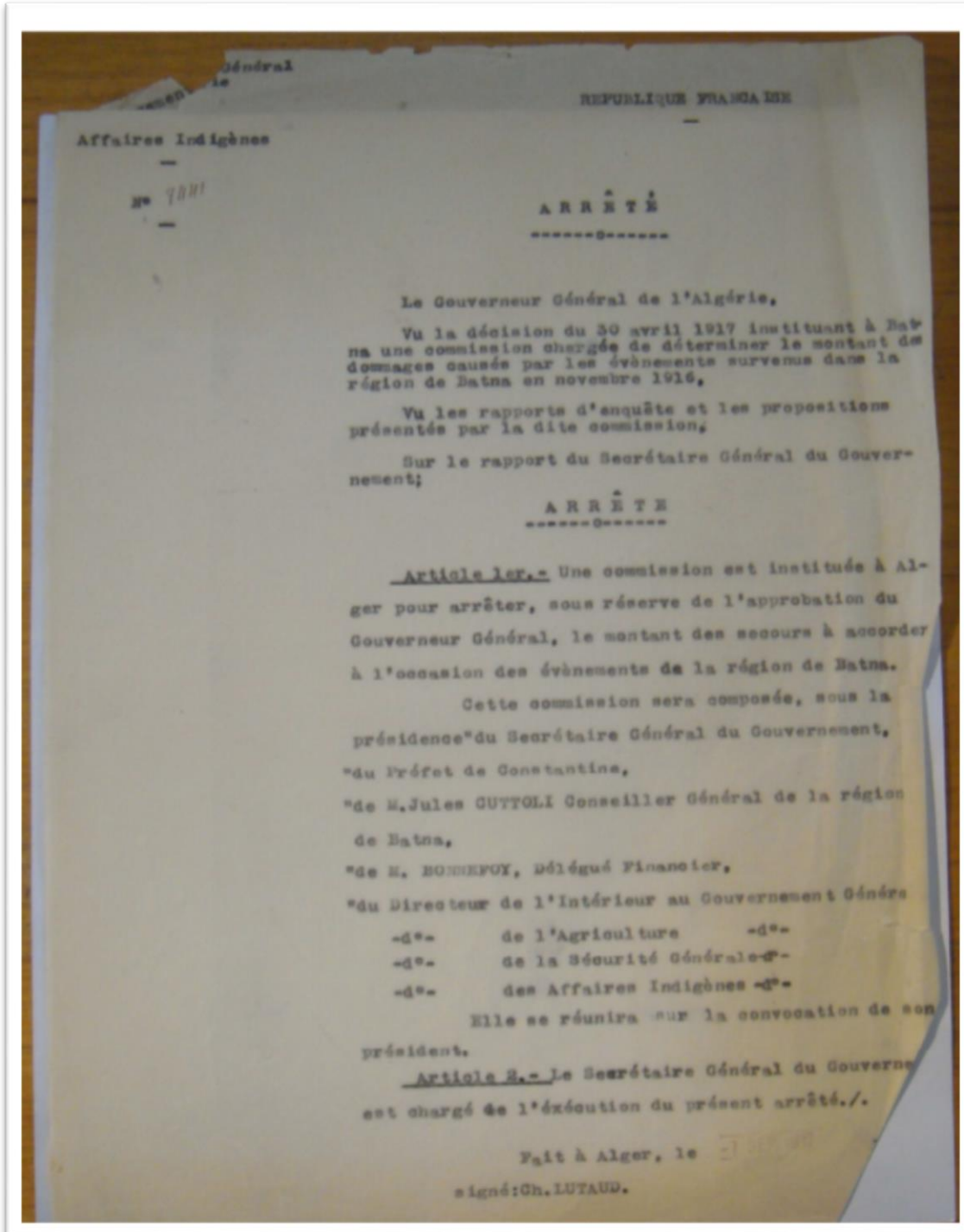
1°.- La fraction Dra Kellalouche du douar Boughezal est en grande partie habitée par des Helaimia qui y ont été recensés à la suite de la création du centre de Bernelle. Or il m'est signalé que la plupart d'entre eux ont fait cause commune avec les dissidents et ont gagné le Mestacoua. Quelques uns cependant sont restés dans l'ordre et la soumission. Les dissidents, qui je tiens à le répéter, ne sont pas des Bouacouis mais bien des Helaimia sont :

Souala Mohamed ben Said
Messaadi Ahmed ben Ammar
Khelfi Seddik ben Lakhdar
Seltani Mebarek ben Aissa
Messaadi Tahar ben Messacou
Seltani Hamenna ben Ammar
Souala Ammar ben Ahmed

2° Dans le.....

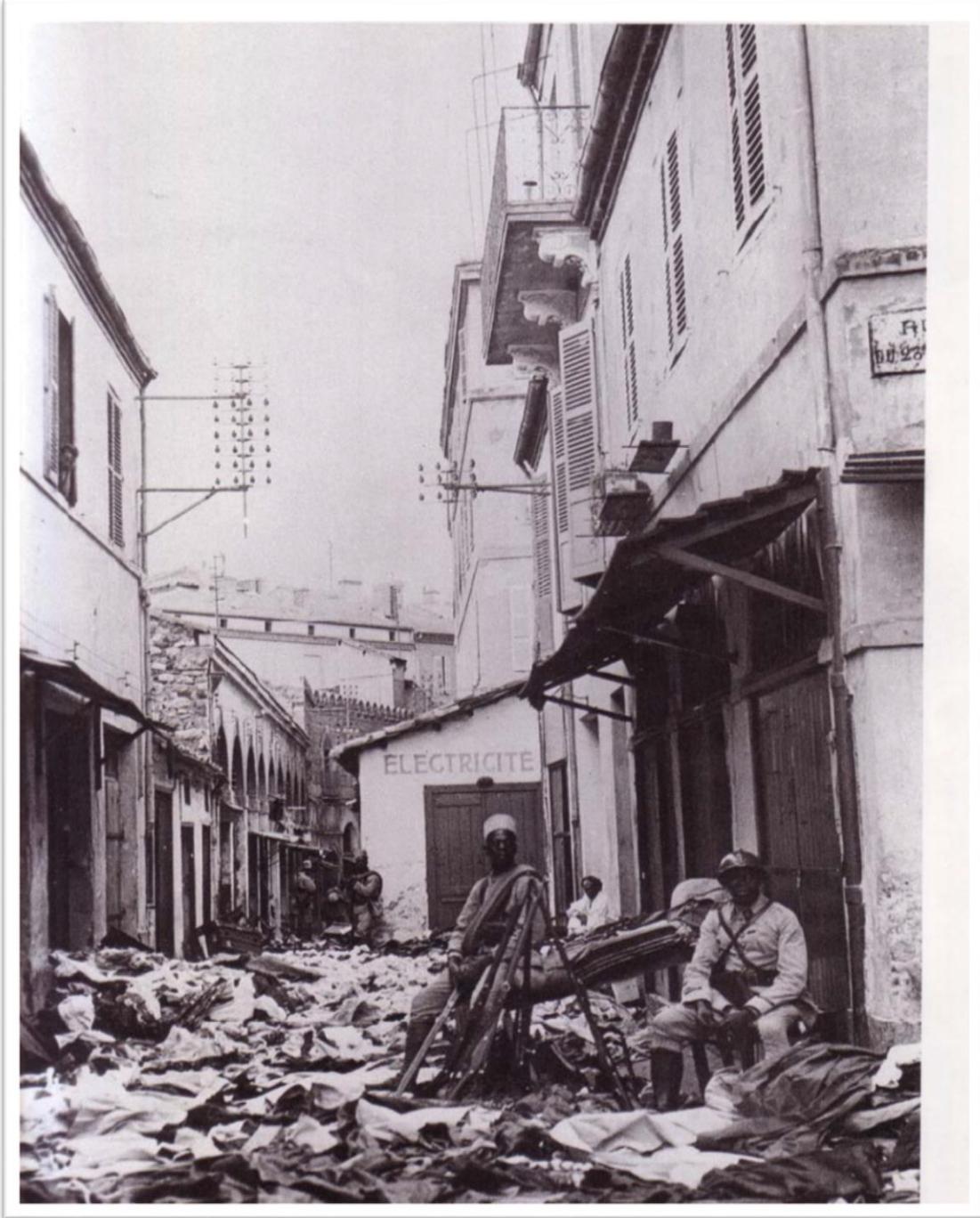
(1) - A.N.O.M , boîte 8X 218-221.

ملحق رقم (28): تشكيل لجنة لتحديد قيمة الخسائر الناتجة عن أحداث نوفمبر 1916
في منطقة باتنة (1)



(1) - A.N.O.M, boîte 2H 90.

ملحق رقم (29) : أحداث قسنطينة الدامية سنة 1934 ، هنا فرقة الرماة السنغالية أمام المحلات المسلوقة (1).



(1) - Jacque Borgé et Nicolas Viasnoff, Archives de l'Algérie. Edition Michèle Trickvel, 1995 , P: 81.

بيليو غرافية

البحث

أولاً: الأرشيفات

1 – غير المنشورة:

أ – أرشيف ما وراء البحار أكس آن بروفانس (فرنسا):

Archives Nationales d'Outre -Mer, Aix-en-Provence (A.N.O.M.)

1- Série H : administration indigène.

1. A.N.O.M, G.G.A, 2H90, Rapport sur les événements de la Région de Batna, conuissions d'évaluation des pertes
2. A.N.O.M, G.G.A, 6H33, chefs indigènes de la subdivision de Bône Dossier N°1, pétition San date des Nbail, ouled Dane, ouled si Afif, Beni yahi, Beni Guecha, au général de lacroi.
3. A.N.O.M, G.G.A, 8H14, Organisation administrative (1838/1953).
4. A.N.O.M, G.G.A, 10H60, Tableau Statistique de la population arabe soumise à l'administration militaire.
5. A.N.O.M, G.G.A, 16H25, Note sur le cheikh Messoud Ben Noui chefs indigènes du cercle de souk Ahras.

2- Série 8x : Etudes et pièces diverses.

1. A.N.O.M, G.G.A boîte 8X9à 23, Banditisme au pays chaouia Etude par Petignot : le Banditisme dans le Belezma et la région d'Ain Touta.
2. A.N.O.M, G.G.A boîte 8X218 à 221, Notices sur le bonditisme dans le belezma et la région d'Ain Touta.

ب – الأرشيف الوطني التونسي: (A.N.T)

1- A.N.T, série A, carton1, dossier 20/2 N° 13, le 10/01/1901

2 – أ.و.ت، السلسلة التاريخية، حافظة 223، ملف 384، وثيقة عدد 85.

3 – أ.و.ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 241، وثيقة عدد 72 مؤرخة في 18 سبتمبر 1848

ج – الأرشيف الوطني الجزائري (بير خادم):

1. A.N.A, G.G.A. l'art 6 :2 et l'art 8 de la loi de 09/12/1885, (Alfa, renseignement généraux carton : DZ/AN/10E /014, et dossier relative à réglementation de la production et de l'exploitation de l'alfa, Houssin Day – Oran - Constantine).
2. A.N.A, G.G.A. loi de 16/03/1916, dossier relative à la réglementation de la production et de l'exploitation de l'alfa, Houssin Day – Oran – Constantine.
3. A.N.A, Boite 317, rapport Annuel sur l'annexe d'El-oud 1938.
4. A.N.A, Boite 051, contribution direct, impôts arabe (1906-1945), mémoire de conseil du gouverneur générale d'Alger.

د – أرشيف ولاية قسنطينة: (A.W.C)

1. A.W.C, fonds des archive communales (AC), dossier 378, cmKhenchela .1935-1937 .

2. Octave Depont, les Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna 1916, tome 01.

هـ—أرشيف ولاية المسيلة: (A.W.M)

1. ACMM, B127, (DossierBoudiaf)
2. ACMM, B127, D1 (letter du Gouverneur général, au préfet de Constantine le: (11/12/1897)
3. ACMM, B257, (DossierBoudiaf)
4. ACMM, B257, letter du Boudiaf Mohamed le: 01/01/1945

2 _ المنشورة:

أ – المنشورات الرسمية للحكومة العامة:

1. Documents Algériens, série économique, L'hydraulique et la colonisation en Algérie, N° 2 - 01/11/ 1945.
2. Documents Algériens, série économique, L'alfa en Algérie, N° 24 - 01/ 05/ 1947.
3. Document Algériens, Résultats du Recensement du 31 Octobre 1948, Série social, Démographie, N° 26 – 1er Aout 1949.
4. Documents Algériens, série économique, l'équipement hydraulique de Algérie, N° 56 - 15/01/1949.
5. Documents Algériens, série économique, agriculture le tabac en Algérie, n° 63 – 30 juin 1949.
6. Documents Algériens, série économique, le tabac en Algérie, Annexe 1et 3, n° 63 – 30 juin 1949.
7. Documents Algériens, série sociale, émigration, L'émigration des musulmans algériens en France, N° 30, le 8 avril 1950
8. Documents Algériens, série économique, agriculture, la production de l'agriculture algérienne en 1950, N° 81 - 30/ 10/ 1951.
9. Documents Algériens, série économique, agriculture, les cultures fruitières algériennes, N° 95 - 14/ 08/ 1952.
- 10.Document Algériens, la situation démographique de l'Algérie en 1954, Série social, Recensement du 31 Octobre 1954, N° 46 – 25 Mai 1955.
- 11.Documents Algériens, Série Economique : La situation économique de l'Algérie en 1954, N° 116 – le 15 Juin 1955.
- 12.Documents Algériens, l'émigration des musulmans Algériens en France (principaux aspects démographiques, économiques et sociaux) N° 49, 5 juillet 1956.
- 13.Documents Algériens, Série économique, Annexes, Agriculture, Evolution de la production Animale,
- 14.G.G.A, Notice sur les forêts d'ominiales de l'Algérie, Giralt imprimeur du gouvernement Général, Alger, 1894,

- 15.G.G.A, Notice sur les impôts arabe (1845-1890), 1^{er} bureau contribution directs, rédigée par ordre de M. G. D. La ferrière, imp. GALMICHE, Alger, 1899.
- 16.G.G.A, de la colonisation d'Algérie, imprimerie. Gouv-géné, Alger.1889.
- 17.G.G.A, ALGERIE, Quelques Aspects de problèmes économiques et sociaux, éditée sur l'instruction du Robert Lacoste, imprimerie officielle, Alger, 1956.
- 18.G.G.A, Annuaire Statistique de l'Algérie, 1916/1921 et 1922/1923 et 1924/1939
- 19.G.G.A, Bulletin du Gouvernement générale de l'Algérie septième année 1867, imprimerie Typographique el lithographique, Bouyer, Alger 1868.
- 20.G.G.A, conseil Général du département de Constantine. Session 7 octobre, 1893.
- 21.G.G.A, Conseil Général, Procès verbaux des délibérations du conseil Général, Rapport de Monsieur le préfet, Rapport de délibérations de commission départementale 24 février 1906.
- 22.G.G.A, Conseil général du département de Constantine, session ,17 Avril 1917.
- 23.G.G.A, Conseil général du département de Constantine, Ravitaillement des populations civiles ,17 Octobre 1917.
- 24.G.G.A, Conseil générale, 1927.
- 25.G.G.A, Délégations Financieres Algériennes, 1898.
- 26.G.G.A, Délégations Financieres Algériennes, section indigènes 1907.
- 27.G.G.A, Délégations Financières Algériennes, Juin 1910.
- 28.G.G.A, Délégations Financières Algériennes, 1911.
- 29.G.G.A, Délégations Financieres Algériennes, 1917.
- 30.G.G.A, Délégations Financieres Algériennes, 1918.
- 31.G.G.A, Exposé de la Situation Générale de l'Algérie (1900 -1919).
- 32.G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1916, imprimerier, Administrative, victore Heintz, Alger, 1917.
- 33.G.G.A, Exposé de la situation générale (1919 et 1938).
- 34.G.G.A, Exposé de la situation générale, 1918.
- 35.G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1929, imprimerier, victore Heintz Alger, 1929.
- 36.G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie en 1935, imp, solal, Alger, 1935.
- 37.G.G.A, Exposé de la Situation général de l'Algérie en 1934, imp solal, Alger, 1935.
- 38.G.G.A, instruction, Lois 16 février 1897. Service de la propriété indigène.

- 39.G.G.A, l'Etat actuel de l'algérie, (1878 - 1882 - 1885) .
- 40.G.G.A, Mémoire sur la propriété en Algérie, Imprimerie Administrative Gojosso. ET. C^{ie}, Alger, juillet 1878.
- 41.G.G.A, service de la propriété indigène, instruction, Imprimeur administratif, Gojosso, Alger, 1902,
- 42.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, (1867-1872-1873-1875).
- 43.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie (1880 – 1901)
- 44.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, 1888.
- 45.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, (1890 -1891).
- 46.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, 1900.
- 47.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, 1901.
- 48.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, 1911.
- 49.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger, 1914.
- 50.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie, Alger 1917.
- 51.G.G.A, Statistique Générale de L'Algérie (1922 – 1923),
- 52.G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, Au 1^{er} janvier 1892, imp, Fontana et compagnie Alger, 1892.
- 53.G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, Au 1^{er} janvier 1897, imp, Gouv - Génè, Alger, 1897.
- 54.G.G.A, Tableau général, Au 30 Septembre 1884, communes de Plein Exercice Mixtes et indigènes, des Trois départements de l'Algérie, imp. FONTANA, Alger, 1884.
- 55.G.G.A, Tableau générale des communes de l'Algérie, situation Au 1^{er} Novembre 1902, imp.v^{ve} Giralt, Alger – Mustapha, 1902.
- 56.G.G.A. Tableau Général Au 30 septembre 1884 Des communes de plein exercice .Mixtes ET Indigènes des Trois Départements de l'Algérie (Territoire civil et Territoire de commandement) Avec indication du chiffer de la population municipale européenne et indigène et de la superficie du Territoire de chaque commune, Alger Imprimerie de L'Association ouvrière, P. FONTANA ET. C^{ie}, 1884.

ب – المؤلفات العامة:

1- اللغة العربية:

1. آجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج1 وج2، ترجمة: م. حاج مسعود وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
2. آجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
3. أندري برينان، أندري نوشي، ايف لاکوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

4. أوليفيه لوكور غرانميرزون، في النظام الأهلي (تشريح مسخ قانوني) القانون الاستعماري في الجزائر وفي الإمبراطورية الفرنسية، ترجمة: العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر، 2011.
5. بعلبكي أحمد، المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1985.
6. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 - 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
7. بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962، ترجمة: نخبة من الأساتذة مراجعة: عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979.
8. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1 وج2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 .
9. بن سليمان فاطمة، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2009.
10. بهلول حسن، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، (تحديد ونظام دمج في الثورة الزراعية)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1976.
11. بهلول حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
12. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2005.
13. بوحوش عمار، العمال الجزائريون بفرنسا دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 الجزائر، 1973.
14. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
15. بوعزيز يحيى، ثورات القرنين التاسع عشر والعشرون، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1980.
16. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
17. بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2009 .
18. تركي رابح، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ط4، الجزائر، 1985.
19. الجابري محمد الصالح، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.

20. الجابري محمد الصالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، والدار العربية للكتاب، ليبيا، 1983.
21. الجابري محمد الصالح، رحلات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 2001.
22. جندلي محمد بن إبراهيم، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافيا، مطبعة المعارف، عنابة، الجزائر، 2007 .
23. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، سلسلة صاد، موفم للنشر، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
24. حسن إسماعيل أحمد سميح، الاستيطان اليهودي في الجزائر (1830-1962)، دار الكتاب العربي الجزائر، 2014 .
25. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.
26. حمدي باشا عمر، نقل الملكية العقارية في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2000.
27. الخالدي سهيل، الإشعاع المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في الشام، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1997.
28. خرفي صالح، الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977 .
29. خوجة محمد بن مصطفى، مجموع مشتمل على قوانين مفيدة وتنظيمات سديدة، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1902.
30. دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
31. رابح لونسي، مصالي الحاج رائد الوطنية، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
32. رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د - ت) .
33. زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، ج1 وج2، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
34. زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1911-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

35. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900)، موفم للنشر، الجزائر، 2010.
36. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007.
37. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2005 .
38. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر، الجزائر، 2007 .
39. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1992.
40. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت لبنان، 1992.
41. سعد الله أبو القاسم، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003.
42. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط4، بيروت، لبنان، 1998.
43. سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830-1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.
44. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال، دار الرائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
45. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000 .
46. سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000 .
47. سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية، نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني و عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2007 .
48. الشاطر خليفة، وآخرون، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
49. شنوف عيسى، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة الجزائر، 2008 .

50. الجليلي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867-1868)، تر: عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
51. صاري جلال، تحرير الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.
52. صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية (1850 - 1950)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، مراجعة: رشا عبد الله الشامي، عالم المعرفة، الكويت، 1995.
53. عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ت).
54. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
55. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة: أبوبكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
56. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.
57. العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد2 منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس1، تونس، 1992.
58. العروق محمد الهادي، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.
59. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.
60. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
61. عميرايو حميدة، السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، دار القصبة، الجزائر، 2007.
62. العنتري محمد الصالح، فريد منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم عن أوطانهم أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2005.
63. الغربي الغالي، وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر (الخلفيات والأبعاد)، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

64. غولديزغر أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان ومراجعة حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005 .
65. فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
66. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م - 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
67. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مديرية النشر لجامعة قلمة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2010.
68. فيلاي عبد العزيز، مدينة قسنطينة (تاريخ - معالم - حضارة)، دار الهدى، الجزائر، 2007.
69. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008 .
70. قداش محفوظ وصاري الجيلالي، المقاومة السياسية (1900-1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 .
71. قداش محفوظ وصاري جيلالي، صمود ومقاومة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
72. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، ترجمة: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
73. كاتب كمال، أوريون، "أهالي" ويهود بالجزائر (1830-1962)، تمثيل وحقائق السكان، ترجمة: رمضان زبيدي، سلسلة المترجمات، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
74. كاستال بيار، حوز تبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراسه، من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، ترجمة وتحقيق: العربي عقون، مطبعة بغيحة حسام، قسنطينة، 2010.
75. مرابط مسعودة يحيوي، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين - حقائق وايدولوجيات وأساطير ونمطيات، المجلد 01، ترجمة: محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2010 .
76. المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو و حليلة قرقوري وعلي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986 .
77. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
78. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
79. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

80. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، سلسلة المعرفة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
81. هلال عمار، العلماء الجزائريون في البلدان العربية والإسلامية فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين (13 هـ / 14 هـ)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
82. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة الجزائر، 2007.
83. وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
84. يحيى جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج2، الفترة الواقعة بين الحربين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

2 - باللغة الفرنسية:

1. Ageron Charles - Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, Edition Dahlab, Alger, 2010.
2. Ageron Charles - Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830 - 1973) collection << Que sais-je ? >>, 5^{ème} édition, PUF, Paris, 1974 .
3. Ageron Charles - Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, Tome 2, Presse Universitaire France, paris, 1964.
4. Alquier Paul, Guide de Constantine 1930, imprimerie. Paulette et ses fils, 1930.
5. Arripe pierre, Société indigènes de prévoyance, de secours et de prêt mutuels des communes d'Algérie ce qu'elles sont ce qu'elles devant, imp imprimerie, Emille Gaudet et C, Alger, 1930.
6. Arrus René, L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement 1830 - 1962, OPU, Alger - PUG, Grenoble, Paris, 1985.
7. Badjadja Abdel Karim, La Bataille de Constantine 1836- 1837, dar EL-Houda, Algérie, 2007.
8. Beaudin (P), législation générale du culte Israélite en France et en Algérie et dans les colonies, Paris, Girard, 1894.
9. Ben Achenhou, Abdelatif, la formation du sous-développement en Algérie 1830 - 1962, édition INIC, Alger, 1980.
10. Bouchard Arthur, les Impôts Arabes en Algérie, librairie Guillaumin et C^{ie}, Editions, Paris, 1893.
11. Breil Jacques, Elude de démographie Quantitative, Rapport du H.C.C. Tome2, la population en Algérie, Document Française, 1^{er} édition, imp Nationale, paris, France, 1957.
12. cambon Jules, le Gouvernement Général de l'Algérie 1891-1897, librairie H - champion et Edouard, Paris, 1918.

13. Cécile Fernand, les adjoints indigènes des communes de plein exercice et des communes mixtes de Territoire civile de l'Algérie, Montegut éditeur, Alger.
14. Chive .J - et Berthier- A, l'évolution urbaine de Constantine 1837-1937, Constantine son passé, son centenaire, édition, Braham, Constantine, 1937.
15. Chouraqui André, L'Alliance Israélite Universelle et la renaissance juive contemporaine, paris, PUF, 1956.
16. Chouraqui, André, les juives d'Afrique du Nord marchent vers L'Occident, Paris, PUF, 1952.
17. Collot Claude, les institutions de l'Algérie Durant la Période coloniale (1830 -1962), OPU, Alger, 1987,
18. Coste Henri, LES IMPOTS, Achour, Hockor dans le département de Constantine, A .Jourdan, Alger, 1911,
19. Djebari Youcef, la France en Algérie, Bilans et controverses, vol 01, la genèse d'un capitalisme d'Etat coloniale, OPU, Alger, 1995.
20. Djebari Youcef, la France en Algérie, Bilans et controverses, vol02, le développement d'un capitalisme d'Etat colonial, OPU.Alger 1995.
21. Einsenbeth Maurice, le Judaïsme Nord-Afrique, Etude démographique sur les Israélites, Constantine, 1931.
22. Ernest Mercier, L'Algérie et les questions Algériennes, études historique et économique, challamel Ainé éditeur, Paris, 1883.
23. Ernest Mercier, la question indigène en Algérie au commencement du 20^{ème} siècle, Harmattan librairie, Paris, 2006.
24. Ernest, Mercier, l'Algérie en 1880, le cinquanteaire de l'Algérie, Paris , challamel Ainé éditeur ,1880.
25. Estoublon. Robert et Lefébure Adolphe, Code de L'Algérie annoté, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, Alger, 1896.
26. Falck Félix, l'Algérie un siècle de colonisation française, Notre Domination coloniale, Paris, 1929.
27. Francis et Colette jenson, L'Algérie Hors la loi, éditions ENAG, Alger, 1993.
28. Garrot Henri, les juifs Algériens leurs origines, librairie louis Relin, Alger, 1898 .
29. Gaston Loth, le peuplement italien en Algérie et en Tumisie, paris , a , colin, 1905.
30. Gendarme René, L'économie de L'Algérie sous - développement et politique de croissance, 1er édition les Capricines, Paris, France, 1960.
31. Georges Lavigne, l'impôt foncier en Algérie, Paris, 1877.
32. Georges Virebeau, Algerusalem, l'Algérie Terre Juive, Alger, 1937.
33. Gourgeot, les sept Plaies de l'Algérie, imprimerie, Pierre Fontana, Alger, 1891.

34. Grégoire Fernand, la juiverie Algérienne, rédacteur du Radical, Algérien, 1888.
35. H (Lecq). ch (Rivière), Traité pratique d'agriculture nord - africaine, Alger, Tunisie, Maroc, Tripolitain, T1, challamel A, 1900.
36. Haddad Mostéfa, émergence de l'Algérie moderne, le Constantinois (l'est algérien) entre les deux guerres 1919-1939, t1- t2, Batna, Alger imprimerie, A. Guerfi, 2002.
37. Harbi Mohamed, la Guerre commence en Algérie, 1954 la Mémoire du siècle, 1^{er} édition complexe, Bruxelles, Belgique, 1984.
38. Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, société national d'édition et de diffusion, Alger, 1982.
39. Henry Mourer et Berthier André, Constantine et son département, imp. ATTALI, Constantine, 1953.
40. Hildeber Isnard, la vigne en Algérie, étude géographique, tome2, édition ophrys gap, imprimerie louis jean gap, 1954,
41. Kateb Kamel, Européens " Indigènes" et Juifs en Algérie (1830 - 1962), Représentations et réalités des populations, EL Maarifa éditions, 2010.
42. Lachref Mostefa, l'Algérie société et nation, ENAL, Alger, 1983.
43. Larcher Emile, Traité élémentaire de législation algérienne, Tome III, Librairie Rousseau et C^{ie} Editeurs, Paris, 1923.
44. Lecoq Joseph, société indigènes de prévoyance. De secours et de prêt mutuels des communes d'Alger, Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris.
45. Leroy-Beaulieu Paul, L'Algérie et la Tunisie, librairie Guillaumin et C^{ie}, Paris, 1887.
46. Maradi Ali, le réformisme musulman en Algérie 1925 à 1940, 2^{eme} édition, EL - Hikma, Alger, 1999.
47. MeulemanJohan Hendrik, le constantinois entre les deux Guerres Mondiales, (L'évolution économique et sociale de la population rural) OPU, Alger, 2009.
48. Mourer Henry et Berthier André, Constantine et son Département, Imprimerie Attali, Alger, 1953.
49. Noushi André, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu' à 1919, édition Sedia, 2010.
50. Noushi André, la Naissance du Nationalisme Algérien 1914 -1954, 1^{er} édition, éditions de Minuit, paris, France, 1962.
51. Odilon Niel, Géographie de l'Algérie, 2^{eme} édition, impDagand, Bône (Annaba), 1878,
52. Perennes Jean Jacque, L'eau et Les Hommes au Maghreb, Edition Karthala, Paris, 1993,
53. Pouyanne Mourice, Propriété foncière eu Algérie, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1900.

54. Prax Victoriano, Etude sur la question forestière en Algérie, imprimerie Léon lampronti, Bone, 1892.
55. Rey-goldzeiger Annie, le Royaume arabe " la politique Algérienne de Napoléon III (1861-1870)", SNED, Alger, 1977.
56. Robe Eugène, la Propriété Immobilière en Algérie, Commentaire de la loi du 26/07/1873, j - s - Langer. Alger, 1875.
57. Rouyer Léon, letter algériennes, Notes sur la colonisation et sur la Propriété indigène, imprimerie, Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900.
58. Samir Amin, l'économie du Maghreb, T1, Paris, Edition de Minuit, 1966.
59. Solal Edouard, Philippeville et sa région (1837-1870), Editions la Maison des livres, Alger, S.D.
60. Stora Benjamin, Algérie Histoire contemporaine 1830 -1988, CASBA. Edition, Alger, 2004.
61. Stora Benjamin, ils vennaient d'Algérie, L'immigration algérienne en France 1912 - 1992, Paris, Arthème Fayard, 1992.
62. Troussel (L.M), les impôts arabes en Algérie Leur suppression Leur remplacement, Bastide, Alger, 1922.
63. Valet René, le Sahara Algérien, Etude de l'organisation administrative financier et judiciaire des territoires du sud, imprimerie, la typo - Litho, Alger, 1927.
64. Vialatte Paul, Des Impôts Directs en Algérie et principalement dans la province de Constantine, imprimerie de L. MARLE, Constantine, 1879.
65. Vialatte Paul, Étude de sur les Réformes àapporter au Mode d'assiette des impôts arabes, imprimeur A Saint-Lô, Constantine 1882.
66. Zannetacci H, les Pêcheurs D'origines Italiennes du Golfe de Philippeville, Philippeville, 1928.

ج - المقالات:

1 - باللغة العربية:

1. أبو عمران الشيخ، علي الحمامي وقصة إدريس، الثقافة، عدد 42، وزارة الثقافة ديسمبر - جانفي، 1978.
2. بن حسين م.ل، نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر، تراكم رأس المال في إطار السيطرة الاستعمارية، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، العدد الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .

3. بن عيسى حنفي، تأثير جمال الدين الأفغاني على الفكر الجزائري المعاصر، الثقافة، العدد 38، السنة السابعة، أفريل - ماي 1977.
4. تيرس سعاد، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، جوان 2010، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2010 .
5. سعيدوني نصر الدين، الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الأوراس قبل واثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، عدد 60-61، جويلية 1978 .
6. سليمان أحمد حسين، نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)، مجلة المصادر، عدد 06، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
7. شنتوف الطيب، تطور العمل في الجزائر في القرن التاسع عشر، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، ترجمة: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، عدد3، مارس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
8. ضيف الله عقيلة، أساليب التحكم في الجزائر وفرض الهيمنة، مجلة البحوث، العدد 05، جامعة الجزائر، 1998.
9. طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، هجرة أحمد بن سالم وجماعته عام 1847، مجلة الرؤية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السنة الثانية، ع3، السداسي الأول 1997.
10. عبد الرحمان رزاق، الضرائب في الجزائر ما بين (1871-1914)، مجلة الباحث، مجلة تاريخية دورية، عدد 4 ، نوفمبر 1986.
11. عمري الطاهر، منطلقات الحوار واستراتيجيته لدى المثقفين الجزائريين (بداية الاحتلال الفرنسي) مجلة دراسات أدبية وإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أفريل 2005 .
12. عمودي محمد الطاهر، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999.
13. عميرايو حميدة، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي، مجلة المصادر، عدد 06، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002 .

14. فيلاي مختار، ثورة 1916 في الأوراس، مجلة التراث، العدد 02، دار الشهاب، باتنة، 18 سبتمبر 1987.
15. قبائلي هوارى، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930 - 1962، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، (منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر)، عدد 02 جوان 2010، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2010.
16. مياسى إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، ع5، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001 .
17. نيمشوفسكي هيلموت، "العوامل والآليات الموضوعية لتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر خلال فترة السيطرة الاستعمارية"، دراسات حول الطبقة العاملة في البلاد العربية، ترجمة: المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، العدد الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982 .
18. الوافي سمية، البعثات الطلابية ونشاطاتها الفكرية والسياسية بتونس (1920-1958)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، (منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر)، عدد 02، جوان 2010، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2010.

2 - باللغة الفرنسية:

1. Berbrougger (A), Des frontières de l'Algérie, Revue Africaine vol 04, Année 1859 -1860, Alger, 1860.
2. Chentouf Tayeb, « culture Technique et sociétés en Algérie (19^{eme}, 20^{eme} siècles), analyse du changement historique », Revue de Tiers monde, vol 21, N° 83, Anne 1980,
3. Féraud (charles) « Note sur Tébessa » Revue Africaine, vol 18, 1874, Alger.
4. Hildeber Isnard, la viticulture Algérienne erreur économique, Revue Africaine, Val 100, Année 1956.
5. Hildeber Isnard: Vigne et colonisation en Algérie, Annales de Géographie, 1949, vol 58, issue 311,
6. Larnaude, Marcel, le pays et les homes, encyclopédie d'outre-mer, numéro spécial, Algérie 1954, paris.
7. Monchicaur Charles, " la Frontière Algero -Tunisienne dans le Telle et la steppe ", Revue Africaine, vol 82, Anne 1938, ALGER.
8. Noushi André, " Constantine à la ville de la conquête " cahier de Tunisie, N° 11, 3^{eme} TR, 1955.
9. temimi Abdeldjalil, le beylik de Constantine et Hadj Ahmed bey(1830 - 1837), publication de la revue d'histoire maghrébine, 1978.
10. Yacono Xavier, L'Algérieniste, Bulletin D'idees et d'informatiou 9^{eme} année, N°18 - Nouvelle Série, Trimesttiel, Juin 1982.

د - الرسائل الجامعية:

1 - باللغة العربية:

1. بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1993.
2. بن حسين كريمة، الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 1986.
3. بن رابح سليمان، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين (1919-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.
4. بن شعبان السبي، الحركة الوطنية في منطقة قالمة (1919-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/ 2009.
5. بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2000.
6. بوطبة عمار، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1956)، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المعاصر الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 - 2009.
7. بومزو عزالدين، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري، (إرنست مرسية نموذج)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (2008-2007).
8. بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين (1884-1945)، رسالة ماجستير، في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة.
9. حركات محمد، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر (1946-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
10. دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1792-1865)، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.
11. سعيدان جمال الدين، الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830-1919)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

12. الشافعي عبد الله، ثورة الأوراس 1916، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة الجزائر، (1985-1986).
13. صالح توفيق، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838 - 1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
14. عمري الطاهر، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع (1900-1940)، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ، قسنطينة، 2003-2004.
15. عميرايوي حميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري (1830-1850)، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، (1998-1999).
16. فركوس صالح، احتلال ومقاومة، المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871)، رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
17. قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002.
18. قشاعي فلة، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة ماجستير التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1989-1990.
19. قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا (1900-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
20. معاشي جميلة، الأسر المحلية في بايلك الشرق من القرن (10هـ/16م إلى 13هـ/19م) دراسة اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 1990-1991.
21. معمري فتيحة، مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونيالية (1900-1930)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2011 - 2012.
22. ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا (1843-1900)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

23. يـزير عيسى، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008 / 2009.

2 - باللغة الفرنسية:

1. Bonzom Lucien, Du Régime fiscal en Algérie, Ses conséquences sur la situation et le développement économique de cette colonie, thèse pour le doctorat (des sciences politique et économique), Paris, librairie Nouvelle de Droit et Jurisprudence, Arthur Rousseau, éditeur, 1899.
2. Calvelli Marcel, Etat de la Propriété Rurale en Algérie Thèse Pour le Doctorat, imprimerie. Victor Reintz, Alger, 1935.
3. Pagand Bernard, La Médina de Constantine de la ville traditionnelle au centre de l'agglomération contemporaine, Thèse de 3^{eme} cycle Université de Poitiers, France ,1989 .

هـ - الجرائد والصحف:

1 - باللغة العربية:

1. قسم التحرير، إحصاء سكان قسنطينة، النجاح، عدد 1118، 15 فيفري 1931.
2. قسم التحرير، إحصاء سكان قسنطينة، النجاح، عدد 1895، 22 جويلية 1937.
3. قسم التحرير، إحصاء مواشي الجزائر، النجاح، عدد 1029، 17 سبتمبر 1930.
4. قسم التحرير، سكان مدينة قسنطينة، عن مورينو، النجاح، عدد 739، 1929/05/17.
5. قسم التحرير، الإحصاء التفصيلي الرسمي لسكان الجزائر، النجاح، ع 1236، 25 نوفمبر 1931.
6. قسم التحرير، تعدي الأندال، النجاح، عدد 1019، 5 سبتمبر 1930.
7. قسم التحرير، عدد سكان قسنطينة، النجاح، عدد 4291، يوم 23 أفريل 1955.
8. مامي إسماعيل، اعتداءات اليهود، النجاح، عدد 1055، 18 أكتوبر 1930.

2 - باللغة الفرنسية:

1. journal de la défense, 2 Novembre 1934.
2. le journal de Demain, le travailleur, Organe Officielle des fédérations socialistes Algériennes, dixième Anne, N°456, 5Mai 1928.
3. le journal des Débats, politiques et littéraires, 10 Mai 1880.
4. le journal des Débats, politiques et littéraires, 15 février 1884.
5. le journal des Débats, politiques et littéraires, 16 février 1892.

و - الملتقيات:

1. بختاوي خديجة، استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. بلعيدوني جمال، السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال الفرنسي، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
3. بلقاسمي بوعلام، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
4. بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1873)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
5. بن داهة عدة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني (1887/04/28 و 1897/02/16)، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830 - 1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
6. بن زروال جمعة، هجرة زعماء الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر ونشاطهم السياسي والديني، (الشيخ سيدي علي النفطي والحاج محمد لخضر السهيلي أنموذجا)، الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس (1881-1954)، جامعة الواد، 11/10 نوفمبر، 2013.
7. سعداوي فوزي، تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م، أعمال الندوة الدولية الرابعة أيام 4 إلى 6 مارس 2004 تحت عنوان " المجال والهوية ببلاد المغرب " جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2007.
8. الشافعي عبد الله، ثورة الأوراس 1916، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطبعة عمار قريفي، باتنة الجزائر، 1996.
9. شيتور جلول، العقار إبان الاحتلال، دراسة قانونية، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
10. صحراوي نور الدين، المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس (1881-1954)، من خلال الوثائق الأرشيفية، الملتقى الدولي حول: التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس (1881-1954)، جامعة الواد، 11/10 نوفمبر، 2013.
11. لونيسي إبراهيم، الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة المبشر في ظل الحكم العسكري أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

12. مطمر محمد العيد، التنظيم الإداري في عهد الاحتلال الفرنسي (حوز أريس)، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي (1837-1914) إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، (د-ت).

13. الواعي محمود، حياة عمر أو موسى عقيبي وهو قائد من قواد ثورة 1916، ثورة الأوراس 1916، إنتاج جمعية أول نوفمبر، باتنة، الجزائر، 1996.

ز - المواقع الإلكترونية:

1. [http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM 9Fi 017](http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM9Fi017), Commune mixte de Tébessa 1920, Avis d'adjudication (...) droit d'exploitation de l'alfa sur les terrains alfatiers d'origine domaniale.
2. [http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM 9Fi 140](http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM9Fi140), Vent en Algerie des lots domaniaux de colonisation, 1892.
3. [http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM 9Fi 150](http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM9Fi150), Vent en Algerie de Propriétés Rurales de Terres de colonisation, 1926.
4. [http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM 9Fi 145](http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/sdx/ulyse/notice?id=FRCAOM9Fi145), Vent en Algerie de Propriétés Rurales de Terres de colonisation, 1928.

الفهارس

أولاً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
- أ -	
أدولف كريميو	12، 184، 195، 201.
إتيان	13.
أجرون شارل روبير	45، 153، 235.
أحمد باي	113.
أندري بيرتييه	152.
إسماعيل عربان	157.
أوكتاف دوبون	159، 233.
أغستين بيرك	164.
أحمد شاوش	166.
أحمد بن عبد الله	167.
أحمد المقراني	169.
أحمد الشريف بن بوضياف	169.
أوبري (نائب برلماني)	171.
إيسنارد	175.
إيزانبيث	196، 197، 198.
أحميدة بن باديس	215.
إتيان أوجين	215.
ألين روزيت	217.
إيلي غزلان	225.
أبو الكير	225.
أرسيد تراي	225.
أهنة	235.
أحمد توفيق المدني	248.
إبراهيم بن الحاج عيسى (أبو اليقضان)	248، 249.
إبراهيم الطفيش (أبو إسحاق)	248، 249.
أحمد مملول	251.

- ب -	
13.	بورجو
14.	بايسونال
17، 72، 73، 171.	بيجو
18، 170.	بوعكاز
18، 171، 172.	بن قانة
18.	بن جلاب
36.	بور كيري دي بواسورين
40.	بوليو
74.	بولمار (مستشار)
97، 135.	بيردو (نائب)
142.	بن سيام
162.	بارثولومي
164.	بن دايجة
165.	بن علي الشريف
165، 172.	بن شتوف
165.	بو لخاص بن قانة
165.	بوعزيز (حفيد)
166.	بلقاسم بن أحمد الشاوش
168.	بواتوفين دولاكروا
168.	بن زرقين
168، 169، 170.	بوضياف
169.	بوضياف بوراس
169.	بوضياف بن هني
169.	بوضياف عبد المجيد بن الصخري
169.	بوضياف عبد العزيز بن هني
169.	بوضياف بوضياف بن الصديق
169.	بوضياف بوعلان بن الشريف
169.	بوضياف العربي بن الشريف
169.	بوضياف بودية بن الشريف

الفهارس:

169.	بوضياف مهلولي بن الشريف
170.	بوضياف محمد
170.	بوضياف عبد القادر
170.	بوضياف علي بن مصطفى
172.	بن حسين (بن ناصر)
172.	بيردو
175.	بايسون
202.	بيروجر
213.	بيير أرنست فلاندين
223.	بوجريغة المولود بن صالح
225.	بن جلول محمد الصالح
225.	بن يشو
226.	بلوم فيوليت
232.	بركاتر
234.	بونيفال (جنرال)
234.	بلقاسم بن فروج
235.	بطيط لخضر
236.	بلقاسم بن زروق
237.	بن النوي
238.	بن جامين ستورا
244.	بشير الإبراهيمي
251.	بانون آكلي
- ت -	
214، 41.	تيرمان
99.	تورنو
166.	تلمساني بن أحمد الشاوش
167.	تلامي بن يوسف
195.	تيار
- ج -	
75، 43.	جول فيري

الفهارس:

جوناڤ	43، 49، 50، 217، 229.
جول كامبون	50، 139، 161، 215.
جولي	137، 143.
جارو (مندوب)	141.
جورج فوازان	144.
جاك الطيب	196.
جلول شلي	241.
جمال الدين الأفغاني	242.
- ح -	
حبيلس بن عواز	19.
حفصي بن قابا	166.
حاج مبارك	167.
حجيج ابراهيم	234.
حمو بن نايلي	234.
حمدان لونيسي	241، 244.
حاج علي عبد القادر	251.
- خ -	
خليفة	31.
خالد بن العربي	167.
خلفي حسين	234، 235.
خالد بن هاشمي (أمير)	251، 252.
- د -	
دومورجو	132.
دو قيدون	135.
دوماس (جنرال)	157.
دي بورمون	182.
دامريون	182.
دوروفيقو	182.
دوريس بن سيمون	195.
ديغول شارل	220.

الفهارس:

222.	درومون
223.	دريفوس ألفريد
229.	دولاروك (جنرال)
229.	ديصولي (اقتصادي)
232.	دانيال
240.	ديمونتي
- ر -	
90.	ريغاس (متصرف)
113.	راندون (ماريشال)
176.	ريفير
220.	روبير لاکوست
232.	راينال
- ز -	
222.	زدوق كاهن
- س -	
45.	سي هني
74.	سوتيرا (قاضي)
76.	سانت جيرمان
165.	سي علي باي
165.	سي امحمد بوعزبز بن قانة
167.	ساعد بن عمارة
168.	ساعد بن زرقين
170.	سي الحاج بن أحمد
177.	سمير أمين
- ش -	
14.	شاو
43.	شريف
49.	شارل برولي
56.	شاتينيو
166.	شريف أحمد بن قديدة

الفهارس:

شورقي	196.
شريف بن حيلس	216.
شاز	222.
- ص -	
صالح باي	116.
صديق بن أحمد الشاوش	166.
صخري بن بوضياف	169، 170.
صديق بن بوضياف	170.
صالح بن تشيكو	215.
- ط -	
طومسون	13.
طيب بن زرقين	168.
طيب العقبي	225، 244، 250.
طاهر بن أحمد (أمير)	251.
- ع -	
عبد القادر بن محي الدين (أمير)	28، 114، 243، 251.
عبد السلام بن الحفصي	166.
عثمان بن محمد	167.
عطية بن محمد	167.
علي بن شابو	167.
علي بن صانع	167.
عربي بن زقوطة	167.
عبد المجيد حسان بن منصر	167.
عبد المجيد عبد الله بن منصر	167.
عربي بن بوضياف	170.
غرول (مقدم)	173.
علي النفطي	203.
علي بن غذاهم	204.
عبد القادر بن محمد الحفناوي	206.
علي بن خليفة	210.

الفهارس:

عبد الكريم بن بشطارزي	215.
عبد الحميد بن باديس	224، 241، 242، 243، 249.
عقوبي الصحراوي	232، 234، 235، 237.
عزاة حمو بن بلعيد	235.
علام أحمد	235.
عباس خالد	235.
علي بن سايعي	236.
عقاد	240.
عبد العزيز التتالي	248، 249.
عبد الرحمن اليعلاوي	249.
علي الحماامي المراكشي	250، 252.
عبد المالك (أمير)	250.
عبد الكريم الخطابي (أمير)	250.
علي بن عبد القادر (أمير)	250.
عزالدين الجزائري (أمير)	250.
- غ -	
غاستو (جنرال)	73.
غيار	82.
غاستون لوث	190.
غي مولي	218، 220.
- ف -	
فكون (فقون)	31، 165.
فالي (جنرال)	157، 229.
فيشي	198.
فيبييه دو كيتون	216.
فورسيلي (نائب)	219.
فليملان	220.
فيرناند جريجوار	222.
فيغور	224.
- ق -	

الفهارس:

قرانجي	232.
قري الطاهر	235.
- ك -	
كولان	36.
كبلوتي	168.
كوشي	176.
كليمونسو	217.
كاترو (جنرال)	220.
كر كر حسان بن العربي	223.
كاسيلسي (متصرف)	232.
- ل -	
ليبرت (جنرال)	49.
لافي	82.
ليوتي (حاكم عام)	159، 232.
لا فوريير	161.
لارشي (حقوقي)	162، 213، 216.
لوكوك	176.
لويس فيليب (ملك)	194.
روكتنفلد	213.
ليينو	216.
لاغيار	220.
لولوش	224.
لوسيان	242.
- م -	
مرسييه	17، 100، 101.
محمد المقراني	32، 169.
ماكماهون (جنرال)	32.
محمد الصغير بوعزيز	165.
محمد بوعزيز بن قانة (الابن)	165.
محمد بن الحاج	165.

الفهارس:

166.	محمد بن عبد الله بن قبا
166.	محمد بن الحاج شتوح
167.	محمد بن علي
167.	محمد بن الطيب
167.	محمد بن محمد بن مناصر
167.	مجيد منصر بن العربي
168.	مسعود بن النوي
171.	مورينيو
171.	محمد بن لوديني
186، 224.	مورينو إميل (نائب)
198.	موريش فاغنر
203.	مشير أحمد (باي)
204.	محمد الصادق باي
205.	محمد الكبير بن عزوز
215.	ميلينو
216.	موريس فيوليت
221، 222.	ماكس ريجيس
232.	محمد بلحاج بلوذيبي
232.	مارساي
233، 235.	مونبي (جنرال)
233، 234، 235.	موسى عقبي (عمر)
236، 237.	مسعود بن زلماط
236، 237.	محمد بن أمزيان (بومصران)
236.	محمد بن زروق
236.	مريش
244.	محمد بن يلس
248، 249.	محمد صالح بن يحي
248، 250.	محمد العيد جباري
248.	محمد العربي
250.	مفدي زكريا

الفهارس:

251.	محمد سعيد (أمير)
251.	مصالي الحاج
251.	منور عبد العزيز المغربي
- ن -	
14، 17، 45، 95، 178.	نوشي أندري
167، 168.	نوي بالقندوز
170.	نذير
183، 204.	نابليون الثالث
223.	نَبْكُون سيمون
- ه -	
99، 144.	هانوتو
152.	هنري مورير
208.	هنري دوريو
225.	هنري ناميا
- و -	
17.	وليام شالر
32، 33، 34، 40، 42، 243.	وارنيي (فارنيي)
- ي -	
24.	يوحنا (قديس)
235.	يجو محمد

الفهارس:

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد	الصفحة
-أ-	
أوروبا	11، 22، 67، 71، 72، 80، 148، 193، 201، 226، 239.
الألتراس واللورين	11، 32، 184.
ألمانيا	11، 196، 226، 227.
الأوراس	15، 18، 19، 20، 63، 66، 69، 119، 138، 164، 166، 170، 172، 203، 228، 231، 233، 234، 236، 237.
الاصنام	15، 45.
أرزيو	16، 91.
أمريكا	17، 65، 66، 88، 154، 189، 201، 219.
الإيدوغ	20.
الأغواط	22، 196، 200.
إفريقيا الشمالية	23، 63، 190، 228، 230، 238، 245، 246، 247، 251.
انجلترا	65.
إيطاليا	65، 190، 206.
أستراليا	80.
أم البواقي	108.
آقبو	119.
أولاد سلطان (بلدية)	164.
ايشياو (جزيرة)	190.
أندلس	193.
الأعراض	204.
أغادير	230.
أريس	236.
أستانة	242.
إسكندرية	242، 250.
-ب-	
بايلك الشرق	14، 18، 171.
بجاية	14، 19، 20، 22، 37، 59، 63، 66، 67، 92، 107، 151، 153، 191.

الفهارس:

210، 199.	
22، 14.	برج حمزة
14.	بابلك التيطري
22، 15.	بوسعادة
15.	بليدة
16.	بني صاف
237، 209، 199، 172، 138، 120، 119، 57، 23، 22، 18.	بسكرة
236، 235، 234، 233، 171، 77، 63، 18.	بلزمة
208، 109، 74، 59، 21.	بونة
233، 231، 219، 210، 208، 199، 172، 171، 151، 69، 63، 62، 236، 234.	باتنة
101، 65، 63.	بن عزوز
64.	بيتي
64.	بومهرة أحمد
200، 149، 84.	بشار
251، 91.	بريطانيا
91.	بجن
92.	برزقان
92.	بحير
92.	بن فاليا
106.	بوحنيقية
108.	بومرزوق
169، 119.	بيان
236، 232، 231، 209، 171، 138، 120.	بريكة
158.	بوغاري
190.	بروسيدا (جزيرة)
241، 199.	برج بوعريريج
204.	برج الحميمة
204.	برج حيدرة
204.	برج النفيسة

206.	بئر قصيرة
232.	بومقر
234، 236.	باستور
234.	بوعريف
235.	بزدام
242.	بيروت
245.	بادي كاليه
245، 252.	باريس
-ت-	
14، 15، 19، 20، 21، 22، 23، 43، 91، 166، 167، 171، 202، 205، 207، 208، 209، 210، 230، 242، 243، 244، 247، 248، 249، 252.	تونس
14، 15، 18، 21، 22، 53، 63، 70، 91، 92، 109، 119، 147، 159، 166، 199، 203، 204، 205، 208، 241.	تبسة
14، 22، 63، 119، 120، 166، 209.	تقرت
15، 37.	تيزي وزو
15.	تنس
16، 22، 189، 196، 240، 241، 244.	تلمسان
16، 158.	تيارت
66، 119.	تاكيتونت
91.	تازبنت
91.	تروية
107.	تاجموت
172.	تازولت
172.	تاكوت
190.	تورنتو
195.	تور (مدينة)
203، 205.	توزر
205، 206.	تمغزة
234، 235.	تاجنانت

تيطاوين	235.
تركيا	241.
تازة (إقليم)	250.
-ث-	
ثنية الأحد	15.
ثليجان	91.
-ج-	
جزائر	11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 28 ، 29 ، 31 ، 32 ، 33 ، 34 ، 40 ، 43 ، 45 ، 49 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ، 59 ، 61 ، 62 ، 63 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70 ، 72 ، 75 ، 79 ، 80 ، 81 ، 82 ، 83 ، 84 ، 85 ، 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 91 ، 92 ، 93 ، 94 ، 95 ، 98 ، 99 ، 100 ، 101 ، 103 ، 104 ، 105 ، 106 ، 107 ، 108 ، 112 ، 113 ، 114 ، 115 ، 119 ، 120 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126 ، 127 ، 128 ، 129 ، 132 ، 135 ، 137 ، 142 ، 148 ، 149 ، 151 ، 152 ، 154 ، 155 ، 156 ، 157 ، 160 ، 164 ، 171 ، 172 ، 173 ، 175 ، 179 ، 182 ، 183 ، 184 ، 185 ، 186 ، 187 ، 188 ، 189 ، 190 ، 191 ، 192 ، 193 ، 194 ، 195 ، 196 ، 197 ، 198 ، 199 ، 200 ، 201 ، 203 ، 204 ، 205 ، 206 ، 207 ، 208 ، 212 ، 213 ، 216 ، 217 ، 218 ، 219 ، 220 ، 221 ، 222 ، 223 ، 225 ، 226 ، 227 ، 227 ، 229 ، 230 ، 233 ، 238 ، 239 ، 240 ، 242 ، 243 ، 244 ، 246 ، 248 ، 249 ، 250 ، 252 .
جرجرة	14 ، 21 ، 22.
جيجل	19 ، 73 ، 107.
جديد	83.
جلفة	89 ، 200.
جريد	202 ، 203.
جنين	206.
-ح-	
حضنة	15 ، 18 ، 168 ، 169 ، 170 ، 234.
حامة	108.
حروش	110.
حمام ريغة	18 ، 158.

الفهارس:

حجاز	243، 244.
-خ-	
خنقة سيدي ناجي	62، 109، 172.
خنشلة	62، 70، 107، 109، 119، 120، 138، 169، 172، 176، 199، 209.
خراطة	66.
-د-	
دلس	15.
دير (تبسة)	18، 205.
-ذ-	
ذهيبات	206.
-ر-	
رونولت	159.
رفان بلو	231.
ريف (إقليم)	250.
-ز-	
زاب	18.
زارديزة	18، 104، 106، 107.
زواغة	18.
زمورة	18.
زيان	169، 170، 171، 172.
زربية	172.
-س-	
سيدي هجرس	14.
سيدي عيسى	14، 158.
سكيدة	15، 18، 22، 30، 63، 65، 66، 92، 107، 109، 151، 153، 183، 189، 190، 191، 192، 210.
سيدي بلعباس	16.
سعيدة	16، 90، 237.
سطيف	19، 21، 22، 66، 107، 109، 147، 151، 153، 163، 199، 208، 210، 221، 225، 241.

الفهارس:

سيبوس	20.
سور الغزلان	20.
سيدي هجرس	14.
سطورة	22، 190، 191.
ساورة	38.
سدراة	51، 167، 199.
سوق أهراس	59، 152، 167، 168، 196، 199، 203.
سطح	91.
سارنو	107.
سبدو	158.
سقانة	171، 232.
سيدي عقبة	172،
سردينيا	191.
سان أنطونيو	191.
سفيان	232.
سريانة	232، 233، 234.
سوريا	241، 243، 244، 251.
-ش-	
شلف	15، 16.
شرشال	15.
شلالة	15، 158.
شريعة (تبسة)	91.
ششار	234.
شمورة	234.
شيليا	234.
شام	241، 242، 243، 244.
شرق أدنى	251.
-ص-	
صومام	15، 63، 104، 119.
صفية (بلدية)	167.

الفهارس:

صقلية	188، 190.
-ط-	
طبرقة	14.
طافا	92.
طبيوي أحمد	109.
طولون	189.
طرابلس الغرب	206، 250.
-ع-	
عناية	15، 19، 20، 22، 23، 25، 26، 66، 73، 89، 90، 92، 104، 107، 109، 151، 152، 162، 182، 183، 185، 190، 192، 199، 208، 210، 215.
عين تيموشنت	16، 222.
عزابة	30، 176.
عراق	62، 63.
عبادلة	84.
عين السخونة	108.
عين توتة	120، 135، 171، 232، 236.
عين الصفرة	135.
عين بوسيف	158.
عطية	158.
علمة	169، 199.
عين البيضاء	171، 199.
عين مليلة	199، 234.
عين كرمات	222.
-غ-	
غزوات	16، 189.
غليزان	16، 104.
غرداية	200.
غوفي (قرية)	203.
غدامس	206.

208.	غار الدماء
234.	غريون
- ف -	
12، 13، 24، 28، 29، 30، 33، 34، 36، 37، 38، 49، 53، 56، 65، 67، 79، 81، 82، 83، 85، 86، 89، 92، 103، 107، 108، 121، 123، 124، 125، 126، 137، 148، 154، 155، 165، 166، 167، 169، 170، 183، 184، 190، 194، 195، 196، 200، 219، 220، 221، 222، 225، 226، 227، 228، 229، 231، 233، 238، 240، 241، 243، 245، 246، 247، 248، 251، 252.	فرنسا
16.	فرندة
18.	فرجيوة
22، 250.	فاس
51، 63، 65، 107، 190.	فليب فيل
67.	فج مزالة
107.	فم الغرسة
206.	فوسانة
226، 227، 241، 243، 251.	فلسطين
234.	فجوج
237.	فم الطوب
-ق-	
12، 15، 16، 17، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 30، 31، 40، 41، 42، 46، 47، 48، 50، 51، 55، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 69، 70، 75، 81، 87، 90، 95، 96، 97، 98، 99، 104، 108، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 119، 120، 136، 138، 139، 147، 149، 150، 151، 152، 153، 156، 159، 161، 162، 165، 167، 168، 171، 173، 175، 177، 179، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 194، 196، 197، 198، 200، 201، 203، 205، 207، 208، 209، 210، 212، 214، 215، 221، 222، 224، 225، 226، 231، 232، 233، 234، 236، 242، 245.	قسنطينة
14، 20، 21، 22، 190، 191، 203.	قالة
15.	قصر البخاري

الفهارس:

قليلة	15، 135.
قصر الطير	18، 171.
قل	21، 22، 73، 191.
قائمة	31، 63، 75، 82، 109، 151، 168، 208، 210.
قرارة	108.
قرقور	119، 235.
قنطرة (بلدية)	138.
-ك-	
الكاف (تونس)	22، 203.
كندا	80.
كسيكسو (بشار)	84.
كورسيكا	190، 191، 217.
كالفلي	217.
كاليدونيا	235، 237.
كورناي	236.
-ل-	
لالة مغنية	135.
لوهافر	189.
ليبيا	190، 202، 206، 210، 243، 248.
ليفورن	193.
لبنان	241.
-م-	
ماسيل	14.
متيجة	15، 89، 104، 135.
مدية	15.
معسكر	16، 104، 244.
مستغانم	16، 222.
ميلة	18، 19، 73، 199.
مسيلة	18، 19، 107، 168، 169، 208.
مجانة	18، 169.

الفهارس:

منصورية	19.
مراكش	22، 230.
متيجة	15.
مدية	15.
ملاكوف	38.
مرسط	53، 92.
مليانة	57، 221.
مغرب أقصى	91، 202، 229، 241، 243، 244، 248، 250، 252.
ماء الأبيض	92.
متروبول (فرنسا)	70، 94، 221، 247.
مصر	105، 241، 243، 252.
مسكيانة	108.
مغرب عربي	127، 193، 202، 240، 242، 244، 250.
مشربة	135.
موريس (بلدية)	161.
معازيد	169.
مالطا (جزيرة)	187.
مرسيليا	189، 208، 245.
مزفران	196.
ماصر (تونس)	204.
مكة	217.
متليلي	232، 234.
ماكماهون (بلدية)	232، 236.
مروانة	233.
مستاوة	233، 234.
مشونش	236.
مشرق عربي	238، 240، 242، 244.
مدينة منورة	241.
-ن-	

الفهارس:

نوميديا	14.
غور	16.
نابولي	190.
نقاوس	232، 236.
-ه-	
هند	80، 105.
هيليوبوليس	81.
نابولي	188.
-و-	
وهران	12، 15، 16، 17، 22، 55، 61، 62، 67، 76، 81، 82، 92، 104، 112، 113، 114، 115، 119، 121، 135، 137، 152، 175، 186، 189، 194، 196، 197، 200، 201، 212، 215، 218، 221، 222، 231.
ورقلة	14، 22، 138.
وادي ميزاب	14، 22، 138، 196.
وادي سوف	14، 15، 121، 202، 203.
وادي ربيع	15، 108.
وادي الصفصاف	31، 104، 106، 109.
وادي السيوس	31، 63، 65، 104.
وادي زناتي	31، 57، 176.
وادي العرب	62.
وادي بوناموسة	65.
وادي الرمال الكبير	65، 104.
وادي فضة	100، 104، 106، 108.
وادي قيس (غيس)	104، 106.
وادي تافنة	104، 106.
وادي ملاح	104.
وادي مقطع	104.
وادي هبرة	104.
وادي الشلف	104، 106.

الفهارس:

104.	وادي فران
104.	وادي الحراش
104.	وادي حمير
104.	وادي يسر
104.	وادي سباعو
104.	وادي بوسالم
104.	وادي قريون
104.	وادي مجردة
104.	وادي سيباو
104.	وادي خميس
104.	وادي الساحل
104.	وادي الأغلاق
104.	وادي ماغون
106.	وادي مكرة
106.	وادي قصب
106.	وادي حمام
109.	ولجة
119.	وادي مرسى
169.	وطاية
233، 234.	وادي الماء
234، 236.	وادي برنال
-ي-	
154.	اليابان

ثالثاً: فهرس الأعراس والدواوير

الصفحة	العرش أو الدوار
—أ—	
147، 18.	أولاد يحي بن طالب
18.	أولاد إبراهيم
171، 147، 18.	أولاد عبد النور
18.	أولاد التلاغمة
20، 18.	أولاد مقران
170، 18.	أولاد دراج
20.	أولاد نايل
31.	أولاد بليل
31.	أولاد قصير
43.	أولاد ريغة
204، 166، 43.	أولاد سيدي عبيد
118.	الأغاليك
164.	آل باش تارزي
166.	أولاد رشاش
167.	أولاد خليفة القبالة
167.	أولاد الشكر
167.	أولاد سليمان
167.	أولاد خليفة الظهارة
167.	أولاد الشامخ
167.	أولاد ساعد
167.	أولاد بوقصة
167.	أولاد موسى
167.	أولاد العيساوي
167.	أولاد دريس
168.	أولاد مومن

الفهارس:

أولاد ضاعن	168.
أولاد ماضي	169، 170.
أولاد خلوف	170.
أولاد سيدي سليمان	170.
أولاد سديرة	170.
أولاد عبدي	170.
أولاد بوضياف	170.
أعشاش	171.
أولاد خيار	171.
أولاد ميمون	196.
أولاد بوغانم	204.
أولاد ناجي	205.
أولاد اشليح	232.
أولاد سلطان	232.
أولاد عوف	232.
أولاش (دوار)	236.
-ب-	
بني صالح	20، 75.
بنو عباس	21.
بنو يني	21.
بني بشر	30، 31.
بني أورجين	161، 162.
برارشة	166، 167.
بيظام (دوار)	232.
بني كيال	235.
بني هاشم	244.
بني عامر	244.
-ت-	
تيفاش (دوار)	167.
تيلاطو (دوار)	232.

-ح-	
حنانشة	18، 71، 167، 168، 171.
حراكتة	20، 71، 171.
حليمية	235.
-خ-	
خرابشة	170،
-د-	
دوار الماين	119.
-ز-	
زمول	18.
زرادمة	167.
-س-	
سعيدة (دوار)	170.
-ش-	
شاوية	18.
-ص-	
صباحية	168.
-ط-	
طُرُود (قبائل)	203.
-ع-	
عامر الشراقة	18.
عبيد و فراغلية	31.
علاونة	147، 166، 167.
عوايد (دوار)	168.
-ف-	
فراشيش (قبيلة)	204، 205.
-م-	
مهاية	164.
مراهنة (دوار)	168.
مقانة (دوار)	168.

الفهارس:

مكارطة	170.
-ن-	
غمامشة	20، 70، 166، 205، 234.
ناظور (عرش)	168.
نفات	210.
-ه-	
همامة	166، 167، 168.
هامل (زاوية)	170.

رابعاً: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور السكان الأوروبيين في مدينة قسنطينة (1844 - 1856)	25
02	حجم المبيعات في المناطق التي طبق عليها قانون 1873 في عمالة قسنطينة	42
03	مبيعات الجزائريين في عمالة قسنطينة الفترة (1880 - 1908)	42
04	مبيعات الأوروبيين في عمالة قسنطينة الفترة (1880 - 1908)	42
05	توزيع الملكيات على 191 ألف مالك في الريف القسنطيني	46
06	البيوعات العقارية في عمالة قسنطينة سنة 1918	47
07	تطور الملكيات لدى الأهالي والأوروبيين في العمالة بين (1917 - 1926)	47
08	التحقيقات الجزئية في عمالة قسنطينة بين (1919 - 1938)	48
09	تطور عدد الشركات الأهلية للاحتياط بين (1900 - 1934)	54
10	إنتاج الحبوب والمساحة في عمالة قسنطينة ما بين (1919 - 1939)	60
11	تعداد رؤوس الماشية لدى الأهالي بين (1852 - 1885)	68
12	إحصاء الثروة الحيوانية في عمالة قسنطينة سنة 1864	69
13	إحصاء الثروة الحيوانية للأهالي والمعمرون في الجزائر عام 1930	69
14	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر بين (1901 - 1914)	80
15	تطور إنتاج زراعة الكروم في الجزائر (1896 - 1915)	81
16	تطور زراعة الكروم في الجزائر (1868 - 1958)	86
17	تطور إنتاج وزراعة التبغ بين سنوات (1939 - 1946)	88
18	أسعار شراء التبغ من التعاونيات الزراعية في عنابة (1941 - 1947)	90
19	معدلات إنتاج وتصدير أنواع الحمضيات في الجزائر سنة 1945	93
20	معدل غنتاج البواكر في الجزائر سنة 1950	94
21	خصائص السدود المنجزة في الجزائر الفترة (1932 - 1942)	106
22	معدل الإنتاج وقيمة التعريفة للقمح والشعير	116
23	تطور رسوم اللزمة المطبقة على أنواع التمور بين (1922 - 1930)	120

130	أنواع الضرائب العربية ما بين (1890 - 1916)	24
133	تطور الضرائب غير المباشرة في عمالة قسنطينة (1927 - 1934)	25
150	تعداد السكان في مختلف بلدياتعمالة قسنطينة	26
151	الإحصاءات العامة للسكان في دوائر عمالة قسنطينة بين (1922 - 1932)	27
176	تصنيف الأجور لليد العاملة في قطاع الزراعة بداية القرن 20 م	28
184	تعداد المستوطنين الأوروبيين في عمالة قسنطينة (1838 - 1855)	29
197	التطور الديمغرافي لليهود في الجزائر (1881 - 1941)	30
210	تطور الجالية التونسية في دوائر عمالة قسنطينة (1892 - 1902)	31

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	شكر وتقدير
أ - ذ	مقدمة
10	مدخل
26	القسم الأول: الوضع الاقتصادي في عمالة قسنطينة (1900-1954)
27	الفصل الأول: وضعية الأرض وتطور الملكية لدى الجزائريين
28	أولا : القوانين العقارية
29	1- التملك عن طريق الأمرية الصادرة في: 1844/10/01.
29	2- التملك عن طريق الأمرية الصادرة في: 1846/07/21.
30	3- قانون: 16 جوان 1851.
31	4- قانون: 23 مارس 1855 المتعلق بالإشهار العقاري.
31	5- القانون المشيخي (سيناتوس كونسيلت) في: 22 أبريل 1863.
32	6- قانون وراي في: 26 جويلية 1873.
34	7- قانون: 16 فيفري 1879.
35	8- قانون: 28 أبريل 1887.
36	9- قانون: 16 فيفري 1897.
36	10- قانون: 04 أوت 1926.
37	11- قانون: 09 فيفري 1947.
37	12- قانون: جانفي 1951.
38	13- المرسوم المؤرخ في: 26 مارس 1956.
38	14- الأمر المؤرخ في: 03 جانفي 1959.
38	15- إصلاح نظام الشهر العقاري الجديد في: 01 مارس 1961.
40	ثانيا: الملكية الجزائرية وسياسة الإصلاح (تجربة الشركات الأهلية للاحتياط).
40	1 - تطور الملكية في المجتمع الريفي.

49	2 - تجربة الشركات الأهلية للاحتياط.
57	ثالثا: تطور الزراعة وتربية المواشي في ظل قانون 1897.
57	1 - الحبوب
62	2 - إنتاج التمور
63	3 - الزيتون
65	4 - التبغ
66	5 - أشجار الفواكه والخضر
68	6 - تربية المواشي
72	رابعا: التشريعات الغابية
74	1 - قانون 17 جويلية 1874.
75	2 - قانون 09 جويلية 1885.
76	3 - قانون 21 جويلية 1903.
78	الفصل الثاني: تطور الاقتصاد وتحولات المجتمع الجزائري
79	أولا : لأزمة الاقتصاد الاستعماري (1900 - 1914).
85	ثانيا : التحولات الاقتصادية (التوسع الزراعي في بعض المنتوجات).
85	1- زراعة الكروم
87	2- زراعة التبغ
90	3- الحلفاء
92	4- الحوامض
93	5- البواكر
95	ثالثا : المجموعات المهنية الجديدة .
95	1- الملاك
97	2- المزارعون
98	3- العمال الزراعيون (الأجراء).
99	4- الحماسة والرعاة والمساكين.
99	أ - الحماسة

101	ب - الرعاية
101	ج - المساكن
103	رابعا : مشاريع الري وتوسيع المساحات الزراعية.
104	1- السدود المائية الخزانة
105	2- السدود
107	3- حفر الآبار
111	الفصل الثالث: الضريبة والجباية وأثرها على الاقتصاد
112	أولا : طبيعة الضرائب المفروضة على الجزائريين
112	1- الضرائب العربية
113	أ - العشور
116	ب - الحكور
117	ج - الزكاة
118	د- الزمة
121	هـ- اللوسة (العشة)
121	و - أعباء مالية أخرى
123	ز- السخرة
123	2 - الضرائب الأوروبية
123	أ - الضريبة على الملكيات الثابتة
124	ب - ضريبة المهن
124	ج - المكوس
125	د - الضرائب غير المباشرة
125	1- حقوق التسجيل
125	أ - حقوق النقل
125	ب - حقوق الرهن العقاري
126	ت - حقوق التسجيل لقلم المحكمة
126	2 - عقوبات

126	3 - إرادات مختلفة
126	4 - ضريبة رخصة فتح المحلات
126	5 - الرسوم على الكحول
126	6 - الضريبة على التبغ
127	7 - الرسوم على الطوابع
127	8 - رسم البحر والرسوم الجمركية
128	هـ - الضرائب المحصلة من طرف البلدية
129	ثانيا : تطور الضريبة
129	1- تطور الضرائب العربية
132	2- تطور الضرائب المباشرة
133	3- تطور الضرائب غير المباشرة
135	ثالثا : الإصلاح الجبائي وأثره على الاقتصاد
135	1- موقف الإدارة المحلية (البلدية) من الإصلاح
140	2- تفاقم أثر الجباية على الجزائريين
145	القسم الثاني: الوضع الاجتماعي في الشرق الجزائري (1900-1954)
146	الفصل الأول: تحولات المجتمع الجزائري
148	أولا : وضعية الأوروبيين والمسلمين على الصعيد الديمغرافي
149	1- منحى النمو الديمغرافي
157	ثانيا: الوضعية القانونية في الجماعات المحلية (البلديات المختلطة والكاملة الصلاحيات)
157	1- غدارة شؤون المسلمين في البلديات المختلطة
160	2- إدارة شؤون المسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات
164	ثانيا : هياكل المجتمع الأهلي
164	1- الأعيان والعائلات (الخيام الكبرى)
172	2- المجموعات الاجتماعية والمهنية
172	أ - العمال الأجراء
175	ب - البروليتاريا الفلاحية

177	ج - البروليتاريا الصناعية
177	د - عمال البناء
177	هـ - العمال في المؤسسات الحرفية وفي المصانع الصغيرة
178	و - عمال القطاع المنتج
178	3- الملاكين الصغار
181	الفصل الثاني: المجموعات الأجنبية الوافدة
182	أولا : الأوروبيون
183	1-الفرنسيون
187	2- الجالية المالطية
189	3- الجالية السوسرية
189	4- الجالية الألمانية
190	5- الجالية الإيطالية
193	ثانيا : اليهود
202	ثالثا : الأجانب المسلمون
202	الجالية التونسية
211	الفصل الثالث: المجتمع الجزائري والأزمات المتكررة
212	أولا : أزمة الأمن ووسائل مواجهتها
215	1- ممارسة السلطات الردعية
216	الاعتقال الإداري
218	2- المستوطنون وقضية الانفصال
221	ثانيا : الأزمة المناهضة لليهود
228	ثالثا : قضية التجنيد وانتفاضة باتنة
228	1- مسألة تجنيد الجزائريين
231	2- انتفاضة باتنة
231	أ - الثورة في عين التوتة
233	ب - الثورة في بلزمة

236	ج - الثورة في أعالي الأوراس
238	رابعا : قضية الهجرة ودورها السياسي
238	1- مسألة هجرة الجزائريين
238	أ- الأسباب الاقتصادية
239	ب - الأسباب الاجتماعية
240	ج- الأسباب العسكرية
241	د- الأسباب الدينية
243	2- تطور الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي
245	3- تطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا
247	4- الدور السياسي للهجرة الجزائرية.
253	استنتاج عام
260	الملاحق
296	بيبلوغرافية البحث
317	الفهارس
318	فهرس الأعلام
328	فهرس الأماكن والبلدان
340	فهرس الأعراس والدواوير
344	فهرس الجداول
346	فهرس الموضوعات